

واقیموا وزن بالقسط ولا تخسر والمیزان

بَيْعُ الْمِيزَانِ

تأليف

حضرت مولانا عبد الله بن: المكي داعمها في الطب

حاشية

جامع المعقول والمنقول مولانا محمد زاهد بن زخيل
الحاج حافظ أبو الحسن محمد بن محمد بن أبي
الحاج محمد بن عبد الله بن زخيل
شيخنا صاحب كل كبرى

المكتبة الحجازية

محله جنكي. بشاور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
واقموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان

بَيْع الميزان

تأليف

حضرت مولنا عبد الله بن الهداد العثماني الطلبي

حاشية

جامع المعقول والمنقول مولنا محمد زاهد عزيز خيل

حاشية

الحاج حافظ أبي الحسنات محمد عبد الحى

حاشية

الحاج محمد عبيد الله أيوبى قندهارى

حاشية

شيخ صاحب كاكړى

ضبط وتصحيح: مولوى نور الحق

الناشر

المكتبة الحقانية محله جنگى پشاور

الحقوق محفوظة بالمكتبة الحقانية

جميع الحقوق محفوظة.

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق
الطبع إلا بإذن خطي صريح من المكتبة الحقانية.

بسم الله الرحمن الرحيم

هو الشاء باللسان على الجميل الاختياري.

أحمد لله الذي نور^(١) قلوبنا بمعرفة^(٢) المعقولات^(٣)، وزين عقولنا

بإفاضة^(٤) ادراك الكلّيات والجزئيات، وميّز نوعنا عن سائر الأنواع

من النمو والحس والنطق.

بالذاتيات والعرضيات، وأفاض علينا معرفة كيفية التركيبات^(٥) والترتيبات،

من المشي على القدمين والضحك.

(١) قوله: نور قلوبنا^{١١} أي زين نفوسنا الناطقة المجردة الغير الحالة في المادة المتعلق بالابدان تعلق التدبير

التصرف من غير تمكن وحلول او جعلها مكيفية بكيفية ظاهرة بنفسها مظهره لغيرها (وهذا معنى^[٢]

النور الحقيقي. كاكري) لكنه ياباه الباء (لأن النور الحقيقي لا يتسبب عن المعرفة وهو ظاهر.

كاكري)، أوأضاهها بضوء عارضي، ويلايمه الباء. صادق. لان المعرفة ضوء عارضي للنفوس. كاكري.

(٢) قوله: بمعرفة المراد منه إدراك البسيط الجزئي إدراك البسيط سواء كان تصورا للماهية او تصديقا

بأحواله لا إدراك الجزئي الذي هو أخص منه لأن كل إدراك الجزئي إدراك بسيط من غير عكس. (فيه^[٣]

أن الجزئي قد يكون مركبا فينهما عموم وخصوص من وجه.ك) لجواز أن يكون البسيط كليا. صادق.

(٣) قوله: المعقولات هذا براعة الاستهلال بناء على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية التي لا يحاذيها

أمر في الخارج (كالكلية والنوعية والجنسية وغير ذلك، والمعقولات الأولية كالإنسان والفرس وغير ذلك.

ع.) والمراد ههنا المعقولات أولية كانت أو ثانوية. منه. (٤) قوله: بإفاضة فيه رد على الحكماء القدماء

المنكرين لكونه تعالى عالما القائلين بأن أفعاله صادرة بالإيجاب والتأخيرين القائلين بكونه عالما بالكليات.

فقط. صادق. (٥) قوله: التركيب التأليف الذي هو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها إسم الواحد

ويكون لبعضها إلى بعضها نسبة بالتقديم والتأخير. والترتيب وضع كل شيء في مرتبته.ص.

حاشية عبيد: [١] ما قال بعض الافاضل: انه فسر الملا الصادق نور بزين لأن النور عبارة عن الكيفية

الحسية وهي لا تكون صفة للنفوس آه. أقول: ليس هذا التفسير لهذا الوجه لأن ما فسر به أي زين

أيضا عبارة عن الحسية و إن أريد به التزين المعنوي فليحمل النور أيضا عليه كما يقال: العلم نور بل

لأن النور سواء كان حسيا أو معنويا يكون منشؤه الذات فلا يساعده الباء التي هي للسببية، وإنما فسر

القلوب بالنفوس لأن القلب بالمعنى اللغوي إنما هو لحم ليس محلا للمعرفة بناء على ما قالوا: إن المعرفة

والعلم من شأن المجردات. [٢] أقول: النور الحقيقي اللغوي هو الكيفية الحسية فأذن كيف يتصف بها

النفوس، بل المراد ههنا الكيفية المعنوية العقلية التي هي العلم والادراك الحسولي لأنه ظاهر بنفسها لان

العلم بما حضوري مظهر لغيرها وهو المعلوم والمراد في تفسير النور الحقيقي هو الكيفية الحسية الظاهر.

آه. [٣] أقول: لم يفهم هذا الشيخ مراد المحشي رحمه الله لأن مراده من البسيط هو الامر الواحد وإن

كان مركبا من الاجزاء، فزيد مثلا بسيط بهذا المعنى، و إن كان مركبا ذهنا وخارجا، وليس المراد

البسيط الحكمي، بمعنى ما لاجزاء له وكيف يظن بهذا المحشي ذلك. مع ان اكثر الجزئيات ليس بسيطا

بهذا المعنى. فتدبر. [٤] أقول نسبة هذا الإنكار إلى قدماء الحكماء غلط بل هو مذهب شرذمة قليلة. ع

الذات والصفات بالاستدلال^(١) عليها بالآثار، والآيات، وهى متوقفة^(٢) على العلم^(١) المسمى بالمنطق^(٢) ولهذا حكم الفحول من جمع فحول بمعنى الجيد العلماء، والنحارير من العظماء بفرضية^(٣) معرفته علينا ولما كان المختصر المسمى بميزان المنطق المشتمل على

(١) قوله: بالاستدلال أى يجعل الآثار والآيات دليلا على المعرفة كنظام العالم. ص. (٢) قوله: وهى متوقفة إعرض عليه بأن المعرفة لو توقفت على هذا الفن لكان الصحابة والتابعين رضى الله عنهم غير عارفين بالله تعالى لعدم حصول هذا العلم لهم لكونه محدثا فى الدين وأيضا لو كان معرفته واجبة لكانوا تاركين لهذا الواجب وهذا ما لا يجترء عليه. وأيضا كيف يكون واجبا فإننا لانجد فى كتب من نقلدهم من الفقهاء عينا ولأثرا منهم مع أن الدلائل النقلية دالة على النهى والزجر عن تعليمه وتعلمه لكونه محدثا فى ديننا ومن أحدث فى ديننا فهو رد. ويمكن أن يجاب عنه بأننا لأنهم أن يكونوا غير عارفين لجواز أن يكون نفس أصول هذا الفن موجودة فى زمنهم وإن لم تكن مدونة مسماة بالأسامى المصطلحة كالقياس والإستقراء وهم عارفون بما. وإما تركهم الاشتغال بتدريس هذا العلم وتعلمه فليس لعدم العلم به بل إنهم لصفاء قلوبهم وجلاء أذهانهم وببركة صحبة النبي ﷺ وقرب عهده كانوا مستغنيين عن المذاكرة والتدريس كما كانوا مستغنيين عن مذاكرة علم الكلام الذى لانزاع فى وجوبه ثم عدم وجدانه فى كتب الائمة لايدل على عدم الوجوب فان كثيرا من المسائل لا يوجد منها أثر من المتقدمين وإجتهد فيه المتأخرون وحكموا بالوجوب والحرمة فليكن هذا من قبيل هذا. ثم دلالة الأدلة على النهى من هذا العلم ممنوع لجواز أن يكون قديما وإن لم يكن مسمى باسم خاص فى الزمان السابق. ولو سلم كونه محدثا فقد رآه المؤمنون حسنا ومارآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن. خلاصه حاشيه جلال قوله: على العلم أقول: التوقف على تعلم العلم المدون المصطلح عليه ممتنع كيف وكثير ممن لا يعلمه يستدل بكثير من الوجوه المذكورة، ولذا قيل: إن أكثر القوانين المنطقية بديهية بحيث يستعملها الجهال جاہلين عن الاصطلاح. نور الله. والجواب أن المراد بالعلم ههنا هى المسائل المنطقية من غير إعتبار تدوينها ولاريب فى التوقف عليها. كاكرى رح. (٢) قوله: المسمى بالمنطق إنما سمي المنطق منطقا لأنه يحصل بسببه الإقتدار على النطق الظاهرى والإذعان الباطنى أعنى إدراك الكليات والنطق يطلق على كليهما. صادق. (٣) الافتراض كفاي^[١] لا العيني لإعتبار الإيمان التقليدى فى الشرع عند المحققين من علماء العقائد. كاكرى.

حاشية عبيد: [١] أقول: قد أغرب الشيخ فى إفتراض المنطق ولو بالكفاية ولم يدر أن الفرض وإن كان كفاييا ماثبت بدليل قطعى لاشبهة فيه وأى آية أوحديث وجده الشيخ دليلا على إفتراض المنطق، أقول الإنصاف أن المراد بالفرضية أو الوجوب فى قول العلماء هو الوجوب العرفى الذى مآله الإستحسان فلا حاجة إلى تشمير الذيل لاثبات الوجوب المصطلح بتوجيهات ياردة يمجها العقل السليم كما لا يخفى فتدبر. ع {١} يمكن أن يكون المراد من الإفتراض فى كلام كاكرى الإفتراض العرفى وكما أن الشرعى عين وكفاية فكذلك العرفى عين وكفاية فلا غبار فى كلامه. عزيز خيل.

المشتمل على غرر^(١) الفوائد ودرر الفرائد متداولاً بين الانام، وكلم يحم
فرائد الدر كبرها كناية عن المسائل الخفية.

حول تحقيقه أحد^(٢) من العظام، أردت أن اشرح له شرحاً صغراً^(٣)

حجمه وكبر علمه وكثرت فوائده وجلت عوائده، وأودع فيه فرائد
يقال جلالاً إلى الأمر أي هو يدا شد كار. منتهى الإرب

ملتقطة من كتب العلماء وفوائد مقتبسة من تصانيف الفضلاء،
جيده. مأخوذة.

ولطائف أبحاث سمح بها خاطري وغرائب إسرار ابتدعتها قوة فكري
أي الأبحاث اللطيفة. سمحة يكبار جواتردي مودن. منتهى الإرب

رجاء أن يوصل إلى المرام بتوفيق ذي الانعام والاکرام، والله ولي
جعل الأسباب موافقة للمطلوب.

التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل^(٤) ونعم المولى ونعم النصير

فنقول لما^(٥) كانت الإشارة^(٦) إلى اجزاء^(٧) العلم في أول التصنيف

تورث البصيرة للشارع، قسم المصنف العلم أولاً إلى التصور فقط
لأنه يتوقف شروع الكتاب عليها. نور الله.

(١) قوله: على غرر الفرائد: كناية عن المسائل الواضحة المعروفة المشهورة لأنه في الأصل من الخيل الأبيض الجبهة ثم أستعير له. ص. (٢) قوله: أحد من العظام: إشارة إلى أن بعض الناس قد كتبوا عليها حواشي بمفهومات لم يرض بها المصنف. رحمه الله. (٣) قوله: صغرحجمه: شبه الشرح بذى جسم إستعارة بالكناية وأثبت له الحجم تخيلاً. صادق. رحمه الله. (٤) قوله نعم الوكيل من إفعال المدح والوكيل فاعله والمخصوص محذوف وهو مبتدأ وخبره نعم الوكيل بتقدير هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة خبرية متعلق خبرها جملة إنشائية فحينذ صبح عطفها على جملة هو حسبي. ملخص ملا جلال. (٥) قوله لما كانت إلخ: جواب سوال يورد في هذا المقام وهو أن المناسب تقديم تعريف العلم المشروع فيه فأجاب بأن المقصود الأصل من تعريفه البصيرة للشارع وهو حاصل بالإشارة إلى اجزاء العلم المشروع فيه لأن تقسيم العلم إلى التصور فقط والتصديق يشير إلى جزئي المنطق وهما القول الشارح والحجة. ملخص جلال وغيره. (٦) قوله الإشارة إلى اجزاء العلم: يعنى الإشارة إلى بيان ماهو أجزاء العلم المشروع فيه لا بيان أن اجزاء العلم ماذا ولهذا قيد العلم فيما نقل عنه بقوله الذى صنف فيه. نور الله. (٧) قوله إلى أجزاء العلم إطلاق جزئي المنطق على القول الشارح والحجة لا يخلو عن مسامحة^(١) ضرورة إنهما ليسا بجزئين من المنطق. {١} ويمكن أن يراد من القول الشارح الكليات الخمسة والمسائل الأربعة المتعلقة به ويكون المراد من الحجة القضايا والمسائل المتعلقة بالحجة. محمد زاهد

والتصديق فقال الْعِلْمُ بِالنِّسْبَةِ^(١) إِلَيْنَا إِمَّا تَصَوَّرَ فَقَطْ أى إدراك^(٢) ساذج كتصورنا^(٣) الزوايا الثلاث للمثلث وتصورنا التساوى لقائمتين^(٤) والنسبة^(٥) بينهما قبل وقوفنا على البرهان الهندسى،^(٦) وقيل إنما قيد بقيد فقط؛ ليحصل التقسيم لأن التقسيم

(١) قوله بالنسبة إلينا إحتراز عن العلم البارى فإنه لا ينقسم إلى البديهى والنظرى والقريضة على إرادة علم البشر عن مطلق العلم هى أن المبحوث عنه فى هذا الفن هو العلم الكاسب والمكتسب وعلمه تعالى منزله عن ذلك. ن. فائده: المصنف أختار مذهب الامام الرازى رحمه الله حيث جعل التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فالتصور فقط بناء على المقابلة عبارة عن التصور الذى لا يكون الحكم جزءاً فيه لأن التصديق جزئه الحكم فلا يخرج عن التصور فقط تصورات أطراف القضية المدعنة. (٢) قوله أى إدراك ساذج: أشار به إلى أن قيد فقط ليس لبيان الإطلاق بل لدفعه وإلا لزم ما لزم. ج — يعنى يلزم تقسيم الشئ إلى نفسه وإلى غيره لأن المقسم هو العلم المرادف للتصور والقسم ايضا التصور. شيخ. (٣) أشار المصنف فيما نقل عنه بقوله: أى الإدراك المرادف للتصور إلى أن المقسم إلى التصور فقط والتصديق هو العلم الحصى المفسر بحصول الصورة فى العقل لأنه المرادف للتصور لا العلم بمعنى الحاضر عند المدرك الشامل للحضورى. شيخ. (٤) قوله كتصورنا: وفى التمثيل إمتحان القارى لما تقرر من أن المنطق مؤخر عن العلوم التعليمية كالهندسة. ص (٥) قوله لقائمتين: إذا وقع خط مستقيم على مثله فإن حدثت من جنبيه زاويتان مساويتان مختلفتان يسمى كل واحدة منهما قائمة هكذا — وإن حدثت الزاويتان مختلفتان فى الصغر والكبر فالصغرى حادة والكبرى منفرجة هكذا — وأما المثلث فهو ما يحيط به ثلث خطوط مستقيمة هكذا \triangle (٥) قوله والنسبة: أى وتصور النسبة ولم يعد لفظ التصور مع كونه مراداً إشارة إلى كونه تبعاً لتصور الطرفين مرآة لتعرف حالهما وهذا بعينه كقوله تعالى أطيعوا الله — وأطيعوا الرسول و أولى الأمر منكم. عبد^[١] القادر^[١]. (٦) قوله البرهان الهندسى: الهندسة علم بأحوال المقادير من حيث التقدير أى الخط والسطح والجسم التعليمى ويقال له فى اليونانية خوب طريا قال أفلاطون من لا يعلم خوب طريا لا يدخل مجلسنا قال نور الله المحشى أن المربع له أربع قوائم هكذا \square أما المثلث فهو نصف المربع هكذا \triangle فزوايا المثلث تكون مساوية لقائمتين وفيه أنه ليس كل مثلث نصف المربع بل المثلث قديكون نصف المستطيل و المعين والشبيه بالمعين ألهم إلا أن يراد بالمربع ذو أربعة أضلاع فتأمل وقال ذو الجلال إن زوايا المثلث مساوية للحادة والمنفرجة وهما متساويتان للقائمتين فكيون زواياه المثلث مساوية للقائمتين لأن المساوى للمساوى للشئ مساو لذلك الشئ فتدرب. مولانا عبد الحلیم

حاشية عبيد: [١] أقول إجراء لطائف القرآن فى بديع الميزان من لطائف فكرة الشيخ

البرهان بديع الزمان وحكمه بالعينية مما تدهش بها الاذهان.

قوله: الحمد لله: قيل هو الثناء باللسان أقول: قيد السان تصريح بما علم ضمنا لأن الثناء مختص به على الجميل الاختيارى قيد الجميل بالاختيارى لإخراج المدح لأنه يعم الاختيارى تقول مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا حمدتها قيل عليه يخرج منه ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية لأنه قديمة كما ثبت في العقائد وليست صادرة منه تعالى بالاختيار لان أثر المختار يكون حادثا كما ثبت محله وأجيب عنه بأن المعنى الاختيارى الصادر عن الفاعل المختار ولو في غير ذلك الجميل وهو فاعل مختار وهذه الصفات صادرة منه تعالى وإيجاب عنه أيضا بأن معنى الاختيارى الإستقلالى ولو كان إضطراريا وهو تعالى مستقل في إيجاب هذه الصفات وقد يقال إن إطلاقه على هذا الثناء مجاز والتعريف للحمد الحقيقي وأجاب السيد السند بأن الحمد على تلك الصفات راجعة إلى الحمد على الأفعال الاختيارية الصادر عنه تعالى بواسطة تلك الصفات. قوله أى زين نفوسنا: أقول قد ذكر الشغب في باعث هذا التفسير فقيل ما قيل وحقيقة الأمر أن هذا التفسير إنما هو لامر لفظى هو أن النور كما سيأتى كيفية ظاهرة آه فكيف يتعدى بالباء السببية في قوله بمعرفة المعقولات ففسر الملا صادق النور بلازمه أعنى التزين لأنه يصح تعديته بالباء لكن ينبغي أن لا يحمل التزين على المعنى الحقيقى لأنه الحسى وهو من صفات الأجسام بل المراد به التزين المعنوى إن قيل هذا مجاز في المجاز قلت كلا بل المراد بالنور ابتداء التزين المعنوى لكن في كون النور كيفية غير مسببة من الغير نظر لقوله تعالى ﴿جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا﴾ مع أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وجوابه أن النور والضوء يستعمل كل منهما مقام الآخر قوله نفوسنا: فسر القلوب النفوس لأن القلب هو اللحم الصنوبرى في وسط الصدر وهو غير قابل للنور لأن المراد النور المعنوى وهو الإدراك والعلم وقد تقرر في مدارك الحكماء أن الإدراك من شأن المجرد ليس إلا. قوله الناطقة أى المدركة للكليات والجزئيات وليس بمعنى النطق الظاهرى وإلا يلزم أن يكون الأخرس خارجا وإياك ان تظن المعنى المشتقى لأن الناطق فصل الانسان وهو جوهر وفصل الجوهر لا بد أن يكون جوهرًا كما تقرر في أسفار الحكمة والمشتقى إنتزاعى بالإجماع بل المراد بالناطق الجزء الداخلى البسيط الذى يميز به الإنسان خارجا عما عداه. قوله المجرد الغير الحالة هو التفسير للمجردة قوله في المادة: هى جزء للجسم محل للصورة الجسمية ويقال لها الهيولى والعنصر واسطقس وتفصيل أحواله في كتب الحكمة. قوله تعلق التدبير: كتعلق الملك بالرعية.... (٢) المراد منه الإدراك البسيط اه أعلم أن الإدراك والمعرفة والعلم وإن كانت مترادفة في اللغة لكن جرى إصطلاح بأن المعرفة هو إدراك البسيط أى الأمر الواحد لا البسيط الحكمى كما توهمه الكاكرى، وأن العلم هو إدراك البسيط أى الأمور المتعددة كالقضية بما هو قضية ولهذا لا يقال علمت الله بل عرفته وفي بعض الإصطلاح المعرفة هو إدراك الجزئى والعلم إدراك الكلّى ولهذا أيضا لا يقال علمت الله بل عرفته وهذا المعنى غير مراد ههنا لأنه لا يصح حينئذ إضافة المعرفة إلى المعقولات أى الأمور الحاصلة في العقل لأن المقرر في كتب المنطق أن لحاصل في العقل لا يكون إلا كليا والجزئيات المادية مرتسمة في الحواس الباطنة. (٣) قوله براعة الإستهلال: أقول البراعة في اللغة الفوقية يقال برع الرجل على أقرانه إذا فاق والإستهلال أول صوت الصبى عند الولادة أو أول صوت عند روية الهلال وفي إصطلاح علم البديع إيراد بعض الإلفاظ المناسبة للمقاصد في خطبة الكتاب. (٤) قوله: والمراد ههنا لأن التبادر من إطلاق الشارح رحمه الله قوله: في الكتاب: وميز آه قيل التميز المذكور ليس بنعمة خاصة حتى تذكر في موضع الحمد والإمتنان لأن التميز المذكور حاصل لجميع الحيوانات بل الجمادات يقال المراد بالذاتيات والعرضيات الفاضلة الفائقة والقرينة شهرة كون نوع الانسان كك .

(٥) والترتيب آه قيل عليه إن ضمير مرتبه إن كان راجعا إلى كل يلزم أن لا يحصل الترتيب إلا بوضع شيء في مرتبة نفسه ومرتبة غيره وهو باطل وإن كان راجعا إلى شيء المنكر يلزم أن لا يحصل الترتيب بوضع شيء في مرتبة ماسواء كانت مرتبه أو مرتبة غيره وليس كك والجواب أن الضمير راجع إلى الشيء والاستغراق المفهوم من لفظ كل ملحوظ بعد إرجاع فيفيد الكلام توزيع آحاد الأشياء على آحاد المراتب هكذا قال الفاضل الاهورى في حواشى شرح الشمسية أو يقال قال الرضى في شرح الكافية أنه أسند الفعل أو شبهه إلى منكر ثم يرجع الضمير إلى ذلك المنكر يقيد ذلك المنكر بايفهم من ذلك الفعل أو شبهه فالمعنى ههنا وضع كل شيء في مرتبة الشيء الموضوع. (٦) قوله من النبوة : آه فيكون ناقصا واويا فأصل نبي نبيا فقلت الواو بالياء وأدغم على قانون مرضى ثم معنى النبوة الرفعة المتعدية فالفعل بمعنى المفعول وإن كانت بمعنى الإرتفاع اللازمى فالفعل بمعنى الفاعل، وقوله من النبأ بالسكون بمعنى الطلوع أقول يخالف الكتب المشهورة من اللغة لأن النبأ الخبر في اللغة والله أعلم. (٧) قوله لأن العلم آه: لأن النعت لا بد أن يكون دالا على المعنى القائم والعلم إنما يدل على الذات البحث فتدبر. في الكتاب وعلى آله آه قيل آل النبي مؤمن تقى فذكر الاصحاب تخصيص بعد تعميم لمزيد الإهتمام بشأنهم، وقيل آله صلى الله عليه وسلم أهل بيته فذكر الاصحاب تعميم بعد تخصيص فعلى هذين المذهبين بينهما عموم وخصوص مطلق اللأل عام على الأول وخاص على الثانى والأصحاب بالعكس وقيل صلى الله عليه وسلم أقربائه النسبية فيبينهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى، قوله في الكتاب اما بعد... الغرض من هذا الكلام بيان باعث التصنيف وقد جرت عادت المصنفين أن كانوا شارحين ان يبينوا شرف العلم ليكون باعثا على التصنيف في العلم وليكون ترغيبا للطلاب الى تعلم الفن المذكور ثم يبينوا شرف المتن الذى يريدون شرحه ليكون باعثا للشرح على المتن المذكور فهذا هو المرام واما تحقيق لفظ اما بعد فهو مشهور بين العلماء والطلباء لكن القول المجمل فيه ان اصله مهما يكن بعد الحمد والصلاة فيقول آه وكلمة مهما مبتدأ متضمن لمعنى الشرط والاسمية لازم للمبتدأ ويكون ههنا تامة فعل الشرط ومن شيء بيان مهما وقوله فيقول خبر المبتدأ الفاء للجزاء ثم حذف مهما وفعل الشرط والبيان واقيم اما مقام الكل ثم لما كان اما حرف واقيم مقام المبتدأ الذى هو اسم التزموا بعدها إسم وهو ههنا بعد لأن مالا يدرك كله لا يترك كله أدخلوا الفاء على الجزائية لئلا يلزم الأيلاء بين أما والفاء، والغرض من إيراد هذه الجملة تأكيد مضمون الجزاء لأن وجود شيء ماضورى والمعلق بالضرورى ضرورى، ووقع في بعض النسخ بل في كثير من الكتب وبعد بدون لفظ أما فتوجيه إيراد الفاء ح على ما قاله السيد السند قدس سره أن الفاء بناء على ما توهم اما، ورده الفاضل الاهورى بأن توهم اما ليس بشئ ولم يعتبره أحد من النحاة وقال السيد السند رحمه الله ايضا بأن الفاء مبنى على تقدير اما في نظم الكلام أورده الفاضل اللاهورى بأن تقدير اما قد شرطه الرضى بان يكون بعد الفاء امرا او فها مثل ربك فكبر، فالصحيح على ما قال اللاهورى أن الفاء مبنى على إجراء الظرف وبعد موضع الشرط كقوله تعالى فسيقولون هذا إفك قديم فتدبر. — قوله في الكتاب معرفة الذات ... أقول إتفق الحكماء والمتكلمين على أن معرفة البارئ تعالى بالكنه وأما بكنهه فقال الحكماء انه أيضا متمنع وقال المتكلمون أنه ممكن غير واقع فالمراد بمعرفة الذات ههنا المعرفة بالوجه يعنى بوجه وجوب الوجود والقدرة الباهرة وغير ذلك فمن فسر معرفة الذات بالتصديق بأنه موجود وموصوف بصفات الجلال والجمال ففيه أن هذه معرفة الصفات والمعطوف يجب مغايرته^(١) للمعطوف عليه فكل ما ذكره معرفة الصفات فافهم. {١} قلنا المغايرة موجودة بالإجمال والتفصيل زاهد عزيز خيل.

قوله بالاستدلال آه: إشارة إلى أن الدليل على إثبات الواجب تعالى إنما هو برهان إلى: أى الاستدلال من العلة على المعلول أنه تعالى لا لم له ثم هذ طريقة أهل النظر من المتكلمين الحكماء وأما الصوفية الكرام فقالوا إن وجوده تعالى بديهى لا يحتاج إلى البرهان والدلائل الموردة فى الكتب تنبيهات حتى قالوا: ع خوشيد راجه حاجت باشع ومشعل. وتفصيله فى الكتب المبسوطه فارجع إليها. — قوله فى الكتاب وهى متوقفة... أقول الانصاف فى باب المنطق أن شئى من القوانين المنطقية لا ينافى الشريعة المطهرة لأن قوانينه أما الكليات الخمس أو القول الشارح فى التصورات أو القضايا والحجة فى التصديقات وهذه أمور لا يخلو الشريعة المحمدية صلى الله عليه وسلم عنها بل يؤيد قوانينه القرآن الكريم والأحاديث النبوية ألا ترى إلى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا كيف ورد على نهج القياس الإستثنائي وإستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم أى الفساد غير موجود وباطل فتعدد الآلهة باطل وقال عليه الصلاة والسلام (كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة كل ضلالة فى النار) كيف ورد على الضرب الأول من الشكل الأول وكيف ورد على نهج القياس المركب وكل ماورد فى الكتب الشريعة من ذم المنطق والنهى عن تعليمه تعلمه فهو المنطق المخلوط بالقوانين الحكمية لأن قوانين الحكمة تخالف الشريعة المطهرة خلافاً بينا مثل قدم العالم ونفى حشر الأجساد وكونه تعالى فاعلاً بالإيجاب وكونه تعالى فاعلاً وخالقاً للعقل الأول فقط وغير ذلك ومن رجع إلى كتب المتأخرين من علماء الكلام وكتب المتأخرين من المفسرين كالتفسير الكبير للإمام الهمام فخر الدين الرازى رحمه الله وتفسير البضاوى للقاضى ناصر الدين رحمه الله غيرهما وكتب الفقهاء المعبرين كالهداية ودر المختار وشروحه وجدها مملوءة من القواعد المنطقية فهؤلاء السادات الكرام كانوا عالين بالحلال والحرام فلو كان المنطق حراماً ماخلطوه بكتب الشريعة المطهرة بل نقول لامنع من قوانين الحكمية تعلمها ليمكن لنا ردها والاستدلال على بطلانها حفظاً لحريم الدين من تشكيك الزائعين وللإحتراز عن الوقوع فيها على حين غفلة منها كما أن الطب يبحث فيه عن السميات للإحتراز عنها، نعم التوغل فى العلوم الحكمية والتبحر فيها حرام بلا ارتياب نعم الحكم بوجوب المنطق وفرضيته بالمعنى الشرعى مشكل وهذا بذل الجهود فى بيان مسألة المنطق. قوله فى الكتاب وهو حسى آه قال العلماء إن جملة نعم الوكيل لإنشاء المدح فهى إما معطوفة على حسى فيلزم عطف الإنشاء على الأخبار وهو ممنوع عند النحاة وأما معطوفة على حسى فان لم يؤل حسى بيحسبى يلزم عطف الجملة على المفرد وأن أول يلزم عطف الإنشائية على الخبرية والجواب على الأول مذكور فى حاشية، وعلى الثانى بأن الجملة اذا كانت لها محل من الاعراب يجوز عطفها على المفرد وعلى الجملة الخبرية ذكره المولى الخيالى ناقلاً من السيد رحمه الله. قوله فى الحاشية اطلاق جزئى المنطق آه وجه المسامحة ان جزئى المنطق المسائل المتعلقة بالقول الشارح والحجة ومباديهما من الكليات الخمس والقضايا لاهما نفسهما فافهم. قال الشارح رحمه الله فى المنهية على قوله قسم المصنف العلم آه بهذه العبارة أى الادراك المرادف للتصور غرض الشارح انه ليس المراد من العلم ههنا ما هو مصطلح علم الكلام الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع لانه لا يصح ح تقسيمه إلى التصور والتصديق كما لا يخفى ولا إدراك الكليات ولا إدراك المركب لعدم صحة التقسيم أيضاً بل المراد به الإدراك

ضم^(١) مختصين أو أكثر إلى مشترك ومطلق^(٢) التصور مرادف العلم، وأنت خير^(٣) بمحصله بدون يارادة^(٤) شرط^(٥) لا، وقيل إنما قيد بقيد فقط لما بين التصور والتصديق من اللزوم الذى ينافى التقابل؛ لأن التصديق لا يوجد بدون^(٦) التصور، وأنت خير بأن اللزوم بحسب الوجود لا ينافى التقابل بحسب الصدق كما بين^(٧) الزوج والفرد والحق

(١) ضم مختصين المستفاد من كلام السيد السند فى حاشية على شرح الرضى أن المراد بالمختصين هما القيدان وبالمشترك هو المقسم والظاهر من سوق كلام الشارح^[١] بهما هما القسمان وح لو قيل أخرج مختصين أو أكثر من مشترك لكان أنسب. ن (٢) قوله ومطلق التصور مرادف للعلم: فلو قسم بدون التقيد كما هو المشهور لم يحصل التقسيم أصلاً للزوم ضم مشترك ومختص إلى مشترك فالتقيد واجب. ص (٣) قوله وأنت خير لما كان مراد القائل فى زعم الشارح أن التقسيم لا يحصل بدون قيد فقط أصلاً رده بمحصله بدون يارادة شرط لا وليس كذلك بل مراده أن الباعث على التقيد وللعدول عن الظاهر حصول التقسيم من غير تكلف وأما فى صورة الإطلاق فلا يحصل بدون تكلف وح فلا ورود. خلاصة ج. (٤) قوله والنسبة أى وتصور النسبة ولم يعد لفظ التصور مع كونه مراداً إشارة إلى كونه تبعاً لتصور الطرفين مرآة لتعرف حالهما وهذا بعينه كقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم عبد^[٢] القادر. (٤) قوله يارادة شرط لا : فافهم كثيراً ما يطلقون التصور ويريدون به التصور بشرط لاشئ معه كما أنهم قد يطلقونه ويريدون التصور لا بشرط شئ معه. منه. (٥) أعلم أنه يجرى فى كل مطلق إعتبارات ثلاثة أحدها إعتباره مع قيد ويعبر عنه بشرط شئ وثانيها إعتباره مع عدم قيد ويعبر عنه بشرط لاشئ وثالثها إعتباره لا بقيد ولا بعدم قيد ويعبر عنه لا بشرط شئ فافهم وتذكر. شيخ. (٦) قوله بدون التصور: المطلق وهو ذات التصور الساذج وبهذا ينحل ما قيل إن كل واحد من التصورات الثلاث المعتبرة فى التصديق تصور ساذج لا مطلق التصور لأن المعتبر فيه ذاتها لا تقيدها ولا يلزم من لزوم القيد لها إعتباره عند إعتبارها للفرق الظاهر بين عدم الإنفكاك والاعتبار (٧) قوله كما بين الزوج والفرد: فإن الزوج لا يوجد بدون الفرد مع أن بينها تقابلاً بحسب الصدق إذ لا يصدق أحدهما على الآخر

حاشية عبيد: [١] أقول إجراء^[١] لطائف القرآن فى بديع الميزان من لطائف فكرة الشيخ البرهان بديع الزمان وحكمه بالعينية مما تدهش بها الأذهان. [٢] أقول^[١] ليس فى شئ من كلام الشارح إشارة إلى أن المراد بالمختصين هما القسمان فليحمل على ما ذكره الرضى فلا يرد ما أورده. عبيد الله أبوبى كندهار {١} أقول أن قول الشارح ومطلق التصور إلخ ينادى بأعلى نداء بأن المراد القسمان لا القيذان. {١} أقول ليس بإجراء لطائف القرآن لأنه كما أن النسبة تكون ملحوظة لأجل حال الطرفين فكذلك إطاعة أو لى الأمر واجبة لأجل إطاعة الله ورسوله وبهذا ظهر صحة دعوى العينية ههنا عزيز خيل.

ثم زاد قوله المرادف للتصور لأن الإدراك بالمعنى العام شامل للحضورى أيضا وهو لا ينقسم إلى التصور التصديق لأن التصور كما سيأتى هو حصول صورة الشئ فى العقل والتصديق لابد فيه من التصور شرطاً أو شطراً والحصول ينافى الحضور ثم مراد الشارح بمرادفة الإدراك للتصور إنما هو فى هذا المقام وإلا فالإدراك أعم مطلقاً من التصور فافهم — ثم أعلم أن العلم على قسمين الحضورى وهو ما يكون بحضور المعلوم بنفسه عند العالم وحصولى وهو ما يحصل صورة المعلوم وسيأتى معنى الصورة وكل منهما قديم إن كان العالم قديماً وحادث إن كان العالم حادثاً مثال الحضورى القديم علم البارى تعالى ومثال العلم الحادث علمنا بأنفسنا وصفاتنا الإنضمامية ومثال القديم الحصولى علم العقول بأغيارها ومثال الحصولى الحادث علمنا بأغيارنا، إذا عرفت هذا فاعلم أن الأمة المنطقية إتفقت على أن الحضورى مطلقاً لا ينقسم إلى التصور والتصديق لما مر آنفاً واختلفوا فى إنقسام الحصولى القديم إليهما فذهب الجمهور إلى عدم إنقسامه إليهما أيضاً بدلائل مذكورة فى حاشية الزاهد على الرسالة القطبية وحاشيته على شرح التهذيب الجلالى وشرح السلم للقاضى محمد مبارك وغيرها ومال المحققون منهم إلى إنقسام الحصولى القديم إليهما كالحصولى الحادث ولهم براهين قطعية مذكورة فى الكتب المذكورة وهو الحق أيضاً فافهم. قال الشارح العلم بالنسبة إلينا الخ أقول ١ — إن كان المراد بضمير المتكلم مع الغير عالم البشر فهو لإخراج علم البارى تعالى وعلم العقول مطلقاً حضورياً كان أو حصولياً فهذا مبنى على مذهب الجماهير، وإن كان المراد الممكن مطلقاً فهو لإخراج علم البارى عز اسمه فعلم العقول ح داخل فى المقسم فهو إشارة إلى مذهب المحققين، وعلى أى تقدير لا يكفى هذا القيد فى بيان مقسم التصور والتصديق لأن العلم الحضورى على كلا التقديرين داخل فيه مع أنه ليس بمقسم بالإتفاق كما مر فلا بد لنا أن نجعل اللام فى العلم للعهد أى العلم الحصولى أو الحصولى الحادث وح حاجة إلى التقييد بقوله بالنسبة إلينا لإخراج علم البارى تعالى لأن علمه تعالى سواء كان بنفسه أو بغيره حضورى على ما تقر فى موضعه بالبراهين الواضحة اللهم إلا لمزيد التوضيح والاهتمام بإخراج علمه تعالى على كل مذهب، لأن أرسطو والشيخ ابن سينا والفارابى ذهبوا إلى أن علمه تعالى بغيره حصولى كما صرح به غير واحد من العلماء وتفصيله فى شرح القاضى محمد مبارك على السلم وحينئذ لا بد لنا من قرينة العهد وهى شهرة أمر الحضورى بأنه ليس بتصور ولا تصديق ويشهد له ما سيأتى من تفسير التصور فى الكتاب والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب هذا ما عندى فى حل هذا المقام الذى أطلوا فيه الكلام.

ومن الله التوفيق.

وهو الانفصال الحقيقي للتناقض صدق وكذبا.

والحق أن يقال إنما قيد بقيد فقط ليحصل التقسيم الحقيقي من غير

تكلف وعدول عن الظاهر وفي صورة الإطلاق إنما يحصل التقسيم بإرادة

شرط لا وهو^(٨) تكلف وعدول^(٩) عن الظاهر وللتنبية^(١٠) على المرادفة

بين العلم ومطلق التصور فسر مطلق التصور المذكور في ضمن المقيّد
أي المقسم ههنا وهو الحصول المطلق. ليستقيم الإضمار. ص

بقوله وهو أي التصور حصول صورة الشيء في العقل ولو قال حصول

الشيء في القل لكان^(١١) أولى إن قيل المرادفة تعلم^(١٢) بكون مطلق

التصور مشتركا^(١٣) بين القسمين قلنا إشتراك الشيئين بين الشيئين

(٨) وهو تكلف لكن الشهرة فيما بين القوم تكفي مؤنة التكلف. [١] جلال (٩) والجواب عما أفاده
الجلال في هامش — أن هذا المتن مؤلف لإفادة المبتدئين وهم لا يمارسون القوم ولا شهرتهم والإعتماد
على تعليم المعلم حوالة على [٢] الغير. شيخ. (١٠) قوله للتنبية... عذر لما يورد في هذا المقام وهو أن
المناسب تعريف العلم الذي هو المقسم لا تعريف ما دفه الذي هو مطلق التصور ووجه العذر أن
تفسير العلم بذلك مشهور ففسر مطلق التصور تنبيهها على المرادفة. ج (١١) قوله لكان أولى لأن
تعريف المصنف لا يتناول تصور المفهوم فإن صورته ليس حصول صورته في العقل وإلا لكان للمفهوم
مفهوم بل صورته حصول نفسه في العقل بخلاف قوله حصول الشيء في العقل فإنه يتناول تصور
المفهوم وغيره فإن حصول الشيء على نوعين نوع يكون حصوله على طريقة الإصالة وهو يكون
حصوله بحصول نفسه ونوع يكون حصوله بطريق التبعية وهو الذي يكون حصوله لا بحصوله نفسه
وحصول المفهوم في العقل من النوع الأول وحصول غير المفهوم فيه يكون من النوع الثاني فإن
حصول الثاني في العقل ليس بحصول نفسه في العقل بل بحصول صورته كذا حقق السيد السند في
بعض تصنيفاته وقيل إن هذا التعريف يتناول تصور المفهوم أيضا لأن للمفهوم مفهوما ومفهوما
المفهوم عينه كوجود الوجود عينه. منه. (١٢) فلاحاجة إلى التنبيه بتعريف التصور المطلق
نور الله. (١٣) قوله مشتركا: والإشتراك يفهم من التقسيم إلى التصور فقط وإلى التصور معه حكم.

حاشية عبيد: [١] أقول الشهرة مقول بالتشكيك ولا يكفي مثل هذه الشهرة عن مؤنة
التكليف كيف وقد أشتهر بينهم أيضا أن المطلق يجري على إطلاقه فتدبر. [٢] أقول^(١) إن
أراد أن رتبة هذا الكتاب لإفادة المبتدئ فليس كذلك لأن رتبة الكتاب أعلى وأجل من
فهم المبتدئ وإن أراد أن صلاحي قومنا الأفا غنة جرت بذلك... {١} أقول إذا لم يكن
هذا المتن وأمثاله لإفادة المبتدئ فأى كتاب في المنطق يكون لإفادته. محمد زاهد عزيز خيل

قوله في حاشية رقم ٥، قال نور الله. آه. أقول هذا لاستدلال غير تام لأن المثلث على أقسام المثلث القائم الزاوية وهو ما فيه زاوية واحدة قائمة هكذا  والمثلث المفرج الزاوية وهو ما فيه زاوية واحدة حادة هكذا  وجزء المربع إنما هو المثلث الأول دون الثاني والثالث إلا أن مجموع زوايا كل مثلث مساو لمجموع زوايا مثلث آخر فلما كان واحد منها نصف المربع فكان كلها نصفها فتدبر، وما نقل عن الجلال في تلك الحاشية من أن زوايا المثلث مساو للحاداة والمفرجة فوجهه أن المثلث القائم الزاوية إذا زيدت إحدى زاويتي الحادتين على تلك القائمة صارت مفرجة وبقيت حادة أخرى فقد صار مجموع زواياه المثلث مفرجة وحادة فليتأمل فإنه من بيان الخفى بالاخفى. قوله في الكتاب ومطلق التصور. آه: قديتوهم أن مطلق التصور يرادف العلم الشامل للحصولي والحضوري وليس كك من أضر على ذلك بإيراد توجيهات وتأويلات زائغة فقد أصر على أمر بديهي بطلانه بل المراد بالعلم المقسم ههنا هو الحصولي أو الحصولي الحادث على ما مر عن قريب — قوله في الكتاب وأنت خير. آه: حاصله أن عدم وجود التصديق بدون التصور على ما هو معنى اللزوم لأنه إما شرطه أو شرطه لا ينافي التقابل بمعنى أن لا يصدق أحدهما على الآخر كما بين الزوج والفرد قوله في الكتاب والحق...: أقول مراد صاحب القيل الأول هو هذا يعني معنى قوله ليحصل التقسيم أى التقسيم بلا كلفة وإن أطلق الكلام ولم يقيد التقسيم والشارح حمله على إطلاقه ورده بقوله وأنت خير... لكن حمل كلام القائل على الصحة وإن كان بضرب من التأويل أولى من حمله على الفساد — قوله حصول صورة الشيء إلخ: أقول أعلم أولا أن هذا التعريف تعريف للحصول مطلقا قديما كان أو حادثا، وثانيا إنه يرد على هذا التعريف إيرادات الأول أنه لا يشمل علم الجزئيات المادية لأنها ليس صورها حاصلة في العقل بل في الحواس الباطنة الثاني أنه لا يطابق ولا يصدق على الجهل المركب لعدم مطابقة الصورة مع ذى الصورة مع أن جهل المركب من قبيل العدم وجه عدم الصدق أن المتبادر من صورة الشيء بالإضافة الصورة المطابقة والثالث أنه أن أراد بالعقل معنى النفس الناطقة أعنى الجوهر المجرد في ذاته عن المادة المتعلقة بها في فعله لا يشمل علم العقول مع أن علم العقول بغيرها حصولي كما مر فلا بد من شمول التعريف لها وإن أراد به العقل المعارف عند الحكماء أعنى الجوهر المجرد في ذاته وفعله لا يتناول علمنا أعياننا مع أنه حصولي والرابع أن العلم الحصولي من مقولة الكيف كما هو المذهب المنصور ومعنى الكيف عرض لا يقبل القسمة ولا النسبة لذاته والحصول المذمور في تعريفه من مقولة الإضافة والخامس أن الشيء هو الموجود كما قال في شرح المواقف الشيء عندنا هو الموجود فلهذه الإشكالات أولوا هذا التعريف إلى الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة فالحصول بمعنى الحاصل والإضافة من قبيل جرد قטיפه والمراد من العقل الذات من إطلاق الخاص وإرادة العام فكلمة في بمعنى عند فاندفع الأول لأن كلمة عند للمقاربة وهى أعم من الظرفية وكذا الثاني لأننا بدلنا صورة الشيء بالإضافة بالصورة الحاصلة من الشيء ولا شك أن في صورة الجهل المركب الصورة مأخوذة من الشيء وأن لم تكن مطابقة له وكذا الثالث لشمول الذات المجردة للعقل والنفس وكذا الرابع لتبدل الحصول بالصورة الحاصلة وهى من مقولة الكيف لكن في دفع هذا الإشكال وهو أنه إنما يصح على مذهب الأشياء بأشباحها وأما {١} على تقدير حصول الأشياء بأنفسها كما هو المذهب المنصور لأن العلم على هذا المذهب تابع للمعلوم في المقولة كما لا يخفى أما وجه إندفاع الخامس فهو أن المراد بالشيء المعنى اللغوي أعنى ما يعلم ويخبر عنه وما ذكرت معناه عند المتكلمين فتأمل حق تأمل. {١} هذا من قبيل تشبيه الأمور الذهنية بالأمور الخارجية فيكون الصور الذهنية من مقولة الكيف على كلا المذهبين. محمد زاهد عزيز خيل

لا يدل على ترادفهما لأننا قلنا الحيوان إما ماش ناطق وإما ماش

غير ناطق لا يلزم منه مرادفة الماشي للحيوان بل

لأن التصادق أعم من الترادف.

غايتها^(١) التصادق وهو لا يستلزم الترادف ولا يجوز^(٢) أن يكون
مع اشتراكهما بين الناطق وغيره.

قوله وهو حصول صورة الشيء الخ تفسير للتصور فقط والا لم يكن
الذي اعتبر فيه عدم الحكم.

مانعا لدخول^(٣) غيره فيه ولا يجوز أن يكون تفسيراً للعلم أذ لا معنى
وهو التصديق.

لتوسيط تعريفه بين قسميه بل ينبغي حينئذ أن يقدم على القسمين
أى النكته الباعنة.

وقد يقال معنى التوسيط^(٤) التنبيه على أن المقصود الأعظم

ههنا التقسيم لا التعريف وحصول^(٥) [١] البصيرة فى التقسيم

(١) قوله بل غايته التصادق: أى غاية اشتراك الشئين بين الشئين التصادق وهو الإتحاد فيما صدق عليه لا فى المفهوم فلا يستلزم الترادف لأنه الإتحاد فى المفهوم. جلال (٢) قوله ولا يجوز الخ: فيه بحث فإن المتبادر هو الحصول بدون الحكم لا المطلق بقريئة التقابل وحمل التعريف على ما هو المتبادر واجب. ض. والجواب إن شهرة هذا التعريف فى مطلق التصور قابلت قريئة التقابل ترجحت بعموم اللفظ كأكبرى. (٣) قوله لدخول غيره: لكون التصور الذى مع حكم أيضا حصول صورة الشئ فى العقل. منه. (٤) قوله معنى التوسيط الخ: وإنما اختير التوسيط للتنبيه دون التأخير مع أنه حاصل فى صورة تأخير التعريف عنه أيضا لتلازم تقسيم الشئ قبل معرفته من كل وجه. ج. (٥) قوله وحصول البصيرة الخ: مبتدأ وقوله بسبب متعلق بمحصوله وخبره محذوف وتقديره حصول البصيرة فى التقسيم بسبب معرفة القسم كاف فيه وإن كانت الخ وهذا جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال إن التقسيم لكونه موقوفا على التعريف لأن التقسيم قبل التعريف غير جائز يقتضى تقدم التعريف عليه وحاصل الجواب أن حصول المعرفة بالمقسم قبل معرفة أحد القسمين كاف فى التقسيم. ج

حاشية عبيد: [١] قوله وحصول الخ ربما يختلج فى القلب أن تقسيم المجهول غير جائز — فالتعريف يجب أن يكون قبل القسمين فلا يكفى معرفة المقسم قبل أحد القسمين فى التقسيم ولو كان لأى غرض وتنبيه والجواب أن ما لا بد منه فى التقسيم هو معرفة المقسم بوجه ما وهو حاصل لأن كل أحد يعرف العلم بالمفهوم الإجمالى اللغوى وأما تعريفه المصطلح فإنما هو حصول البصيرة فى التقسيم ويجوز أن يؤخر البصيرة عن أحد القسمين لنكته وهو ههنا التنبيه المذكور فتدبر.

بسبب معرفة المقسم وإن كانت^(٦) باعتبار أحد القسمين قيل صورة
كاف للتقسيم وهو التصديق.

الشيء ما يؤخذ عنه عند حذف الشخصات^(١) ولا يخفى أن ظاهر^(٢) هذا

التعريف لا يتناول^(٣) صور الجزئيات^(٤) من حيث هي جزئيات^(٥) وصور
والا لم يبق جزئيات

الكليات من حيث هي معدومات وقد قيل الأولى أن يفسر الصورة
في الخارج.

بكيفية تحصل^(٦) في العقل واعلم أن تفسير مطلق التصور بما ذكر

يتناول إدراك^(٧) الجزئيات عند^(٨) من يقول بإرتسام صور الجزئيات

(١) قوله وإن كانت الخ: يعنى وإن كانت بصورة التقسيم بمعرفة المقسم حاصلة باعتبار أحد قسميه وهو التصديق فإن تقديم تعريف المقسم يورث البصيرة في المقسم لإعتبار ذلك القسم. ن.
(٢) قوله الشخصات: أى الخارجية وأما الذهنية فلا بد منها لأن كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلى. ص. (٣) قوله ظاهر هذا التعريف: أى ما باطنه فمتناول لأن المراد من صورة الشيء ما يؤخذ عنه عند حذف الشخصات لو أمكنت ووجدت. ص. (٤) قوله لا يتناول أما الأول فلائها عند حذفها تصير كليات فلا يتناول صورها من هي جزئيات بل من حيث هي كليات وأما الثانى فلان حذفها فرع لوجودها ووجودها فرع لوجود الكلى إذ لا تمايز في الإعدام فإذا لم يكن الكلى موجودا لم يكن له مشخصات يمكن حذفها لأن الحذف يقتضى الوجود. ص. (٥) الجزئيات المادية هي التي تقبل الإشارة الحسية لا يمكن حصولها في العقل مع عوارضها الشخصية الخارجية للخرق والخرق وأما الجزئيات المجردة فهي التي لا تقبل الإشارة الحسية وتصورها ليس الا بحصول ماهيتها في العقل لللب. — شيخ. (٦) لأن حذف الشخصات منها غير معقول لإعتبارها من حيث الجزئية. شيخ عبدالقادر كاكرى. (٧) قوله تحصل في العقل: أى من شأنها أن تحصل فيه بالذات أو بالواسطة فدخل فيه صور الأمور الغير المتصورة (وكذلك صور الأمور المعدومة لأن مفاهيمها كيفيات تحصل منها في العقل ولم يعتبر حذف الشخصات حتى يرد به. شيخ) وصور الجزئيات أما الأول فبما الأول وأما الثانى فبالثانى أى بالتعميم للحصول بالواسطة. جلال. (٨) قوله إدراك الجزئيات أقول الصواب^(١) تقيده بالمادية وكذا في قوله صور الجزئيات فإن الجزئيات المجردة إنما تحصل في العقل بإتفاق القائلين بالوجود الذهني. نور الله. (٩) عند من يقول: وأما عند من يقول بعدم إنتقاش الصور الجزئيات في العقل أصلا بل في الآلات من الحوس الظاهرة والباطنة فغير متناول لأن المتبادر أن في بمعنى الظرف الحقيقي لا بمعنى الظرف المجازى أو بمعنى عند وحمل التعريف على ما هو المتبادر واجب صادق {١} إكتفى بالتبادر لأن المتبادر من إطلاق الجزئيات هي المادية. محمد زاهد عزيز خيل

فى العقل لا فى الآلات والتفسير^(٣) الشامل له على المذهبين
حصول صورة الشئ عند^[١] الذات المجردة والمراد^(٤) بصورة

الشئ الصورة الحاصلة عند العالم لا فى نفس الأمر فيتناول
سواء طابق الواقع أو لا.

تصور ما لا يطابق الواقع أيضا والعقل^[٢] جوهر^(٥) مجرد
أى كما يشمل تصورها يطابق الواقع.

(٣) والتفسير الشامل له: أى تفسير مطلق التصور الشامل لإدراك الجزئيات على المذهبين
حصول صورة الشئ عند الذات المجردة فأن يتناول إدراك الجزئيات سواء قيل بارتسامها
فى العقل أو فى الآلات بخلاف تفسير المصنف فإنه لا يتناول إدراك الجزئيات على القول
بارتسامها فى الآلات لا فى العقل. جلال. (٤) قوله والمراد بصورة الشئ: جواب سؤال
مقدروهو أن يقال أن المتبادر من صورة الشئ صورة مطابقة له فى الواقع فيخرج ح عن
تعريف مطلق التصور حصول صورة غير مطابقة له فى الواقع وفى نفس الأمر. جلال (٥)
قوله جوهر: بمعنى الماهية التى إذا وجدت فى الخارج كانت لافى موضوع فخرج واجب
الوجود إذ ليس وراء الوجود ماهية. ملخص. ص. أعلم ان الوجود المصدري بمعنى بودن
معنى إنتزاعى إعتبارى لا يمكن إتحاده مع شئ من الماهية الحقيقية فضلا عن ماهية الوجود
الحقيقى الذى هو منشأ إنتزاع الوجود المصدري فهو عين ذاته تعالى بل جميع صفاته تعالى
كذلك والماهيات الممكنة ليست كك ولعل أستاذك يعلمك^[٣] هذه المسئلة الكلامية.

حاشية عبيد: [١] قوله عند الخ: أقول لفظ عند للمقارنة وهى أعم من الظرفية كما فى
صور الجزئيات والمقاربة كما فى صور الماديات عند القائل بارتسامها فى الآلات وإنما
بدل لفظ العقل بالذات المجردة لما سيأتى عنقريب فانتظر. [٢] قوله والعقل الخ: أقول
هذا تعريف للعقل بمعنى النفس لكنه ليس بمجرد ههنا أى فى تعريف التصور بل المراد
منه الذات المجردة مطلقا كما سبق آنفا لأن علم العقول بأغيارها علم حصولى ومنقسم
إلى التصور فقط والتصديق فلو كان المراد به النفس الناطقة لخرج عنه علم العقول
العشرة فما قال الشيخ عبد القادر اللام فى العقل للعهد أى العقل المذكور فى تعريف
التصور الخ لم يأت بشئ وإن شئت تحقيق علم أن علم العقول حصولى ومنقسم إلى
التصور والتصديق فارجع إلى شرح التهذيب للعلامة الدوانى وشرح السلم للقاضى
محمد مبارك والجواشى الزاهدية على الرسالة القطبية أبو الفضل ايوبى. [٣] أقول قد
قال الشيخ فيما قبل أن الإعتماد على تعليم المعلم حوالة على الغير إنتهى ههنا لما عجز
عن التفصيل أحال هو على الغير فكأنه نسي ما قدمت يدها عبيد الله كندهارى.

مجرد^(٦) عن المادة لذاته مقارن^(١) لها في فعله وهي^(٢) النفس الناطقة التي
أي للمادة.

يشير إليها كل أحد بقوله إنا وإذا تقرر هذا فاعلم أن معنى حصول
أي هي معلوم بهذا الأحوال. أي أجزاء التعريف.

صورة الشيء في العقل أثر^(٣) ذلك الشيء بحيث لو وجد في الخارج

لكان إياه^(٤) والمراد بالشيء المعنى اللغوي^(٥) وبهذا ظهر فساد ما قيل

إن هذا التعريف لا يتناول تصور المعدومات لأن المعدوم ليس^(٦)
أي تعريف مطلق التصور.

بشيء ولا ذى صورة وقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل جملة

(٦) قوله مجرد عن المادة: المراد بها التجرد أن لا يكون قبلا للإشارة الحسية لا إصالة كالصورة ولا تبعاً كالهوى فإنه قابل لها تبعاً تتبع الصورة والغرض إنه ليس بجسم ولا جسماني ملخص صادق ونور (١) قوله مقارن لها: أي إنه مشروط في أفعاله من التدبير والتصرف بمقارنة المادة وبه احتراز عن العقول العشرة التي لاتعلق لها بالأجسام هذا يتعلق بل تعلقها بالعلية والتأثير ص. (٢) قوله وهي النفس الخ: الضمير للعقل والتأنيث باعتبار الخبر وفي قوله يشير إشارة إلى أن حقيقة النفس على التحقيق والتفصيل غير معلومة لنا (٣) قوله أثر ذلك الشيء لا عينه ولا كسرت أو حرقت عند تصور الجبل والنار وليس كك. ص (٤) قوله لكان إياه: هذا على المذهب^(١) المنصور وهو أن العلم والمعلوم متحدان ذاتاً ومتغايران با الاعتبار فإن الصورة الحاصلة المجردة عن اللواحق المادية من حيث وجودها في الخارج معلوم ومن حيث حصولها في العقل علم وزعم بعض من لا يقول بالوجود الذهني مغايرة بينهما بالذات فالحاصل عند العقل على هذا المذهب شبهة له نوع مناسبة بهما صار بذلك علماً لا بغيره من الأشياء ملخص ص. ١١١ فانالاً بالوجود الذهني وبحصول نفس الشيء في العقل (٥) قوله المعنى اللغوي الذي هو ما نكن أن يعلم ويخبر عنه وهذا العلم ليس متحداً مع العلم المعروف حتى يلزم الدور لا العرف الذي هو الموجود الخارجي... (٦) قوله ليس بشيء ولا ذى صورة أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن المعدوم لو كان له صورة لكأن موجوداً في الذهن لأن ما لم يكن له وجود في الخارج ولا في الذهن لا يتصور أن يكون له صورة وهو ظاهر وإذا كان له وجود في الذهن يكون فيه من المعدوم أمر وهو الصورة وأمر آخر وهو ماله الصورة وهو باطل لم يقل به أحد ووجه الفساد أن المراد بالشيء المعنى اللغوي فيتناول الموجود والمعدوم وليس في الذهن إلا أمر واحد وهو الصورة ومعنى كونها صورة للمعدوم أنها بحيث لو وجدت وتحقق المعدوم لكانت ذلك.

جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما تصور فقط وبين المعطوف وهو قوله أو تصديق وهو تصور معية^(١) دائمة حكم ح^(٢) يسقط^(٣) الإعتراض بانه يلزم أن يكون كل واحد من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والمجموع من الثلث وكل اثنين منها تصديقا لكن يبقى الإعتراض^(٤) اخر تأمل^(٥) والذي يقطع هو ان يقال أن^(٦) المراد معية^(٧) دائمة معتبرة واعلم أن المعية لاتدل^(٧) على خروج الدائمة المعتبرة هي بين أجزاء المركب.

الحكم فلا يصدق تعريف التصديق الا على مجموع التصورات الثلث والحكم و ذلك بعينه مذهب الإمام فلا يرد ما قيل إن هذا التعريف القائل السيد السند.

(١) قوله معية دائمة بأن لا يتصور بدون الحكم. صادق. (٢) قوله وح أي حين إذا أريد بالمعية المعية الدائمة يسقط الإعتراض بارتفاع عدد التصديقات إلى سبعة ومبنى الإعتراض أن المعية تدل على الخروج. صادق. (٣) قوله يسقط الإعتراض لعدم دوام المعية في تلك الصورة إذ يمكن بل يقع وجود كل من التصورات وكل اثنين منها ومجموعها بدون الحكم وإنما الدوام في المركب من الأمور الأربعة ضرورة دوام معية الجزء مع الكل. ن. (٤) إعتراض آخر وهو أنه يلزم أن يكون كل واحد من تصور المحكوم عليه والحكم وتصور المحكوم به والحكم وتصور النسبة الحكمية والحكم وتصور المحكوم عليه وبه والحكم وتصور المحكوم عليه والنسبة والحكم وتصور المحكوم به والنسبة والحكم تصديقا. ج. (٥) في دفعه وهو أن الحكم لا يتصور وجوده بدون إعتبار التصورات الثلث فإعتبار الحكم مع أحدها مجرد احتمال عقلي خال عن الواقعية. شيخ عبدالقادر (٦) قوله معية دائمة معتبرة وهي الواقعة بين أجزاء المركب المسمى بالاسم في الاصطلاح فلا يصدق التعريف الا على مجموع التصورات الثلث والحكم لأنه هو المركب التام المسمى بالتصديق في الاصطلاح. ج. (٧) قوله لاتدل على خروج الحكم إذ المعية كما تكون بطريق العروض تكون بطريق الجزئية بدليل قولنا البيت جدار مع السقف. ص. (٧) قوله لاتدل الخ : ولا يخفى أن المراد بالمعية التي خبرها لاتدل المعية الدائمة المعتبرة وذلك لأن النكـــــرة إذا اعـــــدت معرفـــــة كانـــــت الثانية

عن
بين الاولى .

فلا يرد ما قيل، إن هذا التعريف لا ينطبق^(١) على مذهبي الإمام
والحكماء كذا قيل، وعلى^(٢) ظاهره بحث^[١] إن قيل إن مورد القسمة
إن كان العلم الواحد لم يصح جعل التصديق الذي هو عبارة عن
الإدراكات قسما^(٣) منه وإن كان أعم منه لزم^(٤) أن يكون المركب

من القضية التامة وتصور أمر آخر خارجا^(٥) عن القسمة قلنا
أى من إدراكاتها. مع دخوله في المقسم.

(١) قوله لا ينطبق على مذهبي الإمام والحكماء أما الأول فلأنه مركب من أربعة أشياء والمعية تدل
على الخروج وأما الثاني فلأنه هو الحكم عندهم. صادق. (٢) قوله وعلى ظاهره بحث لأن المعية كما
لاتدل على الخروج لاتدل على الدخول أيضا فلا يصح أنه لا يصدق التعريف الا على مجموع
التصورات والحكم بل يصدق التعريف على التصور الذي إقترن الحكم معه ويكون الحكم خارجا
والجواب أن المراد بالمعية المذكورة هي الدئمة الواقعة بين أجزاء المركب المسمى بالاسم.^[٢]
ملخص الحواشي (٣) قوله قسما منه أى من العلم الذي هو إدراك إذ المتعدد لا يكون قسما من
الواحد وهذا الإعتراض مبنى على مذهب الإمام وإما على مذهب الحكماء فلا (إذ التصديق عندهم
هو الحكم والشارح لما حمل عبارة المصنف على ما ذهب إليه الإمام كما عرفت تصدى لبيان ماورد
عليه. (٤) قوله لزم إلخ: والمناسب^[٣] في مقام التقسيمات الانفصال الحقيقي ليحصل الضبط فعلى
هذا لا يصح إنحصار العلم في قسميه لوجود قسم آخر له وهو ذلك المركب. ج (٥) قوله خارجا
عن القسمة فإنه ليس بتصور وهو ظاهر ولا تصديق لتركيه من التصور والتصديق اللهم الا أن يلتزم
كونه تصديقا كذا في السعدية. منه (إعتبر معه أمر أجنبي). ع

حاشية عبيد. [١] وله جواب كما أشرنا إليه. شيخ ما قال تحت قوله تأمل في ص ١٩ ففاسد
صريح يدل على فساد عقل الشيخ لأنا سلمنا أن الحكم لا يوجد في الواقع بدون إعتبارات
تصورات الثلاثة لكن ليس كلام السائل في وجوده مع واحد واحد منها بل في إعتباره مع
واحد واحد والإعتبار يكون بعد الوجود [٢] فيه إنه لا بد من القرينة على هذا القيود الا أن
يقال شهرة مذهب الإمام قرينة على تلك القيود. [٣] فلا يرد أن كلمة أولمنع الخلو فلا يضر
وجود قسم آخر فافهم. ابو الفضل العبيد الله الكندي - دهاري.

قلنا ^(١) إن مورد القسمة هو العلم الواحد والتصديق وإن

كان متعددًا في حد ذاته لكنه واحد باعتبار عروض
ذو أجزاء. بدل من قوله باعتبار.

^(٢) الهيئة الاجتماعية لا تخلو من أن تكون علما أو معلوما

(١) قوله قلنا إلخ: الإمكان المراد من العلم الواحد في الاعتراض هو الواحد الحقيقي فهذا الجواب باختيار الشق الثالث يعني ليس المراد الواحد الحقيقي ولا الأعم منه ومن المتعدد بل الواحد ولو إعتباريا وإن كان المراد منه الأعم من الحقيقي والإعتباري فالجواب باختيار الشق الأول ومنع الملازمة المذكورة فيه والثاني أظهر من قوله هو العلم الواحد لأن الظاهر من تعريف العلم هو العهد. ص (يعني أن المراد العلم الواحد المعهود في السؤال. ع. (١١) قوله بعروض إلخ: فإن المتعدد في حد ذاته إذا عرض عليه الهيئة الاجتماعية صار باعتبارها واحدا فعلم بهذا إن تلك الهيئة عارضة آه خارجة عنه فعلى هذا لا ورود للإشكال الذي أورده بقوله إن قيل إن تلك إلخ الا بطريق الإغماض. ج.

حاشية عبيد: [١] وله جواب كما أشرنا إليه. شيخ ماقال تحت قوله تأمل في ص ١٩ ففساد صريح يدل على فساد عقل الشيخ لأننا سلمنا أن الحكم لا يوجد في الواقع بدون إعتبار تصورات الثلاثة لكن ليس كلام السائل في وجوده مع واحد واحد منها بل في إعتباره مع واحد واحد والإعتبار يكون بعد الوجود [٢] فيه إنه لا بد من القرينة على هذا القيود الا أن يقال شهرة مذهب الإمام قرينة على تلك القيود. [٣] فلا يرد أن كلمة أو لمنع الخلو فلا يضر وجود قسم آخر فافهم. أبو الفضل

قوله في حاشية ٣، إذ ليس له ماهية وراء الوجود آه : أقول هذا مذهب الحكماء والصوفية يعني وجوده تعالى بمعنى مابه الوجودية ويقال له الوجود الخاص، والوجود الحقيقي عين ذاته تعالى وكذا سائر صفاته تعالى من العلم والقدرة والإرادة وغيرها عين ذاته تعالى وأما جمهور المتكلمين سوى الشيخ فيقولون أن وجوده تعالى وكذا سائر صفاته تعالى زائدة على ذاته تعالى وأما الشيخ الأشعري رحمه الله فيقول أن وجود كل شئ هو عين ذات ذلك الشئ سواء فيه الممكن والواجب تعالى وتحقيق الحق في هذه المسئلة وإيراد الأدلة والأسولة والأجوبة في الكتب المبسطة ثم أن الماهية تطلق في غالب الإستعمال على معنيين أحدهما مابه الشئ وهو وهذا المعنى يقال إن وجود الواجب عين ماهيته يعني له تعالى ماهية بهذا المعنى لكن هي عين وجوده تعالى والثاني ما به يجاب عن السؤال بما هو الذي هو ملزوم الكلية وبهذا المعنى يقال ليس له تعالى ماهية بل ذات بح.

ثم أعلم: أن عبارة تعريف الجوهر يعنى قوله ماهية إذا وجدت إلخ تدل على مغايرة الوجود للماهية لأن كلمة إذا لاتستعمل بين الشئ ونفسه فإذاً الواجب تعالى خارج عن الجوهر وأما عند المتكلمين وإن كان هذا المعنى بحسب الظاهر صادق على الواجب تعالى لكن لا يطلقون الجوهر عليه تعالى إما لأن الجوهر والعرض من أقسام الممكن الخاص وهو تعالى ليس كذلك وأما لأن أسماء الله تعالى توقيفية ولم يرد إذن الشرع بإطلاق الجوهر عليه تعالى فافهم. قوله في حاشية ٢, بأن لا يكون قابلاً للإشارة الحسية إصالة كالصورة إلخ: فيه أن العلماء قاطبة قالوا إن المحسوس بالذات هو الأضواء والألوان وتفصيل ذلك في شرح الميذى على هداية الحكمة وشرح الصدر الشيرازى عليها وحاشية السيد الزاهد على الأمور العامة

قوله في حاشية ٣, إنه مشروط في أفعاله من التدبير إلخ: أعلم أن التدبير والتصرف إنما يكون في المبين والمغاير لافى نفس الشئ فلا يرد أن المذهب الحق أن النفس الإنسانية بعد مفارقتها من البدن باقية ولها ترقى في العلوم والمعارف فكيف شرط في أفعاله مقارنة المادة وجه الدفع ظاهر فافهم. قوله في حاشية ٤, أن حقيقة النفس إلخ وإلى هذا يشير قوله تعالى يسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم الا قليلاً فتدبر.

قوله في حاشية ٤ من حيث وجودها في الخارج إلخ: أقول هذا يخالف الكتب المتعبرة لأفهم قالوا المعلوم هو الشئ من حيث هو هو لا الشئ الخارجى اللهم الا أن يكون مراد المحشى المعلوم بالعرض فتدبر. قوله في تلك الحاشية بعض من لا يقول بالوجود الذهني إلخ يرد عليه أن الشيخ الذي يقولون به إنما هو موجود في الذهن فكيف يكون ممن ينكر الوجود الذهني ويحاج بان الوجود الذهني في اصطلاحهم ما يكون وجود نفس الشئ في الذهن فالتافون للوجود الذهني ينكرون في الحقيقة عن حصول الاشياء بنفسها في الذهن كما يشهد بذلك مبحث الوجود الذهني من شرح المواقف وغيره من كتب الكلام فافهم محمد عبيد الله أيوب كندهارى. قوله وعلى ظاهره بحث: أقول قد بذل الشيخ غاية جهده في تصحيح تعريف المتن باعتبار قيود عديد لا يكاد يسبق إليه الذهن وقد بذل المحشون أيضاً مجهودهم في دفع الإيرادات الواردة بإزدياد قيود لا يقبل الإذن الكريمه تقديرها فكلام المتن من قبيل الإيجاز المخل بفهم المقصود ومثل هذه التكاليف يجترز عنها في مقام التعريف لكن عمل الشارح وكذا المحشون بما وصلى السيد المحقق رحمه الله راع جزالة المعاني وإن أحوجتك إلى تكاليف كثيرة وأيضاً حمل كلام العاقل على الصحة والسداد خير من حمله على الفساد والكساد.

وعلى كلا التقديرين يلزم ^(١) المحال* أما على التقدير الأول فلأنه يلزم
أي كونهما علما.

أن يكون أجزاء التصديق زائدة ^(٢) على الأربعة وأما على التقدير
أي كونهما معلوما.

الثاني فلأن ^(٣) يلزم أن يكون المركب من العلم والمعلوم قسما من العلم
وهو الهيئة. التصورات الثلاث.

-بقية قوله في حاشية ٧، فعلى هذا لا ورود للإشكال آه أقول نعم قوله بعروض الهيئة الاجتماعية آه يدل على أن الهيئة المذكورة خارجة فالسؤال غير وارد كما قال إلا أن الشارح أغمض عن قيد العروض ما ورد السؤال وأجاب بما هو مفهوم ضمنا من القيد المذكور مراعاة لحال الطالبين ومثل هذا كثير في كلام الأئمة المعبرين كما وقع مثل ذلك عن المحقق الجامي في شرح الكافية في تعريف الكلمة فليراجع قوله في الكتاب إن قيل إن أريد آه أقول مثل هذا السؤال وارد على جميع التقسيمات مثلا نقول الكلمة التي تقسم إلى الاسم والفعل والحرف إن أخذت في ضمن الاسم خرج الأخران وهكذا في ضمن الفعل والحرف وذلك لأن العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص والجواب عنه هو هذا الجواب بأنه فرق بين الإرادة والتحقيق فافهم يقول الفقير إن مذهب الإمام الرازي رحمه الله يحتاج في تصحيحه إلى تلك التكاليف التي سمعتها وغير ذلك من التكاليف فمذهب الحكماء حقيق با الاعتبار والاعتماد والعلم عند جل سلطانه أعلم إني كنت أدرس في بلدة كويته من بلاد باكستان وقت الهجرة من الوطن المحبوب المؤلف حين تظالم الروسية حين إشتغالهم بلاد افغانسان وحينئذ مضى من هجرتنا عشرينين ويأتي لدرسي طلباء كثيرون لأخذ العلم فبعثوني على تأليف هذه الحاشية وكان أعظم من حركتي على تأليفها الملا فخر الدين عليزائي ثم لما شرعت في تأليف هذه الحاشية إستعنت بكتب عديدة وحواشي سديدة ليكون حاشيتي هذه قابلة للإعتماد وهي هذه: سلم العلوم شرحه للمولوي حمد الله شرحه للقاضي محمد مبارك شرحه لملا حسن والقطبي وحواشيه للفاضل عبد الحكيم اللا هوري والفاضل عماد الدين البكني والفاضل عصام الدين والفاضل الباوردي وكانت معظم حواشي الكتاب يعني بديع الميزان مأخوذة من تلك الكتب والحواشي وأنا العبد الفقير ابوالفضل عبيدالله القندهاري نزيل كويته فشتون آباد باكستان كجره رود

(١) قوله يلزم المحال: الأولى ^[١] أن يقول يلزم الإشكال لان كون أجزاء التصديق زائدة على الأربعة ليس بمحال إلا أنه خلاف مقررات القوم. ج. *إطلاق المحال على التقدير الأول إنما هو بتغليب التقدير الثاني. شيخ عبد القادر. (٢) زائدة على الأربعة وهي تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم والزائدهم الهيئة الاجتماعية. ج. (٣) فلانه يلزم ولاشك انه يرد على هذا التقدير ما يرد على الأول من كون اجزائه زائدة على الأربعة إلا إنه لم يتعرض له بل تعرض لما هو مختص بالثاني إكتفاء بالأول. شيخ عبد القادر

حاشية عبيد: [١] أقول: خلاف مقررات القوم يعد في العرف محال فالمراد من المحال أعم من العرفي والحقيقي وما قال الشيخ إنه تغليب فالتغليب في المفرد عجيب فافهم. أبوالفضل عبيد الله الأيوبي القندهاري* فلا يلزم زيادة أجزاء التصديق على الأربعة إن أختير كون الهيئة العارضة للعلوم الأربعة علما ولا التركيب من العلم والمعلوم إن أختير كونهما معلومة. شيخ عبد القادر كاكري.

حاصل الجواب أنها خارجة عنه فهو جواب باعتبار الشقين.
قلنا إن تلك الهيئة خارجة ^[١] عن التصديق * لازمة له غير منفكة عنه فلا

يلزم المحال إنقيل إن أريد من العلم الواحد الواحد الحقيقي يلزم خروج
إعتراض على قوله قلنا إن مورد القسمة إلخ. ص

التصديق عنه وإن أريد الواحد الإعتباري يلزم خروج التصور وإن أريد
لأنه واحد إعتباري. لأنه واحد حقيقي.

الأعم وهو لا يتحقق إلا في ضمن أحدهما فيلزم عليه ما لزم عليهما قلنا
من خروج التصور والتصديق. ن

المراد هو الواحد الأعم لكن لا يلزم من عدم تحقق العام إلا في ضمن

الخاص عدم إرادة العام إلا في ضمن إرادة الخاص فإنه يجوز أن يراد العام

من حيث هو عام من غير إلتفات إلى واحد من خواصه وفيه ^(١) بحث ولما

كان التصديق مشتملا على الشيئين التصور والحكم وقد ذكر مفهوم
أى النوعين فلا يرد بكثرة التصورات.

التصور من قبل فأراد أن يذكر مفهوم الحكم ليتضح بجزئيه فقال

وَهُوَ أَى الْحُكْمُ إِسْنَادٌ أَمْرٌ أَى ضَمُّهُ ^(٢) إِلَى أَمْرٍ آخَرَ إِنْجَابًا ^[١]

(١) قوله وفيه بحث أى في تعميم الواحد من الحقيقي والإعتباري وذلك لخروج المركب من التصديق وتصور أمر آخر ضرورة أنه واحد إعتباري فعلى تقدير التعميم لابد وأن يدخل وفي الأقسام وليس فليس التقسيم حاصرا صحيحا أقول يمكن الجواب عنه بأن المراد هو الأعم المركب ليس بمعتبر وهذا كما مر منا أن المراد بالجمعية الدائمة الجمعية الدائمة المعتبرة. ن (٢) قوله أى ضمه: ليس المراد من الإسناد الإدراك لأنه يأباه إلى. ص. (٢) قوله أى ضمه إشارة إلى أن الإسناد يكون بين المعاني والمراد بالأمر والآخر الطرفان فلا بد من تفسيره بما هو من صفات الألفاظ. ج (٢) أى ضمه الظاهر أن المراد بالأمر ههنا هو المحمول لأن المنطقي لا شغل له من حيث هو منطقي بالألفاظ فلاحاجة إلى تفسير الإسناد بالضم بل هو بمعنى النسبة. ن: فسر الإسناد بالضم ليصير من صفات المصدق كالتصديق لكن الضم ليس بإدراك والتصديق إدراك فكيف يكون مالم ليس بإدراك جزء من الإدراك إلا أن يقال أن قوله إِنْجَابًا أَوْسَلِبًا تَمِيزٌ مِنْ نِسْبَةِ الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى الْضَمِّ إِلَى الْحُكْمِ مَحْمُولٌ عَنْ الْخَبَرِ فَكَانَهُ قَالَ الْحُكْمُ إِيقَاعٌ إِسْنَادٌ أَمْرٌ الْخَبَرُ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِيقَاعَ وَالْإِنْتِزَاعَ إِدْرَاكٌ. شيخ. * ولا يلزم من باطنه ذلك لأن قوله إِنْجَابًا أَوْسَلِبًا تَمِيزٌ مِنْ نِسْبَةِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْحُكْمِ مَحْمُولٌ عَنِ الْخَبَرِ وَالْإِيقَاعِ وَالسَّلْبِ بِمَعْنَى الْإِيقَاعِ وَالْإِنْتِزَاعِ أَيْ إِدْرَاكِ الْوُقُوعِ وَاللَّاوُقُوعِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فَنَأْمَلُ. الشيخ عبد القادر الكاكرى.

وهو^(١) إيقاع النسبة أو سَلْبًا وهو إنتزاعها خرج بقيد الإيجاب
 أى إدراك وقوعها . أى إدراك لا وقوعها .

والسَلْب ما ليس مُحْكَم كالنسبة التقييدية ويرد^(٢) عليه نحو الإنسان
 وكذا النسبة الإنشائية.

إنسان وأجيب بأن المغايرة أعم من أن تكون بالذات أو بالإعتبار^(٣)

والمغايرة ههنا بالإعتبار تأمل على أن أمثال ذلك غير مُعتد بها
 فلا يحتاج إلى التأويل التعميم .
 ليس في كلام الفصحاء . ج . في ذلك التغاير الإعتباري .

ولقائل أن يقول يلزم^(٤) من ظاهره هذا التعريف أن الحكم فعل

(١) قوله وهو إيقاع النسبة مطلقا سواء كانت حملية كقولنا زيد عالم أو إتصالية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالتهار موجودا . أو إنفصالية مثل هذا العدد إما زوج أو فرد ج (٢) قوله ويرد عليه محصله أن الظاهر من الآخر المغاير بالذات للأمر الأول فيشكل به لعدم المغايرة ص (٣) قوله بالإعتبار لأن ما نعتقده أنه إنسان أو نسميه به فهو إنسان في نفس الأمر . ص (٤) قوله يلزم بناء على أن الألفاظ التي يعبر بها عن الحكم يدل على أن الحكم هو الفعل الذي هو التأثير كالإسناد والإيقاع والإنتزاع والإيجاب والسلب . ص (٥) قوله من مقولة الكيف المقولة الجنس العالى والكيف عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره على تصور الغير . لا ولا يلزم من باطنه ذلك لأن قوله إيجابا أو سلبا تميز من نسبة الإسناد إلى الحكم محمول عن الخبر والإيجاب والسلب بمعنى الإيقاع والإنتزاع أى إدراك الوقوع واللاوقوع كما أشرنا إليه فتأمل . الشيخ عبد القادر الكاكري .

حاشية عبيد [١] أقول: يشكل هذا التعريف با حمل الأولى مثل الإنسان إنسان لأنه ليس فيه إسناد أمر الى أمر آخر بل إسناد الشئ إلى نفسه وأجيب عنه بأن فيه مغايرة إعتبارية وهذا للتغاير كاف في الإسناد على أن ذلك غير معتبر في العلوم لعدم الفائدة وما هو مفيد من الحمل الأولى ففى غاية الندرة والتفصيل في شرح السلم للمولوى حمد الله . [٢] أقول: إنما فسر الإسناد با لضم لأمر لفظي وإن في زعم الشارح أن المراد بأمر آخر الطرفان وهما لفظان والإسناد بمعنى الإدراك مسن صفات المعلوم وأيضا الإسناد الإدراك لا يصل بالى كما لا يخفى وليس الباعث على التفسير أن يصير الإسناد من صفات المصدق كما زعم الشيخ عبد القادر لانه بمعنى الإدراك من صفاته فلم عدل عنه والصحيح أن المراد من الأمرين الموضوع والمحمول والمراد بالضم الضم العقلى وهو عين معنى الإدراك لكن عبر بالضم ليصح وصله بالى وما أجاب الشيخ عن الإشكال الوارد عليه من أن قوله إيجابا تميز آه فنداء من بعيد ليس له نظير فافهم عبيد {١} وما ذكره من الإشكال والجوابين عنه فهو مذكور في كلام الشارح ولعله ظن أن هذا مما أهم إليه ولم ينظر إلى ما ذكره الشارح عزيز خيل .

والعلم من مقولة^(١) كيف فكيف يكون التصديق الذى هو
 مركب من كيف والفعل قسما من العلم لأن المركب من كيف
 والفعل لا يكون^(٢) من مقولة كيف اللهم^(٣) إلا أن يقال المراد
 من الإسناد الإدراك^(٤) ومن الأمر النسبة ومن آخر طرفان والجار
 ولا يخفى بعد هذه الإرادة لأن الإدراك ليس معنا حقيقيا ولا مجازيا للإسناد.
 والمجرور متعلق بمحذوف^(٥) ويكون المعنى الحكم إدراك^(٦) نسبة
 منتسبة إلى الطرفين أى متعلقة بهما أو يقال المراد

(١) قوله لا يكون من مقولة كيف لأن المقولات متباينة بالضرورة فلا يمكن أن يكون
 المركب من كيف والفعل قسما من كيف. ج. (٢) قوله لا يكون من مقولة كيف لأن
 المقولات متباينة بالضرورة فلا يمكن أن يكون المركب من كيف والفعل قسما من كيف
 ج. (٣) قوله اللهم إشارة إلى أن هذا الجواب تكلف بارد لا يفهم من العبارة. ج. (٤)
 قوله الإدراك: فيه أن معنى الإدراك إنتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ فيكون من
 مقولة الإنفعال فثبت أن ما ذكره الشارح تبديل الإشكال بإشكال لا دفعه والجواب أن
 الإدراك فسر با لصورة الحاصلة فى النفس فح يكون من مقولة كيف كما صرح به
 السيد السند ف حواشى شرح الشمسية. ج. (٤) قوله الإدراك: فيه أن معنى الإدراك
 إنتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ فيكون من مقولة الإنفعال فثبت أن ما ذكره
 الشارح تبديل الإشكال بإشكال لا دفعه والجواب أن الإدراك فسر با لصورة الحاصلة
 فى النفس فح يكون من مقولة كيف كما صرح به السيد السند ف حواشى شرح
 الشمسية. ج. (٥) قوله بمحذوف: وهو صفة لقوله أمر فعلى هذا يكون إيجابا أو سلبا إما
 مفعول مطلق أى إسناد إيجاب أو إسناد سلب أو تميز عن ذات مذكورة أعنى قوله
 إسناد. ج. (٦) قوله إدراك نسبة أعم من أن يكون إدرا ذاتا أو مفهومها أو إدراك
 وقوعها أو لا وقوعها فلا يكون قوله إيجابا أو سلبا إلا قيذا إحترازيا مخرجا لإدراك ذاتها
 ومفهومها. ص. ————— اداق ببقية: ولا يلزم من باطنه ذلك لأن قوله إيجابا أو سلبا تميز من نسبة
 الإسناد إلى الحكم محمول عن الخبر والإيجاب والسلب بمعنى الإيقاع والإنتزاع أى إدراك الوقوع
 واللاوقوع كما أشرنا إليه فتأمل. الشيخ عبد القادر الكاكرى.

أو يقال المراد بالأمر الوقوع واللاوقوع وبا الآخر هو النسبة أى إدراك^(١) الوقوع واللاوقوع المنتسب إلى النسبة ولو قسم المصنف العلم إلى التصور فقط وإلى تصور معه حكم كما قسم صاحب الرسالة الشمسية لم يحتج^(٢) إلى هذه^(٣) التكاليف والمراد^(٤) بالوجوب فى قوله وَيَجِبُ الْوَجُوبُ الْعَرْفِيُّ وَمَالَهُ الْإِسْتِحْسَانُ أَيْ يَسْتَحْسِنُ تَقْدِيمُ^(٥) لا الشرعى حتى يكون منكروه عاصيا ولا العقلى لجواز التخلف عنه . ص

مباحث الأول أى التصور عَلَى مباحث الثَّانِي أى التصديق وَضَعًا أَيْ ذَكَرًا لِتَقَدُّمِهِ^(٦) التصور على التصديق طَبْعًا لِأَن مَعْنَى التَّقَدُّمِ بِالطَّبَعِ كَوْنُ الشَّيْءِ الْمُتَقَدِّمِ بَحِثٌ^(٧) يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَتَأَخِّرُ وَلَا يَكُونُ عِلَّةً^(٨) تَامَةً لَهُ وَإِلَّا فَيَسْمَى التَّقَدُّمُ بِالْعِلَّةِ.

(١) أى إدراك الوقوع :فإن جعل هذا الإدراك أعم من أن يكون إدراك المعنى الإضافى أو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة كان قوله إيجاباً أو سلباً قيذا إحترازياً مخرجاً لإدراك معنى الإضافى وإن جعل بمعنى إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة كان ذلك تفصيلاً لقوله إسناد لاقيدا إحترازياً . ج. (٢) قوله لم يحتج: لما نقل عنه أن تقسيم العلم فى الرسالة الشمسية إلى التصور فقط التصور الذى معه الحكم دون المجموع منه ومن الحكم وفيه نظر أما أولاً فلعدم دلالة المعية على الخروج حتى يكون التصديق هو التصور وأما ثانياً فلأنه قال المصنف رحمه الله وهو تصور معه حكم وأما ثالثاً فلأنه قال صاحب الرسالة ويقال للمجموع تصديق فلا يمكن حمله عليه . ص. (٣) قوله إلى هذه التكاليف : والمراد بها مافوق الواحد ويمكن أن يقال أن كل واحد من التوجيهين متناه فى التكلف فكان فى منهما التكاليف على أن كلا منهما مشتمل عليها حقيقة . ج. (٤) قوله والمراد: جواب سؤال مقدر وهو أن كون التصور مقدماً بالطبع على التصديق لا يقتضى وجوب تقديم ذكر التصور على التصديق . ج. (٥) قوله تقديم المباحث الأول أى التصور مقدم على مباحث الثانى أى التصديق وضعاً وذات التصور مقدم على ذات التصديق طبعاً فلا بد من تقدير المضاف . ص. (٦) لتقدمه طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع لأن المخالفة بين الوضع والطبع فى قوة الخطأ عند المحصلين . ج. (٧) قوله بحيث يحتاج : كإحتياج الكل إلى أجزائه أو إحتياج المشروط إلى شرطه . ج. (٨) قوله ولا يكون علة : أى لا يكون المتقدم علة تامة للمتأخر فلا يرد أن التصور فقط شرط للتصديق أو جزئه على إختلاف المذهبين وكل منهما علة وذلك لأنه وإن كان علة لكنه ليست علة تامة والمقصود نفي العلة التامة . ج.

كالواحد بالنسبة إلى الإثنين أما أن التصور ليس علّة للتصديق
 فظاهر^(١) وأما أنه يحتاج إليه التصديق فلأن كل تصديق لابد
 فيه من تصور إى تصور^(١) المحكوم عليه وبه والنسبة واعلم^(٢)
 أنه لا يتوقف التصديق على تصور^(٣) المحكوم عليه وبه
 وبالكنه^(٤) لأنه نحكم على الجسم المعين بأنه شاغل للحيز^(٥)

(١) قوله فظاهر: وإلا لزم من حصوله حصول التصديق بحكم العلة التامة والمعلول وللظهور تركه
 المصنف رحمه الله. ص (٢) قوله واعلم إلخ: جواب سؤال مقدر تقريره أنه يفهم من قوله لأن كل
 تصديق لابد فيه من التصور إنه لابد من التصور هذه الأشياء بالكنه فلزم عدم التصديق في قولنا
 الجسم معين شاغل للخير وقولنا زيد إنسان إن لم يتصور الجسم المعين ولا الإنسان بالكنه. ج (٣)
 قوله على تصور المحكوم عليه وبه أما النسبة^(٢) والحكم فتصور ماهيتهما بالكنه. متحقق في جميع
 التصديقات لجميع الأشخاص لحصول ماهيتهما النوعية المشتركة بين أفرادهما بكل عاقل. ص (٤)
 أعلم أن التصور على أربعة أقسام لأن التصور للشئ إن كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشئ فهو
 التصور بالكنه وإن كان بمرآتية العرضيات له فهو التصور بالوجه وإن كان التصور متعلقا بنفس
 ذاتيات الشئ من غير المرآتية أو بنفس الشئ إجمالا^(٣) فهو التصور بكنهه وإن كان التصور متعلقا
 بعرضيات الشئ من غير المرآتية للشئ فهو التصور بوجهه شيخ. (٥) قوله للحيز أعلم أن المكان
 عند الحكماء هو السطح الباطن من الجسم الحارى للمماس للسطح الظاهر من الجسم الحوى
 والحيز قاله المحقق الطوسى في شرح الإشارات إنه والمكان بمعنى واحد والمفهوم في طبيعات الشفاء
 أن الحيز أعم من المكان قال لا جسم إلا ويلحقه أن يكون له حيزا ما كان وأما وضع وذاك فيما لا
 مكان له كالحدود مولنا عبد الحليم رح مما قاله الشيخ.

حاشية عبيد: [١] قيل التصور قسم من العلم وهو كما مر عبارة عن الصورة الحاصلة وقد تقرر
 عند القوم أن علمنا بانفسنا حضوري فذا يكون في قولنا أنا موجود إذا كان المراد بأنا النفس الناطقة
 ثلث تصورات لأنه ليس فيه تصور المحكوم عليه لأن علمه في هذه القضية حضوري والجواب على
 ما في شرح التهذيب للدواني أن التعريف المذكور إنما هو للعلم الحصى وأما التصورات الثلاثة
 المشروطة في التصديق أو الداخلة فيه فهو بمعنى مطلق الإدراك الشامل للحضوري ولا شك أن العلم
 الحضوري أيضا يكون فردا من إدراك لاحكم معه كذا قال المولى باوردى رحمه الله. [٢] لأنهما من
 الأمور الاعتبارية وكنه الاعتباريات ما حصل في العقل. [٣] لا يصح قوله إجمالا^(١) لأن الإجمال
 يقتضى العدد فلا يشمل علم البسائط الذهنية كما لا يخفى عبيد. {١} لفظ الإجمال وقع في عبارة
 كثير من الأعلام والمراد منه هو أن لا يكون هناك تصور ذاتيات مفصلة سواء كان التعدد موجودا
 أو لا يكون موجودا فلا يصح القول بعدم صحته. محمد زاهد عزيز خيل

مع الجهل بأنه إنسان أو فرس أو بقرة أو غيرها وكذا نحكم على زيد أنه
 مثال لتصور المحكوم به بوجه ما

إنسان مع أنه لا نعرف من الإنسان إلا أنه شيء له الضحك إن قيل لو كان

له التصديق غير متوقف على التصور بالكنه لزم أن يكون التصور بأى

وجه كان كافيا فى التصديق وليس^(١) كذلك قلنا إن التصديق وإن لم

يتوقف على التصور بالكنه لكنه ليس التصور بأى وجه كان كافيا فى

سواء كان يقتضيه التصديق أو لا.

التصديق^[١] بل لابد فى كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم

ويستلزمه^(٢) كالتصديق بأن هذا الشيء ضاحك فإنه يتوقف على

تصور أنه إنسان لأن هذا التصديق يقتضى ذلك التصور ويستلزمه

لاتصور أنه فرس أو غيره وكذا التصديق بأنه ماش فإنه يتوقف على

مما هو مناف له فلا يلزم كون القصر حقيقيا. ج

تصور أنه حيوان لا على تصور أنه جماد وعلى هذا فقس تأمل^{(٢)[٢]}

فصل فى التصديق على تصور الأشياء

(١) وليس كذلك ألا ترى: أنك إذا قلت هذا الشيء متعجب وتصور ذلك الشيء بأنه فرس لم يحصل التصديق منه. (٢) قوله ويستلزمه: المراد باللزوم الأولوية والملائمة للزوم الحقيق وزيدته أنه يتوقف على تصور ملائمه ولا ينافيه لا على نوع تصور يستلزمه إستلزاما حقيقيا فإننا إذا حكمنا على الشيء بأنه ضاحك فلا بد لنا من تصور الشيء تصورا ملائما غير مناف بأنه جسم أو إنسان لا بأنه إنسان فقط والمراد بقوله فإنه يتوقف على تصور أنه إنسان أنه لا يحصل إلا بهذا التصور لا بتصور أنه فرس فيكون القصر إضافيا لأنه لا يحصل بتصور الشيء من الأشياء إلا به فيكون القصر حقيقيا حتى يلزم عدم حصوله بتصور أنه جسم. ج (٢) إشارة إلى أن الجهل المركب كما يجرى فى التصديقات يجرى فى التصورات فلم لا يجوز أن يتصور الجاهل المركب ذلك الشيء بأنه جماد ثم يصدق جهلا مركبا بأن ذلك الجماد حيوان مع أن الجهل المركب قسم من التصور المطلق المرادف لمطلق العلم والجواب أن العلم عبارة عن الصورة الحاصلة لأرباب العقول والحكم على الجماد بالحيوان من فنون الجنون فلا يدخل مادة إنتقض فى العلم ولا فى أى قسم منه .

ولما كان^(١) الإحتياج إلى العبارة أكثر^(٢) إشتغل المصنف ببحث الألفاظ فقال

﴿فصل﴾ في الألفاظ ولما كان نظر المنطقي في الألفاظ من حيث أنها تدل على

جواب سؤال هو أنه ما وجه إيراد الدلالة.

المعاني من حيث^(٣) أنها موجودة أو معدومة أو عرض أو جوهر أو أنها كيف

تحدث إلى غير^(٣) ذلك وجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فنقول
بالقرع أو القطع.

الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم^[١] بشيء آخر
أي اليقين.

(١) قوله ولما كان الإحتياج إلخ: إشارة إلى دفع دخل مقدر وهو أن المنطقي من حيث المنطقي لا يبحث عن الألفاظ بل يبحث عن الموصل إلى التصور والتصديق فما وجه إيراد بحثها في هذا لكتاب ج. (٢) قوله أكثر أي من عدم الإحتياج فإن المنطقي لا يحتاج إلى الألفاظ من حيث هو منطقي بناء على أن الموصل والموصل إليه هي المعاني ويحتاج في الإفادة والاستفادة بل في تعقل المعاني بناء على تعود النفس بملاحظة المعاني بعد ملاحظة الألفاظ لا الإحتياج أكثر من عدمه وليس المراد أن الإحتياج إلى العبارة أكثر من الإحتياج إلى المعاني لظهور فساد ن. (٣) قوله من حيث أنها تدل لتوقف الفهم والإفهام عليها من هذه الحشية دون غيرها من الحشيات. صادق (٣) قوله إلى غير ذلك من أنها كيفيات تعرض للأصوات واصوات متكيفة بكيفيات. صادق

حاشية عبيد: بقيه [١] قوله في التصديق آه أي في كل تصديق وإن كان في بعض التصديقات تصور المحكوم كافيا بأى وجه كان كالحكم على أمر بأنه شيء أو مفهوم أو ممكن عام لكن ليس جميع التصديقات كذلك بل يتوقف بعض التصديقات على تصور المحكوم عليه بالوجه القلاني الذي لا ينافي الحكم الوارد فيه فافهم. محمد عبيد الله الكندهارى [٢] قوله تأمل آه أقول أعلم أن الشيخ عبد القادر أورد في الحاشية مثالين أحدهما للتصور والآخر للتصديق ثم قال أن الجهل المركب من أقسام العلم ثم قال في آخر الحاشية أن التصديق المذكور من فنون الجنون فلا عبرة به فأقول^[١] لهذا الشيخ أن المثال المذكور لجهل المركب من التصديق إن كان جهلا مركبا فقد قال إن الجهل المركب من أقسام العلم فإنكار كونه علما جنون صريح وإن لم يكن جهلا مركبا بل هو من كلام المجانين فالتشبيث بكلام المجانين لا يكون إلا من الجنون والعجب أن الشيخ كيف لا يستحي من العلماء بإشاعة أمثال هذه الواهيات الذي يشهد بطلانه من كان له أدنى تميز. محمد عبيد الله [١] قوله العلم آه قال الفاضل اللاهورى أي في الجملة كما هو من أن الحكم إذا أطلق من الحشية يتبادر منه الإطلاق العام أعني بعد العلم بوجه الدلالة أعني الوضع وإقتضاء الطبع والعلية والمعلولية أو بعد العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى واللزوم عبارة عن إمتناع الإنفكاك بين الشئين انتهى. عبيد الله أبوبى كند هارى {١} أقول أن الصورة المذكورة جهل مركب بحسب وهم التوهم المتعرض وباعتبار النظر الجلى وليس بجهل بحسب نفس الأمر وباعتبار النظر الدقيق. زاهد عزيز عيل

كما يلزم من العلم بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع أو الظن^(١) بشئ

آخر كما يلزم من العلم بوجود السحاب الظن بوجود المطر أو من^(٢) الظن به

الظن بشئ آخر كما يلزم من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في جو

السَّمَاء الظن بوجود المطر وتقسيمها أن الدلالة على قسمين^(٣) لفظية وغير

لفظية واللفظية على ثلاثة أقسام وضعية وطبيعة وعقلية وغير اللفظية أيضا على

ثلاثة أقسام وضعية وطبيعة وعقلية فيكون مجموع أقسام الدلالة ستة وزعم

بعضهم أن الطبيعية من غير اللفظية غير موجودة قلنا الدلالة الطبيعية من غير

اللفظية موجودة كدلالة^(٣) قوة حركة العرق الضارب وضعفها على قوة

المزاج وضعفه والنسبة بين أقسام اللفظية بحسب^(٤) الصدق^(٥) المباينة^(٦)

الكلية وأما بحسب الوجود فبين الوضعية والطبيعة أيضا^(٧) مباينة^(٨) كلية

والتحقق في لفظ واحد بالنظر إلى معنيين.

(١) أو الظن هذا التعميم مبنى على أن المراد بالعلم الإعتقاد الجازم المطابق الثابت للواقع وإلا فلا معنى له إذا العلم أعم. ص (٢) قوله أو من الظن به إنما ترك الإحتمال الرابع وهو أن يلزم من الظن بالشئ العلم بشئ آخر لأنه غير واقع منه. (٣) قوله على قسمين وذلك لأن الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية والدلالة اللفظية إن توقفت على الوضع فوضعية وإلا فغير وضعية وغير الوضعية إن كانت بحسب إقتضاء الطبع فطبيعة وإلا فعقلية وهكذا حال غير اللفظية وليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل فيها وإلا لزم كون جميع الدلالات عقلية بل ما يكون بحسب العقل فقط من غير دخل الوضع والطبع ولا بالدلالة الطبيعية ما لا يكون للعقل مدخل فيه بل يكون بحسب إقتضاء طبع الالفاظ وإن كان للعقل مدخل فيه. ج (٤) قوله كدلالة إلخ: وذلك لأن هذه القوة والضعف شئ يقتضيه طبيعة الجسم المتحرك دالة على قوة المزاج وضعفه با لطح. ج (٤) قوله بحسب الصدق أى صدق هذه الأقسام على دلالة واحدة ن. (٥) أى صدقها على دلالة لفظ مخصوص على معنى مخصوص. كاكري. (٦) قوله أيضا كما أنه مباينة بين الأقسام بحسب الصدق. ص. (٧) قوله مباينة كلية لإمتناع تحققهما في لفظ واحد لوجوب صدور لفظ الوضعية بالإختيار وصدور لفظ الطبيعة بحسب الطبع وبينهما تناف. منه.

وبین^(۱) کل واحد من الوضعية والطبعية وبين العقلية عموم
^(۲) وخصوص^(۳) من وجه وأما بین أقسام غیر اللفظية فمباينة كلية
 بحسب الوجود والصدق كذا قيل وفيه^(۴) نظر^(۵) والمقصود الدلالة
 الوضعية اللفظية وهي كون اللفظ الموضوع بحيث متى أورده الحس على
 النفس لاحظت معناه المرتسم مع ذلك اللفظ للعلم^(۷) السابق بالوضع
 الملحوظ والمربوط.

(۱) وبين كل واحد إلخ أى بین الوضعية والعقلية وكذا بین الطبيعية والعقلية عموم من وجه. ن. (۲)
 قوله عموم وخصوص من وجه لوجود الوضعية والعقلية فى لفظ زيد مثلاً عند سماعه من وراء الجدار
 دال على ذات مشخصة بحسب الوضع وعلى وجود الالفاظ بحسب العقل والأولى دون الثانية فيه أيضاً
 عند سماعه من داخل الجدار أى عند مشاهدة الالفاظ لأن المسموع من المشاهدة يعلم وجود ذات لافظه
 مع صفة التلفظ بالمشاهدة لا لدلالة اللفظ عليه عقلاً وبالعكس فى لفظ ديز عند سماعه من وراء الجدار
 ولوجود الطبيعية والعقلية فى لفظ أح عند سماعه من وراء الجدار دال على وجع الصدر بحسب الطبع
 وعلى وجود الالفاظ بحسب العقل والأول فقط فيه أيضاً عند سماعه من داخل الجدار وبالعكس فى لفظ
 ديز أيضاً. ص. (۳) فبا لنظر إلى مادة الاجتماع وإحدى مادتي الافتراق أحدهما عام والآخر خاص
 وبالنظر إلى مادة الاجتماع والمادة الأخرى للإفتراق بالعكس. عند القادر بن الحاج مولنا عبد الرحمن
 (۴) قوله فيه نظر أى فى كون تباين الكلى بحسب الوجود بین أقسام غیر اللفظية نظر. (۵) قوله نظر
 لإجتماع غیر اللفظية الطبيعية مع العقلية فى حركة النبض قوة وضعفاً فإنه يدل على قوة المزاج وضعفها
 طبعاً وأيضاً يدل من حيث أنه حادث على وجود المحدث والحرك عقلاً هكذا فى الحاشية وفيه أنه يحتمل
 أن يكون القول بأن النسبة بین أقسام غیر اللفظية مباينة كلية مبينا على القول بعدم وجود الطبيعية من
 غیر اللفظية كما ذكره الشريف فالأولى أن يوجه النظر بأن غیر اللفظية الوضعية يجتمع مع العقلية منها
 لأن دلالة الدوال الأربع على مدلولاتها وضعية ولاشك أن كل واحد منها حادث والحادث لا بد له من
 محدث ودلالة لحادث على المحدث عقلية. ج. (۶) قوله نظر والجواب أن المراد من المباينة الكلية المباينة
 الجزئية المشتملة للمباينة الكلية والعموم من وجه فإنه يجوز إطلاق الخاص وإردة العام كعكسه
 ص. (۷) للعلم السابق بالوضع : إشارة إلى جواب الإشكال وهو أن هذا التعريف دورى لأن
 العلم بالوضع الذى هو نسبة بین اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ
 لضرورة توقف النسبة على تصور المنتسبين توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور وحاصل
 الجواب أن فهم المعنى فى حال إطلاق اللفظ يتوقف على العلم السابق بالوضع ومن المعلوم أن العلم
 السابق لا يتوقف على فهم المعنى فى حال إطلاق اللفظ على الفهم فى الزمان السابق وأعلم أنه
 احتراز بالقيد الأخير من الطبيعية إذ لا وضع ههنا أصلاً فلا يكون فهم المعنى للعلم بالوضع وعن
 العقلية لتحقيقها حيث لا وضع وإنما لم يقل للعلم السابق بالوضع له لئلا يخرج التضمن والإلتزام. ج.

وهي على ثلاثة أقسام^١ مطابقة وتضمن وإلتزام لأن دَلَالَةَ اللَّفْظِ

عَلَى الْمَعْنَى بِتَوْسُطِ الْوَضْعِ لَهُ أَى وَضَع ذَلِكَ الْلفظ لذلك المعنى

أعم من أن يكون ذلك الوضع شخصيا أو نوعيا فلا يخرج الجاز

مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى بكونه موضوعا بإزائه كدلالة

الإنسان على^(١) الحيوان الناطق و إنما قيد حدود^(٢) الدلالات^(٣)

الثالث بتوسط الوضع لثلاث^(٤) ينتقض كل منها بالآخرين في^(٥) مثل^[١]

ما إذا فرضنا أن الشمس^(٦) موضوع للجرم^[٣] والضوء والمجموع

مختص بالعلوى. ص.

(١) قوله على الحيوان الناطق: في هذا المثال نظر^[١] إذ لا نتم أن لفظ الإنسان موضوع بإزاء الحيوان الناطق حتى يدل عليه بالمطابقة بل موضوع بإزاء مجمل يعبر عنه بالفارسية بآدمي وهذا المجمل غير مفهوم الحيوان الناطق لأن كثيرا ممن يعلم ذلك المجمل لا يخطر بباله مفهوم الحيوان الناطق ويحتاج إلى تجشّم الإكساب حتى يتصور. حاشية صدر شیرازی. ولكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين. شيخ كاكری (٢). وإنما الخ: أقول كان هذا الصواب^[٢] إيراد هذا الكلام بعد تعريف الدلالات الثالث كما لا يخفى على من له أدنى دراية بأساليب الكلام. ن (٣) لما كانت^[٣] المطابقة مشتملة على التضمن والإلتزام فإيراد هذا الكلام بعدها كأنه بعدها فلا يرد ما يرد شيخ (٤) قوله لثلاث ينتقض كل منها: أى لثلاث ينتقض حد الطابقة بالتضمن والإلتزام وحد التضمن بالمطابقة والإلتزام وحد الإلتزام بالمطابقة التضمن. ج (٥) قوله في مثل الخ: أعلم أنه لا بد في مقام إنتقاض التعريفات من تحقق مادة النقض وما ذكره الشارح^[٢] قدس سره غير متحقق ولا معنى لإنتقاضها بما هو فرضي الوجود وإنما تعرض للإنتقاضين الآخرين ههنا مع أن مقامهما فيما بعد لثلاث يقع الإنتشار في نظم التقرير أو لقصد دفع الفساد قبل وقوعه. ج (٦) أقول بحوله وتوقيفه تعالى أن لفظ الشمس موضوع عرفا للضوء كما يقال وقعت الشمس في صحن الدار فكذا للمجموع مع إمكان مادة الإنتقاض محل بكلية الضبط العقلي في التعريفات المنطقية. شيخ. تسمية الدلالة بالمطابقة واخويها تسمية أحد وصفي^[١] اللفظ والمعنى بوصفه الآخر شيخ. {١} يمكن أن يقال أن هذا لتمثيل منبى على إقامة المعبر به مكان المعبر عنه {٢} جعل المطابقة صفة اللفظ والمعنى صحيح لكونه نسبة بينهما وأما التضمن والإلتزام فلا لأنهما نسبة بين المعنى الموضوع له وبين جزئه ولازمه زاهد عزيز خيل.

حاشية عبيد [١] أقول إعتراض المحشى الجلال في هذا المقام وأجاب عنه الشيخ عبد القادر أولا أن لفظ الشمس موضوع في العرف للضوء وأورد له مثالا مصنوعا مأخوذا عن الأفغانية كما يقال لم ير غولى را ولويدى ولا أصل له في العربية وكلام الجلال كان على اللغة العربية ثم قال فكذا للمجموع ولم يورد لذلك مثالا ولو مصنوعا إذ لم يجد في لسانه الأفغانية ما يكون ترجمته المجموع وإلا فالشيخ لا يبال ولا يفرق بين اللغة العربية وغيرها ثم قال إن إمكان مادة آء أقول لعل الشيخ لم يشم رائحة علم المناظرة لأنه - بقيه.

فإن الدلالة على الضوء مثلا يمكن أن يكون مطابقة وتضمنا وإلتزاما يعنى
 أى دلالة الشمس .

أن دلالة لفظ الشمس على الضوء يمكن أن يكون مطابقة عند الإطلاق

عليه وتضمنا عند الإطلاق^[٤] على المجموع وإلتزاما عند الإطلاق على
 بأن يراد بها الضوء بناء على أنه موضوع له .

الجرم المزوم له فيصدق على الدلالة على الضوء تضمنا عند الإطلاق على

المجموع وإلتزاما عند الإطلاق على الجرم أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع
 فاعل يصدق .

له نظرا إلى أنها موضوعة للضوء فينتقض حد المطابقة بالتضمن والإلتزام

حاشية عبيد: بقيه قد تقرر فيه أن الناقض مدع ولا بد له من شاهد ولا يكفى الإمكان ولا مجرد
 الفرض في النقض نعم المنع يكفيه الإختمال ولعله لم يفرق بين المنع والنقض والإنصاف في هذا
 الكتاب. أن يمثل للإشتراك بين الجزء والكل بالإمكان العام والخاص والإشتراك بين المزوم واللازم
 بالشمس فإن إشتراكها بين الجزء والضوء ثابت من كتب اللغة لا من المثال المصنوع هكذا مثل بما
 ذكرنا غير واحد من الأعلام وأما الجواب عن إعتراض الجلال هو أن غرض الشارح إيراد مثال لمواد
 النقض كما يدل عليه عبارته حيث قال في مثل ما فرضنا آه لا إيراد مواد النقض والتمثيل يكفى فيه
 الفرض فتأمل. [٢] قال مولنا أحمد جند رحمه الله في حاشية القطبى ليس يثبت وضع لفظ الشمس
 للمجموع والنقض لا يتحقق بمجرد الفرض وما هو ثابت وضع الشمس بإزاء الجرم وهو ظاهر وكذا
 الضوء. [٣] قوله الجرم آه: أقول ليس المراد مفهوم الجرم على الإطلاق فإن الشمس ليس موضوعا
 له ولا المعين الذى نشاهده وإلا لم يكن كليا منحصرا في فرد كما قالوا بل المراد به مفهوم النير
 الأعظم المركوز في الفلك الرابع فافهم [١] أقول هذا الإيراد إنما يرد إذا كان المراد بوضع الإنسان
 للحيوان الناطق الوضع اللغوى أو العرفى وليس كذلك بل المراد وضعه بالوضع الإصطلاحي وح
 فلا ريب في صحة التمثيل. عبيد الله. [٢] أى قيد حدود القوم بهذا لقيد فلا يرد^[١] أن توسط الوضع
 داخل في حدود المصنف وليس بقيد للحدود لأن قيد الشئ يكون خارجا منه فافهم. [٣] أقول
 الشيخ عبد القادر تصدى لدفع هذا لإيراد وقال لما كانت المطابقة آه اقول^[٢] ليت شعرى ما أراد
 بالإشتمال إن أراد أن التضمن والإلتزام جزء للمطابقة فكذب لأن هذه الدلالات متغايرة وإن أرد أن
 المطابقة مستلزمة لهما فكذب أيضا ولعله نظر إلى المثال الخاص مع أن الكلام في تعريفات الدلالات
 لا أمثلتها [٤] بأن يراد بلفظ الشمس مجموع الجرم والضوء بناء على أن لفظ الشمس موضوع له. عبيد
 كندهارى. [١] أو المراد من تقيد تلك الحدود هو إيراد ذلك القيد فيها فإنه كثيرا ما يقال قيد بهذا القيود
 ويكون المراد منه أنه أورد هذا القيد فيه فيصح ح إيراد حدود المصنف من لفظ الحدود {٢} لعل يكون
 مراده إستعمال مادة المطابقة عليهما ولو كان ذلك الإشتمال في بعض المواد. زاهد تيز خيل.

بدخولهما^(١) فيه فلما قيد بهذا القيد يندفع الإنتقاض لأن الدلالة على الضوء عند الإطلاقين المذكورين ليس بواسطة^(٢) أن الضوء تمام ماوضع له بل بواسطة أنه جزء ما وضع له أو لازم ماوضع له ويصدق^(٣) أيضا على الدلالة على الضوء مطابقة عند الإطلاق عليه وإلتزاما عند الإطلاق على الجرم الملزوم له أنها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له نظرا إلى وضعه للمجموع فينتقض حد التضمن بالمطابقة والإلتزام بدخولهما فيه فلما قيد بتوسط الوضع زال الإنتقاض وكذا يصدق على الدلالة على الضوء مطابقة عند الإطلاق عليه وتضمنا عند الإطلاق على المجموع أنها دلالة اللفظ على لازم ما هو له نظرا إلى أنه موضوع للجرم فينتقض حد الإلتزام بالمطابقة والتضمن بدخولهما فيه فلما قيد بتوسط الوضع زال^(٤) الإنتقاض وكذا^(٤) يصدق على الدلالة لما خرج المدلول عنه.

(١) قوله بدخولهما فيه ولاشك أن إنتقاض التعريف قد يكون بخروج ما كان داخلا وقديكون بدخول ما كان خارجا وفيما نحن بصدد هو الثاني ولذا قيد الإنتفاض بقوله بدخولهما فيه. ج (٢) قوله ليس بواسطة إلخ: لأن هذه الدلالة متحققة مطلقا سواء كان موضوعا بإزائه أولا. ج (٣) قوله ويصدق: هذا شروع في بيان إنتقاض حد التضمن بالمطابقة والإلتزام. جلال. (٣) قوله زال الإنتقاض أى إنتقاض حد التضمن بالمطابقة والإلتزام وذلك لأن الدلالة على الضوء عند الإطلاقين ليس بواسطة أنه جزء ما وضع له بل بواسطة أنه تمامه أو لازمه لأن هذه الدلالة متحققة وإن فرض أن الضوء ليس جزء للموضوع له. ج (٤) قوله وكذا يصدق شروع في بيان إنتقاض حد الإلتزام بالتضمن والمطابقة. ج (٥) قوله إرتفع الإنتقاض أى إنتقاض حد الإلتزام بهما لأن الدلالة على الضوء عند الإطلاقين المذكورين ليس بواسطة أن الضوء لازم ماوضع له بل بواسطة أنه تمامه أو جزئه لتحقق هذه الدلالة وإن فرض أن الضوء ليس لازما للجرم. جلال

على الوضوء مطابقة عند الإطلاق عليه وتضمنا عند الإطلاق على
المجموع أنها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له نظرا إلى أنه موضوع
للجزم فينتقض حد الإلتزام بالمطابقة والتضمن بدخولهما فيه فلما قيّد
بتوسُّط الوضع إرتفع الإنتقاض ودلالة اللفظ على المعنى بتوسُّط
الْوَضْع أى وضع اللفظ لِمَا أى لمعنى دَخَلَ ذَلِكَ المعنى أى المعنى
المدلول المراد فيه أى ذلك المعنى الموضوع له تَضَمَّنْ لكون المعنى
المدلول فى ضمن المعنى الموضوع له كَدَلَالَةٍ^(١) الْإِنْسَانِ عَلَى
الْحَيَوَانِ^(٢) فقط أو عَلَى النَّاطِقِ فقط و دلالة اللفظ على المعنى
بتوسُّط الوَضْع أى وضع اللفظ لِمَا أى لمعنى خَرَجَ ذَلِكَ أى المدلول
المراد عنه أى عن ذلك المعنى الموضوع له إِلْتَزَامٌ لكون معنى المدلول
لازما للمعنى الموضوع له كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة

(١) قوله كدلالة الإنسان فى هذا المثال والمثال الآتى نظر^[١] على تحقيق المحقق الشيرازى لأن
كون الشئ جزء الموضوع له اولازمه يتوقف على كون الكل والملزوم موضوعا له . نور الله (٢)
قوله على الحيوان فقط أى فى ضمن الحيوان الناطق فإن دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق
أو الناطق فقط إذا أستعمل فى واحد منهما على الأفراد ليست بتضمن^[٢] بل مطابقة لكون
المدلول ح عين الموضوع له بالوضع النوعى وكذا الحال فى الإلتزام فإن دلالة الإلتزام هى دلالة
اللفظ حين إستعماله فى الموضوع له على لازمه أيضا وأما إذا أستعمل اللفظ فى اللازم وحده
وأريد هو بالإستقلال فاللازم ح يكون عين الموضوع له بالوضع النوعى لإلتزاما . نور الله

حاشية عبيد: [١] قد مر هذا النظر... وقد مر منا جوابه فى حاشية..... فتذكر [٢] يعنى مجازا
بذكر الكل وإرادة الجزء والمجاز من المطابقة يجعل الوضع المعتبر فى المطابقة أعم من الوضع النوعى
الشخصى والأول موجود فى المجاز كما صرحوا به وسيأتى فى موضعه. [٣] يحتمل العطف على قابل
العلم فىكون مثالا آخر ويحتمل العطف على العلم فىكون تنمة المثال فتدبر . عبيد الله كند هارى

واشترطوا^(١) في الإلتزام اللزوم الذهني وهو كونه بحيث يحصل في
الذهن متى يحصل المسمى فيه لأن فهم^(٢) المعنى عند إطلاق اللفظ إما
بسبب^(٣) وضع اللفظ له أو بسبب أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع
له فهمه إن قيل^(٣) لانسلم أن اللزوم الذهني شرط للدلالة الإلتزامية
والإ^(٤) لما تحققت الدلالة الإلتزامية بدونه وال لازم باطل لأن الدلالة
الإلتزامية موجودة بدون اللزوم الذهني كما في الوازم^(٤) البعيدة
فالملزوم مثله .

(١) قوله لأن الخ : دليل لكون اللزوم الذهني شرطاً للدلالة الإلتزامية وبيان ذلك أن الدلالة
فهم المعنى من اللفظ وهذا الفهم تحقيق أما الخ ج (٢) قوله إما بسبب الخ : محصله أن دلالة
اللفظ على المعنى إما لأجل الوضع قصدياً كان كما في المطابقة أو ضمناً كما في التضمن أو
لأجل اللزوم المعبر لئلا يلزم الترجيح بلامرجح فاللفظ ليس بموضوع للأمر الخارجى فلو لم
يكن بحيث كذا لم يتحقق اللزوم فلم يكن اللفظ دالاً عليه . صادق (٣) قوله إن قيل السؤال
نقض إجمالى بتخلف حكم الإشتراط المذكور والجواب منع الدلالة والتخلف . ص . (٤) قوله
كما في اللوازم البعيدة هي اللوازم التي تكون فيها وسائل كثيرة ينتقل الذهن إليها بعد
ملاحظة جميعها أولاً لا يكون كك لكن يكون بحيث لا ينتقل الذهن إليها بعد تصور ملزوماتها
لبعدها عن الظاهر مثل لزوم كثير العطاء لكثير الرماد إذ من لوازمه كثير الخطب وهو ملزوم
كثير الطبخ وهو يستلزم كثير الضيافة وهو يستلزم كثير العطاء وبالجملة كل لازم لا يستلزم
تصور ملزومه تصوره ولا يكون أيضاً تصوره مع تصور ملزومه كافياً في الجزم باللزوم بينهما
على إختلاف المذهبين فهومن اللوازم البعيدة عند اصحاب هذا الفن .

حاشية عبيد: [٣] أقول لما كان الإلتزام دلالة على الخارج وليس كل خارج يفهم من
اللفظ فلذا قال الشارح واشترطوا أه إن قيل إن تعريف الدلالة اللفظية الوضعية كما سبق
من من الشارح يقتضى أن لا يدل اللفظ على كل خارجاً بل على ما له . لزوم ذهنى فما
الإحتياج الى هذا الإشتراط قلنا لما جوز أهل العربية والأصول دلالة اللفظ على الذى ليس
بلازم ذهنى لم يكتفوا بما فهم من التعريف بل صرحوا بالإشتراط لأجل التنصيص على مخالفتهم
عبيد الله .

المعميات^(١) قلنا نمنع كون اللوازم البعيدة من مدلولات الألفاظ والمعميات إن لم يلزم الانتقال الذهني إليها بعد كمال التصورات الشرط مع الجزاء خير للمبتدأ. مسميات الألفاظ فدلالته عليها ممنوعة وإلا^(٣) فلا نقض ان قيل^(٤) ان تمثيل المصنف للدلالة الالتزامية بالمثل المذكور لا يصح لان الدلالة الالتزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجى بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان الناطق في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم في دلالة الالتزام.

(١) قوله والمعميات فإن الحاجي في قولنا أنت حاجي عقور مشعر بالكلب فيكون دالا عليه بالالتزام مع أنه لا يلزم من تصوره تصور الكلب بل تصور الحاجي للتجنيس الخطي ومنه تصور القوس لأنه القوس في اللغة التركي ومنه تصور كمان بالفتح لأنه معناه الفارسي ومنه تصور گمان بالضم للتجنيس ومنه تصور الشك لأنه معناه الفارسي ومنه تصور سگ للتجنيس. ص. (٢) قوله المعميات المعنى كلام موزون يدل على اسم بطريق الرمز والاشارة دلالة التزامية مع انه لا لزوم بين المعنى والاسم. كما في قول الشاعر تعمية باسم على رضى الله عنه : «جشم بكشا زلف بشكن جان من بهر تسكين دل بريان من» يعنى إفتح العين وإكسر اللام للمشاكلة للمرسل من الشعر وقلب لفظ بريان هو الياء ساكن فصار على (٣) قوله والا فلا نقض اى على تقدير الانتقال اليها فلا نقض بها اذ لا يلزم حينئذ تحقق الدلالة التزامية بدون اللزوم الذهني لوجوده. ج. (٤) قوله ان قيل الخ اجاب^(١) عنه الفاضل الهندى بان الحق ان قابل العلم وان لم يكن لازما بينا بالنسبة إلينا لكنه يجوز أن يكون لازما بينا بالمعنى الأخص بالنسبة إلى شخص آخر من الاشخاص وهذا القدر كاف في صحة التمثيل. ج.

حاشية عبيد: كما قال بعض الشعراء تعمية عن القبلية بتقليب وترديد وبتجنيس زروى بار خوهم ضد شرقى * فتدبر وإستخرج المرام. عبيد كندهارى. {١} هذا الجواب ليس بشئ لأن اللازم البعيد هو ما يكون نفس تصور الملزوم فيه مستلزما لتصور اللازم ففي هذه المادة إن كان هذا الإستلزام موجودا كان اللازم بالنسبة إلى الكل وإلا فلا يكون لازما بينا بمعنى الأخص محمد زاهد عزيز خيل

هو اللازم البين بالمعنى^(١) الأخص الذي هو عبارة عما ذكر إلا
 أن هذا المثال للزم المعبر عندهم بل^(٢) اللازم المطلق من غير
 النظر^(٣) إلى إعتباره أو يقال إن المصنف^{في الجواب} بنى^(٤) الكلام على أن المعبر
 في الدلالة الإلزامية هو اللزوم البين بالمعنى الأعم كما ذهب إليه
 الإمام وكثير من المتأخرين وهو متحقق بين الإنسان وقابل
 أي إلى إعتبار الأعم في الإلتزام.
 العلم هكذا قالوا والأولى أن يقال كدلالة العمى

(١) قوله بالمعنى الأخص وهو أخص^(١) مطلقا من اللازم البين بالمعنى الأعم فإنه كلما يلزم من
 تصور الملزوم تصور اللازم يلزم من تصورهما الجزم باللزوم من غير عكس كلي^(٢) بقوله
 بل اللازم المطلق وهو اللازم البين بالمعنى الأعم المفسر بما يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم
 كافيا في الجزم باللزوم بينهما. ص (٣) قوله من غير النظر إلى إعتباره فيه نوع تأمل لا يظهر
 فائدة في إيراد المثال للزم الغير المعبر وترك مثال المعبر لأن الغرض من المثال توضيح الممثل له
 ج. (٤) والجواب^(١) أن شهرة ذلك المثال كفى للاختيار بالنظر إلى إعتياد المبتدئ بما أشتهر على
 الألسنة مع أن المثال قديكون مبينا على الفرض والتقدير وأيضا هذا المثال فيه فائدة لطيفة هي
 حث الطالب المبتدئ على تحصيل العلم وتحمل المشاق في طلبه وعلاوة على كل ذلك أن
 المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين. شيخ عبد القادر الكاكري ابن مولنا المرحوم الحاج
 المبرور عبد الرحمن رحمه الله (٥) قوله والأولى ليصح على ما هو المعبر عند الجمهور صادق

حاشية عبيد: [١] هذا الجواب ليس بشئ لأن الأمر المشهور إذا كان غير مطابق للواقع يجب الاحتراز
 عنه لئلا يقع المبتدئ في الغلط وأما ما قال إن المبتدئ أعتاد بما اشتهر فالمبتدئ إن كان لا يعلم الغلط فعلى
 المنتهى أن يخرج المبتدئ عن هاوية الغلط لا أن يقرره على الغلط لأن فائدة التعليم أن يبين الحق وأما
 ما قال إن المثال قد يكون على الفرض آه ففيه إنه إذا كان المثال موجودا في الواقع فلا حاجة إلى المثال
 خصوصا إذا كان المثال الفرضي موجبا لإيقاع المتعلمين في الغلط وأما ما ذكره من الفائدة واللطفية
 فليس لشيء لأن الإحتراز عن الغلط واجب والتبويه على الفائدة المذكورة أمر مستحب ولا ينبغي للعاقل
 أن يترك الوجوب للتبويه على الأمر المستحب وأما ما ذكره من أن المناقشة آه فمسلّم لكن مقصود
 المعارض بيان ما هو الأولى والأليق بحال المصنفين من أن يوردوا ما هو المعبر في الفن فتأمل. عبيد
 كندهارى {١} أقول: لا يثبت بهذا القدر عموم المعنى الثاني من الأول لأنه ربما ما تصور الملزوم كافيا في
 تصور اللازم ولا يكون التصوران كافيين في الجزم باللزوم لأن الجزم أمر زائد على الإستلزام نعم لو فسر
 اللازم البين بمعنى الأخص بما يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم والجزم باللزوم لكان المطلوب
 حاصلًا ولكن لم يوجد هذا التفسير في كلام القوم صرح به السيد الشريف محمد زاهد عزيز خيل.

كدلالة^(١) العمى على^(٢) البصر وقد قيل الاولى^(٣) أن يقال كدلالة
 الاثنين على الزوجية ولا يشترط في الدلالة الإلزامية اللزوم الخارجى
 لتحقيق^(٤) الدلالة الإلزامية بدون اللزوم الخارجى كما في العمى وقيل
 بين اللزوم الذهني والخارجي عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما^(٥)
 في الزوجية والاثنين وإفتراق^(٦) الذهني عن الخارجى في البصر للعمى
 وإفتراق الخارجى عن الذهني في خواص نباتات المخفية على أكثر
 البريات التي لا تظهر إلا بعد التجارب الكثيرة مع إمعان النظر والنسب
 في دلالة الإلزام. نعت خواص.
 بين الدلالات الثلاث باللزوم وعدمه باعتبار مقايضة كل منها

(١) كدلالة العمى على البصر فإن العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه. ص (٢)
 قوله على البصر: فيه أن البصر ليس بجزء لما صدق عليه العمى إلا أنه جزء من أجزاء مفهوم العمى
 والمانع عليه لعله مكابر كما أن الكتابة جزء مفهوم الكاتب على رأى الجمهور لا لما صدق عليه فح
 كانت دلالة العمى على البصر بالتضمن لا بالإلزام هذا ما حققه الصدر الشيرازى في بعض
 حواشيه فتدبر. مولنا عبد الحليم رحمه الله لعله إشارة إلى أن خروج المضاف إليه من حكم المضاف
 حكم لفظي^[١] راجع إلى المفهوم فالقول بدخول البصر في مفهوم العمى خارج عن قوانين الطبيعة
 بحسب متفاهم العرف. شيخ كاكرى. (٣) قوله الأولى: قال في الحاشية ويرد عليه إنا نتصور الاثنين
 مع الدهول عن الزوجية فلا يكون هذا المثال اولى من المثال المذكور في المتن إنتهى وإلى هذا أشار
 بقوله وقد قيل. ج. (٤) قوله لتحقيق الخ والمشرط لا يتحقق بدون الشرط اصلا فلو كان اللزوم
 الخارجى شرطا لما تحققت بدون. جلال (٥) قوله لاجتماعهما في الزوجية والاثنين فإنه لازمة له في
 الذهن والخارج لأنه إذا تصور أو تحقق في الخارج يستلزم تصور الزوجية أو تحققها. جلال (٦) قوله
 وإفتراق الخ: فإن تصور العمى يستلزم تصور البصر فيه وأما تحققه في الخارج لا يستلزم تحققه فيه
 للمعانة بينهما. جلال (٧) قوله في خواص النباتات: فإن تحقق النباتات في الخارج يستلزم
 تحقق الخواص فيه كالإسهال بالقياس الى السقمونيا وأما تصورهما فلا يستلزم تصور الخواص ج
حاشية عبيد: [١] أقول مفهوم هذا الجواب في بطن القائل لانا لاندري ماذا أراد بأن الخروج
 المذكور حكم لفظي راجع إلى المفهوم بل المفهوم من لفظ العمى عدم البصر دخول البصر في مفهوم
 العمى ولاندري ماذا أراد الشيخ بالقوانين الطبيعية عبيد كندهارى

إلى الآخر منحصرة في ستة فالتضمن والإلتزام يستلزمان المطابقة

لأتهما^(١) يستلزمان الوضع وهو مستلزم للمطابقة^(٢) فيستلزمان
أي وضع اللفظ للكل والملزوم .

المطابقة وهو ظاهر والمطابقة لا يستلزم التضمن لأنه قد يكون
لأن مستلزم المستلزم للشيء مستلزم لذلك . ج

اللفظ موضوعا لمعنى بسيط كالنقطة^(٣) فهو يدل عليه بالمطابقة و
وهي ما يكون قابلا للإشارة الحسية لا القسمة . ص

لا تضمن ولا تستلزم الإلتزام أيضا لجواز أن لا يكون للمسمى

(١) قوله لأتهما يستلزمان الوضع لأن الدلالة على الجزء وعلى اللازم فرع لتحقيق الموضوع له . صادق . (٢) أقول لأحاجة إلى قياس المساوات في هذه المسئلة بل يكفي^[١] أن يقال أن التضمن فهم الجزم في ضمن فهم الكل وكذا الإلتزام فهم اللازم يتبع فهم الملزوم وهما لا يتحققان بدوئهما وهو غير خاف كاكري . (٣) قوله كالنقطة : قيل قد أشتهر هذا المثال وفيه نظر لأن البساطة العقلية فيها متنوعة كيف وهي تركيب من جنس وفصل والبساطة الخارجية لا تجدى نفعا إذ لا عبرة بها فإن التضمن هي الدلالة على جزء مفهوم اللفظ لا على جزء فرد موجود لمفهوم وبه صرح المحقق الدواني في شرح التهذيب . ن أقول لعلك دريت^[٢] ما حققوا أن التركيب الذهني مستلزم للتركيب الخارجي فإن الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة . عبد القادر الكاكري رح .

حاشية عبيد: [١] أقول لا يكفي أن يقال التضمن فهم الجزء في ضمن فهم الكل في إستلزام التضمن المطابقة ما لم ينضم إليه أن الكل هو الموضوع له فهو مطابقة وكذا لا يكفي أن يقال أن الإلتزام فهم اللازم في ضمن فهم الملزوم في إستلزام الإلتزام للمطابقة ما لم ينضم إليه أن الملزوم هو الموضوع له فهو المطابقة فرجع إلى ما قال الشارح وعاد ماسما قياس المساوات قهقري فتدبر . عبيد [٢] أقول لم يدر الشيخ معنى ما حققوا أن التركيب الذهني مستلزم للتركيب فظن الشيخ أن ما له جنس وفصل فله مادة وصورة بالمعنى المتعارف في كتب الحكمة وكيف يكون ذلك مرادهم مع أن العقول العشرة داخلية تحت مقولة الجوهر والجوهر جنس لها وكلما له جنس فله فصل فيلزم على مقتضى قول الشيخ أن يكون لها مادة وصورة مع أنها مجردة عن المادة بالإجماع بل مراد القوم من المادة والصورة في القول المذكور المادة والصورة الشبهيتان يعني أن الجنس إذا أخذ بشرط لا يكون شبيها بالمادة الحقيقية في عدم الحمل وهكذا في الصورة وأما ما قال أن الجنس مأخوذ من المادة والفصل من الصورة فهو مخصوص بالمركبات الخارجية ولا يجري في الجردات الداخلية تحت الجنس والفصل وإلا لم تكن مجردة والجواب عن سوال المحشى أن هذا لمثال مبنى على ماذهب إليه بعض الحكماء أن النقطة خارجة عن المعقولات فلا تركيب فيها ذهنا أيضا فافهم وانصف .

لازم^(١) بين بالمعنى الأخص وح يتحقق المطابقة للإلتزام وأيضا لو كانت المطابقة مستلزمة للإلتزام لكان كلما تعلقنا شيئا تعلقنا معه شيء آخر وليس كذلك ضرورة إنا نتصور كثيرا من الأشياء مع ذهول عن سائر أغياره والإمام قال^(٢) به لأن لكل ماهية لازما بينا وأقله أنها ليست^(٣) غيرها وأجيب بأن كون المعنى ليس غيره لازم^(٤) بين بالمعنى الأعم^(٥) والمعتبر في الدلالة هو المعنى الأخص وأنت خبير بأن المعتبر^(٦) عند الإمام هو المعنى الأعم لا الأخص فيكون المطابقة مُستلزمة للإلتزام عنده وأما التضمن والإلتزام فلا تلازم بينهما لأنه يجوز أن لا يكون للمسمى

(١) قوله لازم بين بالمعنى لأخص يلزم تصوره من تصور المسمى فيه إشارة إلى أن المعتبر في الإلتزام هو لازم البين بالمعنى الأخص لا مطلق اللازم واللازم البين بالمعنى الأعم . ج . (٢) قوله قال به: أي باستلزام للمطابقة للإلتزام فينبغي أن يقول باستلزام التضمن للإلتزام لأن مستلزم المستلزم مستلزم لإتحاد الجهة . صادق . (٣) قوله ليست غيرها لأن سلب الغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني فيلزم من حصول المعنى في الذهن حصول السلب فيه . صادق . (٤) قوله لازم بين بالمعنى الأعم لا الأخص وإلا لاستلزم كل تصور تصديقا وهوباطل للزوم إدراك أمور غير متناهية من إدراك أمر واحد . ص . (٥) قول بالمعنى الأعم لا لازم بين بالمعنى الأخص ضرورة إنا نتصور كثير أشياء ولم يخطر ببالنا غيره فضلا عن أنه ليس غيره جلال . (٦) قوله المعتبر عند الإمام الخ : نقول المعتبر في الإلتزام عند الكل هو اللازم البين بمعنى الأخص لأنه لا خلاف في ذلك بين الجمهور وبين الإمام كما وهم الشارح وكثير من المصنفين بل إنما الخلاف بينه وبينهم في أن سلب الغير لازم بين بالمعنى الأخص أو لا فزعم الإمام أنه بين بالمعنى الأخص وقد صرح الجمهور بأنه بين بالمعنى الأعم والحق ما ذهب إليه الجمهور جلال . (٧) قوله لأنه يجوز أن لا يكون للمسمى المركب لازم بين بالمعنى الأخص لأن تصور المسمى لا يستلزم تصور أنه مسمى فضلا عن غيره من تصور سلب الغير عنه وتصور البساطة والتركيب فعلى هذا لا يرد ما قيل إن التضمن يستلزم الإلتزام لأن تصور الماهية المركبة يستلزم تصور أنها مركبة جزما فيتحقق الإلتزام بالضرورة . ج . أقول يظهر بالرجوع إلى الوجدان أن سلب الغير ليس لازما أخص والإمام ذو وجدان تام صحيح ويبعد عن مثله الحكم بخلاف الوجدان شيخ عبد القادر الكاكري بن مولنا الحاج الميرور عبدالرحمن رحمه الله .

المركب لازم فينفك التضمن عن الإلتزام وكذا يجوز أن يكون المسمى بالمعنى الأخص.

البسيط ملزوما لما يلزم من فهمه فهمه فينفك الإلتزام عن التضمن ولما كان

نظر المنطقي في الألفاظ من^(١) حيث أنها دلائل طرق^(٢) الإنتقال وهى معان

مركبة من مفردات أراد البحث عن الألفاظ الدالة على طرق الإنتقال إما بالذات كالقول الشارح أو بالواسطة كالحجة.

وعن الألفاظ المفردة الدالة على طريق أجزائه فشرع في تقسيم اللفظ

إلى المركب والمفرد وقدم^[١] المركب لكونه وجوديا^(٣) فقال وَاللَّفْظُ

الدَّالُّ ^[٢] بِالْمُطَابَقَةِ ^(٤) أى ^(٥) مطلقا أو نقول ^(٦) قيد بالمطابقة أى أعم من الدال بالوضع النوعى أو الشخصى.

(١) قوله من حيث أنها دلائل إلخ : أعلم أن طريق الإنتقال هو القول الشارح والحجة والأول مركب من معان مفردة والثانى من معان مركبة فلما فرغ من الدلالات التلت أراد البحث عن الألفاظ المركبة الدالة على تلك المعانى حتى تبين أن أى مركب يدل على القول الشارح وأى مركب يدل على القضية التى يتألف منها الحجة وعن الألفاظ المفردة الدالة على أجزاء القول الشارح والحجة. جلال (٢) قوله طرق الإنتقال أى إنتقال الذهن من المعرف إلى المعرف ومن الحجة إلى النتيجة. ص. (٣) قوله لكونه وجوديا لأن القيود المعتمدة فى مفهومه وجودية بخلاف المفرد فإنه عدمى لكون القيود المعتمدة فى مفهومه عدمية والوجود مقدم على العدم لشرفه. ج (٤) قوله بالمطابقة جواب لما يقال إنه يصدق على اللفظ المركب بالقياس إلى معناه المطابقى كالحیوان الناطق أن مفرد بالقياس إلى المعنى التضمنى أو الإلتزامى لكون كل منهما بسيطا فيلزم أن يكون اللفظ الواحد مفردا ومركبا وهو باطل بأن مورد القسمة هو الدال بالمطابقة لا الأعم فالتقيد إحترازى. ص (٥) قوله أى مطلقا جواب لما يقال إنه لو كان مورد القسمة هو الدال بالمطابقة لم يكن اللفظ المفرد والمركب المجازيان مفردا ومركبا لعدم دلالة المطابقة فيهما لإعتبار الوضع فى الدلالة المطابقة مع إنتفانه فى المجاز بأن المراد بالدال بالمطابقة أعم من أن يكون بالنسبة إلى المعنى المراد وغيره فالجواز وإن لم يكن الدال بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى المراد لكنه دال بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى الوضعى الغير المراد. ص (٦) قوله أو نقول محصله أنه ليس التقيد للإحتراز لجواز أن يكون اللفظ الواحد مفردا ومركبا باعتبارين بل للإصالة لأن الدلالة على الجزء أو لازم فرع لتحقيق الموضوع له فظهر أن كلمة أو بمعنى بل للإعراض. ملخص ص .

حاشية عبيد: [١] جواب سوال هو أن المفرد مقدم طبعاً على المركب فلم اخره ذكره وحاصل الجواب أن المركب باعتبار المفهوم وجودى فله التقدم والتعريف باعتبار المفهوم وأما تقدم المفرد فياعتبار المصادق عبيد كنده

أرى

لإصالتها^[٣] إِنْ قُصِدَ اى إِنْ^(١) كان بحيث يقصد بجزئه^[٤] المرتب^(٢)

المسموع حقيقة^(٣) او تقديرا قصدا جاريا^(٤) قانون اللغة دَلَالَةً عَلَى
كضربت زيدا.

جُزْءٌ^(٥) مَعْنَاهُ حين ما يقصد به فلا بد أن يكون للفظ جزء ولذلك

الجزء دلالة على المعنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود

(١) قوله إن كان الخ إشارة إلى أن المراد بالقصد القصد بالقوة لا بالفعل فلا ينتقض الحد بالمركبات قبل استعمالها. منه (٢) قوله المرتب المسموع إحتراز عن الفعل بدون الفاعل^[١] لأن أجزائه أعنى المادة الدالة على الحدث والهيئة الدالة على الزمان ليسا بمرتبتين في السمع لكونهما مسموعين معا^[٥] وفيه نظر لأن الهيئة ليست جزءا ولا دالا بل المادة بشرط الهيئة على ما سيجئ. ص (٢) قوله المرتب المسموع اى المرتبة في السمع بأن يسمع بعضها قبل بعض. منه (٣) قوله او تقديرا ليدخل فيه مثل يضرب وكل فعل أستر فيه ضمير الفاعل ج. (٤) قوله جاريا على قانون اللغة وإلا يلزم أن يكون زيد قائم مفردا لا أن الزاء مثلا لا يدل على جزء معناه وزيد مثلا مركب لأن الزاء بحساب الأبيجد موضوع لسبعة والياء للعشرة والدال للأربعة وبالجمله المراد بالجزء هو الجزء القريب. صادق (٥) قوله على جزء معناه المعنى ما يفهم عند سماعه فهمها غير ضرورى وإلا لزم أن يكون وجود الالفاظ المفهوم من تلفظ به من وراء الجدار معنى ذلك اللفظ لأنه يصدق على الالفاظ أنه شئ فهم من اللفظ عند سماعه لكن فهم المعنى من اللفظ غير ضرورى وأما فهم الالفاظ ضرورى عقلى لا يمكن التخلف عنه. ص (٦) قوله حين ما يقصد به جواب لما يقال إنه إن أريد بالقصد القصد بالفعل لخرجت المركبات قبل استعمالها فيه وإن أريد بالقوة يخرج مثل الحيوان الناطق علما من حد المفرد لأن له صلاحية لأن يراد بالجزء جزء معناه فانتقض التعريفات جمعا ومنعا بأن المراد بالقوة حين كون المعنى مقصودا باللفظ والحيوان الناطق وإن كان له صلاحية مطلقا لكن حين كون المراد به الشخص الإنسانى لا يكون له صلاحية. ص

حاشية عبيد: بقيه [٢] أقول لما عمم الشيخ الوضع من النوعى والشخصى فيكون اللفظ بالنسبة الى المعنى المجازى ايضا دال بالمطابقة لتحقيق الوضع النوعى فكيف يقول الملا صادق فالجواز وإن لم يكن الدال بالمطابقة بالنسبة الى المعنى المراد وهو المجازى فعلم أن معنى الإطلاق ما ذكره الملا صادق لا ما ذكره الشيخ [٣] أقول التقييد بالمطابقة او بالوضع ضرورى لإخراج اللفظ الدال بالطبع او بالعقل لأنه لا يسمى مفردا ولا مركبا كذا قال بعض الأفاضل فى حواشى القطبى [٤] أقول قال الفاضل المدقق مولانا نور محمد فى حاشية عبد الغفور المتبادر من جزئه جزء مادته فعلى هذا لا حاجة الى قيد المرتب المجموع إلا أن يقال أن الواقع فى عبارة عبد الغفور هكذا بجزء منه ههنا بجزئه بالإضافة. [٥] أقول كتب أهل العربية مملوءة بأن الهيئة جزء من الفعل ودال على الزمان واستدلوا على ذلك وكفى بهؤلاء السادات قدوة. {١} لأن الفعل مع الفاعل مركب فلا يقصد إخراج عن تعريف المركب بل وجب إدخاله فيه لكون التعريف جامعا لأفراده. عزيز خيل حفـ ظه الله

ودلالة الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة كرامى الحجارة فيخرج
عن الحد ما لا يكون له جزء كب^(١) إذا جعل علما او يكون له جزء لكن
لا يدل على شئ كزيد وماله جزء دال على جزء المعنى لكن لا على جزء
المعنى المقصود كعبد الله إذا جعل علما لشخص وما يكون له جزء دال
على جزء معناه المقصود لكن لا يكون دلالة على جزء المعنى المقصود
مقصودة كالحيوان الناطق إذا جعل^(٢) علما لشخص إنسانى فعبد الله
وحيوان ناطق علمين كزيد باعتبار معناه العلمى فى عدم قصد دلالة جزء
لفظه على جزء معناه العلمى والفرق بينهما أن المعنى التركيبى فى الحيوان
الناطق جزء معناه العلمى فإنه عبارة عن المعنى التركيبى والتشخص فإذا
دل جزء اللفظ باعتبار الوضع التركيبى على جزء المعنى فدلالته عليه دلالة
على جزء المعنى العلمى المقصود لأن جزء الجزء جزء والمعنى التركيبى فى
عبد الله ليس بجزء من المعنى العلمى الذى هو الشخص الإنسانى لأن
العبودية والألوهية خارجة عن الشخص فدلالة جزء لفظه باعتبار الوضع

(١) قوله كب إذا جعل علما لوقال كباء الجر لما أحتاج إلى الشرط جلال. (٢) قوله إذا جعل علما
لشخص إنسانى: وأما إذا جعل علما لغيره كالجليل مثلا فيكون مثل عبد الله فى أن لكل منها جزء
دالا على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود. جلال. (٣) قوله والفرق بينهما أى بين عبد الله
وحيوان الناطق علما لشخص إنسانى أما لو جعل علما لحجر أو غيره فلا. جلال. (٤) قوله لأن
العبودية والألوهية فى كونهما مدلولى لفظ عبد الله تأمل فتأمل بالوضع التركيبى بل هما إسمان
غير مشتقين لا مصدر لهما فالأظهر أن يعبر بمفهوميهما الإسمين يعنى بنده والذات الجليلة. شيخ :

التركيبى على جزء معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود^(١)
 فالحاصل أن اللفظ الدال بالمطابقة أن تحقق فيه القيود الأربعة المذكورة
 فهو مُركَّبٌ كَرَامِي السَّهْمِ فإن الرامى يدل على ذات صدر منه الرمى
 والسَّهْم على جسم معين وهذه الدلالة مقصودة لا يقال إن المقصود
 ههنا التقسيم والتقسيم^(٢) باعتبار الذات ولا خفاء أن الذات المفرد
 أى تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب.
 مقدم^(٣) على ذات المركب فينبغى أن يقدم المفرد على المركب لأننا نقول
 المقصود ههنا تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة إلى القسمين و تعريفهما
 في دلالة الإلتزام.

(١) وبقيت^[١] ههنا إفادة وإشارة إلى سوال وجواب وهو أن مذهب الرضى من علماء لغة
 العربية أن غلبة الإسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فإذا لم يصر اللفظ الدال على
 المعنى الوصفى إسمًا محضًا وإن خرج عن كونه وصفًا لفظًا لعدم صحة إجرائه على غير المفرد
 المسمى فعبد الله علما غير منسلخ بالكلية عن المعنى التركيبى باقى الدلالة عليه حين العلمية فعدم
 دلالة عليه غير مسلم عليه والجواب أن ظاهر كلام ابن حاسب يقتضى عدم اشتراط إبقاء المعنى
 الوصفى كما صرح به السيد فتدبر . كاكرى . (٢) قوله والتقسيم باعتبار الذات فإن قيل
 التقسيم ضم قيود متخالفة الى الكلى ليحصل بكل قيد قسم فيكون التقسيم ايضا باعتبار المفهوم
 فالجواب أن معنى قولهم أن التقسيم باعتبار الذات أن الباعث عليه حصول الذات التى هى
 الأقسام الأولية للمقسم . منه . (٣) قوله مقدم على ذات المركب أى طبعًا لإحتياجه إليه فالأولى
 أن يقدم وضعًا وإلا لزم المخالفة بين الوضع والطبع التى هى فى قوة الخطاء عند المحصلين . ج .

حاشية عبيد: [١] أقول العجب كل المحجب من هذا الشيخ حيث أجرى خلاف الرضى
 وابن الحاسب فى نحو عبد الله علما وليس فيه إختلاف لأحد وإنما الإختلاف بين هذين
 الإمامين فى الأسماء التى غلبت إسميتهما على وصفيتهما ويقال لها أعلام بالغلبة كأسود
 للحية وأرقم للقيد وأخيل للطائر ونحو عبد الله ليس من هذا القبيل كما لا يخفى على من
 راجع شروح الكافية فافهم. [٢] أقول: لفظ عبد صفة مشبهة من عبد يعبد عبادة وعبودية
 وأما لفظ عبد الله فقد ذهب بعض العلماء على ما فى البيضاوى أن أصله من البعيد آله
 وهو مصدر من آله يأله إلها بمعنى عبد فلفظ الله مشتق وإن كان هذا المذهب خلاف
 التحقيق والتفصيل فى البيضاوى وح فىمكن الجواب عن سؤال الحاشية أن المصدرين بمعنى
 المشتقين وعبر بالمبدئين تبيينها على أن خروج المشتقين خروجًا من المصدرين فافهم.

لا تقسيمهما^(١) والتعريف باعتبار المفهوم ومفهوم المركب مقدم على مفهوم
المفرد لأن مفهوم المركب وجودى ومفهوم المفرد عدمى فإن القيود
المعتبرة^[١] في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية لأن القيود
المعتبرة في مفهوم المركب تحقق جزء اللفظ وتحقق جزء المعنى وتحقق الدلالة
وتحقق قصد الدلالة فهذه القيود معتبرة في مفهوم المركب بمعنى أنه لا بد من
تحقق كل واحد منها لتحقيق المركب وهذه القيود غير معتبرة في المفرد
بمعنى أنه لا بد من عدم تحقق هذا المجموع لتحقيق المفرد لا بمعنى أنه لا بد
في تحقق المفرد من إنتفاء كل منها وإلا لم يكن مثل عبد الله وحيوان ناطق
علمين مفردا فالقيود في مفهوم^[٢] المركب وجودية وفي مفهوم المفرد
عدمية كما أشار إليه المصنف بقوله وإلا أى وإن لم يقصد بجزء^[١] منه

(١) قوله لا تقسيمهما أي لا تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة إليهما فهو من قبيل إضافة المصدر
إلى المفعول لطريق الحذف والإيصال وتنقيح الجواب أن التعريف يقتضى تقديم المركب لأنه
باعتبار المفهوم وفيه للمركب رجحان لكونه وجوديا والتقسيم يقتضى تقديم المفرد لأنه
باعتبار الوجود وفيه للجزء تقدم على الكل لكن المقصود الأصلي والفرض الأولى ههنا هو
التعريف لا التقسيم إلا أنه يقتضى سابقة التقسيم ولو تقديرا فقدم المركب رعاية للمقصود
فتأمل نور الله (٢) قوله وإلا لم يكن إذ ليس فيه إنتفاء كل وإن كان فيه إنتفاء المجموع. منه
حاشية عبيد: [١] بأن لم يكن للفظ جزء أو كان ولم يدل أو دل على جزء غير المقصود أو على
جزء المقصود من غير قصد الدلالة. كأكرى. أقول أى حاجة إلى هذه الحاشية للشيخ العلامة لأنه نقل
عين عبارة الشارح آنفا ولعله ظن أنه أهم إليه ولم يلتفت إلى ما بعده. محمد عبيد الله سليمانخيلي
كندهارى [١] لا يقال إن القيود المعتبرة في مفهوم المركب زائدة من هذه المذكورة لأن من قيوده
الترتب في السمع وأيضا من قيوده الجريان على قانون اللغة فلم لم يذكرها لأننا نقول الحصر غير
مقصود وليس في العبارة شئ من أداة الحصر بقى ترجيح المذكورة ووجه أنها مذكورة صراحة عبيد
كندهارى. [٢] قوله في مفهوم المركب وجودية أه أقول الوجودى وإن كان يطلق بمعان كثيرة لكن
المراد بالوجود ههنا ما لا يدخل السلب في مفهومه كالعلم والبصر والعدمى بخلافه كالجهل والعمى. عبيد

فلا يرد المركبات قبل الإستعمال.

الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا يعنى^(١) إن لم

أى حين ما يقصد إستعماله فيه.

يتحقق مجموع تلك القيود المعتبرة فى المركب فهو مفرد بأن لا يكون

للفظ جزء كهمزة الإستفهام او يكون له جزء غير دال على معنى

كزيد او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود

كعبد الله علما او يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن

لا يكون دلالة مقصودة كالحیوان الناطق علما لشخص^(٢) إنسانى

والحققون من النحويين يجعلون مثل عبد الله علما مركبا لأن^(٣)

كحار الله الزمخشري صاحب المفصل. ويخرجونه عن حد الكلمة بذكر اللفظ فيه.

نظرهم^[٣] إلى اللفظ نفسه فلما رأوا أنه قد أجرى عليه أحكام

المركب جعلوه مركبا أما المنطقى فنظره القصدى ليس^(٣) إلا المعانى

لكونه معربا بإعرابين.

(١) قوله يعنى إن لم يتحقق مجموع تلك القيود ياتفاء جميعها او بعضها فإن الكل كما ينتفى ياتفاء جميع

الأجزاء ينتفى ياتفاء بعضها. ن (٢) قوله لشخص إنسانى إنما قيد به لأنه لو كان لحجر لما إستقام^[١] ما ذكره

أصلا. ج. لأنه حين العلمية لحجر مثل عبد الله فى عدم الدلالة أصلا^[٢]. كاكبرى. (٣) قوله لأن نظرهم أى

لأن نظرهم^[١] القصدى إلى نفس اللفظ وإن كان نظرهم التبعى إلى المعنى المقصود واللفظ مركب جلال

(٣) قوله ليس إلا المعانى ومعنى عبد الله علما مفرد فجعله علما مفردا وأما نظره الطبعى فإلى اللفظ

حاشية عبيد: [١] أقول عبد الله دال جزئه على جزء المعنى الإضافى فلا يصح قوله فى عدم الدلالة

أصلا. [٢] أقول هذه اخير الحاشية الكافلة لحل بديع الميزان المسماة بترويج تجارة الكتب وإلى الله

المشتكى. [٣] ولفظ عبد الله مركب لإجراء أحكام المركب عليه من كونه معربا بإعرابين نحو جاتنى

عبد الله فكلمة عبد مرفوع على الفاعلية ولفظ الله مجرور بالإضافة وهكذا حالة النصب نحو رأيت

عبد الله فإن الجزء الأول منصوب وكذا فى حالة الجر إلا أن جزء الأول مجرور بحرف الجر والثانى منه

مجرور بالإضافة نحو مررت بعبد الله ويخرجونه عن تعريف الكلمة بإيراد لفظة بناء الوحدة وعبد الله

لفظان وفيه بحث لأنه إن أراد بالوحدة فى لفظة الوحدة الحقيقية لم يدخل فى تعريف الكلمة إلا ندر من

الكلمات وإن أراد نوع الوحدة فلا يخرج منه مثل عبد الله لوجود نوع الوحدة العلمية فيه وإن أراد

خصوص الوحدة بحيث يخرج به عبد الله وأمثاله فلا يدل لفظة عليه كما هو الظاهر إلا بأن يراد

بالوحدة الوحدة العرفية ولا يعد فى العرف عبد الله لفظ واحد فافهم عبيد [١] ولا يرد أن نظرهم

كما هو إلى اللفظ فكذلك إلى المعنى فلا يصح قصر نظرهم على الألفاظ. محمد زاهد عزيز خيل

ولما فرغ عن تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة إلى المفرد والمركب شرع في تقسيمهما وقدم تقسيم المفرد لأن^(١) ذاته^{١} مقدم على ذات المركب فقال فإن لم يصلح المفرد صلاحية ذاتية لأن يُخبر به عن شئ وإنما قدم هذا القسم من المفرد مع أنه عدمي لكون ما صدق عليه واحدا وهو الواحد قبل المتعدد. الأداة بخلاف القسم الثاني فإن شرط وجوابه قوله فهو أداة أي^(٤) حرف كلا فإنما باعتبار مفهومها الأصلي الغير المستقل لاتقع مخبرا بها لا وحدها^(٥) ولا مع غيرها وإن وقع جزء من المخبر به بعد العدول عن متصلة.

(١) قوله لأن ذاته مقدم على ذات المركب لإحتياجه إليه فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع والمراد بذاتها ما صدق عليه . ج. (٢) قوله فإن لم يصلح المفرد الخ لا يخفى عليك أن المراد أن المفرد باعتبار معناه إن لم يصلح لأن يخبر به وحده (لأنه باعتبار مفاهيمها صالحة للأخبار بها وأن كان إتصافها مانعا شيخ.) فلا يرد عيه الضمائر المتصلة فلا يحتاج إلى التأويل وذلك لأن معناه صالح لأن يخبر به وحده نعم يشكل بالجزئى الحقيقى فإنه لا يحمل على شئ ويمكن أن يقال أن المراد الصلاحية باعتبار استقلال المفهوم كما يفهم من سياق الكلام والحاصل أن اللفظ المفرد إن لم يستقل معناه فهو أداة ولا خفاء في أن معنى الجزئى مستقل فلا يخرج عن التعريف . ج. (٣) قوله صلاحية ذاتية : قيد بها لكلا يشكل بالضمائر المتصلة كالألف في ضربا والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في غلامى فإن شيئا منها لا يصلح لأن يخبر به لكن لها صلاحية ذاتية لأن يخبر بها وإذا كان ههنا مانع يمنع هن وقوعها مخبرا بها وهو كونها متصلة بالفعل لا تستعمل منفصلة . منه . (٤) أي حرف^{١١} تفسيره لإفهام المبتدى الغير العارف بالإصطلاح (٥) قوله لا وحدها ولا مع غيرها فتكون الموصولات و ذو وغير ذلك مما لا يخبر به وحده أسماء وإحتياجها إلى إنضمام الغير لتوضيح معناها . ص .

حاشية عبيد [١] يعنى ليس بين الحرف النحوى والأداة المنطقى لأن الأفعال الناقصة أداة عند المناطقة وليست حروف عند النحوى فتدبر {١} لا يخفى أن الذات عبارة عن الماهية الكلية للمفرد عدمية فكما لا تتقدم على الماهية الكلية للمركب بحسب الشرف فكذلك لا تتقدم عليها بالطبع إلا أن يراد من الذات ما صدق عليه المفرد والمركب كما صرح به المحشى الجلال . محمد زاهد عزيز خيل

المعنى الغير المستقل كما في قولنا زيد لاجر فلهذا سميت
معدولة وإن ^(١) صَلَحَ المفرد لَهُ أى لأن يخبر به أى لأن يسند به فلا

يرد ^(٢) فعل الأمر والنهى ولما كانت الكلمة وجودية ^(٣) مع
عدم ^(٤) تقسيم فيها قدمها على الإسم فقال: فَإِنْ دَلَّ

أى المفرد وضعا ^(٥) بالتضمن فخرج ^(٦) غدا أو أمس والآن

(١) قوله وإن صلح المفرد له يرد ^[١] عليه أنه إن كان المراد من الصلاحية الصلاحية باعتبار المعنى الطابقي يلزم دخول جميع الكلمات في تعريف الأداة لعدم صلاحيتها باعتبار المعنى المذكور للأخبارية وإن كان أعم فالأداة أيضا صالحة لذلك إذ متعلق معناها لازم هنى وهو لا محالة يصلح للأخبارية. ج (٢) قوله فلا يرد فعل الأمر والنهى لأتفهما وإن كانا لما لا يخبر بهما بحسب العارض من حذف حرف المضارعة وإدخال لام الأمر والنهى بغير تأويل مثل حرف الإستفهام كهل لكنهما لما يسند بهما فلا يخرجان عن حد الكلمة ولا يدخلان في حد الأداة. ص. (٣) قوله وجودية فلو قدم الإسم الذى هو على مرتبة منها لزم تقديم العدمى عليه. ص. (٤) قوله مع التقسيم فيها فلو قدمه بدون أقسامه لزم الإنتشار بين المقسم والأقسام ولو قدم معها لزم البعد بين القسمين. ص (٥) قوله ضعا لثلا يخرج الأفعال المنسلخة والمضارع ويرد عليه أنه يلزم من ذلك خروج أسماء الأفعال عن حد الكلمة مع أنها كلمات. ج (٦) قوله بالتضمن لأن الفعل باعتبار مجموع المفهوم المركب من الحدث والنسبة والزمان والنسبة التامة الغير المستقلة لا يصلح لأن يخبر به ولا عنه ولا مع غيره وفيه بحث ^[٢] لأن جزء الفعل هو النسبة إلى فاعل ما لا إلى فاعل خاص معين وهو معنى مستقل كالابتداء المطلق الغير المعين. ص. قوله فخرج الخ يتفرع على قوله بالتضمن وفيه رد للعلامة حيث أسند إخراجها إلى قيد الهيئة. صادق

حاشية عبيد: [١] أقول قد صرح شراح الكافية أن المراد الصلاحية باعتبار المطابقي والتضمنى لا الشامل للإلتزامى و ح الفعل صالح للأخبار به باعتبار معناه التضمنى وايضا نقول قد صرح السيد الزاهد في حواشيه أن المعنى الفعلى إجمالى بسيط مستقل يحلله العقل إلى الحدث والنسبة والزمان وعلى هذا فالمراد الصلاحية باعتبار المطابقي ولا يرد شئ وايضا قد صرح العلامة قطب الدين الرازى أن الحرف لا يصلح للأخبار به أصلا فإن المخبر به في قولنا زيد في الدار حصل أو حاصل ولا دخل لفى في الأخبار به وأما كلمة لا وإن كانت داخلة في المخبر به لكنها معدولة عن معناها الغير المستقل كما قال الشارح آنفا فافهم عبيد كندهارى [٢] أقول جزء الفعل بإجماع الأمة النحوية والمنطقية النسبة إلى فاعل معين ما لا النسبة إلى الفاعل المطلق ولا النسبة إلى فاعل معين مشخص فعلى هذا لا يفهم معنى الفعل ما لم ينضم إليه ضميمه الفاعل فعليك بالتأمل في الفرق بين معاني الفاعل الثلاثة عبيد كندهارى

بمقارنته^(١) بهيئته التصريفية أى بصورته العارضة للحروف الأصلية
فخرج اللفظى الماضى والمستقبل
 احتراز عن حصر فإنه ليس بمنصرف أصلاً. ص

والزائدة على زَمَانٍ فخرج ما لا يدل على الزمان مُعَيَّن فخرج^(٢) ما

يدل على مطلق الزمان كالمدخل^(٣) والمضرب من الأزمنة الثلاثة

كالصباح^(٤) والغبوق فاحفظ ما ذكرنا وافهم ما أشرنا فإن هذا الموضع

موضع مذلة الأقدام فهو كلمة أى فعل^(٥) وهى^(٦) على نوعين حقيقية
تعريض على العلامة.

إن دلت على حدث أى أمر يقوم بالفاعل وزمان كضرب مثلاً و

وجودية^(٧) إن دلت على الاخير فقط ككان^(٨) فإنه لا يدل على الحدث

(١) قوله بمقارنته إلى قوله والزائدة رد لما ذكر العلامة أن الهيئة جزء من الكلمة دال على الزمان بالاستقلال فإن اختلافه عند اختلافها واتحاده عند اتحادها إتحدت المادة أو اختلفت بأن الهيئة أمر إعتبارى ليست جزء من الكلمة ولا مستقلة لعدم وجودها بدون المادة بل الدال على الحدث والزمان هو المادة بشرط الهيئة وإن الهيئة هى الحاصلة للحروف أصلية كانت أو زائدة فلا نسلم أن المادة متحدة فى ضرب يضرب بل هى مختلفة باختلاف الصيغة ولا يصح أن الزمان مختلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة. صادق. (٢) قوله فخرج ما يدل على مطلق الزمان رد لما ذكر العلامة أن التقيد بالمعين من الأزمنة الثلاثة لا دخل له فى الاحتراز. صادق. (٣) قوله كالمدخل والمضرب عدل عما مثل به من الزمان لخروجه بقيد التضمن. صادق (٤) قوله كالمضرب وهو ظرف زمان وأما ظرف مكان فهو مما لا يدل على الزمان منه. (٥) قوله كالصباح والغبوق فإن معناه بالفارسية شراب صبح وشراب شام وفيه رد العلامة حيث أسند إخراجها إلى قيد الهيئة لكنه ح أى فائدة فى قيد الهيئة. ص. (٥) قوله أى فعل يرد عليه أن المضارع المتكلم والمخاطب ليس بكلمة عندهم مع أنه فعل عند النحاة فلا يصح تفسيرها به (٦) قوله وهى على نوعين محصله أن الكلمة عندهم منقسمة إلى الحقيقية والوجودية لدلالاتها على الزمان وعلى ثبوت الأخبار لأسمائها وأما عند أهل العربية فالوجودية كلمة حقيقية لدخول قد والسين وسوف وغيرها من خواص الفعل عليها صادق. (٧) قوله ووجودية إنما سميت وجودية لأن معناها وجود شئ لموضوع وكان قد يكون تامة إذا كان بمعنى وجود شئ فى نفسه كما يقال إن الأمر كان أى وجد منه. (٨) قوله ككان عد هذه الأفعال من الروابط مع تصريحهم بأن الروابط أداة ينافى هذا الكلام ن (٩) قوله فإنه لا يدل على الحدث هذا غير مسلم وقوله لأن هذا الحدث ليس عبارة عن مطلق المعنى أنت خبر بأنه عبارة عن المعنى المصدرى قوله ولا لكان كل معنى حادثاً غير مفيد ج .

والكون ليس بحدث لأن الحدث ليس عبارة عن مطلق المعنى وإلا لكان

كل معنى حدثا بل المعنى المنسوب إلى الفاعل بأنه^(١) قائم به وبهذا ظهر

أن ما قيل إن الكلمة حقيقية إن دلت على حدث ونسبة ذلك الحدث إلى
كما في شرح القسطاس ج

موضوع وزمان تلك النسبة لا يخلو^(٢) عن إستدراك قال الشيخ ليس كل

فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين لأن المضارع المتكلم والمخاطب

فعل عند العرب وهو ظاهر وليس^[١] بكلمة عند المنطقيين لتركبه

لإحتماله^(٣) الصدق^[٢] والكذب بخلاف المضارع الغائب فإنه كلمة
والماضي الغائب

بالإتفاق لعدم^(٤) الصدق والكذب ولا يرد^(٥) صورة التصريح

(١) قوله بأنه قائم به يعنى أمر يقوم بالفاعل إتصاف الفاعل بذلك الأمر وإسناده إلى ذلك الفاعل جلال

(٢) قوله لا يخلو عن إستدراك الكفاية قوله إن دلت على حدث بدون حاجة إلى باقى الكلام لأن إيراد

هذه القيود إنما هو للإحتراز عن الكلمات الوجودية وذا يحصل بمجرد ذكر الحدث ن. (٣) لإحتمال

الصدق والكذب للدلالة على موضوع معين شخصى وكل ما يحتملها بنفسه فهو مركب مقابل للمفرد

المقسم للكلمة لأنه من خواص الحكم صادق. (٤) قوله لعدم إحتماله الخ كيمشى مثلا فإن معناه أن شيئا

معينا^[٤] في نفسه عند القائل مجهول عند السامع صدر منه المصدر فلم يحتملها ما لم يصرح بذلك مثل

يضرب رجل ص. (٥) قوله ولا يرد صورة التصريح جواب سوال مقدر تقريره أن عدم إحتمال الغائب

لهما لو كان لأجل جهل السامع للزوم أن لا يكون مثل يضرب رجل محتملا لهما فإن رجلا مجهول عند

السامع وتقرير الجواب أنه في نفسه لا يحتملها بل مع فاعله الذى ذكر. معه وحصل له التعين جلال .

حاشية عبيد: [١] لأنه يدل جزء لفظه على جزء معناه فإن الهمزة تدل على المتكلم الواحد الفاعل والنون

تدل على الفاعل المتكلم المتعدد والتاء على الفاعل المخاطب وكل ما دل جزء لفظه على جزء معناه فهو

مركب والكلمة من أقسام المفرد كما مر [٢] قيل لما إحتمل الصدق والكذب فيكون قضية لصدق مفهوم

القضية عليه مع أقم قالوا لا قضية أحادية والجواب سلمنا أنه لا بد في القضية من لفظين دالين على المسند

والمسند إليه وهما في المضارع المذكور الهمزة والنون مثلا مادة الماضى فالأول يدل على المسند إليه والثانى

على المسند وأما الضمير المستتر فلا إعتداد به لأنه إعتبار محض لا يصر إلى ضرورة فافهم ب [٣] بأن

يمشى المتكلم والمخاطب في الواقع وكذلك بأن لا يمشى ويقول بلسانه أنا أمشى مثلا [٤] أقول لقد

نسى الملا صادق ما قال قبل أن مدلول الفعل النسبة إلى فاعل ما لا إلى فاعل معين إنتهى عبيد

لأنه في نفسه لا يحتملها بل مع فاعله الذي ذكر معه وفيه^(١) بحث وإن
وح يكون جملة وقضية.

لَمْ يَدُلُّ المفرد بهيئته التصريفية على زمانٍ معين من الأزمنة الثلاثة فهو

إِسْمٌ ثم شرع في تقسيم الإسم بالنسبة إلى معناه إلى عدة أقسام
إشتقاقه من السمو بمعنى العلو لأنه عال على أخويه أو من الوسم بمعنى العلامة .

مجموعها تختص بالإسم^(٢) وإن لم يكن^(٣) كل واحد منها مخصوصا
المصنف رح

بالإسم فقدم الذي كان معناه واحدا على الذي كان معناه متعددا لأن

الواحد قبل المتعدد فقال وحيثُ أي حين إذا كان المفرد إسمًا

(١) قوله وفيه بحث لأنه لو اعتبر لفظ المضارع بدون إعتبار الفاعل معه فالكل سواء في عدم الإحتمال وإن اعتبر معه فالكل سواء في الإحتمال فلا وجه للفرقة ن. (٢) قوله بالإسم لإمتناع تقسيم الكلمة والأداة إلى الجزئي والكلّي المنقسم إلى المتواطى والمشتك لأن الجزئية والكلية لما كانا من صفات المعاني ومعنى الكلمة والأداة لا يصلحان لأن يوصفا يحكم عليهما بشئ لا يجري فيهما التقسيم لأنه يستدعى الحكم والوصف وأما الانقسام إلى المشترك والمنقول بإقسامه وإلى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص بالإسم وحده لأنه لما كان هذه صفات الألفاظ والألفاظ كلها متساوية الأقدام في صحة الحكم يمكن تقسيم لفظ المطلق باعتبار هذه الصفات إلى الأقسام المذكورة فإن الفعل قديكون مشتركاً كالخلق بمعنى أوجد وأفترى وقد يكون منقولا كصلى وقديكون حقيقة كقتل إذا أستعمل بمعناه الوضعي ومجازا إذا أستعمل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحروف أيضا تكون مشتركة كمن بين الإبتداء والتبعض ويكون حقيقة كفى إذا أستعمل بمعنى الظرفية ويكون مجازا كفى إذا أستعمل بمعنى على. ص (٣) قوله وإن لم يكن الخ جواب لما يقال إن المصنف جعل هذه القسمة ح مخصوصة بالإسم مع أنه ليس كذلك. ص. (٤) قوله أي حين إذا كان المفرد إسمًا كما يفهمه الذوق السليم من كلام المصنف رحمه الله وهو المصرح به في بعض كتب هذا الفن قال الفاضل المحشى (صادق) ويحتمل أن يكون المعنى حين إذا كان اللفظ مفردا أو مجموع هذه الأقسام مشتركة وإن كان بعضها مخصوصا بالإسم إنتهى. ج .

حاشية عبيد: [١] أقول قوله في حاشية (١) والجواب أن الدال على الفاعل موجود في لفظ المضارع المتكلم أو المخاطب وهو الهمزى أو النون والتاء بخلاف المضارع الغائب لأن الياء فيه ليست تدل على الفاعل المعين أو غيره والقرينة على ذلك إنا إذا قلنا أمشى أنا أو تمشى أنت يعد أنا وأنت تأكيد للفاعل لا فاعلا بخلاف يمشى رجل أو زيد فإنه يعد فاعلا. فتدبر عبيد

إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَيْ (١) المعنى الذى يقصد باللفظ مفهوماً (٢) وَاحِداً

أَوْ كَثِيراً فَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ وَاحِداً فَإِنْ تَعَيَّنَ أَيْ (٣) تشخص ذلك المعنى

أى لا يمكن اشتراكه بين كثيرين وهذا لانقسام لا يختص بالإسم الذى

يكون معناه واحداً لأن الإسم الذى يكون معناه كثيراً يجرى (٤) هذا

الإنقسام فيه أيضاً [١] كما سنشير (٥) إليه آنفاً واعلم أن المضمرة وإسم

الإشارة و المعهود (٦) اختلف فيه فقال بعضهم إن (٧) معناه لا يكون

هم المتقدمون ومنهم المتفازان ج.

(١) قوله أى المعنى الذى يقصد يريد أن المعنى ما يقصد من اللفظ ويستعمل هو فيه سواء كان مطابقاً أو تضمنياً أو التزامياً فح يصح جعل الحقيقة والجزاز من الأقسام. ص (٢) قوله مفهوماً: إشارة إلى أنه ليس المراد بالوحدة أن لا يصدق الإسم على أكثر من معنى واحد وبالكثرة أن يصدق كما توهم والا لزم أن يكون معنى الحيوان والفرس كثيراً وليس كذلك فإنها من قبيل معناه واحداً من الكلى المتواطى بل المراد من المعنى الواحد هو الوصف العنوائى الذى باللفظ ويفهم منه عند إطلاقه. صادق (٣) قوله أى تشخص وقوله أى لا يمكن اشتراكه بين كثيرين إشارة إلى أن المراد من التعيين الشخصى لا الأعم منه ومن النوعى. صادق. (٤) قوله يجرى هذا الإنقسام فيه أيضاً هذا ما أفاده السيد السند فى حاشية شرح الرسالة أن وحدة المعنى ليست شرطاً لتحقق الكلية والجزئية لأن المشترك أيضاً قد يكون جزئياً بحسب كلا معنييه كالعلم المشترك بين الإثنين وكذا كليا كالعين وقد يكون كليا بحسب أحدهما وجزئياً باعتبار الآخر كالكلى إذا جعل علماً وكذا المنقول. ن (٥) قوله كما سنشير إليه إشارة إلى قوله فعلى هذا التحقيق يكون كل الخ فإن حاصله مذكوره فى مقابلة قوله بل يكون كليا إن معانيها كثيرة مشخصة ومعلوم أن المشترك قد يكون كليا كالعين فيجرى فيما معناه كثير الإنقسام المذكور فيصح الإشارة إليه فاندفع ما قاله الفاضل المحشى وفيه بحث لأن المشار إليه هو أن معانى أمثال المضمرة كثيرة لأن ما يكون معناه كثيراً يجرى فيه الإنقسام إلى المشخص وغيره فإن أمثال المضمرة مشخصة على التحقيق انتهى. ج (٦) قوله والمعهود وأما المعرف بلام الحقيقة فلم يختلف فيه أحد لتصريحهم بأن لام الجنس لا يستعمل إلا فيما وضع له اعنى الحقيقة المتحدة من حيث أنها معلومة سواء كان القصد إلى الجنس من حيث هو أو من حيث الوجود فى ضمن البعض أو الكل فلم يستقم أحد من المذهبين. ص (٧) قوله إن معناه محصله إنه موضوع لمعنى كلية لكن غرض الواضع من وضعها إستعمالها فى أفرادها فإن لفظ أنا مثلاً لا يستعمل إلا فى الأشخاص معينة إذ لا يصح أن يقال أنا ويراد به المتكلم لا بعينه وبالجملة إن كلا من الوضع والموضوع له عام لأنه تصور الواضع مفهوماً كليا وعين اللفظ بإزائه. ص _____ ادى

لا يكون متحدا بالشخص بل كلى لكونه مقول على كثيرين وقال بعضهم وهو التحقيق أن^(١) الضمير كانت مثلاً موضوع بوضع عام
القاضى عضد الدين واختاره السيد السند. ج

لكل واحد من المذكورين المخاطبين فإن الواضع تعقل أولاً كل واحد من تلك المعاني في ضمن مفهوم^[١] كلى ووضع اللفظ بإزاء كل واحد منها ثانياً وكذا إسم الإشارة فإن لفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مُشار إليه مذكر مفرد وعلى هذا القياس المعهود فعلى^(٢) هذا التحقيق يكون كل واحد منها من قبيل ما يكون معناه كثيراً ويكون^(٣) الفرق بينه وبين المشترك بأن المشترك موضوع لمعان متعددة بأوضاعٍ مختلفة وكل واحد منها موضوع لها بوضع عام

(١) قوله إن الضمير محصله أن الوضع عام والموضوع له خاص لأنه تصور الواضع امورا مخصوصة باعتبار معنى مشترك بينها وعين اللفظ بإزاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظه أنا لكل متكلم واحد. صادق. (٢) قوله فعلى هذا التحقيق أى القول الأخير وأما على الأول فيكون كل واحد منها من^[٢] قبيل ما يكون معناه واحداً. جلال (٣) قوله ويكون الفرق الخ إشارة إلى وجه التحقيق ورد لإستدلال المذهب المرجوح وهو إنه ليست موضوعة لواحد منها وإلا لكانت مجازاً في غيره ولا لكل واحد منها وإلا لكانت مشتركة موضوعة بعدد أفراد المتكلم وهو محال إذ لا يمكن أن يتصور واضع اللغة كل واحد من الخصوصيات التى يطلق عليها لفظ أنا لأن أفرادها غير متناهية العدد وتقرير الرد أنها موضوعة لكل معين منها وضعا واحداً عاماً فلا يلزم كونها مجازاً في شئ منها ولا الإشتراك ولا تعدد الأوضاع صادق

حاشية عبيد: بقيه: [١] قلنا هب ولكن لا يضر لأن هذا التقسيم با القياس إلى المعنى الواحد من حيث هو واحد [٢] وذلك لأن أفراد المخاطبين غير متناهية لا يمكن للواضع ملاحظتها في آن الوضع ولا بد في الوضع من ملاحظة الموضوع له فدبر الواضع هذا التدبير فافهم [٣] أى من المنصر وإسليم الإشارة والمعهود فعلى هذا الفرق بينها وبين المشترك بوحدة المعنى فيها وكثرتهما في المشترك أبو الفضل عبيد الله كنده

فظهر^(١) بهذا أنه لا حاجة إلى قوله ولم يكن ضميراً أو إسم إشارة

أو معهوداً كائت وهذا والرجل فإن شرط وجوابه قوله

يسمى^[١] علماً و^[٢] جزئياً^(٢) حقيقياً أيضاً عند المنطقيين وإن

كان معناه واحداً ولم يتعين ذلك المعنى فهو يسمى متواطئة

لتوافق^(٣) أفرادها في معناه إن كان حصوله أى حصول ذلك المعنى

فى كل الأفراد أى فى جميع افراد المتصورة موجودة أو لا
 إشارة إلى أن الكل مجموعى.
 ليدخل فيه الشمس ج.

(١) قوله فظهر بهذا أى بما ذكر من المذهبين إما على غير التحقيق فيخرج أمثال الضمائر بقوله معناه واحد وبالجمله فالشارح بنى الكلام على المذهب المختار وعلى أن المراد بالتعين الشخص وأما المصنف رحمه الله فبنى الكلام على المذهب المرجوح وعلى أن المراد بالتعين أعم. ص (٢) قوله جزئياً حقيقياً إشارة إلى أن المصنف رحمه الله جرى على خلاف اصطلاح المنطق فإنه اصطلاح النحو وفيه بحث لأن الجزئى الحقيقى مشتمل لأمثال الضمائر على المذهب المختار دون العلم. صادق. (٣) قوله لتوافق أفرادها فى معناه أى ليس حصوله فى بعضها أولى وأقدم من حصوله فى بعض آخر فمعنى التواطىء التوافق. جلال.

حاشية عبيد: [١] قوله علماً آه أقول ينبغي للمصنف رحمه الله أن يتكلم بياصطلاحه والحاصل أن الجزئى أعم من العلم لشموله المضمرات وأسماء الإشارات وقد علمت أنه لا معنى لقوله ولم يكن ضميراً آه وأما علم الجنس فإطلاق العلم عليه من ضرورة الأحكام اللفظية من كونها مبتدأ وذوالحال فهى كلية عندنا فتدبر. [٢] قوله وجزئياً إلخ أقول: فى تعريف العلم والجزئى ههنا بحث مشهور هو أن التعريف المذكور للجزئى غير جامع لخروج الأعلام التى معانيها غير مدركة بالحوس بل بوجوده كلية كإسم الله وجبريل فإن معانيهما فى الذهن وتصوراتهما فى الذهن غير مانعة عن فرض الاشتراك فيها لأن المنع المذكور من خواص المحسوسات فتلك الوجوه الكلية ليست مشخصة مانعة عن الاشتراك بين كثيرين وجوابه أن الشخص عبارة عن خصوصية يكون بها الشئ بحيث لو فرض تصوره بنفسه لا يكون فى نظر العقل صالحاً للإشتراك بين الكثرة والإنطابق عليها ولا ريب أن الأعلام التى معانيها غير مدركة بالحوس لو فرض تصور معانيها بنفسها لا بصورها الكلية كان العقل غير مجوز لصلاحيه صدقها وإنطابقها على الكثرة وإن كان تصورها بصورها الكلية صالحة للإشتراك بين كثيرين فافهم كذا فى حواشى السلم وحواشى الملايين. عبيد كندهارى

عَلَى السَّوَاءِ كَأَنَّهُمَا وَفَرَسٍ وَشَمْسٍ فَإِنْ مَعْنَى الْإِنْسَانِ حَاصِلٌ فِي جَمِيعِ
 الْأَفْرَادِ عَلَى السَّوِيَّةِ^(١) وَكَذَا مَعْنَى الْفَرَسِ وَالشَّمْسِ وَيُسَمَّى مُشَكَّكًا لِأَنَّهُ
 يُوَقَّعُ النَّازِرُ فِي الشَّكِّ أَهْوٍ مِنَ الْمُتَوَاطِي بِنَاءً عَلَى حَصُولِ أَصْلِ الْمَعْنَى فِي الْكُلِّ
 أَوْ مِنَ الْمُشْتَرَكِ بِنَاءً عَلَى التَّفَاوُتِ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوا هَذَا الْقِسْمَ عَلِيحَةً لِأَنَّهُ
 أَصْلُ الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي الْكُلِّ عَلَى السَّوَاءِ وَالتَّفَاوُتِ خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ الْمَعْنَى
 فَلَا إِعْتِدَادَ بِذَلِكَ الْخَارِجِ فَيَكُونُ هَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْمُتَوَاطِي وَأَجَابَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ
 بِأَنَّ التَّفَاوُتَ وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْ أَصْلِ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ وَقُوعُهُ عَلَى
 أَفْرَادِهِ وَحُصُولُهُ فِيهَا أَعْتَبِرَ قِسْمًا عَلَى حِدَةٍ مُقَابِلًا لِمَا لَيْسَ فِيهِ هَذَا التَّفَاوُتُ
 إِنْ كَانَ حُصُولُهُ أَيْ حَصُولُ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْبَعْضِ أَيْ بَعْضِ الْأَفْرَادِ أَوَّلَى^(٢)
 وَأَقْدَمُ مِنَ الْبَعْضِ الْآخَرِ بِالذَّاتِ كَالْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ

(١) قوله على السوية: فيه نظر لأن النطق في أفراد الإنسان متفاوت تفاوتاً بالغاً وتفاوت الجزئي يوجب
 تفاوت الكل والمحقق التفاضل قال مامن مقسم إلا وأقسامه متفاوتة ومن هذا يعلم أن وجود الكل
 المتواطى ليس إلا بوجود العنقاء فأمثلة المتواطى كلها مجروحة ومقدوحة. (٢) قوله على التفاوت
 المقتضى لأن يكون لكل واحد منها حقيقة مغايرة لحقيقة الأخرى كما في اللفظ المشترك. صادق. (٢)
 قوله أولى وأقدم زاد بعض الأفاضل لفظ أشد وهذا هو الأشد (أي هذا الرأي هو الأقوى والأولى من
 الرأي الآخر. ع) لأن الأشياء أيضاً متفاوت والمراد بها كثرة ظهور الآثار مثل كثرة ترتب تفرق البصر
 على بياض الثلج بالنسبة إلى بياض العاج إلا أن البعض لم يذكر الشدة واعتذر عنه بعض الفضلاء بأنها
 مندرجة في الأولوية. نور الله (٣) قوله بالذات يعنى أن المراد بالتقدم التقديم الذاتي هو كون الأقدم
 علة للآخر لا للزمان كما في أفراد الإنسان لرجوعه إلى أجزاء الزمان لا إلى حصول معناه في أفراد
 منه {١} هذا إنما كان واردا لو كان المراد من النطق التكلم والإدراك وليس كذلك بل المراد منه
 المبدأ الذي يعبر عنه بالناطق وهو لا يتفاوت وكلام التفاضل لا ينافي هذا محمد زاهد عزيز خيل

فإن وجود الواجب أولى وأقدم من وجود الممكن لأنه لذاته غير محتاج إلى

ناظر إلى الأول ح

شئ آخر بخلاف وجود الممكن ولكونه مبدءاً ماعداً ثم عطف على قوله إن

ناظر إلى الثاني.

كان واحداً قوله وإن كان المعنى كثيراً فإن كان وضعه أى وضع ذلك

اللفظ المفرد الذى معناه كثيراً لتلك المعانى الكثيرة على السوية (١) سواء

كانت كلها من لغة واحدة او من لغات مختلفة ولم يعتبر النقل من أحدها

تفسير للسوية والأولى الاتصال به.

إلى الآخر فهو مُشْتَرَكٌ أى فهو يسمى مشتركاً بالنسبة إلى جميع المعانى

(١) قوله سواء كان وضعه لتلك المعانى من وضع واحد فى لغة واحدة كالعين فإنها فى اللغة العربية موضوعاً لعدة معانٍ أو وضع واضح من لغة يازاء معنى ثم وضعه واضح آخر فى لغة أخرى يازاء معنى كالير فإنه موضوع للمعروف فى العربية وفى التركية للمحب وللأخ فى الهندية (٣) قوله ولم يعتبر بأن وضع لهذا ولا وضع لذلك لم يعتبر النقل من أحدها إلى الآخر قال السيد أن المعتبر فى المشترك عدم ملاحظة أحد الوضعين للآخر سواء كانا فى الزمان واحد أو لا وسواء كان بينهما مناسبة أو لا . ج . (٤) قوله فهو مشترك بمعنى مشترك فيه فحذف فى وأوصل الفعل . جلال .

حاشية عبيد: [١] والحاصل أن عد المشكك من الأقسام عليحدة وإندراجه فى المتواطى نزاع لفظى راجع إلى الإصطلاح فافهم . [٢] قوله إن كان حصوله آه أقول وجوه التشكيك على ما اعتبره المحققون من المنطقين محصورة فى أربعة الأقدمية والأولية والشدة والزيادة مع مقابلاتها من الآخرية وعدم الأولية والضعف والنقصان وتفسير الأقدمية أن يكون إتصاف بعض أفراد الكلى به علة لإتصاف البعض الآخر كالوجود فإن إتصاف الواجب تعالى بالوجود علة لإتصاف الممكن به فالوجود كلى مشكك صدقه على الواجب تعالى بالأقدمية وعلى الممكن بالآخرية والأولية أن يكون إتصاف بعض الأفراد بالكلى بإقتضاء نفس ذاته وإتصاف بعض الآخر بالنظر إلى غيره كالوجود أيضاً فإن صدقه على الواجب تعالى بإقتضاء ذاته من غير إفتقار إلى الغير وعلى الممكن بخلافه والشدة أن يكون أحد الفردين من الكلى بحيث ينتزع منه العقل معونة الوهم أمثال الأضعف كالبياض فإن وجوده فى الثلج أشد من وجوده فى العاج بحيث ينتزع العقل من الثلج مثل بياضات العاج وكذا الزيادة أيضاً تفسر بكون أحد الفردين من الكلى بحيث ينتزع منه العقل بإستعانة الوهم أمثال الأنقص إلا أن الفرق بينهما هو أن الشدة والضعف من عوارض الكيف والزيادة والنقصان من عوارض الكم وأما المصنف فقد أدرج الشدة والزيادة فى الأولوية ولكل وجهة هو موليها . عبيد كند هـ .

يسمى مشتركا بالنسبة إلى جميع المعاني وإن كان^(١) يسمى مجملا بالنسبة

إلى كل واحد منها كعين للباصرة والجارية والذهب وكبير^(٢) والمرجل^(٣)
مثال لما كان معانيه من لغة واحد عربية. ج

داخل في هذا القسم من وجه وذكره في مقابل المشترك في بعض

التصانيف لا يضر وإن لم يكن كذلك أي وإن لم يكن وضعه لتلك المعاني

على السوية بل وضع ذلك اللفظ المفرد أو لأحدها أي لأحد تلك

المعاني فنقل إلى الثاني أي استعمل^(٤) في الثاني لمناسبة بينهما فحينئذ أي

حين إذا نقل إلى الثاني إن ترك^(٥) موضوعه الأول أي ترك استعماله في

المعنى الأول بطريق^(٥) الحقيقة بالنسبة إلى ذلك الوضع والإصطلاح
أي الثاني

فلا يرد^(٦) أن الصلوة قد تستعمل في معناها الأول وهو الدعاء
بأن يتبادر عند الإطلاق. ج

(١) قوله وإن كان يسمى مجملا وهما أزدحت فيه المعاني وأشتبه المراد إشتباها لا يعلم إلا من جهة الجمل

(٢) قوله وكبرا أورد الكاف لئلا يتوهم إنه عطف على الذهب وهذا مثال لما معانيه من لغات مختلفة فإنه

بالعربية للمعروف (جاه) والتركية للواحد وبالهندية للأخ والمحج وفي بعض الحواشي بالتركية للمحب. ج

(٣) قوله والمرجل الخ جواب لما يقال إن لم يعتبر في النقل المناسبة يدخل المرجل في المنقول فإنه لفظ نقل من

موضوعه الأول إلى الثاني للمناسبة كجعفر علما بعد وضعه للنهر وإن اعتبر يخرج المرجل عن أصل القسمة

بأننا نختار الشق الثاني والمرجل مندرج في المشترك من جهة عدم اعتبار المناسبة بين معانيه ومقابل للمشارك

من جهة تخلل النقل في المرجل وعدم تخلله في المشترك فالمصنف اعتبر جهة الأولى والبعض اعتبر الثاني. ص

(٤) قوله أي استعمل دون أن يقول وضع له لئلا يخرج المجاز وأما قوله لمناسبة بينهما فليصح قوله ويسمى

منقولاً ص (٥) قوله بطريق الحقيقة فإن المنقولات بالقياس إلى معانيها الثانية تكون حقيقة عند الناقل ومجازا

عند أهل الوضع الأول وبالقياس إلى معانيها الأولى بالعكس وأما بطريق المجاز فسواء ترك أولا فقوله بطريق

متعلق بقوله ترك وقوله بالنسبة متعلق بقوله الحقيقة. (٦) قوله فلا يرد أن الصلوة فإن استعمالها في معناها

الأول ليس بطريق الحقيقة بالقياس إلى الوضع الثاني بل بطريق المجاز (٧) قوله قد تستعمل في معناها فينبغي

أن لا يكون منقولاً لأن شرط المنقول كون استعماله في المعنى الأول متروكا بالكلية وحاصله أن شرط

استعماله فيه بطريق الحقيقة بالقياس إلى الوضع الثاني متروكا لا استعماله فيه على سبيل المجاز بالقياس إليه. ج

حاشية عبيد: [١] بأن أشتهر في المعنى الثاني بحيث لا يفهم المعنى الأول إلا بقربنة عبيد كندهارى .

يسمى الإسم منقولاً وينسب إلى الناقل لأن وصف المنقولية ما حصل

إلا من جهته فيسمى منقولاً عرفياً إن كان ناقله عرفاً عاماً كدابة
متفرع على قوله ينسب .

فإنها في الأصل وضعت لكل ما يدب على الأرض ثم نقلها العرف

العام إلى الخيل والبغال والحمير ويسمى ^(١) منقولاً شرعياً إن كان
وقيل إلى الفرس خاصة . مير

ناقله شرعاً أى صاحب ^(٢) الشرع كصلوة فإنها في الأصل وضعت

للدعاء ثم نقلها صاحب الشرع إلى أركان مخصوصة معلومة ويسمى

منقولاً إصطلاحياً إن كان ناقله عرفاً خاصاً وهو عبارة عما كان

مقررًا في العقول و تلقته الطبائع السليمة بالقبول كإصطلاح النحوى

(١) قوله ويسمى منقولاً شرعياً قال بعض الفضلاء في حواشى الشرح الشمسية أن الشرع عرف خاص مع أنه ذكره في مقابلته تنبيهاً على عظم رتبته وشرف مرتبته فلو قدمه على عرف العام لكان أولى ويمكن أن يقال في إيراد المنقول الشرعى بعد المنقول العرفى إيماء إلى أن وجوده بعد وجوده لكونه داخلاً في المنقول الإصطلاحى لأن الشرع عرف خاص ومن البين أن الخاص لا يتحقق إلا بعد تحققه فلهذه الإشارة ذكر فيما بعده وإلا فمرتبه التقديم على الكل . جلال قوله أى صاحب الشرع فيه تنبيه على مسامحة المصنف وإلا فالناقل ليس بشرع بل الشرع أحكام مخصوصة بينها صاحب الشرع فالناقل هو لا الشرع ولا يخفى عليك أنه لاند من هذا التأويل في العرف العام لأنه مقدم فلا وجه لتأخير التأويل مع أن المقدم محتاج إليه فالأولى أن يتعرض للتأويل في الكل لأنه محتاج إليه أو في المقدم فقط ويترك في غيره إكتفاءً به . ج **حاشية عبيد: ١** قوله منقولاً آه أقول أعلم أن سبويه ^(١) جعل الأعلام كلها منقولات أى وضعت في الأصل لمعان ثم نقلت وجعلت أعلاماً وخالفه الجمهور وقالوا إن بعض الأعلام منقولات وبعضها مرتجلة والإستقراء الصحيح يحكم بصحة ما قال الجمهور [٢] هذا وجه إنتساب الإسم المنقول إلى ناقله وتقسيمه إلى أقسامه بإعتباره فافهم [٣] قوله لما صدر عن الفاعل آه في الصراح فعل بالفتح كردن وبالكسر كردار فهو في الأصل لما صدر عن الفاعل وأستعمل فيما قام به الشئ تجوزاً والتعريفات اللغوية تعريفات لفظية فلا بأس لأخذ الفاعل في تعريف الفعل مع أنه مشتق منه ولا يلزم الدور عبيد الله أيوبى السليمانخلى كند هارى {١} مراد سبويه من الأعلام لا مطلق الأعلام بل الأعلام التى وضعها الفصحاء ولا شك أن هذا الأسماء تكون مشتملة على المناسبة بين العنيتين ومراد الجمهور مطلق الأعلام أو نقول أن سبويه لا يعتبر المناسبة في المنقول والجمهور يعتبرها فمراد سبويه المنقول بالمعنى الأعم ومراد الجمهور المنقول بالمعنى الأخص . محمد زاهد

كالفعل فإنه في أصل اللغة إسم لما صدر عن الفاعل كالأكل والشرب
ثم نقله النحوى إلى كلمة دلت الخ ولما^(١) كانت^[١] اللغة أصلا والنقل
طاريا عليها لم يتحقق من أقسام المنقول الحاصلة من ضرب الأربعة في
الأربعة إلا^(٢) ماذكر هذا^(٣) إذا ترك موضوعه الأول وإن لم يترك
موضوعه الأول بل^(٤) يستعمل^[٢] فيه أيضا يسمى بالنسبة^[٣]

(١) قوله ولما كانت اللغة الخ جواب دخل مقدر تقرير السؤال إن كل واحد من الوضع الأول
والوضع الثانى ينقسم إلى أقسام أربعة أى اللغوى والشرعى والعرفى والإصطلاحى فيكون منهما أربعة
أقسام فاضرب الأربعة فى الأربعة حتى يحصل لك ستة عشر قسما والمذكور ههنا ثلاثة فأجاب الشارح
بأن اللغة أصل والنقل طار عليها حتى لا يقال منقول لغوى فلم يتحقق بعض الأقسام الحاصلة من ضرب
الأربعة فى الأربعة حتى يحصل لك ستة عشر فى الوجود كالمقول اللغوى من معنى عرفى وشرعى
وإصطلاحى وكالمقول العرفى من معنى شرعى وإصطلاحى وغير ذلك فالحاصل أن اللغة إذا كانا أصلا
فلا يكون العرف العام والخاص والشرعى أصلا فسقط إثني عشر قسما وإذا كان المنقول فرعاً لم يكن
اللغة فرعاً فسقط واحد منها فبقى الأقسام بأن اللغة أصل والمنقول عرفى أو شرعى أو إصطلاحى (٢)
قوله إلا ماذكر وهو ثلاثة فسقط ثلاثة عشر النقل من شرعى إلى شرعى ولغوى وإصطلاحى وعرفى ومن
عرف إليها ومن إصطلاح إليها ومن لغة إليها سوى الثلاثة ص (٣) قوله هذا إذا الخ أعاده ليظهر ربط
قوله وإن لم يترك الخ والمراد بالموضوع الموضوع له كما يراد بالمشارك المشترك فيه ج. (٤) قوله بل
يستعمل فيه أيضا أى بطريق الحقيقة وإلا فالمقول أيضا يستعمل فى المنقول عنه ن .

حاشية عبيد: [١] قوله لما كانت آه أقول فى وجه إنحصار المنقول فى الثلاثة بحث قوى للفاضل اللاهورى
فى حواشى شرح الشمسية وهو أن الحقيقة الطارية كلفظ الإيمان فى التصديق ليست مجازاً وهو ظاهر ولا
داخله فى المشترك للملاحظة الوضع الأول فيه فلو لم يدخل فى المنقول بطل الإنحصار المذكور فيتحقق النقل
من اللغة إلى اللغة فيتحقق القسم الرابع للمنقول إنتهى مع الزيادة والجواب أن ذلك القسم لغاية الندره
حتى كأنه لم يوجد له مثال غير المذكور لم يعتد به المصنف ولم يزد قسم رابع فصح الحصر فى الثلاثة
فافهم. [٢] قوله بل يستعمل آه أى فى وقت من الأوقات سواء كان قبل الإستعمال فى المعنى المجازى أو
بعده غاية الأمر أنه إنما سمي حقيقة بعد تحقق الإستعمال فيه لاقبله كما يدل عليه قول الشارح آه ويفهم
من كلام المصنف أيضا حيث إعتبر النقل فى كون اللفظ مجازاً وكلام السيد السند فى الرسالة الفارسية
ايض يدل على ذلك فهم يوافقون فى هذا الإصطلاح أهل العربية الذين صرحوا بأن اللفظ قبل الإستعمال
لا يكون حقيقة ولا مجازاً كذا فى حواشى شرح الرسالة. [٣] المراد من الحقيقة الحقيقة التى تحقق لها معنى
مجازى وهى التى من القسم الذى معناه كثير لامطلق الحقيقة فإنه لا يجب أن يكون لكل حقيقة مجاز لجواز
أن يتحقق الإستعمال فى الموضوع له ولا يتحقق فيما ساسبه وح لا يتحقق المجاز. باوردى رح

إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ الْمَوْضُوعَ لَهُ حَقِيقَةً^[١] لثبوتها^(١) فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيِّ
وَيُسَمَّى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي مَجَازًا لِتَجَاوُزِهِ^(٢) عَنْ مَكَانِهِ
الْأَصْلِيِّ كَالْأَسَدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيَوَانَ الصَّائِلِ وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ
فَإِنَّ الْأَسَدَ وَضَعَ أَوَّلًا لِلْحَيَوَانَ الصَّائِلِ ثُمَّ نَقَلَ إِلَى الرَّجُلِ الشَّجَاعِ
لِعِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا فَاسْتَعْمَالُهُ فِي الْأَوَّلِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ وَفِي الثَّانِي بِطَرِيقِ
الْمَجَازِ لَا يَقَالُ إِنَّ الْمَصْنِفَ رَحِمَهُ اللَّهُ جَعَلَ الْمَجَازَ مِنْ أَقْسَامِ الْإِسْمِ
الَّذِي جَعَلَهُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَفْرُودِ الَّذِي مِنْ أَقْسَامِ الدَّالِّ بِالمُطَابَقَةِ
فَيَكُونُ الْمَجَازُ مِنْ أَقْسَامِ الدَّالِّ بِالمُطَابَقَةِ لِأَنَّ قِسْمَ الْقِسْمِ قِسْمٌ لِمَا^(٣)
وَهَذَا بَاطِلٌ .
أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي مَوْرِدِ الْقِسْمَةِ وَلَقَوْلُنَا الْحَيَوَانَ إِمَّا أَبْيَضَ أَوْ غَيْرَ أَبْيَضَ

(١) قوله لثبوتها في مكانه الأصلي إشارة إلى أن الحقيقة مأخوذة من حق اللازم بمعنى الثابت (٢)
قوله لتجاوزه إشارة إلى أن المجاز مصدر ميمي أستعمل بمعنى الفاعل ثم نقل عن ذلك المعنى العام
إلى اللفظ المذكور الذي لم يستعمل في الموضوع له الأصلي لأنه جاوز وتعدى عن مكانه
الأصلي. ص (٣) قوله لما أشرنا إليه أن المراد بالدال بالمطابقة أعم من أن يكون بالنسبة إلى
المعنى المراد وغيره فالمجاز وإن لم يكن دالا بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى المجازي المراد لكنه دال
بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى الوضعي الغير المراد. ج (٣) قوله لما أشرنا إليه بقوله الدال بالمطابقة
مطلقا. (٤) قوله الحيوان الخ حاصله أنه يجوز أن يكون بين المقسم والقسم عموم من وجه
كما في تقسيم الحيوان إلى الحيوان إلى الأبيض وإلى ما يقابله ثم تقسيم الأبيض إلى الحيوان
وغيره فلا يلزم من إنقسام الأبيض إلى غير الحيوان إنقسام الحيوان إليه فكذا الحال فيما نحن
فيه فلا يلزم أن يكون المجاز قسما من الدال بالمطابقة وكلية قولنا لأن قسم القسم قسم مم. ج
حاشية عبيد: [١] أعلم: أن لفظ الحقيقة إن كان مأخوذا من حق اللازم كما هو رأى الشارح
فهو فعيل بمعنى الفاعل أي الثابت وإن كان مأخوذا من حق فلان الأمر أي أثبت كما صرح به
قطب الدين الرازي فهو فعيل بمعنى المفعول أي المثبت في موضعه ثم التاء فيه للنقل من الوصفية إلى
الإسمية كما في الذبيحة لا التانيث أما على التقدير الثاني فلان فعيل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث فلا حاجة إلى تاء التانيث وأما على التقدير الأول فلان فعيل بمعنى الفاعل وإن لم يستوي فيه
المذكر والمؤنث لكن يحتاج في تصحيح التانيث إلى تأويل بعيد وهو تأويل المفرد بالكلمة فافهم.

أو الأبيض إما حيوان أو غير حيوان ولما فرغ عن تقسيم اللفظ بالنسبة إلى
معناه شرع في تقسيمه بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له فقال وَكُلُّ لَفْظٍ
فَهُوَ (١) بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ مُرَادِفٍ لَهُ أَيْ لِلْفَظِ آخَرَ كَأَنَّ اللَّفْظَيْنِ (٢)
رَاكِبًا عَلَى الْمَعْنَى أَحَدُهُمَا خَلْفَ لآخر إِنْ تَوَافَقَا أَيْ إِتْحَادَ اللَّفْظَانِ فِي الْمَعْنَى
الَّذِي (٣) هُوَ الْوَصْفُ الْعَنَوَانِي وَلَا يُعْتَبَرُ فِي التَّرَادُفِ الْإِتْحَادُ (٤) بالذات
كَالْغَيْثِ وَالْمَطَرِ وَالْأَسَدِ وَاللَّيْثِ فَاهُمَا (٥) مُتَرَادِفَانِ لِإِتْحَادِهِمَا فِي الْمَفْهُومِ
وَكُلُّ لَفْظٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ مُبَايِنٍ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَوَافَقَا أَيْ اِخْتَلَفَا فِيهِ أَيْ فِي
المعنى الذى هو الوصف العنوانى سواء كانا متحدين بالذات كا الإنسان
والناطق او مختلف بالذات كالْحَجَرِ وَالشَّجَرِ ولما فرغ عن بحث المفرد
وأقسامه شرع في المركب فقال وَالْمُرْكَبُ ولما (٦) كان [١] مفهوم المركب التام

(١) قوله فهو بالنسبة الخ أدخل الفاء مع أن المبتدأ ليس موصولا بفعل او ظرف او منكرا موصوفا بأحدهما لأن الشيخ صرح بجواز دخولهما في حيز كل المضاف إلى المنكر وههنا كك. ص (٢) قوله كأن اللفظين إشارة إلى وجه التسمية به لأن المرادف من ركب على فرس خلف الآخر. ص (٣) قوله الذى هو الوصف العنوانى العنوان فى الاصل ما يكتب على رأس الصحيفة يعرف منه ما فى الصحيفة والمراد ههنا المعنى الذى يعرف به أفراد الموضوع. منه (٤) قوله الإتحاد بالذات أى فقط وإلا لكان الناطق والإنسان مترادفين. ص (٥) قوله فإفهما أى كلا من الغيث والمطر والأسد والليث. ن (٦) قوله ولما كان جواب لما يقال أن المركب التام ما ينتفع به فى المطالب التصورية ولا شك أن القول الشارح الموصل إلى المطالب التصورية مقدم على الحجة الموصلة إلى المطالب التصديقية فلا بد من تقديم ما ينتفع به فيها على المنتفع به فى المطالب التصديقية والمصنف عكس الأمر بأن الأمر كما قلت لكن مفهومه وجودى ومفهوم الغير التام عدمى فقدمه للشرف وعظم الرتبة. ص

حاشية عبيد: [١] قوله ولما آه أى لما فرغ عن تقسيم المفرد وبيان أقسامه وهذه الشرطية لزومية نظر إلى الترتيب الذى إلزمه المصنف وفائدتها التنبيه من أول الأمر على أن هذا ابتداء مبحث

وجوديا^(١) قدمه على غير التام فقال وَهُوَ إِمَّا تَامٌ وهو اى المركب التام الذى يَصَحُّ السَّكُوتُ عَلَيْهِ اى لا يفتقر فى الإفادة إلى لفظ آخر إفتقار^(٢) المسند إليه إلى المسند وبالعكس سواء^(٣) أفاد فائدة جديدة أولا وأما غَيْرُهُ اى غير تام وهو الذى لا يصح السكوت عليه وَالأَوَّلُ اى المركب التام إن إحتمل بحسب^(٤) مجرد مفهومه من^(٥) حيث أنه خبر على سبيل^(٦) البدلية الصدق وهو^(٧) مطابقة الحكم

(١) قوله وجوديا أعلم: أن الوجودى يطلق على ثلث كما يفهم من كلام السيد الزاهد فى تصانيفه الأول الموجود مطلقا خارجيا كان او ذهنيا والثانى الموجود الخارجى والثالث مالا يكون السلب جزء من مفهومه والمراد ههنا ثالث الثلاثة كما لا يخفى على أهل الخبرة . مولنا عبد الحلیم رحمه الله (٢) قوله إفتقار الخ دفع لما يقال يلزم أن لا يكون مثل ضرب زيد مركبا تاما لإفتقاره إلى المضروب والزمان والمكان مثلا لكن يرد أنه يلزم أن لا يكون الجملة الواقعة خبر مركبا تاما الا أن يقال أن لا يكون مفتقرا إلى لفظ آخر إفتقار المسند إليه إلى المسند وبالعكس فى الحال او فى الأصل . منه . (٣) قوله سواء أفاد الخ هذا لإدخال الأخبار المعلومة للمخاطب مثل قولنا ألسماء فوقنا والأرض تحتنا منه . (٤) قوله بحسب مجرد مفهومه : اى إذا جرد النظر إلى المفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصيته المتكلم ونظر إلى محصل مفهومه وماهيته كان عند العقل محتملا لهما فلا يرد خبر مخصوص صادق (كالأخبار القرآنية والحديثية ع) لا يمكن كذبه لأن عدم إحتماله لهما بالنظر إلى خصوصية المتكلم لا بالنظر إلى مفهوم الخبر وماهيته . جلال (٥) قوله من حيث أنه خبر : جواب سوال وهو أنه ينتقص بقولنا الواحد نصف الإثنين فإن العقل بمجرد مفهومها مع قطع النظر عن الغير يحزم بصدق الأول فكيف يَحْتَمَلُ الكذب عنده وبكذب الثانى فكيف يَحْتَمَلُ الصدق عنده وحاصل الجواب أنهما من حيث أنهما خبر إن يعنى ثبوت شئ لشيئ مثلا يَحْتَمَلُ الصدق والكذب وإن لم يَحْتَمَلُ لهما من حيث خصوصية البدهة . توضيح منه (٦) قوله على سبيل البدلية^(١) : توهم الشارح أن إحتمال الخبر للصدق والكذب يستلزم إجتماع النقيضين فقال ما قال والحق أنه سفسطة فإن إحتمال النقيضين لا يستلزم إجتماعهما حتى يندفع بالتبادل بل الإحتمال إنما يتحقق إذا لم يكن على سبيل التبادل فمعنى إحتمال الخبر للصدق والكذب معا إمكان إتصافه بكل منهما على التبادل فلا تبادل فى الإحتمال بل فى الإتصاف الا ترى أن العلماء يقولون هذا اللفظ يَحْتَمَلُ هذا المعنى وذلك بمعنى أنه يمكن أن يراد به هذا وذاك ولم تسمع أحدا من الثقات يقول هذا المعنى اوداك . ن (٧) قوله وهو مطابقة الخ لامطابقة الخبر للواقع حتى يلزم الدور صادق . **حاشية عبيد: ١** أقول جواب الشارح مبنى بقيه ص ٦٣

مطابقة الحكم^(١) للواقع وَالْكَذِبُ هو عدمها والمراد بالحكم الوقوع

واللاوقوع فلا يرد^(٢) مطابقة الشيء لنفسه لأن الوقوع المدرك غير^(٣)

أى النسبة من حيث المعلوماتية.

الوقوع فى نفس الأمر وقيل والمراد به الإيقاع والانتزاع والأول

أى النسبة من حيث أنها فى نفس الأمر.

أظهر^(٤) قيل^(٥) معنى إحتماله لهما إمكان إتصافه بهما فهو خبر

القائل العلامة التفتازانى.

وقضية^(٦) وَالْإِلَّا^(٧) أى إن لم يحتمل الصدق والكذب فإن دَلَّ عَلَى

طَلَبُ الْفَعْلِ الذى هو مأخذه أو كف^(٨) النفس عنه دَلَالَةً صِغِيَّةً

بالرفع. ص

قوله الحكم للواقع أى الحكم المدرك المفهوم من الكلام للحكم الواقع فى نفس الأمر. منه (٢).
قوله فلا يرد: الصواب ولا يرد كما يظهر بأدنى تأمل فى سياق الكلام وتوضيح الإيراد أنه لا بد فى
المطابقة من الأمرين وإذا فسر الحكم بالوقوع لزم مطابقة الشيء لنفسه إذ ليس ههنا أمران. توضيح
جلال ون (٣) قوله وغير الوقوع فى نفس الأمر لا تدرك أن زيد كاتب مع أنه ليس بكاتب. ص
(٤) قوله أظهر لأن مطابقة الوقوع واللاوقوع المدركين للوقوع واللاوقوع الواقعين أظهر من
مطابقة الإيقاع للوقوع الواقع والانتزاع لللاوقوع الواقع بناءً على أن الإيقاع بمعنى الإذعان
بالوقوع والانتزاع معناه إنكار الوقوع ومآله الإذعان باللاوقوع ومطابقة الإذعان للوقوع
واللاوقوع الواقعين لا يتصور إلا باعتبار مطابقة المدعى به كما أن مطابقة العلم للواقع باعتبار
مطابقة المعلوم. ن (٥) قوله وقيل الخ جواب آخر لتوهم المذكور بأن المراد به إمكان إتصافه بهما لا
أن يكون متصفا بهما بالفعل حتى يلزم اجتماع المتناقضين لكن لا وجه للفصل بين الجوابين. ص
(٦) قوله وقضية لأنه مصطلح أهل المعقول دونه. ص (٨) قوله وإلا لم يقل والا فإنشاء للإكتفاء
بالشهرة جلال (٨) قوله أو كف النفس الخ جواب لما يقال أن النهى خارج عن القسمة لكونه دالا
على طلب الترك فلا يدخل تحت الأمر لكونه دالا على طلب الفعل ولا تحت التنبية لأنه أعلام مافى
الضمير لا طلب شئ بأن النهى لا يدل على طلب الترك كما هو المتبادر لأن الترك مستمر من الأزل
غير داخل تحت قدرة العبد ولا حاصل بتحصيله بل يدل على كف النفس عن الفعل الذى هو
المأخذ فالنهي إذا تشارك الأمر فى أن المطلوب بهما الفعل فالفعل أعم من أن يكون مأخذ المركب
النام أو كف النفس عن ذلك المأخذ ومن البين أن الكف عن فعل آخر فعل مخصوص. ص.

حاشية عبيد: [١] بقيه _ على أن الإحتمال بالمعنى اللغوى يعنى برداشت وإن المتبادر من قولنا
يحتمل الصدق والكذب أن يكون ذلك الإحتمال بحسب نفس الأمر فلذا أجاب بالبديلة وحمل
الإحتمال على الإمكان العام أو الخاص تدقيق قافهم. عبيد كند هـ

أى وضعيّة فخرج غير الخبر الدال^(١) على طلب الفعل مثل ليت زيدا يضرب ولعل الله يُحدثُ بعد ذلك أمرا فإنه يدل على طلب

الفعل لكن^(٢) لا بالصيغة بل بواسطة تمنية او ترجية وقيل إنه لإخراج<sup>انه قيد الوضع .
القاتل شارح الشمسية . ج</sup>

مثل أطلب منك الفعل وفيه^(٣) نظر وهو مع الاستعلاء^[١] وهو^[٢] من الأخبار الدالة على طلب الفعل.

عد النفس عاليا أمر ويندرج فيه النهى لما^(٤) أشرنا إليه آنفا كقوله

أُنصِرْ ولم يشترط في الأمر العلو ليدخل فيه قول الأدنى للأعلى^{اى فى الحقيقة . ص}

إفعل على سبيل الاستعلاء ولهذا نسب إلى سوء الأدب

(١) قوله الدال صفة الغير لا الخبر بدليل قوله فإنه يدل الخ . صادق . (١) قوله لكن لا بالصيغة فيه نظر فإن التمنى والترجى مثلا يدلان على طلب الفعل دلالة وضعيّة فإن دالتهما عليه إلزامية وهى من أقسام الوضعيّة جلال . (٣) قوله وفيه بحث^[٢] لأن الأخبار الدالة على طلب الفعل مثل أطلب منك الفعل خارجة بقوله وإلا اى وإن لم يحتمل لأن أمثاله محتملة للصدق والكذب . منه . (٤) قوله لما أشرنا إليه من تعميم الفعل من لأخذ الذى اشتقاق ذلك المركب منه ومن الكف عن ذلك المأخذ . ج (٥) قوله ولهذا إشارة إلى عدم الإشتراط فلو كان ذلك شرطا لما نسب إليه بل حكم بخطائه . صادق .

حاشية عبيد: [١] قوله وهو مع الاستعلاء آه أقول أختار المصنف هنا مذهب أهل أصول الفقه وقال الشيخ الرضى الأمر كل ما يصلح أن يطلب به الفعل بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على جهة الاستعلاء وهو المسمى أمرا عند الأصولين او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء عندنا وعندهم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل كالإباحة والتهديد فعلى ما ذكره الرضى تسمية الأمر الغائب أمر مجاز للمشاركة في الطلب وقال العلامة التفتازانى في المطول ما دل في الطلب هو الأمر سواء كان صيغته مقترنة باللام نحو ليحضر زيد او غيرها نحو أكرم عمرا ورويد بكرا فهذه الصيغ الثلاثة هو الأمر أقول وما ذكره العلامة التفتازانى هو المطابق لنظر فن المنطق الذى هو مصروف إلى المعانى أولا فافهم [٢] والجواب أن المراد بالوضعيّة والصيغة ههنا المعنى المتبادر اعنى المطابقة وليس التمنى والترجى مما يدل على الطلب مطابقة فافهم [٢] فيه إشارة إلى أن السين والتاء ههنا للطلب والطلب ههنا بمعنى عد النفس عاليا على المـ

فإن قيل هذا^(١) منتقض بقول فرعون لقومه ماذا تأمرون فإنه

لا استعلاء منهم عليه قيل هو مجاز عن تُشيرون اويقال إن فرعون
لأن الإشارة لازمة للأمر ج

لما^(٢) استشار من قومه في أمر موسى عليه السلام والمستشار منه من

حيث أنه مرشد للمستشير عال عليه لضرورة علو المرشد والهادي

على المسترشد والمهتدي ففرعون لما جعلهم مستشارا منهم نزلهم^(٣)

مترلة من لهم علو تعظيما لهم في الجملة ليعاونوه في دفع أمر موسى

عليه السلام فجعل كلامهم كالأمر على نفسه أشار إلى هذا
وهو مشورهم لفرعون ص

صاحب الكشف وَمَعَ الْخُضُوعِ دُعَاءٌ وَسُؤَالٌ^(٤) مثل اللهم

اغفر لي وَمَعَ التَّسَاوَى التَّمَّاسُ هذا بحسب اللغة وأما في العرف

فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع وَإِنْ لَمْ يَدُلْ عَلَى طَلَبِ

الْفِعْلِ دَلَالَةً وَضَعِيَّةً فَهُوَ تَنْبِيْهُ أَى إعلام على ما في ضميره

(١) قوله هذا منتقض وفيه بحث لأننا لانسلم انتقاضه بهذا لأنه خير والأخبار خارجة عن قوله وإلا لإحتمال^{١١} الصدق والكذب. صادق (٢) قوله لما استشار جوابه قوله فجعل كلامهم والاستشارة طلب المشورة. صادق (٣) قوله مترلة من لهم علو قيل إن المراد بالعلو ههنا الاستعلاء وإلا فلا يكفي تزيلهم مترلة من له علو في نفس الأمر في جعل كلامهم أمرا ويمكن أن يكون المراد مترلة من لهم علو في زعمهم سواء كان لهم علو في نفس الأمر أولا وأراد مترلة من لهم إظهار العلو. ملخص. (٤) قوله دعاء وسؤال إشارة إلى أنه لا فرق بينهما وقد فرق بعض الفضلاء بأن الأول للطلب من الخالق والثاني للطلب من المخلوق لكن يستعمل كل منهما مكان الآخر.

حاشية عبید: [١] أقول ليس مراد الشارح الانتقاض بنفس القول المذكور المحكى في القرآن بل بما يفهم من قوله ما تأمرون لأن الفرعون سمي ما يصدر عنهم من الصيغ الدالة على طلب الفعل منه أمرا وح فلا إيراد والحاصل أن المضاف في عبارة الشارح محذوف فتدبر. عبید كندهاری

وَيَنْدَرَجُ^[١] فِيهِ التَّمَنَى^(١) وَالنَّدَاءُ وَغَيْرُهُمَا كَالْقِسْمِ وَالتَّرَجِي

وَالْتَعْجَبِ وَالِإِسْتِفْهَامِ وَأَلْفَاظُ الْعُقُودِ وَفَعْلَى^(٢) الْمَدْحِ وَالذَّمِّ
نَحْوُ بَعْتٍ وَاشْتَرَيْتَ ص

إِصْطِلَاحًا وَلَا مَنَاقِشَةً فِيهِ فَإِنْ قُلْتَ النَّدَاءُ وَالِإِسْتِفْهَامُ يَدْلَانِ عَلَى

طَلَبِ دَلَالَةٍ وَضَعِيَّةٍ فَإِنَّ النَّدَاءَ يَدُلُّ بِالْوَضْعِ عَلَى طَلَبِ الْإِقْبَالِ

وَالِإِسْتِفْهَامُ عَلَى طَلَبِ الْإِعْلَامِ فَكَيْفَ يَنْدَرِجَانِ تَحْتَ التَّنْبِيهِ الَّذِي

لَا يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ دَلَالَةً وَضَعِيَّةً قُلْنَا قَدْ ذَكَرَ السَّيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي

حَاشِيَةِ اللُّوَامِعِ أَنَّ طَلَبَ الْإِقْبَالِ فِي النَّدَاءِ لَازِمٌ^(٣) لِمَعْنَاهُ كَلَزُومِ طَلَبِ

الْأَعْلَامِ بِمَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ فَافْهَمْ^(٤) وَأَمَّا الثَّانِي أَيِ الْمَرْكَبِ الْغَيْرِ التَّامِ

فَهُوَ إِمَّا مَرْكَبُ تَقْيِيدِيٍّ إِنْ كَانَ الثَّانِي قَيْدًا لِلأَوَّلِ لَفْظًا^(٥) أَوْ مَعْنَى

(١) قوله التمني وهو إظهار إرادة الشيء ممكنا أولا والترجي هو إظهار إرادة الشيء الممكن أو كراهية ص. (٢) قوله فعلى المدح والذم فإنهما بحسب اللغة خبران وليس إنشائيهما إلا بحسب الإصطلاح على أنهما لإنشاء المدح والذم. صادق (٣) قوله لازم لأن معنى النداء ظاهر ومعنى الإستفهام طلب الفهم وليس^[١] بفعل لأنه عبارة عن الصورة الحاصلة بل إنفعال أو كيف (بل ههنا للترقي فافهم عبيد) فطلب الإقبال لازم للأول وطلب الأعلام للثاني فلا يكون دلالتهم عليهما مطابقة ص. (٤) قوله فافهم فإنه إشارة إلى أن الإستفهام دال عليه وضعا لأن الفهم يعد في عرف اللغة من أفعال القلوب على أنه لو لم يكن فعلا للزم أن لا يكون نحو إفهم أمرا ص (٥) قوله لفظا: كما في المركب التوصيفي لأن معنى الموصوف من حيث أنه موصوف لا يتم بدون الصفة فهو قيد لفظي أو معنى كما في المركب الإضافي فإن الثاني فيه وإن لم يكن قيدا للأول لفظا لكنه قيد له معنى إذ المراد بغلام زيد كائن لزيد جلال .

حاشية عبيد: [١] قوله ويندرج فيه آه أي يندرج في التنبيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التمني أو حرف الترجي أو حرف القسم أو حرف النداء فإن كلها إنشاءات وتنبيهات على ما في ضمير المتكلم من تني مضمون الجملة وترجيئه مثلا فافهم عبيد كند هاري {١} هذا هو بعد التسليم أن الإستفهام دال على طلب الفعل هو الفهم بحسب الوضع وأما قبل التسليم فنقول هو دال على الشك والتردد وأما طلب الفهم فلازم معناه محمد زاهد عزيز خيل

كَالرَّجُلِ الْفَطْنِ وَغَلَامٍ زَيْدٍ وَهُوَ النَّافِعُ^(١) فِي الْمَطَالِبِ التَّصَوُّرِيَّةِ
أى المركب التقيدي . ج
 وَلَا يَتَرَكَّبُ إِلَّا مِنْ إِسْمَيْنِ أَوْ إِسْمٍ وَفِعْلٍ لِأَنَّ الْحُكْمَ التَّقْيِيدِيَّ
 إِشَارَةٌ^(٢) إِلَى حُكْمِ الْخَبَرِيِّ فَكَمَا يَسْتَدْعِي الْحُكْمُ الْحُكْمَ الْخَبَرِيَّ
 التَّرَكِيبَ مِنْ إِسْمَيْنِ أَوْ إِسْمٍ أَوْ فِعْلٍ فَكَذَا التَّقْيِيدِيَّ وَإِمَّا مَرْكَبٌ غَيْرُ
 تَقْيِيدِيٍّ إِنْ لَمْ يَكُنْ^(٣) كَذَلِكَ كَالْمَرْكَبِ مِنْ إِسْمٍ وَأَدَاةٍ نَحْوُ بَزِيدٍ
 أَوْ مِنْ حَرْفٍ وَفِعْلٍ كَقَدْ قَامَ فِي قَدْ قَامَ زَيْدٌ وَلَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ^[٢] عَنْ
 مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ شَرَعَ الْآنَ فِي مَبَاحِثِ^(٤) الْمَعَانِي فَقَالَ فَصَلِّ فِي
 الْمَعَانِي^[٣] وَالْأُولَى^(٥) أَنْ يَقَالَ فِي الْمَفْهُومَاتِ الْمَفْرَدَةِ وَالْمَعْنَى وَالْمَفْهُومُ
 وَاحِدٌ بِالذَّاتِ وَذَلِكَ الْوَاحِدُ هُوَ الصُّورَةُ^[٤] الْحَاصِلَةُ فِي الْعَقْلِ

(١) قوله وهو النافع لأنه لاحكم في أجزاء التعريف أصلاً بل في بعضها وصف للبعض أو مضاف إليه
 ص. (٢) قوله إشارة إلى الحكم الخبري فإن معنى الرجل الفطن الرجل الذي هو فطن ومعنى غلام
 زيد الغلام الذي هو مملوك لزيد. ص. (٣) قوله إن لم يكن كك: أى لم يكن الثاني قيماً للأول لالفاظاً
 ولا معنى. ص. (٤) قوله مباحث المعاني التي يتركب منها الموصل إلى المطالب التصورية. ج. (٥)
 قوله^[١] والأولى فإن الكلّي والجزئي من أقسام الصور الذهنية من حيث أنها حاصلة في العقل لا من
 حيث أنها تقصد من اللفظ وإنما قال والأولى لأنه كثير^[٢] ما يستعمل أحدهما مقام الآخر. صادق.

حاشية عبيد: [١] والجواب أن الكلام ههنا مبنى على عرف المنطق دون اللغة لأن كل متكلم
 يتكلم بإصطلاحه والفهم ليس بفعل عندهم ولا بعد في عدا فهم من التنبيه عندهم ع. [٢] وإنما
 قدم مباحث الألفاظ مع أن المقصود في هذا الفن المعاني لأن الألفاظ وسائل المعاني كما لا يخفى.
 [٣] قوله والأولى الخ أقول قال الفاضل اللاهوتى المعاني إذا وقعت في مقابلة الألفاظ كما ههنا
 لأن المباحث السابقة كانت في الألفاظ فيراد بها الصور الذهنية وإن كانت المعاني في الأصل عبارة
 عما يقصد من اللفظ فعلى هذا لوجه لأولية ما قال الشارح فافهم [٤] فإن عبر عنها بالألفاظ
 مفردة فهي معان مفردة وإن عبر عنها بالألفاظ مركبة فهي معان مركبة. عبيد الله كندهارى {١} وايضا
 يلزم المخالفة بين العنوان والمعنون لأن المنقسم في المعنون الكلّي والجزئي {٢} فأراد المصنف من المعاني
 المفهومات وإنما فعل كذلك للإشارة إلى أنهما متحدان بالذات ومتغايران بالإعتبار. عزيز خيل

مختلف^(١) باعتبار القصد والحصول ولما كانت الكلية والجزئية^[١] أولا^(٢) وبالذات صفة المفهوم على عكس الأفراد والتركيب قسم المفهوم من حيث هو^(٣) إلى الكلى فقال كُلُّ مَفْهُومٍ^[٢] وهو ما حصل في العقل أى^(٤) من دون اللفظ المفرد - ع
شأنه أن يحصل في^[٣] العقل سوآء حصل بالفعل أو بالقوة بالذات^(٥) أو^[٤]

(١) قوله مختلف باعتبار القصد والحصول فإن المعنى هو الصورة الحاصلة في العقل من حيث أنها قصدت من اللفظ والمفهوم هو الصورة الحاصلة المذكورة من حيث أنها حاصلة في العقل منه . (٢) قوله أولا وبالذات صفة^[١] للمفهوم وثانيا وبالعرض صفة اللفظ وعلى عكس هذا لإفراد والتركيب فإنهما أولا وبالذات صفة اللفظ وثانيا وبالعرض صفة المفهوم . ص (٣) قوله من حيث هو هو قيد به لئلا يرد أن الحاصل في النفس الجزئية المشخصة جزئي البتة لإكتنافه بعوارض فكيف ينقسم إلى الكلى (٤) قوله أى من شأنه الخ إشارة إلى جواب سوال مقدر تقريره ان هذا التعريف غير جامع لما لا يحصل فيه بالفعل كمفهوم الإنسان والفرس إذا لم يتصور وتقرير الجواب أن المراد بحصوله فيه حصوله بالفعل أو بالقوة جلال . (٥) قوله بالذات الخ دفع سوال مشهور في هذا المقام أن الحاصل فيه بالفعل أو بالقوة ليس إلا كليا فإن الجزئي لا يحصل فيه لا بالفعل ولا بالقوة فيلزم تقسيم الشئ إلى نفسه أعنى الكلى وإلى غيره أعنى الجزئي وتقرير الدفع أن الحاصل فيه بالفعل أو بالقوة أعم من أن يكون حاصلا فيه بالذات أو بالواسطة والجزئي وإن لم يكن حاصلا فيه بالذات لكن حاصل فيه بواسطة الآلات فلا يلزم ما يلزم فقد تبين أن قوله فلا يلزم الخ تفريع للتعميم الثانى كما هو الظاهر للتعميم الأول . جلال .

حاشية عبيد: [١] وأما الألفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال بإسم المدلول قطبى . [٢] قوله كل مفهوم أه أى مفهوم مفرد مفرد كما يقتضيه عنوان الفصل وقد نص في الشفاء على أن المقسم للكلى والجزئي هو المفرد لا المركب وعلى هذا فيكون الكلى والجزئي قيد القسم إذ لو كانا عبارتين عن القسم يلزم أن يكون الكلى عبارة عن مفهوم مفرد كذا فلا يصدق التعريف على الكليات والجزئيات المركبة [٣] أقول لو بدل الشارح كلمة في بلفظ عند لم يحتج إلى التعميم الثانى تدبر [٣] أقول قال المحققون المراد من العقل ههنا الذهن الشامل للحواس الباطنة فحينئذ لا حاجة في شموله للجزئيات المادية الحاصلة في الحواس إلى التعميم الثانى كما سيأتى فتدبر [٤] هذا التعميم على مذهب من يقول بأن الجزئيات المادية لا تحصل في العقل بل في الآلات وأما على مذهب من يقول حصولها في العقل فلا حاجة إلى هذا التعميم فافهم عبيد {١} وذلك لأن المأخوذ في مفهوم الكلى والجزئي الصدق على كثيرين وعدم الصدق من شأنه أن يكون وهما ... المفرد والمركب هى الدلالة وهو من أوصاف اللفظ . محمد زاهد

أو بالواسطة فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره فهو جزئي

إِنْ مُنِعَ نَفْسُ تَصَوُّرِهِ أَيْ (١) إِنْ مَنَعَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَتَصَوِّرٌ عَنْ

وَقَوِّعِ الشَّرَكَةِ أَيْ شَرَكَةٍ (٢) كَثِيرِينَ فِيهِ أَيْ فِي ذَلِكَ الْمَفْهُومِ كَزَيْدِ
المعرف بما حصل في العقل

وَمَعْنَى (٣) تَصَوُّرِ الْمَفْهُومِ حَصُولَ الْمَفْهُومِ نَفْسُهُ لاصُورَتِهِ فَلَا يَرِدُ
ففي لفظ التصور تجريد فافهم . ع

مَاقِيلُ إِنْ التَّصَوُّرُ حَصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ

تَصَوُّرُ الْمَفْهُومِ حَصُولَ صُورَةِ الْمَفْهُومِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَفْهُومِ
وقد سبق أن المفهوم هو الصورة الحاصلة في العقل . ع

مَفْهُومٌ وَهُوَ بَاطِلٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ مَفْهُومِ الْمَفْهُومِ عَيْنُهُ كَوُجُودِ الْوُجُودِ
فيه إنه كيف يكون الضاف عين المضاف إليه .

(١) قوله أي إن منع الخ جواب لما يقال إنا لانسلم أن المانع للعقل من وقوع الشركة نفس تصور المفهوم بل المفهوم نفسه بشرط تصوره وحصوله عنده لأن المانع ماهو في نظره وهو هوية المعلوم دون العلم وإنما يدخل العلم في نظره ولا يلتفت إليه كيف وإن الجزئي بمجرد تصوره لا يمنع وقوع الشركة سوء إلتفت إلى تصوره أولا فدخل الجزئيات بإسرها في تعريف الكلي بأن مراده هذا لكن أسند المنع إلى التصور تجوزا إسناد الفعل إلى الشرط صادق . (٢) قوله أي شركة كثيرين إشارة إلى أن المشترك فيه محض في العقل فعلى (١) هذا لا يرد ما قيل إن طائفة من الناس إذا تصوروا زيدا كان صورته الموجودة في الخارج مشتركة بين الصور الكثيرة الحاصلة في أذهان الطائفة فينبغي أن يكون كليا ووجه الدفع ظاهر لأن الكلية إمكان اشتراك كثيرين فيما حصل في العقل لا اشتراك الصور الحاصلة في الأذهان في الصورة الموجودة في الخارج ولا شك أنه لا يمكن اشتراك الكثيرين فيما حصل في العقل من مفهوم زيد ج . (٣) قوله ومعنى تصور المفهوم حصول المفهوم نفسه فإن التصور إذا أضيف إلى المفهوم يكون معناه حصول نفسه لا حصول صورته وإذا أضيف إلى اللفظ يكون معناه حصول صورته فلا يلزم أن يكون للمفهوم مفهوم . جلال

حاشية عبيد: [١] أقول إنما تجوز وتسامح الصنف في العبارة لكونها أدل على المقصود وهو أن مناط الكلية والجزئية هو الوجود العقلي والمجاز في التعريف عند وجود القرينة غير غريب فافهم أبو الفضل محمد عبيد الله أبي كندهاري {١} وأيضا أن الكلي والجزئي من أقسام المفهوم والصورة الخارجية ليست بمفهوم فلا يصدق عليه تعريف الكلي وأجاب سيد السند بأن مدار الكلية على الإنتزاع والظلية بأن يكون ظلا للكثيرين وللصورة الخارجين إظلالا لكثيرين ولا يخفى ما فيه لأن الاتحاد يصلحه الظلية والإنتزاع هو موجود لأن حصول الأشياء بانفسها . محمد زاهد عزيز خيل

وَكُلِّيَّ إِنَّ^(١) لَمْ يَمْنَعْ نَفْسَ تَصَوُّرِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ فِيهِ فَالتَّقْيِيدُ^(٢)

بِالتَّصَوُّرِ يَفِيدُ قَطْعَ النَّظَرِ عَنِ الْخَارِجِ وَالتَّقْيِيدُ^(١) بِالنَّفْسِ يَفِيدُ قَطْعَ النَّظَرِ عَنِ
لأن تصور الشيء حصوله صورته في الذهن أص

الْبَرَهَانِ وَلَمْ يَغْنِ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ فَيَجِبُ التَّقْيِيدُ بِهَمَا لئلا^(٣) يَنْتَقِضَ

التَّعْرِيفَانِ طَرْدًا وَلَا عَكْسًا وَمَعْنَى^(٤) شَرَكَةِ كَثِيرِينَ فِيهِ أَنَّهُ يُمْكِنُ لِلْعَقْلِ

(١) قوله إن لم يمنع أى يمكن وقوع شركة كثيرين في المفهوم فلا يرد أن الكثيرين جمع الكثير والكثير هو المتعدد فلا بد من حمل الكلى على أكثر من المتعدد فعلى هذا لا يصدق التعريف على كلى صادق على اثنين فقط وذلك لأن كلما صدق على الإثنين صدق عند العقل على الأكثر ولو بالفرض^(١) جلال. (٢) قوله فالتقييد الخ إشارة إلى دفع ما قيل من أن قيد النفس في التعريف مستدرك لأنه يتم بدونه جلال. (٣) قوله لئلا ينتقض الخ إذ لو لم يعتبر في تعريف الكلى والجزئى بالتصور الداخلى في الجزئى الكليات الفرضية مثل الأشياء واللاإمكان واللا وجود فإنها تمنع أن تصدق على شئ من الأشياء بالنظر إلى مجرد تصورهما ولو لم يعتبر النفس فيها لدخل واجب الوجود في الجزئى فإن الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجى لكن إذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين فإن مجرد تصورهما لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدة إلى الدليل فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكلى فلا يكون جامعا فلا يكون قيد التصور مغنيا عن قيد النفس كما توهم به عبارة العلامة. صادق. (٤) قوله ومعنى الشركة الخ إشارة إلى جواب سؤال مقدر تقريره أن الكليات الفرضية خارجة عن تعريف الكلى لأن معنى شركة كثيرين فيه أن يصدق عليهم وهى لا تصدق على شئ من الأشياء الخارجية أو الذهنية فضلا عن أن تصدق على الكثيرين كالأشئ مثلا فإنه لا يمكن صدقه على شئ منها فإن ما فرض في الخارج فهو شئ في الخارج وكل ما فرض في الذهن فهو شئ فيه. جلال.

حاشية عبيد: [١] قوله والتقييد آه: قال شارح المطالع لما أخذ التصور في تعريف الكلى والجزئى علمنا أن الكلية والجزئية من عوارض الصورة الذهنية فربما يسبق إلى الوهم أنه لو كان من صور الذهنية ما لا يمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية أيضا كك لأن الصور الذهنية مطابقة للحقائق الخارجية فيكون مثل الواجب تعالى لا يمنع الشركة في الخارج أيضا وهذا خلف فأزيل هذا الوهم بأن منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر إلى ذاتها بل من حيث نفس تصورهما فنفس تصور الواجب هو الذى لا يمنع الشركة لا ذاته فالتقييد بالنفس لإزالة هذا الوهم وزيادة الإيضاح انتهى فتدبر. عبيد كند هارى {١} المراد من الفرض: التجويز العقلى لا التقدير البحث لإمكان ذلك في الجزئى أيضا عزيز خيل.

أن^(١) يفرضه صادقا على كثيرين فيدخل فيه الكليات^(٢) الفرضية فإن قيل لايجوز دخول الكليات الفرضية تحت الكلى لأن التصور الذى هو تذكرة لما مر في صدر الكتاب .
 عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل مأخوذ في تعريف الكلى فلو كانت كليات لكائنات أشياء^(٣) قلنا الشئ المأخوذ في تعريف التصور بالمعنى اللغوى الشامل للموجود والمعدوم والأشئ واللاموجود^{ما يعبر عنه ما يخبر عنه} الاصطلاحى وهو الموجود . ج
 وهكذا صرح في بعض حواشى القطبى والفرق^(٤) بين الكلى والجزئى أن الكلى^[٢] جزء للجزئى غالبا^(٥) فيكون الجزئى كليا والكلى جزءا

(١) قوله أن يفرضه الخ إن قيل لأنم أن مجرد الفرض كاف وإلا فليفرض الجزئى أيضا لأنه مشترك قلنا أنه^{١١} فرض ممتنع أى يحكم العقل بإمتناعه إذ خلى ونفسه بخلاف فرض إشتراك الكليات الفرضية فإنه فرض ممكن فإن العقل إذا خلى ونفسه لا يحكم بإمتناعه بلا ملاحظة الغير منه (٢) قوله الكليات التى يمكن فرض صدقها على شئ في نفس الأمر ج (٣) قوله أشياء مع أنها ليست بأشياء فإن الشئ هو الموجود . (٤) قوله والفرق بينهما الخ وإعلم أن مامر كان فرقا بينهما بالنظر إلى الماهية فأشار ههنا إلى فرق آخر بالنظر إلى أمر خارجى على وجه يتبين به وجه التسمية بالكلى والجزئى والأولى أن يقال إنما سمي ج (٥) قوله غالبا إشارة إلى أن الخاصة والعرض العام ليس جزء للجزئيات وأما الجنس والفصل فجزء آن لماهية النوع والنوع جزء للشخص . ج (٥) قوله غالبا وإنما سمي الكلية مطلقا كليا حملا للأقل على الأكثر . ج

حاشية عبيد: [١] حاصله أن فرض صدق الجزئى على كثيرين فرض ممتنع بالتوصيفية وفرض صدق الكليات الفرضية فرض ممتنع بالإضافة وبينهما بون بعيد كما قال السيد السند في شرح إيساغوجى [٢] قوله أن الكلى آه لا يخفى أن الكلام في أفراد الكليات الخمس وهى مطلقا جزء للجزئى لأن العرض والخاصة جزء آن لخصمه لما تقرر أن الكلى بالنسبة إلى حصصه نوع فكيف يصح قوله غالبا ويمكن أن يقال غرض الشارح أن الكليات من حيث الإتيان بتلك المفهومات يكون جزء للجزئى غالبا يصح قيد غالبا لأن الضاحك من حيث أنه متصف بمفهوم الخاصة ليس جزء لجزئيه لأن أفرادها من تلك الحيشة هى زيد وعمر وغيرهما وكذا الماشى من حيث أنه عرض عام لأفراده الإنسان والحصار وغيرهما وليس بجزء منهما لكن عبارة الشارح قاصر في أداء هذا المعنى والامر في ذلك سهل إذا كان المرد واضحا كذا قال بعض المحققين فتدبر عبيد الله كند هارى

والكل له نسبة إلى الأجزاء لكونه مركبا منها والأجزاء لها نسبة إلى الكل لكونها أجزاء له فالكل جزئي لكونه منسوبا إلى الأجزاء والأجزاء كلية لكونه منسوبا إلى الكل فإن قيل كيف والنسوب إلى الكل كلية ج يتصور كون الكلية جزء للجزئي والكلية محمول على الجزئي والجزء^(١) لا يحمل على الكل فإن السقف لا يحمل على البيت قلنا^(٢) إن أهل الصناعة إذ اعتبروا الكلية محمولا على الجزئي لا يأخذونه بإعتبار^(٣) الجزئية وقد قيل^(٤) إنه جزء إعتباري لا حقيقي وإنما يمتنع الحمل في الحقيقي ولما فرغ عن بيان مفهوم الكلية والمنطقى والجزئي شرع في تقسيم الكلية الذى صار^[١] نظر المنطقى

(١) قوله والأجزاء لا يحمل على الكل الخ لأن الجزء الخارجى متقدم على الكل في الوجود والمحمول يكون متحد الوجود في الخارج بالموضوع. ص (٢) قوله قلنا الخ محصله أنه لا يراد بكونه محمولا لأنه من حيث أنه جزء محمول بل يراد أن معروض الجزئية هو مفروض المحمولى مثلا الحيوان المأخوذ بشرط دخول الناطق فيه نوع وبشرط عدم دخوله فيه جزء غير محمول وبلا شرط شئ اى بحيث يمكن أن يعرضه النوعية والجزئية جنس ومحمول فهو جزء باعتبار و محمول باعتبار آخر. ص (٣) قوله بإعتبار هو إعتبار بشرط لا شئ بل بإعتبار لا بشرط شئ جلال. (٤) قوله وقد قيل محصله أن الكلية جزء عقلى لجزئياته والمنافى للحمل هو الجزئي الخارجى لا العقلى لأن الحمل هو اتحاد المتغايرين ذهنا لا في الخارج^[١] ص.

حاشية عبيد: [١] قوله الذى صار آه أقول الغرض من وضع مباحث الكليات إنما هو معرفية كيفية إقتناص المجهولات التصورية من معلوماتها وهى لا تقيص بالجزئيات بل لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية لتغيرها وتغير أحوالها والمقصود في العلوم الأحوال الباقية الدائمة المسماة بالأحوال المطلوبة وايضا غير منضبطة لكثرتها وعدم إحصائها في عدد تفى قوة الإنسانية بتفاصيلها {١} فالحمل يقتضى التغاير بحسب العقل والاتحاد بحسب الوجود الخارجى والجزء الذهني متحد الوجود مع الكل في الخارج بخلاف الجزء الخارجى فإنه يكون وجوده متقدما على وجود الكل فلا يكون بينهما اتحاد في الوجود الخارجى فلذا لم يجز الحمل محمد زاهد عزيز خيل

مقصورا^(١) عليه فَقَالَ فَالْكُلِيُّ الَّذِي تَمَامُ مَاهِيَّةَ جُزْئِيَّاتِهِ نوع المراد^(٢)

بماهيَّة جزئياته ماهيته الكلية لا الشخصية فلا يرد^(٣) ما قيل إن النوع إن

كان تمام ماهية جزئياته لا يكون كلياً لأن الكلي جزء للجزئي وَهُوَ أَى

النوع إما أن يكون خارجياً أو ذهنياً والثاني كالعقلاء والأول إما أن

يكون متعدد الأشخاص في الخارج أو لا يكون فإن كان متعدد

الأشخاص فهو مقول في جواب ماهو بحسب الشركة^(٤) والخصوصية

معا^(٥) في الخارج كالإنسان^(٥) وإن لم يكن متعدد الأشخاص فهو مقول

في الخارج وإن وجد التعدد بحسب الفرض .

في جواب ماهو بحسب الخصوصية المختصة في الخارج كالشمس إذ

ولا يجمع الأفراد المفروضة مع الموجودة في السؤال .

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس لها فرد آخر حتى يجمع بينه وبين ذلك في السؤال بماهو

(١) قوله مقصورا عليه لأن الجزئي لا يكون كاسبا لأنه لا يقع فيه نظر ولا فكر ولا مكتسبا لأنه

لا يحصل بفكر فإن قلت مامر من تقسيم المفرد إلى الكلي والجزئي كان بحثا من الجزئي فكيف

يكون بحث المنطقي مقصورا على الكلي قلت إن المراد بحث المنطقي بالذات مقصور على الكلي

وأما البحث عن الجزئي فإنما وقع على سبيل التبعية والإستطراد. ج (٢) قوله المراد بماهية يريد أن

كون النوع تمام الماهية بالقياس إلى ماهيتها النوعية وكونه جزء منها بالنظر إلى ماهيتها

الشخصية وذلك لأن جزئية الجزئيات بالنظر إلى ماهيتها الشخصية لا النوعية فالكلي جزء

للجزئي . جلال (٣) قوله فلا يرد أيضا أن النوع جزء لجزئياته فلا يكون الكلي الذي هو تمام

ماهية جزئياته نوعا. ج. (٤) قوله معاى جميعا يقال كنا معا إذا كنا جميعا (٥) قوله كالإنسان

فإنه يقال في جواب ما زيد خاصة وكذا في جواب ما زيد وعمرو وبكر منه. (٦) قوله فرد

آخر أى سوى هذا الفرد وهو القرص المدور المتور المضئ للعالم الذى في جو السماء . ج .

حاشية عبيد: [١] أى إن كان السؤال بالشركة يكون مقولا في جوابه بحسب ذلك

وإن كان السؤال بالخصوصية يكون مقولا في جوابه وليس المراد إجتماع الشركة

والخصوصية في السؤال والجواب في زمان واحد لأنه غير ممكن فتدبر عبيد كند هارى

فالنوع كيف ما كان صادقاً على كثيرين سواء كانوا موجودين في

الخارج أولا متفقين بالحقائق المراد الفرد^(١) الكامل منه فلا حاجة
لأن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل ع

إلى قيد فقط لإخراج الجنس كما توهم في جواب سوال ما هو

والمراد^(٢) بما الشارح دون^(٣) الحقيقية وإن أريد بالكثيرين
أشار بكلمة إن إلى ضعف المراد

الموجودون في الخارج كان المراد بما الحقيقية دون الشارحة

(١) قوله الفرد الكامل منه أي من الاتفاق وهو أن يكون جميع الأفراد متفقة الحقيقة ولا يكون فيها فرد مخالف لما فيها وفيه إشارة إلى جوال إعتراض ذكره العلامة التفتازاني في شرح الشمسية وهو أن كل قيد إنما يخرج ما ينافيه لا ما يغايره ولا منافات بين المقول على المتفقة والمقول على المختلفة فإن الجنس كما يقال على المختلفة يقال على المتفقة إذا ضم إليها حقيقة أخرى فلا بد من قيد لإخراج الجنس جلال. (٢) قوله والمراد بما الخ جواب سوال مقدر تقريره أن السؤال عن الحقيقة والحقيقة إلا للموجودات فلا يصح التعميم المذكور بقوله سواء كانوا موجودين في الخارج أولا وتقرير الجواب أن ما توغان حقيقة وشارحة والشارحة أعم من أن تكون موجودة في الخارج أم لا والمراد ههنا هي فيصح التعميم ولا يلزم التخصيص بالنوع الخارجي والمراد بما الشارحة التي يطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وإنه لأي معنى وضع فيجاء بإيراد لفظ أشهر سواء كان من هذه اللغة أو غيرها ج (٣) قوله دون الحقيقة وهي التي يسأل عن ماهية المسمى أي حقيقته التي هو بها هو كقوله ما الحركة أي حقيقة مسمى هذا اللفظ في نفسه فيجاء بإيراد ذاتياته من الجنس والفصل منه.

حاشية عبيد: بقيه [١] قوله معا آه فيه بحث لأنهم صرحوا أن السؤال بما هو إن كان عن شيء واحد كان طالبا تمام الماهية المختصة به وإن جمع بين شيئين أو أشياء كان طالبا لتمام ماهيتها المشتركة بينها وإذا كان كك ففي النوع المتعدد الأشخاص كيف يكون النزاع مقولا في الجواب عن فرد واحد مع أن النوع ليس تمام الماهية المختصة بالفرد لأن تمام ماهيته النوع مع الشخص والجواب أن ماهو سؤال عن الماهية والماهية تدل على الكلية فتمام الماهية الكلية للفرد الواحد النوع كما أن تمام الماهية الكلية المشتركة أيضا النوع فتدبر [١] انتصابه على الحالية والفرق بينه وبين قولنا جميعا أن معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلياً سواء اجتمعت أولا كذا في الرضى فالمعنى حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين في المقولية في جواب ماهو وذلك لا يقتضي المقولية في زمان واحد فاضل لاهوري رحمه الله [٢] أقول قوله على كثيرين ظرف لغو متعلق بقوله صادق وأما قوله في جواب ماهو فهو ظرف مستقر متعلق بواقعا حال من ضمير صادق فلا يرد أن الصدق على كثيرين في جواب ماهو لا يتصور في النوع المنحصر في الفرد الواحد لأنه كما مر مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية وجه الدفع ظاهر

وحينئذ^(١) يكون هذا تعريفا للنوع الخارجى الذى هو متعدد الأشخاص
فى الخارج كالأنسان والمناسب بهذه الصناعة هو السابق^(٢) تأمل فقوله
على كثيرين يشمل الكلى مطلقا وقوله متفقين بالحقائق يخرج^(٣) الجنس
وقوله فى جواب ماهو يخرج الثلث الباقية أعنى الفصل والخاصة والعرض
العام وأعلم^(٤) أن قوله متفقين بالحقائق وإن كان يخرج العرض العام
والفصول البعيدة وخواص^(٥) الأجناس أيضا لكن إسناد إخراجها إلى
كالجساس والنمى وقابل الأبعاد منه
القيد الأخير أولى لأن القيد الأخير يخرج الفصول والخواص مطلقا^(٥)

(١) قوله وح أى حين أرادة الكثير الموجودين فى الخارج . جلال (٢) قوله هو السابق أى
التعميم نظرا إلى عموم قواعد هذا الفن من الموجودات وغيرها ولعل وجه التأمل أن كون
التعميم مطلقا مناسبا مم ألا ترى أنه كمال مقتدا به فى معرفة أحوال الإعتباريات والكسب
والإكتساب أيضا لايجرى فيها كما يجرى فى الموجودات ولذا لايبحت عن الجزئيات
فتدرب^{١١} مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٣) قوله يخرج الثلث الباقية أما الفصل
والخاصة فلاهما مقولان فى جواب أى شئ هو فى ذاته أو فى عرضه لا فى جواب ماهو واما
العرض العام فلا يقال فى الجواب أصلا . ج (٤) قوله وأعلم الخ إعتراض يرد على من
خصص قوله متفقين بالحقائق بإخراج الجنس وتقرير الإعتراض أن قوله متفقين لا يخص
بإخراج الجنس فإنه يخرج العرض العام والفصول البعيدة وخواص الأجناس أيضا فلاوجه
لتخصيصه بإخراج الجنس . ج (٥) قوله وخواص الأجناس كالماشى فإنه وإن كان^{١١} عرضا
عاما بالقياس إلى الإنسان مثلا لكنه خاصة بالقياس إلى الحيوان . منه (٦) قوله مطلقا أى
سواء كانت الفصول النوعية قريبة أو بعيدة وسواء كانت الخواص نوعية أو جنسية . ن

حاشية عبيد: [١] أقول: فيه بحث لأنه قال السيد السند فى مباحث الفصل من حواشى
القطبى أن قواعد الفن وإن كانت عامة ولكن قد تخصص بالمحقق الموجود لزيادة الإعتناء
بشأنه وأما التعريفات فالأولى شمولها لكل والمقام ههنا مقام التعريف فتدبر . [٢] لأن
الغرض من السؤال إما الإطلاع على الذاتى أو الإمتياز عما عداه وفى العرض العام لا
يتصور شئ محمد عبيد الله كند هارى . {١} والفرق بينهما باللحاظ فإن الملحوظ فى
الخاصة وحدة المعروض وفى العرض العام تعدد المعروض ولم يعكس الأمر لأن المناسب مع
الخاصة وحدة المعروض ومع العرض العام تعدده . محمد . اهد عزيز خيل

فإسناد إخراجها إليه أولى وأما العرض^(١) العام فلأنه شريك للخاصة في العرضية وعدم الوقوع في جواب ماهو فإدراجها في سلك الإخراج بقيد واحد أولى ولا يخفى^(٢) مافيه والكلية^(٣) الذى هو الدّاخِلُ غَيْرُ المُساوِى لتلك الماهية بأن كان أعم منها في تلك الماهية^[٢] أى^(٤) في تمام ماهية جزئياته كالحیوان مثلا الداخِل في ماهية الإنسان والفرس جنسٌ وفي جعله جزء داخلا في الماهية تسامح^(٥) تأمل وهو أى الجنس صادقٌ أى^(٦) محمول بالمواطاة^(٧) على كثيرين جنس للخمسة

حبر مبتدأ محذوف أى هو . ج

(١) قوله وأما العرض العام أى إسناد إخراجها إلى القيد الأخير أولى فلأنه الخ . صادق (٢) قوله ولا يخفى ما فيه وذلك لأن في الإندراج في سلك الإخراج بقيد واحد إخراج المخرج وهو غير جاز بل غير ممكن وفي ترك الإندراج المذكور إهمال رعاية أمر مناسب لفائدة فيه معتد بها وفيه تزئيف لقول السيد . ج (٣) قوله والكلية الذى لا فائدة^[١] في تقدير الذى وكلمة هو فينبغى أن يكتفى على تقدير الكلية لأنه موصوف الداخِل . ج (٤) قوله أى في تمام ماهية جزئياته إشارة إلى أن اللام في لفظ الماهية عوض عن المضاف إليه ومغنية غناؤه . ج (٥) قوله تسامح لأن الحيوان مثلا بشرط عدم النطق جزء وهو ح ليس بجنس بل لا بشرط النطق وعدم النطق وأما بشرطه فنوع ولا يخفى أن التسامح يقتضى الصحة في الجملة كان وجهه أن الجنس مشابه للجزء ويجوز وضع أحد المتشابهين موضع الآخر . ص (٦) قوله أى محمول بالمواطاة إشارة إلى أن الصدق ههنا بمعنى الحمل لابعنى التحقق وإن المعتبر في حمل الكليات على ما تحتها هو حمل المواطاة لاجل الاشتقاق . ج (٧) قوله بالمواطاة وهو حمل الشئ بالحقيقة بلا واسطة بخلاف حمل الاشتقاق نحو زيد عدل . صادق .

حاشية عبيد: [١] فيه بحث لأننا سلمنا أن إخراج المخرج باطل لكن ههنا ليس كذلك بل إخراج الخارج وهو غير باطل [٢] الماهية في اصطلاح المنطقين مابه يجب عن السؤال بما هو وهى لا يكون إلا كليا وعند أهل الحكمة ما به الشئ هو هو وبين المعنيين عموم وخصوص من وجه كما يظهر بالتأمل قاله اللاهورى رحمه الله . عبيد كند هارى {١} في تقدير الذى إشارة إلى أن المذكور في المعطوف عليه يكون مقدرا في المعطوف وبعد تقرير الذى لا بد من تقرير هو عزيز خيل

إن قيل^(١) يلزم في قولك الصادق على كثيرين جنس للخمسة حمل النوع على الجنس وهو ممتنع قلنا الحمل ههنا بإعتبار^(٢) عارض كونه جنسا للخمسة لا بإعتبار مفهومه فلا يلزم حمل النوع على الجنس تأمل^(٣) مُخْتَلِفَيْنَ بِالْحَقَائِقِ خرج به النوع في جواب سؤال^(٤) مَا هُوَ خرج به الكليات الباقية وهذا^(٥) كما^[١] يذكر في لغة العرب إسم الفرد و يراد^(٦) به الإثنان و الجمع

(١) قوله إن قيل الخ حاصل السؤال أن الصادق على كثيرين جنس لكونه صادقا على مختلفة الحقائق وهي الكليات الخمس فيكون مطلق الجنس الذي هو من الكليات الخمس نوعا من أنواعه و جنس الخمس نوع من مطلق الجنس ونوع النوع للشئ نوع له فيلزم في قولك الصادق على كثيرين جنس للخمسة حمل النوع وهو جنس الخمس على الجنس وهو الصادق على كثيرين وهو ممتنع و حاصل الجواب^[٢] أن الصادق على كثيرين وإن كان بإعتباره مفهومه أعم من مطلق الجنس لكنه بإعتبار عارض كونه جنس الخمس نوع منه ولا حرج في كون الشئ الواحد أعم من شئ بإعتبار مفهومه ونوعا منه بإعتبار عارضه ج (٢) قوله بإعتبار عارض أى الذى يعرض له من حيث وقوعه في تعريف الجنس وهو كونه جنسا للخمسة ص (٣) قوله تأمل لعله إشارة إلى جواب آخر للسؤال وهو أن حمل الخاص على العام (على طريق القضية المهملة لا الكلية) لا ريب في جوازه فلا إمتناع فتدرب مولنا محمد عبد الحليم (٤) قوله في جواب سؤال إنما قدر السؤال لأنه صادق على كثيرين في جواب السؤال بما هو لا في جواب ما هو إلا أنه إكتفى بالشهرة ج (٥) قوله وهذا جواب لما يقال أن الجنس لا يقال في جواب ما هو بل في جواب ما هما او ما هم صادق (٦) قوله ويراد به الإثنان كقوله تعالى والله ورسوله أحق أن يرضوه أى يرضوها وإنما أفرد إشارة إلى أن رضاء أحدهما رضاء الآخر والجمع كقوله تعالى على عباده الذين إصطفى ص بناء على أن المراد بالعباد هو النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وإلا فلا شاهد فيه شيخ

حاشية عبيد: [١] أقول لأحاجة إلى هذا التوجيه البعيد عن الفهم لعدم شيوع مثل هذا في الإستعمال بل الأسهل في الجواب أن ماهو منقول عن معناه الأصلي بحسب إصطلاح المنطقيين إلى السؤال عن تمام الماهية المختصة او المشتركة وقد نصوا على ذلك فاعتبر [٢] وتوضيحه أن الصادق على كثيرين بإعتبار مفهومه جنس للجنس فإن كل جنس يصدق عليه أنه صادق على كثيرين وبإعتبار عارض وهو كونه جنسا للأمور الخمسة نوع للجنس ولا عابئة في كون مفهوم الجنس جنسا بإعتبار ذاته ونوعا بإعتبار عارضه كذا قال الفاضل عماد الدين عبيد

إن قيل لا يتصور كون جزء الماهية محمولا بالمواطاة لأن الجزئية

تقتضى الغيرية في الوجود والحمل يقتضى الإتحاد فيه وبينهما تناف
لأن وجود الجزء ليس عين وجود الكل منه.

قلنا^(١) الحمل يقتضى الإتحاد في الخارج لأن^{الحمل} هو إتحاد المتغايرين

ذهنا^[١] في الخارج^[٢] والجزئية تقتضى المغايرة في العقل فلا

منافات^(٢) بينهما وفيه بحث^(٣) ثم الجنس^[٤] على نوعين قريب إن

كان الجواب عن سنوال الماهية اية^(٤) ما هية فرضت وعَن
إذ لا معنى للجواب عن الماهية ص

(١) قوله قلنا محصله أن الجزء يتقدم على الكل حيث يكون جزء فإن كان جزء في الخارج يتقدم عليه في الخارج وإن كان في العقل يتقدم عليه في العقل والكلية جزء عقلية لجزئياته فهو متقدم عليها ويتغاير لها في العقل فهو لا ينافي الحمل بل لا بد منه وبهذا ينحل ما أشتهر في وجه البحث من أن الجزئية تقتضى المغايرة في الخارج أيضا. صادق (٢) قوله فلا منافات بينهما أى بين الجزئية الذهنية وبين الحمل لأن كلا منهما يقتضى المغايرة في الذهن والإتحاد في الخارج. جلال (٣) قوله وفيه بحث لعل وجهه أن الجنس حين الجنسية ليس بجزء فالجزء الغير المحمول مرتبة بشرط لا والمحمول^{الجزء} مرتبة لا بشرط فلا يلزم المنافات ولا اجتماع الجنسية الجزئية كما فهمه الحبيب [٣] مولانا محمد عبد الحليم رح (٤) قوله اية ما هية بالجر على أنه يدل من الماهية والرفع على أنه مبتدأ خبره قوله فرضت والنصب على أنه مفعول أعنى ومحصله أنه ليس المراد الماهية المعينة كما توهم اللام. ص

حاشية عبيد: [١] قوله ذهنا هذا متعلق بالتغاير وقوله في الخارج متعلق بالإتحاد [٢] فإن قيل كيف يتصور الإتحاد في الخارج في مثل قولنا العنقاء طائر وشريك الباري ممتنع قلنا يكفى الوجود الفرضي فتدبر [٣] والجواب أن مبنى الجواب على الظاهر حيث قالوا الحيوان جزء الإنسان وجنسه ومحمول عليه. [٤] قوله ثم الجنس آه قال قطب الدين الرازى القوم قد رتبوا الكليات أى بينوا ترتيها حتى يتهاى لهم التمثيل بها فوضعوا الإنسان ثم الحيوان ثم الجسم النامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالإنسان نوع كما عرفت والحيوان جنس لأنه تمام الماهية المشتركة بين الإنسان والفرس وكذلك الجسم النامى جنس للإنسان والنبات لأنه كمال الجزء المشترك بينهما وكذلك الجسم المطلق جنس له لأنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والحجر وكذا الجوهر جنس له لأنه تمام الماهية المشتركة بيه وبين العقل فقد ظهر أنه يجوز أن يكون لما هية واحدة أجناس مختلفة بعضها فوق بعض نعم لا يجوز أن يكون لها جنسان في مرتبة واحدة فأراد المصنف أن يبين ها المراتب. عبيد الله

وَعَنْ^[١] بَعْضِ مَا يُشَارِكُهَا أَى تِلْكَ الْمَاهِيَةِ فِيهِ أَى فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ
 هُوَ بَعِينُهُ الْجَوَابُ عَنْهَا أَى عَنْ تِلْكَ الْمَاهِيَةِ وَعَنْ كُلِّ مَا يُشَارِكُهَا
 فِيهِ أَى فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ كَالْحَيَوَانَ بِالنَّسَبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ
 فَإِنَّهُ إِذَا سُئِلَ مَا الْإِنْسَانُ وَالْفَرَسُ كَانَ الْجَوَابُ الْحَيَوَانُ وَكَذَا إِذَا
 سُئِلَ^[٣] عَنِ الْإِنْسَانِ وَجَمِيعِ مَا يُشَارِكُهُ فِي الْحَيَوَانِيَةِ كَانَ الْجَوَابُ
 الْحَيَوَانُ أَيْضًا وَبَعِيدٌ إِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنْ سُؤَالِ الْمَاهِيَةِ وَعَمَّا
 يُشَارِكُهَا أَى الْمَاهِيَةِ فِيهِ أَى فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ غَيْرُ الْجَوَابِ عَنْهَا أَى
 عَنِ تِلْكَ الْمَاهِيَةِ وَعَنْ بَعْضِ آخَرَ كَالْجِسْمِ النَّامِي بِالنَّسَبَةِ إِلَى
 الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ جَوَابُ عَنِ الْإِنْسَانِ وَعَنْ بَعْضِ مُشَارَكَاتِهِ كَالنَّبَاتَاتِ
 وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْإِنْسَانِ وَ عَنْ بَعْضِ آخَرَ كَالْفَرَسِ مَثَلًا لَيْسَ
 إِيَّاهُ^(١) بَلِ الْحَيَوَانُ وَ عَلَى^(٢) هَذَا فَقَسْ وَ مَرَاتِبُ^[٤] الْبَعْدِ

(١) قوله ليس إياه لأن المطلوب من السؤال عن الأمور المختلفة الحقائق إنكشاف الحقيقة التامة
 الاشتراك بحيث لا يكون بينها سواها قدر مشترك والجسم النامي ليس كذلك . نور الله (٢) قوله
 وعلى هذا أى على حال الجسم النامي قس حال الجسم المطلق والجوهر فإن كل واحد منهما أيضا
 لا يكون جوابا إلا عن الماهية وعن بعض المشاركات . ج

حاشية عبيد: [١] متعلق بقوله أى ماهية فرضت وغرضه أن المراد السؤال عن مصداق الماهية إذ
 لا معنى للسؤال والجواب عن الماهية فتدبر . [٢] قوله عن بعض آه أعترض عليه أن هذا التعريف
 غير جامع لأنه لا يصدق على الجنس القريب الذى هو تمام الماهية وعن بعض مشاركاتهما فى ذلك
 الجنس عين الواجب عنها وعن جميع المشاركات فيه إن وجدت فافهم أحمد جند [٣] وكذا إذا
 سئل آه لأن غرض السائلين إجتماع الشئيين أو الأشياء إنما هو تمام ماهية المشتركة بينهما أو بينها
 والجنس القريب كالحَيَوَان هو ذلك فهو الجواب [٤] أعلم أن القرب والبعد ليسا قسمين متباينين
 بل مختلفين فإن الأجناس البعيدة للماهية كل منها جنس قريب للجنس الذى يندرج تحته . عبيد الله

يعرف^(١) باعتبار عدد الأجوبة وَالْكُلِّيُّ الذى هو الدَّاخلُ فى ماهية ماتحته من الجزئيات المُسَاوِي لها أى لتلك الماهية كالناطق^(٢) بالصدق بالنسبة إلى الإنسان «فَصْلٌ» : وَهُوَ أى الفصل كُلِّيٌّ إن قيل مالمسر^(٣) فى تعرضه لذكر الكلى فى تعريف الفصل دون التعريف الكليين السابقين قلنا هو أن يقال إن قوله الصادق على كثيرين النوع والجنس . المذكور فى تعريف الكليين السابقين يغنى^(٤) عن ذكر الكلى بخلاف الصادق على الشئ لأنه يعم^(٥) الكلى و الجزئى فلا يغنى عنه

(١) قوله يعرف باعتبار أى إن كان الجواب واحدا كالحیوان فلا بعد وإن كان إثنين كالحیوان والجسم النامى فىكون البعد بمرتبة وإن كان ثلاثة كهما والجسم المطلق كان البعد بمرتبتين وإن كان أربعة كهى والجوهر كان البعد بثلاث مراتب وبالجمله إن عدد الأجوبة يزيد دائما على مرتبة البعد لأن الجنس القريب جواب وما وراءه جواب آخر. ج (٢) قوله كالناطق قيل المراد بالنطق الفكر الكسبى فنخرج كلام الطوطى والملك والجن لكن عدم تحقق الفكر الكسبى وإن سلم بالنسبة إلى الملك لأن علمهم ضرورى لكن بالنسبة إلى الجن غير مسلم إلا أن يقال أن تعريف الإنسان بالحيوان الناطق من الحكماء وهم لا يقولون بوجود الجن. منه (٣) قوله مالمسر فى تعرضه أى المصنف لذكر الكلى حيث قال كلى صادق ولم يكتف بقوله. صادق (٤) قوله يغنى وذلك لأن الصادق على كثيرين كالمترادف^(١) للكلى لأنه ليس المراد ههنا إلا الصالح لأن يصدق على كثيرين كالكلى وإلا يخرج عنه مفهومات كلية ليست لها أفراد فى الخارج ولا فى الذهن فإنها ليست صادقة على كثيرين بالفعل بل بالصلاحيه فلا يرد ما قيل من أن أدلة قوله الصادق على كثيرين على الصلاحيه بالالتزام. جلال (٥) قوله يعم الكلى والجزئى أى فلا بد من ذكر الكلى لإخراج الجزئى ولا يخفى عليك أن الجزئى وإن دخل فى الصادق على الشئ نظرا^(٢) إلى الظاهر لكنه يخرج بقوله فى جواب أى شئ هو فى ذاته فلا حاجة إلى ذكر الكلى لإخراج^(٣) الجزئى اللهم إلا أن يقصد إخراجهم فى أول الوهلة. ج {١} وإنما قال كالمترادف لوجود الاختلاف بالأفراد والتركيب ولا مترادف بين المفرد والمركب عند الجمهور إن قال به البعض ودليل الجمهور عدم اتحاد الوضع لأنه شخصى فى المفرد ونوعى فى المركب {٢} وإنما قال نظر إلى الظاهر لعدم وجود الحمل بالطبع فى الجزئى وإنما الموجود الحمل بحسب القول {٣} يمكن أن يكون ذكر الكلى ليكون المقسم الذى هو الجنس القريب مذكورا فى التعريف ولا يكون ذكره لإخراج الجزئى . محمد زاهد عزيز خيل

إن قيل المراد من الصادق على الشئ المحمول وهو^(١) لا يكون إلا
كلية فيكون الصادق على الشئ مساويا للكلية فيغنى عنه قلنا
المساواة بينهما بحسب الواقع لا بحسب^(٢) المفهوم والتعريف^(٣)
باعتبار المفهوم صادق^[١] أى محمول على الشئ قال العلامة سعد
الملة والدين التفازانى قدس الله سره إنما قال على الشئ ليشمل
المتفقة الحقيقة كالفصل القريب والمختلفة الحقيقة كالفصل البعيد

(١) قوله وهو لا يكون إلا كلية لأن حمل الجزئى على نفسه غير متصور قطعاً إذ لا بد في الحمل
الذى هو النسبة من أمرين متغايرين ذهناً لإمتناع ثبوت الشئ لنفسه وحمله على غيره حقيقة
إيجاباً ممتنع أما مجازاً كقولنا بعض الإنسان زيد أى مسمى بزيد وقولنا هذا الضاحك أى
الموصوف بصفة الضحك فالمحمول هو الكلى. صادق (٢) قوله لا بحسب المفهوم فإن مفهوم
الحمل على الشئ المتحد به في الخارج المتغاير له في الذهن أعم من مفهوم الكلى. ص (٣) قوله
إنما قال على الشئ جواب دخل مقدر وهو أن الفصل مقول على كثيرين متفقين في الحقيقة
وتقرير الجواب أن الفصل قد يكون مقولاً على المتفقة وقد يكون على المختلفة فلو تعرض
للإختلاف لخرج الأول (ولو تعرض للإتفاق لخرج الثانى. ع) ومعنى العبارة أن المصنف ما قال
على الشئ إلا للشمول فالمقول^[٢] محصور في الشمول لا الشمول في المقول نعم يفهم بالذوق أن
المراد أنه إنما قال على الشئ ولم يقل ما عداه لقصد الشمول فيلزم إحصار الشمول أيضاً فلا بد
في دفع الإعتراض من كون الحصر إضافياً لواقعياً. جلال

حاشية عبيد: [١] قوله صادق آه أعلم أن الفصل لكونه موصوفاً بالصفات الثلاثة الذاتية
والخصوص وعدم كونه ماهية تامة يستحق بالنظر إلى الصفة الأولى التقديم على العرضيات الآتية
من الخاصة والعرض العام ويستحق التأخير بالنظر إلى الصفتين الأخيرتين عما سبق من الجنس
والنوع كذا في بعض حواشى السلم [٢] فالمقول أى الذى قاله المصنف وهو الصادق على الشئ
محصور فى آه أى لم يقله إلا لأن يشمل الفصل القريب والبعيد لا الشمول في المقول أى ليس شمول
الفصل القريب والبعيد محصور فيما قاله المصنف لأنه يحصل الشمول إذا قيل صادق على كثيرين
نعم آه غرضه أن الظاهر من العبارة بحسب الذوق حصر الشمول في المقول أيضاً فلا بد آه يعنى ح
رد الإعتراض بأن الشمول ليس بمحصور في المقول كما عرفت فأجاب بأن الحصر المذكور إضافي
بالنظر إلى بعض ما عداه أى ما عدا المقول مثلاً إذا قيل كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة لا
لحقيقى حتى يترى وجد الشمول في غير المنصوح أيضاً كما عرفت فتدبر. عبيد كند هارى

وبعض من لامهارة له في هذا الفن لم يطلع على مراد العلامة قال فيه بحث لأنه لو قال صادق على النوع مثلا لكان شاملا لهما ايضا لأنه مبنى على أن القصر حقيقي.

إذا سئل الإنسان أى شئ هو في حقيقته يجوز أن يقال في جوابه الناطق وهو متفقه الحقيقة ويجوز أن يقال في جوابه الحساس وهو مختلفة الحقيقة أقول مراد العلامة قدس الله سره إنما قال على الشئ ولم يقل كثيرين متفقين بالحقيقة الخ مع أن الفصل كذلك كالناطق فإنه مقول على كثيرين^(١) متفقين بالحقيقة لأنه لو قال صادق على كثيرين متفقين بالحقيقة لم يشمل الفصل البعيد فقال على الشئ يشمل الفصلين ولم يروا أن الإشتغال لا يحصل إلا بذكر الشئ دون ما عداه على طريق^(٢) القصر الحقيقى كما زعم الباحث فى جواب

سوال أى بالرفع^(٣) على الحكاية^(٤) شئ هو خرج^(٥) به الجنس مع أن عبارة المتن يقتضى الجر لأنه مضاف إليه فتأمل . ع

(١) قوله على كثيرين متفقين الخ إنما قال ذلك ولم يقل على كثيرين مختلفين مع أن الفصل ايضا كذلك لأن الفصل القريب مشهور فيما بينهم وهو مقول على متفقه الحقيقة فيتوهم منه أن الفصل مطلقا مقول على متفقه الحقيقة فنفى مايتوهم أن يكون الفصل إياه أنسب من نفى ما لايتوهم إياه. جلال (٢) قوله على طريق القصر الحقيقى فإنه محال على ما حقق في موضعه فضلا عن كونه متبادرا بل أراد الإشتغال على طريق القصر الإضافى . ص (٣) قوله بالرفع يشير إلى أن المراد ح اللفظ دون المعنى ضرورة أنه ليس جوابا لكل شئ. ن (٤) قوله على الحكاية أى حكاية رفع كان فيه إذا سئل به وقيل الإنسان أى شئ هو في ذاته. ج (٥) قوله خرج به الخ أما خروج الجنس وخروج النوع فلقولهما في جواب ما هما فقط وأما خروج العرض العام فلعدم قوله في الجواب أصلا لأنه من حيث أنه عرض عام لا يميز شيئا عن شئ وتميزه عن بعض الأغيار إنما هو بملاحظة كونه خاصة إضافية وبهذا سقط ما قيل إنه تميز في الجملة كالفصل البعيد فا الحكم يكون هذا جوابا دون ذلك تحكم . ن

والنوع والعرض العام في حقيقته أى ذاته^(١) خرج به
الخاصة لأنه يفيد التميز العرضى لا الذاتى وأعلم^(٢) أن السائل
بأى إنما يطلب بما ليمزالمسؤل عنه في الجملة^(٣) عما يشاركه فيما
أضيف إليه أى فإذا قيل الإنسان أى حيوان هو يجاب بما يميز الإنسان
عما يشاركه في الحيوانية كالناطق^(٤) وإذا سئل عنه بأى شئ هو يجاب
بمطلق^(٥) الفصول والخواص المميّزة له عن المشاركات في الشيئية
وإذا قيل الإنسان أى جسم هو في ذاته يجاب بالفصول المميّزة
له في ذاته عما يشاركه في الجسمية وهى^(٦) ما ماعدا قابل
لأنه داخل في حقيقة الإنسان والجسمية .
الأبعاد^(٧) وإذا قيل الإنسان أى جسم نام هو في ذاته يجاب عنه

(١) قوله أى ذاته إنما فسر الحقيقة بالذات لإظهار وجه تسمية الفصل بالذاتى ولأنه ليس المراد بالحقيقة الحقيقة الموجودة في الخارج. منه (٢) قوله وأعلم الخ إيماء إلى دفع خدشة هي أن هذا التعريف لا يشمل الفصول البعيدة كالخساسة مثلا فإنه لا يفيد التميز والسائل بأى إنما يطلب ليمزالمسؤل عنه وتوجيه لقوله في جواب أى شئ هو دون أن يقول أى جسم وأى جوهر وغير ذلك وتوطية للإعتراض بالجنس ثم الجواب عنه. صادق (٣) قوله في الجملة أى عن جميع ما يشاركه فيما أضيف إليه أى أو عن بعضه. صادق (٤) قوله كالناطق الضاحك والكاتب وغير ذلك مما يميز الإنسان عن المشاركات الحيوانية. ص (٥) قوله بمطلق الفصول سواء كان قريبا كالناطق أو بعيدا كالخساسة والخواص سواء كانت خاصة مطلقة كالضاحك أو إضافيا كالماشى فإنه عطف على الفصول فقوله المميّزة صفتها. ص (٥) قوله وهى ما عدا قابل الأبعاد وهو الناطق والخساسة والنامى والمتحرك بالإرادة ولا يجاب بالخواص لأنها تفيد التميز العرضى لا الذاتى ولا بقابل الأبعاد لأن المطلوب ما يميزه عن المشاركات في قابل الأبعاد ولا خفاء في أن قابل الأبعاد لا يفيد هذا التميز. منه (٦) قوله الأبعاد جمع بعد والبعد عبارة عن الطول والعرض والعمق. جلال

بالفصول المميزة عما يشاركه في الجسم النامى وهى ماعدا قابل

الأبعاد و النامى إن قيل الجنس ايضا مميز في الجملة قلنا^(١) الجنس
وكذا العرض العام. ليكون فصلا.

من^(٢) حيث هو جنس غير مميز أصلا وهو أى الفصل ايضا على نوعين
أى كالجنس ج.

قَرِيبٌ إِنْ مَيَّزَ^[١] التَّوَعَّ عَنْ مُشَارَكِهِ أَى النوع فى جنس قريب

كالناطق فإنه يميز الإنسان عن مشاركته فى الحيوانية كالفرس والبقر

ونحوهما وَبَعِيدٌ إِنْ مَيَّزَهُ أَى النوع عَنْهُ اى عن مشاركته فى جنس

بَعِيدٌ^[٢] كالحساس المميز للإنسان عما يشاركه فى الجسم النامى وإنما^[٣]

أعتبر القرب والبعد فى الفصل المميز للشيء عن المشارك فى الجنس دون

الوجود لإمتناع إعتبارهما فى الفصل المميز عن المشارك فى الوجود

(١) قوله قلنا حاصله أن الجنس من حيث هو جنس والعرض العام من حيث هو عرض عام لا يفيدان التميز أصلا لأنهما باعتبار هذه الحشية مشتركان بين الشيء وغيره فهما بهذا الإعتبار يمتنع أن يقال فى جواب أى شئ هو وهذا ظهر أن السؤال والجواب جار فى العرض العام ايضا ج (٢) قوله من حيث أما من حيث أنه فصل فلا ريب فى ذلك ص

حاشية عبيد: [١] قوله إن ميز النوع آه أقول ذكر النوع فى المتن إنما هو بطريق التمثيل إذ لا يختص الفصل القريب والبعيد بالنوع الحقيقى وأما جملة على النوع الإضافى فبعيد كذا قال الفاضل اللاهورى ف حواشى القطبى . [٢] قوله جنس بعيد آه أقول لابد من قيد فقط بقريئة المقابلة لئلا ينتقض التعريف بالفصول القريبة فإنها يتميز عن المشاركات فى الجنس القريب ايضا كذا قال الفاضل المحقق اللاهورى [٣] قوله وإنما أعتبر آه قال المحقق الرازى وأعلم أن قدماء المنطقين زعموا أن كل ماهية لها فصل وجب أن يكون لها جنس حتى أن الشيخ تبعهم فى الشفاء وحد الشيخ بأنه كلى مقول على شئ فى جواب أى شئ هو فى جوهره من جنسه لكن ليس لهم على ذلك دليل ولهذا حد بعض المتأخرين بأن الفصل ما يميز الماهية عن المشاركات فى الجنس او الوجود وإلى هذا التفصيل يشير الشارح ههنا بقوله وإنما أعتبر آه عبيد الله كندهارى

لإنتفاء الفصل الذى هذا شأنه فى أجزاء الماهية^[١] المركبة من أمرين
 متساويين لأن كلا من الأمرين مساوٍ لها فكون أحدهما فصلا قريبا
 والآخر بعيدا لا يكون أولى من العكس وفيه^(١) نظر و لإن^[٢] الفصل
 المميز فى الوجود ليس له تحقق فى الوجود بل هو مبنى على الإحتمال^(٢)
 فلا^(٣) يكون فى البحث عن أحكامه فائدة وأما مذهب المتقدمون

(١) قوله وفيه نظر فإن إعتبار القرب والبعد بين الشئين بالنسبة إلى شئ واحد وإن كان غير
 ممكن لكن بالنسبة إلى الشئين ممكن فإننا إذا فرضنا تركيب الماهية من جنس وفصل وفرضنا
 تركيب ذلك الجنس من أمرين متساويين وجدنا أحوال الفصول المميزة عن المشاركات
 الوجودية مختلفة فى التميز فإن كلا من المتساويين يميز لذلك الجنس عن المشاركات الوجودية
 ويميز لتلك الماهية عن بعضها فح يمكن أن يقال الفصل المميز للماهية عن المشاركات الوجودية
 إن ميز عن جميع فقريب وإن ميزها عن بعضها فهو بعيد فكل منهما بالقياس إلى الماهية بعيد
 وبالقياس إلى ذلك الجنس قريب . جلال (٢) قوله على الإحتمال أى إحتمال تركيب الماهية من
 أمرين متساويين بناء على أمور هى جائزة فى الأمور الذهنية . ملا صادق (٣) فلا يكون جواب
 لما يقال إن قواعد الفن عامة شاملة للمفاهيم المحققة الوجود وغيرها فلا يقتضى بتحقيق
 الوجود تخصيص البحث بأنه ليس ترك البحث من غير المحقق لهذا بل لعدم الفائدة فى البحث عنه
حاشية عبيد: [١] كما إذا فرضنا أن ماهية الإنسان مركبة من الناطق والضاحك بل من
 الأمور المتساوية تأمل [٢] ولأن آه بخلاف فصل الجنس فإنه متحقق بلا ريب إذ ثبت فى كتب
 الحكمة بدلائل لا يحوم حولها شائبة شك وترديد أن كل جسم مركب من المادة والصورة وكل
 منهما إذا أخذ لا بشرط شئ كانا جنسا وفصلا على تحقق فى موضعه حتى إتفقت كلمتهم على
 أن التركيب الخارجى يستلزم التركيب الذهنى والتفصيل فى كتب الحكمة وههنا يكفى هذا
 الإجمال فتدبر . [٣] قوله ليس آه ربما يختلج بالبال أن الحساس والمتحرك بالإرادة فصلان
 قريبان للحيوان وهما متساويان والجواب عنه أنه قال السيد قدس سره فى حاشية التجريد وربما
 لا يكون ماهية الفصل الحقيقى معلومة إلا باعتبار عوارضها فيدل عليه بأقرب عوارضها ويوضع
 مكانه ويطلق عليه الفصل تسامحا كالناطق فإنه وضع مكان الفصل الحقيقى للإنسان لأنه أقرب
 إليه من باقى العوارض كالضاحك والكاتب وإذا أشتبه الحال فى تقدم أحد العارضين على
 الآخر يوضعان معا مكانه كالحساس والمتحرك بالإرادة والحاصل أنهما ليسا بفصلين بالإستقلال
 حتى يرد الإشكال بل هما أثران لفصل الحيوان الحقيقى ولا مانع فى تعدد أثر الشئ الواحد تدبر

من إمتناع^(١) تركيب الماهية من أمرين متساويين فلا إشكال^(٢) ومجال^(٣) الكلام واسع لا يليق إستقصائه بهذا المختصر وَالْكُلِّيُّ الْخَارِجُ عَنْ ماهية الشيء إِنَّ إِمْتَنَعَ إِنْفِكَائُهُ أَى الْخَارِجُ عَنْهُ أَى عَنِ الشَّيْءِ وَهَذَا^(٤) أَوَّلَى مَمَاقِعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِ الْقَوْمِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْكُلِّيُّ الْخَارِجُ عَنِ الْمَاهِيَةِ الْخَ لِعَدَمِ وَرُودِ الْإِشْكَالِ الَّذِي فِي تَقْسِيمِ^(٥) الْإِلَازِمِ الَّذِي سَيَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ وَهُوَ تَقْسِيمِ^(٦) الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ إِلَى غَيْرِهِ^(٧) صفة التقسيم لا اللازم .

(١) قوله من إمتناع الخ: وذلك لأنه لا بد في أجزاء الماهية الحقيقية من إحتياج البعض إلى البعض فأحتياج كل إلى الآخر دور وإحتياج أحدهما فقط ترجيح بلا مرجح لأنهما ذاتيان متساويين وجوابه منع لزوم الدور والترجيح أما لأول فلجواز إحتياج كل^{١١} منهما إلى الآخر بوجه كالهوى والصورة أما الثاني فلجواز أن يكون مفهوم أحدهما ما يقتضى الإحتياج إلى الآخر من غير عكس لأنهما وإن تساويا في الصدق لكنهما متغايران بحسب المفهوم. ج (٢) قوله فلا إشكال لأن الفصل المميز عن المشارك في الوجود إنما يتحقق على تقدير تركيب الماهية منهما وهو باطل. صادق (٣) قوله ومجال الكلام إشارة إلى ذكر الإستدلال وما فيه نور الله (٤) قوله وهذا أولى إشارة إلى أن المراد من المهية في المقسم أعم من الماهية الشخصية والكلية لا الكلية فقط. ص (٥) قوله في تقسيم اللازم وهو التقسيم اللازم إلى لازم الماهية ولازم الوجود. ص (٦) قوله وهو تقسيم الشئ الخ لأن المقسم ما يمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو مقسوم إلى لازم الماهية الذى يمتنع الإنفكاك عن الماهية ولازم الوجود الذى فى ممتنع الإنفكاك عنها. ص (٧) وإلى غيره أى مباينة^{١١} فيكون فاسدا من كلا الجانبين وإن كان المشهور فى الإشكال لزوم الفساد من الجانب الأول. جلال { ١ } وإنما فسره بذلك لا يكون إلا إلى الغير لأن المقسم لا بد أن يكون أخص من المقسم والأخص لا يكون إلا مغايرا من الأعم محمد زاهد عزيز خيل

حاشية عبيد: [١] قال الحكماء أن الهوى تحتاج إلى ماهية الصورة فى الوجود والبقاء والصورة تحتاج فى وجودها الشخصى إلى الهوى فالدور غير لازم ولا يخفى عليك أن مثل هذا الإحتمال لا يجرى فيما نحن فيه لأن الأمران المتساويان من الأجزاء الذهنية على تقدير تحقق التركيب منهما وليس فى أحدهما الإبهام وفى الآخر التحصيل فلا يقبل العقل تخالف وجه إحتياجهما وأما قوله وأما الثاني فلجواز ه فأقول فى دفعه بأن الأمران المتساويان لكونهما جزءان لماهية حقيقية لا يكونان إلا وجوديين فإما أن يكونا من قبيل المتضادين فيستغنى كل منهما عن الآخر أو من قبيل المتضائفين فالإحتياج من الجانبين فافهم. عبيد كند هارى

لكنه^(١) يخالف مقتضى سوق كلامه فهو أى الخارج الذى يمتنع
 انفكاكه عن الشئ عرض لأزم كالضحك^(٢) بالقوة بالنسبة^(٣) إلى
 الإنسان وإلا أى وان لم يمتنع انفكاكه عن الشئ بل يمكن سواء
 كان دائم الثبوت أو مفارقا بالفعل فهو عَرَضٌ مَفَارِقٌ كالضحك
 بالفعل بالنسبة إلى الإنسان وكون^(٤) الشخص أميا وذكر
 العرض مع المفارق وتركه مع اللازم بناء على الإصطلاح ولامناقشة
 فيه ثم شرع فى تقسيم اللازم^(٥) بالنسبة إلى نفس الأمر على وجه
 منع الخلو^(٦) فقال وَاللَّازِمُ وَهُوَ مَا يَمْتَنِعُ انفكاكه عن الشئ قَدْ
يَكُونُ لَازِمًا لِلْوُجُودِ كَالسَّوَادِ لِلْحَبَشِيِّ فَإِنَّهُ لَازِمٌ^(٧) لوجوده

فيه مسامحة والأظهر كما الأسود ن.

(١) قوله لكنه يخالف أى لكن جعل المقسم لازم الشئ والذى حمله عليه بتذكير الضمير مقتضى سوق الكلام لأنه يدل على إرجاع الضمير إلى الماهية لا إلى الشئ لأن سوق الكلام فى الكلية الداخلة فى الماهية أو المساوى لها أو غير ذلك فالمناسب له نسبة الانفكاك وعدمه إلى الماهية لا إلى الشئ ج (٢) قوله كالضحك بمعنى الفاعل وإلا لم يكن محمولا على جزئياته كالمواطاة مع أن المعتبر ذلك ص (٣) قوله بالنسبة إلى الإنسان إنما قيد به لأن الضحك بالنسبة إلى ماهية الضاحك من حيث أنه ضاحك داخل فيه^(١) منه (٤) قوله ككون الشخص أميا بالنسبة إلى الشخص الذى مات على الأمية مثال الدائم الثبوت ص (٥) قوله بالنسبة إلى نفس الأمر لا التعقل متعلق بالتقسيم تأمل ص (٦) قوله على وجه منع الخلو دون منع الجمع فإن لازم الماهية لازم الوجود عند وجود فرد منها ن (٧) قوله لازم لوجوده لا يقال إن التعريف يقتضى كون الملزوم هو الشئ لا وجوده ولازم الوجود يستدعى كونه وجوده لأننا^(٢) نقول المراد بلازم الوجود لازم الشئ الموجود على أن الوجود أيضا شئ ج {١} هذا يصح على مذهب الجمهور وعلى مذهب السيد السند لأن المشتق مركب عند هذين المذهبين أما على مذهب الأول فمن الأمور الثلاثة وعلى المذهب الثانى من الأمرين ولا يصلح على مذهب الخلق الدوائى لقوله بالاتحاد بين العرض والعرضى إلا أن يكون المراد من الداخل ما ليس بخارج {٢} أو يقال أن المراد من الوجود الماهية الشخصية باعتبار الوجود ولاشك أن الماهية الشخصية شئ زاهد عزيز خيل.

وشخصه^(١) لا الماهية وإلا لكان كل إنسان أسود وليس كذلك أو
لأزماً للماهية كالزوجة للإثنين فإن الزوجية وهي كون العدد
 منقسما إلى المتساويين لازمة لماهية الإثنين وهو^(٢) ضعف الواحد
 لأنه متى تحققت^[٢] ماهية الإنسان إمتنع إنفكاك الزوجية عنها ثم
 شرع في تقسيم آخر للآزم بحسب التعقل على^(٣) وجه الانفصال
 هو منع الخلط والجمع
 الحقيقي فقال وهو أى الآزم مطلقا إما بين وهو الذى لا يتوقف على
 دليل^(٤) برهاني سواء توقف على حدس^(٥) أو تجربة أو نحو^(٦) ذلك
 أو لم يتوقف وهو المراد بقوله وهو الذى^[٣] لا يقترن بقولنا لأنه
كالفردية للواحد فإن لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان

(١) قوله وشخصه دفع لما يقال أن السواد كما لا يلزم ماهية الإنسان لا يلزم وجودها أيضا لأن الإنسان
 الأبيض كثير بل إنما يلزم الماهية الصنفية أعنى الحبشية بحسب وجودها في الخارج بأن المراد بالآزم الماهية ما
 يلزم النوع وبالآزم الوجود ما يلزم الشخص فإن السواد للحبشى إنما يلزم صنفه الذى هو من جملة ما أعتبر
 في تشخصه فيكون لازما لشخصه لا يقال إن السواد ليس لازما للحبشى بحسب الوجود لجواز أن يوجد
 حبشى أبيض وجواد أن يزول سواده بالبرص بأن المراد بالحبشى الممتزج بالمزاج الصنفى المخصوص سواء
 كان بالحبشة أو غيرها فيخرج ما ليس المزاج وأن تولد في الحبشة وأن المراد بالسواد كونه أسود بطبيعة
 الشخصية والتخلف لمرض لا ينافى ذلك على أن المريض لا يلقى على ذلك المزاج. صادق (٢) قوله وهو
 راجع إلى ماهية الإثنين والتذكير باعتبار الخبر (٣) قوله على وجه الانفصال الحقيقى إلى قوله وهو المراد
 بقوله دفع لما يقال أن هذا التقسيم على وجه منع الخلط لوجود قسم ثالث وهو الآزم الذى يتوقف على
 حدس مثلا فلا يكون التقسيم حاصرا بأنه داخل في القسم الأول. ص (٤) قوله على دليل برهاني الدليل
 الرهاني قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين. (٥) قوله على حدس هو سرعة الإنتقال من المبادئ إلى
 المطالب نحو نور القمر مستفاد من نور الشمس. ص (٦) أو نحو ذلك كالحس مثلا نحو الإحراق للنار. ص

حاشية عبيد: [١] قوله لازما للماهية آه قال بعض المحققين في حواشى القطبى أقول المراد منها حقيقة
 الفرد أعم من أن تكون جزئية أو كلية ليشمل وجوب الوجود بالنسبة إلى ذات الواجب والتشخص
 بالنسبة إلى الأفراد فالمراد من لازم الماهية ما يكون ممتنع الإنفكاك عن الفرد بحسب الوجودين لأن
 يكون ممتنع الإنفكاك عن الماهية الكلية فإن الشيئية من قبيل لوازم الماهية بالنسبة إلى -بقية-

وَأَمَّا غَيْرُ بَيْنٍ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِهِ أَيْ بِقَوْلِنَا لِأَنَّهُ أَيْ (١) يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ

بِرَهَانٍ كَالْحُدُوثِ لِلْعَالَمِ فَإِنْ كُنَ الْحُدُوثُ لَازِمًا لِلْعَالَمِ مُحْتَاجٌ إِلَى

دَلِيلٍ بِرَهَانٍ وَهُوَ قَوْلُنَا الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ وَالْعَرَضُ

الْمُفَارِقُ بِالْفِعْلِ (٢) إِمَّا سَرِيعُ الزَّوَالِ أَيْ سَهْلُهُ كَحُمْرَةِ الْخَجَلِ

وَصَفْرَةِ الْوَجَلِ وَأَمَّا بَطِئُهُ أَيْ بَطِئُ الزَّوَالِ كَالْعَشْقِ وَالْكُهُولَةِ

وَالشَّبَابِ وَالتَّمَثِيلُ بِالشَّيْبِ فَاسِدٌ (٣) [١] إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ الْكُهُولَةُ كَذَا

قِيلَ (٤) وَأَعْلَمُ (٥) أَنَّ الْمَفَارِقَةَ قَدْ تَطْلُقُ عَلَى زَوَالِ الصِّفَةِ مَعَ بَقَاءِ الذَّاتِ

الْقَائِلُ عِمَادٌ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الشَّمْسِيَةِ ج

(١) قَوْلُهُ أَيْ يَحْتَاجُ الْخَ إِنَّمَا اضْطُرَّ إِلَى التَّفْسِيرِ لِأَنَّ الْمُقْتَرِنَ بِقَوْلِنَا لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَغَيِّرُ كَمَا لَا يَحْفَى وَاللَّازِمُ الْغَيْرُ الْبَيْنُ هُوَ الْخُدُوثُ فَلَا يَصْدُقُ التَّعْرِيفُ عَلَيْهِ فَتَأَمَّلْ مَوْلَانَا مُحَمَّدُ عَبْدُ الْحَلِيمِ (٢) قَوْلُهُ بِالْفِعْلِ جَوَابٌ لِمَا يُقَالُ أَنَّ تَقْسِيمَ الْعَرَضِ غَيْرَ حَاصِرٍ لَخُرُوجِ الْعَرَضِ الدَّائِمِ (١) الثَّبُوتُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُنْفَكًّا أَصْلًا حَتَّى يَكُونَ سَرِيعُ الزَّوَالِ أَوْ بَطِئُهُ مَعَ أَنَّ الْمَقْسَمَ شَامِلٌ لَهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقْسَمِ الْمَفَارِقُ بِالْفِعْلِ لَا الْأَعْمَ. ص (٣) قَوْلُهُ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ لَا يَزُولُ مَا لَمْ يَمُتْ صَاحِبُهُ مَعَ أَنَّ الْمَفَارِقَ مَا يُمْكِنُ انفكاكه عَنِ الشَّيْءِ. ص (٤) قَوْلُهُ كَذَا قِيلَ وَجْهُ الضَّعْفِ أَنَّهُ خِلَافُ الْمُتَعَارَفِ، قَالَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ الشَّبَابُ لُغَةٌ مِنْ تِسْعَةِ عَشَرَ وَالْكُهْلُ مِنْ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَالشَّيْخُ مِنْ إِحْدَى وَخَمْسِينَ إِلَى آخِرِ الْعُمُرِ كَمَا فِي التَّمَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّيْبَ يُرَادُ الشَّيْخَ شَرْعًا وَلُغَةً. ص (٥) قَوْلُهُ وَأَعْلَمُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ إِطْلَاقَ الْحُكْمِ بِفَسَادِ التَّمَثِيلِ غَيْرُ صَحِيحٍ. جَلَالُ

حَاشِيَةُ عَمِيد: بَقِيَهُ: ذَاتُ الْوَاجِبِ وَالتَّشْخِصُ وَلَيْسَ لُهُمَا مَاهِيَةٌ كَلِّيَّةٌ. [٢] أَيْ فِي الْخَارِجِ أَوْ فِي الذَّهْنِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوُجُودَ الْفَرْضِيَّ كَافٍ لِلَّازِمِ الْمَاهِيَّةِ وَلَا يَجِبُ وَجُودُهُ بِالْفِعْلِ لَا خَارِجًا وَلَا ذَهْنًا. [٣] قَوْلُهُ وَهُوَ الَّذِي أَيْ اللَّازِمُ الْبَيْنُ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِهِ لِلزُّوْمَةِ إِلَى إِيْرَادِ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ الْخَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ لَا يَكُونُ ثَبُوتُهُ لَهُ نَظَرِيًّا فَدَخَلَ فِيهِ جَمِيعُ الْبَدْهِيَّاتِ. عَمِيد [١] قَوْلُهُ فَاسِدٌ آه قَالَ الْفَاضِلُ اللَّاهُورِيُّ أَمَّا الشَّيْبُ فَهُوَ بَيَاضُ الشَّعْرِ أَوْ السِّنُّ الَّذِي يَضَعُفُ فِيهِ الْحَرَارَةُ الْغَرِيزِيَّةُ فَكُنْهُ بَطِئُ الزَّوَالِ خَطَاءٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ الشَّيْبُ الْغَيْرُ الطَّبْعِيُّ فَإِنَّهُ يَزُولُ بِالْأَدْوِيَةِ بِمُدَّةٍ مَدِيدَةٍ وَيَصِيرُ الشَّعْرُ الْأَبْيَضُ أَسْوَدَ وَيَعُودُ الْقُوَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي الشَّبَابِ وَكُتِبَ فِي كُتُبِهِمْ رَأَيْتُ شَيْخًا بَلَغَ مُدَّةَ عُمُرِهِ مِائَةً وَسِتِّ عَشْرَ سَنَةً قَدْ صَارَ بِاسْتِعْمَالِ الْأَدْوِيَةِ شَعْرَ لَحْيَتِهِ الْبَيَاضَ مِنْ أَصْلِهِ أَسْوَدَ وَبَقِيَ الْبَيَاضُ فِي أَعْلَاهُ وَعَلَى هَذَا فَالْجَزْمُ بِفَسَادِ مِثَالِ الشَّيْبِ لَا يَخْلُو عَنْ فُسَادٍ إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَّ حُكْمُ الْفُسَادِ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَافْهَمْ عَمِيدُ {١} عَدَّ عَرَضَ الدَّائِمِ الثَّبُوتَ مِنْ أَقْسَامِ الْعَرَضِ الْمَفَارِقِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الْجَلِيِّ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ لَازِمٌ بِحَسَبِ النَّظَرِ الدَّقِيقِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الدَّائِمِ الثَّبُوتِ عِلَّةٌ دَائِمَةٌ وَعِنْدَ دَوَادِ الْعِلَّةِ يَكُونُ ذَلِكَ الْمُمْكِنُ وَاجِبًا. مُحَمَّدُ زَاهِدٌ عَزِيزٌ خِيلَ.

وقد تطلق على زوال الصفة مع زوال الذات ايضا فعلى الأول لا يستقيم التمثيل بالشيب لأن الشيب لا يزول ما لم يميت صاحبه وعلى الثاني يصح التمثيل به وهو ظاهر هكذا ذكر في بعض كتب هذا الفن وفيه^(١) نظر تأمل وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَرَضِ اللَّازِمِ وَالْمَفَارِقِ إِنَّ^[١] أُخْتُصَّ بِأَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ^[٣] وَاحِدَةً فَهُوَ خَاصَّةٌ وَالْخَاصَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى مَطْلُوعَةٍ وَغَيْرِ مَطْلُوعَةٍ فَالْمَطْلُوعَةُ هِيَ الَّتِي لَا تَكُونُ^(٢) مَوْجُودَةً فِي غَيْرِ ذَلِكَ النُّوعِ كَالْكِتَابَةِ^(٣) أَرَادَ بِالْجَمْعِ مَافُوقَ الْوَاحِدِ . ع

بالنسبة إلى الإنسان وغير المطلقة التي تكون موجودة في غير ذلك النوع كالمشي بالنسبة إلى الإنسان فإنه خاصة إضافية للإنسان لا مطلقاً^(٤) وأيضا تنقسم إلى الخاصة المساوية^(٥) للمعروض كالضحك بالقوة له .
بتقسيم آخر . إنسان .

(١) قوله وفيه نظر: لأنه لو أريد الثاني يلزم أن يكون كل لازم مفارقا ولا ينقسم الكلي الخارج إليهما فإن كل لازم يزول بزوال الملزوم. ص (٢) قوله لا تكون موجودة فتكون خاصة له مطلقا لا بالقياس إلى شئ آخر ولهذا سمية مطلقة. ج (٣) قوله كالكتابة فيه نظرا لأن الملكة يكتبون^[٢] وأما مثال المتن فأیضا منظور فيه فإن الجن والملكة يضحكون ويكون (٤) قوله لا مطلقا بل بالنسبة إلى ما لا يكون موجودا فيه كالشجر. ص (٥) قوله المساوية أي في الصدق كالضحك بالقوة بالنسبة إلى الإنسان فإن كلما صدق عليه الإنسان صدق عليه الضاحك بالقوة وكلما صدق عليه الضاحك بالقوة صدق عليه الإنسان بخلاف الضحك بالفعل فإنه أخص منه . ج

حاشية عبيد: [١] قوله إن أختص بافراد آه: المناسب لما سبق إن أختص بماهية واحدة إلا أنه أختار لفظ الحقيقة إذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية المعدومة لأن المعدوم مسلوب في نفسه فكيف يتصف بشئ وزاد لفظ الأفراد لأن كلية الشئ إنما هو بالنظر إلى الأفراد وأختار لفظ الجمع إشارة إلى أن المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة كخواص الأشخاص التي لها ماهية أولا كخواصه تعالى لا يتعلق غرضنا به إذ لا بحث للمنطقي عن أحوال الجزئيات كذا قال الفاضل اللاهوري . [٢] أقوله المثال مبنى على مذهب الحكماء وهم لا يقولون بالجن والملائكة عندهم مجردات لا يصح نسبة الكتابة إليها [٣] قوله حقيقة آه أقول المراد بالحقيقة أعم من النوعية والجنسية فيعم خواص الأجناس أيضا قاله اللاهوري . عبيد كندهاري

وإلى التي هي أخص منه كالضحك بالفعل له وأيضا تنقسم إلى بسيطة ومركبة فالمركبة التي تكون مركبة من صفات كل واحدة^(١) منها لا تكون مختصة لكن حصلت من اجتماعها صفة مساوية لذلك الموصوف كقولنا في تعريف الإنسان بآدى البشرية منتصف القامة عريض الأظفار وفيه^(٢) نظر والبسيطة مالا يكون كذلك كالتعجب له والمعتبر^(٣) عند جمهور المتأخرين في التعريفات الخاصة^(٤) المطلق المساوية وعند المحققين لافرق^(٥) بين الأقسام في الاعتبار في التعريفات كَالضَّحْكُ بِالْقُوَّةِ اى بالإمكان^(٦)

(١) قوله كل واحدة منها لحصول الصفة الأولى للحية والثاني للحيوان الذى على صورة الإنسان المسمى بالناس بتقديم الباء الموحدة على النون فوقانية والثالث للفرس. ص (٢) قوله وفيه نظر لوجود هذه الصفات جملة في حيوان يكون على هيئة الإنسان ويكون في الصحراء يقول له الإنسان البرى والغول فلو^[١] زيد ضحكك بالطبع لم يتوجه النظر كذا نقل عنه (٣) قوله والمعتبر الخ لأن مساوات المعرفة للمعرف شرط عندهم. ج (٤) قوله الخاصة المطلقة المساوية لأن المقصود عن المعرفة للشيء إما التميز عن الأغيار أو الإطلاع على الذاتيات وغيرها لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في التعريف بها. ص (٥) أقول لافرق لجواز أن يكون فائدة جزء من اجزائه التوضيح وأن يكون التعريف أعم أو أخص كما في الرسم الناقص أو أعم فقط كما في الحد الناقص (هذا إذا كان الحد الناقص بالفصل البعيد كتعريف الإنسان بالناس فافهم. ع) لأن الحد الناقص إما يكون بالفصل إما وحده أو مع غيره والفصل لكونه جزء الشيء لا يكون أخص وإلا لزم وجود الكل بدون الجزء وأما الخاصة فلا يكون الرسم الناقص إلا بما فجاز أن يكون غير شاملة وأخص من الشيء. ص (٦) قوله اى بالإمكان: جواب لما يقال أنه لا يصح تمثيل اللازم بالضحك بالقوة فإن القوة صلاحية الحصول مع عدم الحصول فإذا حصل بالفعل لا يبقى حاصلًا بالقوة فيكون حينئذ منفكًا فلا يكون مثالا لللازم الذى يتمتع إنفكاكه بل للمفارق الذى هو غير متمتع الإنفكاك بأن للقوة معنيين أحدهما مامر وهو بهذا المعنى قسيم الفعل والضحك بهذا المعنى مفارق والثاني الإمكان وهو استواء طرفي الوجود والعدم وهو بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لأن الممكن لا يخرج عن الإمكان بالحصول بالفعل وعدمه فالضحك بهذا المعنى لازم والمراد ههنا هو هذا. ص

حاشية عبيد: [١] أقول: لو زيد قيد ضحكك بالطبع لكان هذا القيد فقط مختص بالإنسان مع أن الكلام في أن لا يكون قيد واحد فقط مختص فالصحيح في الجواب أن الغول إنسان خيالى فقط ليس له تحقق عند الحكماء. عبيد .

نظير العرض اللازم والفعل نظير العرض المفارق وإلا أى وإن لم يختص
 بأفراد حقيقة واحدة بل يعمها وغيرها فَهُوَ عَرَضٌ عَامٌ هذا العرض
 ليس العرض القسيم^(١) للجوهر كما زعم البعض لأن هذا قد يكون
 محمولا على الجوهر بالمواطاة كالماشى المحمول على الإنسان بالمواطاة
 وقد يكون جوهرًا كالحیوان فإنه عرض عام للناطق مع أنه جوهر
 فإن الحيوان خارج عن ماهية الناطق .
 بخلاف العرض القسيم للجوهر فإنه يمتنع أن يكون محمولا على الجوهر
 بالمواطاة إذ لا يقال الإنسان بياض بل ذو بياض ويمتنع أن يكون جوهرًا
 لكونه مقابلا له كَمَا شِ بِهِمَا أى بالقوة^(٢) والفعل فَتَرَسَّمُ الْخَاصَّةُ بِأَنَّهَا
 أى الخاصة كُلِّيَّةٌ ولقائل أن يقول إن قوله صادقة على أفراد حقيقة

(١) قوله القسيم للجوهر أعلم أن الجوهر هو الماهية التى إذا وجدت فى الأعيان لكنت لافى
 موضوع والعرض المقابل له هو الذى إذا وجد فى العين كان فى موضوع لا ما توهم الجلال من
 أن العرض المقابل له هو الموجود فى الموضوع فإنه ليس مقابلا للجوهر بل هو عرض عام له
 لصدقه على الماهيات الجوهرية الحاصلة فى الأذهان والتفصيل فى حاشيتنا على الحاشية
 الزاهدية على الرسالة القطبية مولانا عبد الحليم نور الله مرقده . (٢) قوله أى بالقوة والفعل الأول
 نظير العرض اللازم والثانى للمفارق وفيه نظر فإن الماشى هو الحركة بالإرادة والمتحرك هو جزء
 من الحيوان وجزء الجزء فكيف يقال بعرضه للإنسان اللهم إلا أن يقال العرض هو المتحرك
 بالفعل وهو ليس بجزء وإلا لم يكن الحيوان حيوانا حال السكون فظهر أن قوله بالقوة سهو .

حاشية عبيد: [١] أقوله المتحرك المأخوذ من الحركة التى هى عرض من الأعراض ليس
 بجزء للحيوان لأن الحيوان جوهر والمتحرك يعنى مفهومه الاشتقاق عرض لا يكون جزء
 للجوهر بل المتحرك فى مفهوم الحيوان تعبير عن الجزء الجوهرى فى الحيوان فالماشى المشتق
 من المشى بمعنى النقل من مكان إلى مكان وكذا المتحرك المشتق من الحركة التى هى عرض
 كلاهما عرضيان من عوارض الإنسان فالتسجيل بالسهو على التمثيل سهو من العالم الجليل .
 عبيد كندهارى

يغنى^(١) عن ذكر الكلية فينبغى أن لا يتعرض له كما في تعريف النوع والجنس وأجيب عنه بأن الكلية عبارة عما يصلح^(٢) لأن يقال على كثيرين وقوله صادقة الخ إنما يدل عليه بالالتزام لأن معناه صادقة^(٣) بالفعل على أفراد حقيقة واحدة الخ ودلالة الفعل على الإمكان بالالتزام والدلالة الإلزامية مهجورة^(٤) في التعريفات للإحتياط فيها ج وفيه بحث لأننا لانسلم أن معناه صادق بالفعل الخ بل^(٥) معناه الصالح لأن يصدق على أفراد حقيقة واحدة الخ فالكلام لا يخلو عن نوع^(٦) استدراك عند ذكر الكلية مع قوله صادقة على أفراد حقيقة واحدة فقط خرج^(٧) به الجنس والعرض العام

(١) قوله يغنى عن لأن مفهوم الكلية بعينه مفهوم الصادق على الأفراد غاية ما في الباب أن لفظ الكلية يدل على ذلك المفهوم الواحد بالإجمال ولفظ الصادق على الأفراد يدل عليه بالتفصيل وذلك لا يوجب الاختلاف في المفهوم. ص (٢) قوله عما يصلح أى عما يمكن للعقل أن يفرضه صادقا على كثيرين لا الصلاحية بحسب نفس الأمر وإلا خرج الكليات الفرضية. ص (٣) قوله صادقا بالفعل لما تقرر في العربية أن نسبة الصفات تقتضى الفعلية فإن معنى زيد قائم أنه قائم بالفعل لا أنه قائم أو يكون قائما. ن (٤) قوله مهجورة الأولى جواز وقوع الإلزامية فيها مع ظهور القرينة المعينة للمقصود^[١] ج. (٥) قوله بل معناه الصالح لأن لو أريد الصادق على كثيرين بالفعل لخرج عن التعريف الكليات الفرضية إذ ليس أفرادها موجودة في الخارج ولا في الذهن فلا تكون صادقة. ص (٦) قوله عن نوع استدراك ما يدفع الاستدراك أن قوله كلي ههنا لا يخ عن نوع إفادة إذ يمكن أن يقال أن الكلية جنس الكليات صريحا والصادق على كثيرين ليس بصريح وذكر الجنس الصريح في التعريف أولى وأليق ثم لما لم يتصل به قوله على أفراد حقيقة واحدة أدرج قوله مقولا فذكر الكلية لفائدة لا يحصل عن الآخر. منه (٧) قوله خرج به الجنس والعرض العام فإنهما صادقان على أفراد حقائق مختلفة. ج (٧) خرج به الجنس والعرض العام والمحققون أسندوا لإخراج مطلق الفصول إلى القيد الأخير لإخراجه الفصول مطلقا.

حاشية عبيد: [١] والقرينة ههنا موجودة وهى أن المعتبر في نفس الكلية الصلوح لا الفعلية.

قَوْلًا عَرَضِيًّا اِىْ غَيْرِ ذَاتِيْ خَرَجَ ^(١) بِه الْفَصْلُ وَالنَّوْعُ وَيُرْسَمُ ^(١) الْعَرَضُ

الْعَامُ بِأَنَّهُ كُلُّ صَادِقٍ عَلَى أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَغَيْرَهَا خَرَجَ ^(٢) بِهِ

النَّوْعُ وَالْفَصْلُ الْقَرِيبُ وَالْخَاصَّةُ صَدَقًا عَرَضِيًّا خَرَجَ بِهِ الْجِنْسُ

وَالْفَصْلُ الْبَعِيدُ لِأَنَّهُمَا ذَاتِيَّانِ وَلَا بَدَّ ^(٣) مِنْ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ لِثَلَا يَنْتَقِضُ تَعْرِيفُ

الْعَرَضُ الْعَامُ بِخَوَاصِّ الْأَجْنَاسِ فَظَهَرَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْكَلِّيَّاتِ بِإِعْتِبَارِ الْمَالِ
كَالْمَشَى فَإِنَّهُ خَاصَّةٌ لِلْحَيَوَانِ مَعَ أَنَّهُ عَرَضُ عَامٍ لِلْإِنْسَانِ . ص

خَمْسَ ^(٤) النَّوْعِ وَالْجِنْسِ وَالْفَصْلِ وَالْخَاصَّةِ وَالْعَرَضِ الْعَامِ وَفِيهِ ^(٥) تَأْمَلُ

(١) قوله خرج به الفصل والنوع فإنهما يصدقان على أفراد حقيقة واحدة قولاً ذاتياً لا عرضياً . ج
(٢) قوله النوع فإن كل واحد منها صادق على أفراد حقيقة واحدة . ج (٣) قوله ولا بد من قيد
الحيثية فإنه بحيثية كونه عرضاً عاماً بالنسبة إلى النوع عرض عام له وبحيثية أنه خاصة للجنس خاصة
له لأن خاصة الجزء لها نوع إختصاص بالكل . ن (٤) قوله خمس فإن الكلى إن كان تمام ماهية
الأفراد فهو النوع وإن كان داخلاً فيها فجنس إن كان تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وإلا فهو
الفصل وإن كان خارجاً عنها فخاصة إن أختص بأفراد حقيقة واحدة وإلا فهو العرض العام وظاهر
التقسيم يقتضى أن الكليات سبعة لأنه قسم الخارج إلى اللازم والمفارق والمشهور أن الخاصة
والعرض العام من أقسام الخارج فيكون أقسام الخارج أربعة والذاتى ثلاثة فيكون أقسام الكلى
سبعة . ملخص ج . (٥) قوله وفيه تأمل فإن أقسام الكلى بإعتبار المال خمسة إلا أنه يلزم بإعتبار
ظاهر التقسيم كون قسم القسم معتبراً لا القسم فإن الخاصة والعرض العام من أقسام الكلى
وهو المتفق عليه فلا يجعل اللازم والمفارق من أقسامه فينبغى أن يقسم الخارج إلى الخاصة
والعرض العام ثم يقسم كلا منهما إلى اللازم والمفارق لكن لا يخفى أنه مناقشة في العبارة . ج

حاشية عبید: [١] أقول لعل المراد بالرسم ههنا و في الخاصة المعنى اللغوى لا المعنى المصطلح
وما قيل في وجهه لعل لتلك الكليات مفهومات وراء تلك المذكورات والمذكورات من عوارضها
فسهوا لأن الكليات الخمسة مفهومات اصطلاحية لا حقائق موجودة فليس لها ماهيات غير التي
حصلها وغيرها المنطقيون و وضعوا لها أسمائها فالتعريفات حدود . [٢] قوله ولا بد من قيد آه أقول
تفصيل هذا المقام على ما بينه العلامة التفتازانى في السعدية هذا فإن قلت تعريف العرض العام
صادق على خواص الأجناس كالمشى للحيوان فإنه يقال على أفراد الإنسان والفرس وغيرهما قلت
الحقيقة التي يجعل الماشى بالنسبة إليها خاصة هو الحيوان والماشى إنما يحمل عليه فقط لا على غيره
وإذا نسب إلى الإنسان وأطلق عليه وعلى غيره من الفرس وغيره كان عرضاً عاماً والحاصل أن قيد
من حيث هو كك مراد في التعريفات فالماشى من حيث المقولية على الحيوان فقط خاصة ومن حيث
المقولية على الإنسان وغيره عرض عام هذا تفصيل ما أجمله الشارح ولابد من قيد آه فتدبر .

وكل^(١) واحد من الكليات^[١] الخمس قد يشارك غيره مشاركة

هذا الحكم لفائدة معتدة فيه ج.

ثنائية وثلثية ورباعية وخماسية ولا يخفى ذلك على المحصل وانقسام
بين الجنس والفصل في الذاتية ص. بين الكليات في الكلية ص.

الكل إلى الخمسة بالنسبة^(٢) إلى الأفراد الحقيقية دون الاعتبارية لأن

يتصورها في الحقيقة

كل واحد من الكليات بالنسبة إلى الأفراد الاعتبارية نوع حقيقي

ليس إلا تأمل تدبر ولما فرغ من بيان الكليات الخمس شرع في بيان
المشنى محذوف.

النسب بين كليين فرضا من الكليات الخمس فقال «فصل»

الكليان وإنما اعتبر الكليان دون المفهومين لأن النسب^[٢] الأربع
كما اعتبره صاحب المفتاح ج.

لا تتحقق إلا^(٣) بين الكليين متساويان إن صدق كل واحد منهما

(١) قوله وكل واحد الخ لامعنى لإيراد الكل الإفرادى ههنا فإن المشاركة الموجودة في كل
كلى إنما هي المشاركة الخماسية وأما البواقي فبعضها في لإثنين وبعضها في الثلاثة و بعضها في
الأربعة ويمكن دفعه بجعل قوله مشاركة ثنائية الخ تفصيلا للحكم المقاد من قوله وقد يشارك
أى المشاركة المطلقة ثابتة في كل كلى لكن في البعض ثنائية وفي البعض ثلاثية وهكذا ن (٢)
قوله بالنسبة إلى الأفراد الحقيقية التى فرديتها بحسب الحقيقة ونفس الأمر وإن كانت بتوهم
كأفراد العنقاء وإلا خرج الكليات الفرضية لا بالقياس إلى حصصها التى هى نفس طبائعها
وفرديتها إنما هى بحسب إعتبار العقل بتقيده بما يخصها من الأمور الخارجية إياها كما فى النوع
هذا الإنسان وذلك الإنسان وقس على هذا الأربعة فإن كل واحد من الكليات بالنسبة إلى
هذه الأفراد الاعتبارية ليس إلا نوعا حقيقيا. (٣) قوله إلا بين الكليين يعنى يوجد كليان
مخصوصان بينهما تساوى وكليان آخران بينهما تباين وكليان آخران بينهما عموم وخصوص
مطلقا وكليان آخران بينهما عموم وخصوص من وجه وأما الجزئيان والكلى والجزئى لغيره
فبينهما تباين فقط والكلى والجزئى له فيبينهما عموم مطلقا فقط ملخص الحواشى.

حاشية عبيد: [١] أقول: فائدة هذا الكلام مزيد توضيح لأمر الكليات الخمسة فلا يرد
ما قيل فافهم [٢] قوله لأن النسب آه فيه بحث لأنه لو قال المفهومان كما قال صاحب
المفتاح لا يجب تحقق جميع النسب الأربع في كل المفهومات بل يجب أن لا يتحقق مفهومان
خارجان عن النسب الأربع وهو كذلك لأن الجزئيين وكذا الكلى والجزئى سواء كان من
نوع ذلك الكلى أو غيره غير خارجة عن تلك النسب الأربع فتدبر. عبيد الله كندهارى

اي من الكلين عَلَى كُلَّمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ كَالْإِنْسَانِ وَالنَّاطِقِ

فإن الإنسان يصدق على كل ما يصدق عليه الناطق وبالعكس

والمراد بالنطق ههنا القوة الموجودة في^[١] جنان^(١) الإنسان التي

ينتقش فيها المعاني ولاخفاء في أنها لا توجد في الملائكة^(٢) فلا يرد
وكذا في الجن

ما قيل إن النطق يوجد^(٣) في الملائكة أيضاً وما قيل إن المراد
كما في الجن

بالنطق الإدراك فظاهر^(٤) البطلان

(١) قوله في جنان الإنسان لاخفاء في أن أخذ الإنسان في تعريف فصله يستلزم الدور أللهم إلا أن يقال أن المراد بالإنسان ههنا هو المعنى العرفي الذي يعرفه كل أحد. نور الله. (٢) قوله في الملائكة وهي جمع ملاك على الأصل كالشمائل جمع شمال والتاء للتانيث مشتق من الألوكة بمعنى الرسالة والملك جوهر بسيط ذو حياة ونطق عقلي من مادته والجن حيوان هوائي مشفّف الجرم من شأنه أن يشكل بأشكال مختلفة ومن ههنا ظهر أن الجرم ليس مخصوصا بغير العقل ولا بالعلوى. ص (٣) قوله يوجد الخ فلا يكون الإنسان والناطق متساويين أيضا فلا يكون الناطق فصلا فيهما ولا الحيوان الناطق حدا تاما. ن (٤) قوله فظاهر البطلان لأن الإدراك إنفعال وهو عرض وإذا كان الإنسان الذي هو جوهر^[٢] مساوي له لزم تقوم الجوهر بالعرض وأيضا يلزم أن لا يكون بين الناطق والإنسان نسبة التساوي لتحقيق الإدراك في غيره أيضا وفي الوجه الأول نظر من وجهين الأول إنا لانم لزوم تقوم الجوهر بالعرض لأن المساوي للإنسان وجزئه هو الناطق الذي هو واجب الإدراك لا الإدراك^[٣] والثاني^[٤] لانم بطلان تقوم الجوهر بالعرض مطلقا لأن السرير مركب من قطع الخشب ومن الصورة فيجوز أن يكون الجوهر مركبا من الجوهر والعرض ويكون العرض قائما بالجزء الذي هو الجوهر نعم لا يجوز تقوم الجوهر بالعرض بمعنى حمل العرض عليه بالمواطاة. منه.

حاشية عبيد: [١] هذ مبنى على قانون الإسلام وهو أن محل إنتقاش المعاني هو القلب وأما الفلاسفة فعندهم محل الإنتقاش هو الحواس الباطنة والنفوس. [٢] أقول القوة الموجودة في جنان الإنسان أيضا عرض فلا يكون هذا سبب البطلان بل الوجه هو الثاني فتدبر [٣] فيه أن الإدراك الذ هو عرض مأخوذ في صاحب الإدراك فيلزم من عرضيته عرضيته كما لا يخفى. [٤] فيه بحث لأن إمتناع تقوم الجوهر من الجوهر والعرض إنما هو في الماهيات الحقيقية الى منها الإنسان والسرير ماهية صناعية وقد صرحوا بذلك فافهم.

ومرجع^(١) التساوى إلى موجبتين^(٢) كليتين وَبَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخَصُوصٌ
مُطْلَقًا إِنْ صَدَقَ أَحَدُهُمَا عَلَى كُلِّ مَا يَصْدُقُ^[٣] عَلَيْهِ الْآخَرُ مِنْ غَيْرِ

عَكْسٍ كُلِّيٍّ وَإِنَّمَا قِيدَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْعَكْسَ الْجَزْئِيَّ ثَابِتٌ^(٣) قِطْعًا فَالْصَادِقُ

عَلَى مَا كُلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ أَعْمُ مُطْلَقًا وَالْآخَرُ أَخْصُ مُطْلَقًا

كَالْحَيَوَانَ وَالْإِنْسَانَ فَإِنَّ الْحَيَوَانَ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ

الْإِنْسَانُ مِنْ^(٤) غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ وَمَرْجِعُهُ إِلَى مُوجِبَةٍ كَلِّيَّةٍ وَسَالِبَةٍ جَزْئِيَّةٍ
كل إنسان حيوان . بعض الحيوان إنسان .

(١) قوله ومرجع التساوى أى ما يجب أن يحصل التساوى اورجوع التساوى إلى موجبتين كليتين نحو كل إنسان ناطق و كل ناطق إنسان وههنا بحث وهو أن اللاشئ واللا ممكن خارج عن تعريف المتساويين مع أنهما متساويان لأنهما نقيض الشئ والممكن بالإمكان الذين هما متساويان ونقيض المتساويين متساويان وذلك لأنهما لا يصدقان على شئ أصلاً وقد أخذ الصدق في تعريفهما والجواب عنه بتخصيص الدعوى بالكليات الصادقة في نفس الأمر على شئ أو أشياء أو الكليات التى يمكن صدقها كذلك^[١] فيخرج الكليات الفرضية ج (٢) قوله إلى موجبتين كليتين أى مطلقتين عامتين فيكون بين القائم^[٢] والمستيقظ مساواة لصدق كل نائم مستيقظ بالفعل وكل مستيقظ نائم بالفعل فتدرب مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده . (٣) قوله ثابت قطعاً لأن الإنسان يصدق على بعض ما يصدق عليه الحيوان . جلال (٤) قوله من غير عكس كلئى أى لا يصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان ونقيض الأعم أخص من نقيض الأخص فإنه يصدق كل لحيوان لاإنسان ولا يصدق كل لاإنسان لحيوان لأن بعض أفراد اللاإنسان كالفرس وغيره حيوان فيصدق بعض الإنسان ليس بلاحيوان ج .

حاشية عبيد: [١] وقد أجاب بعضهم بأن الموجبة فيهما موجبة حقيقية والحكم فيها على أفراد مقدرة الوجود والصدق في تعريف المتساويين أعم من التحقيقى والتقديرى فافهم . [٢] فيه بحث لأنه يجوز أن يتولد الصبى على الاستيقاظ ولا يصير نائماً بل يموت والجواب أن الصبى المذكور كما أنه ليس بنائم ليس بمستيقظ أيضاً لأن الاستيقاظ إنما يقال لما يكون بعد النوم فافهم [٣] فيه بحث وهو أن الحيوان أخص من الجنس لأن للجنس أفراد آخر غير الحيوان كالجسم النامى مع أنه لا يصدق كل حيوان جنس إذ لا يحمل الجنس على أفراد الحيوان بل على طبيعته والجواب بأن الاعتبار في نسبة التصادق بين الكليات أن يكون أفراد أحدهما أفراد الآخر وليس أفراد الحيوان أفراد الجنس ولا بالعكس فليس بين الحيوان والجنس العموم والخصوص المطلق والحاصل أن الاعتبار في نسب الكليات الحمل المتعارف الشائع والحيوان جنس قضية طبيعية فعلى هذا بينهما تباين . ع

وَبَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخَصُوصٌ مِنْ وَجْهِ إِنْ صَدَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

عَلَى بَعْضٍ مَا يَصْدُقُ عَلَى الْآخَرِ فَقَطُّ أَيْ لَا عَلَى الْكُلِّ كَالْحَيَوَانَ

وَالْأَبْيَضَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامٌ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْآخَرِ وَلِغَيْرِهِ

وخاص من جهة كون الآخر شاملاً له ولغيره فلا بد^(١) بينهما من^(٢)

ثَلَاثَ صُورٍ لِيَحْصَلَ التَّصَادُقُ وَالتَّفَارُقُ وَالْمَبَايِنَةُ^(٣) الْجُزْئِيَّةُ

مَنْدَرَجَةٌ^(٤) فِيهِ أَوْ فِي التَّبَايُنِ وَمَرْجَعُهُ إِلَى سَالِبَتَيْنِ^(٥) جُزْئِيَّتَيْنِ
أَيْ مَرْجَعُ الْعُمُومِ مِنْ وَجْهِ .

وَمَوْجِبَتَيْنِ جُزْئِيَّتَيْنِ وَمُتَبَايِنَانِ إِنْ لَمْ يَصْدُقْ شَيْءٌ مِنْهُمَا أَيْ مِنْ

الْكَلِيِّينَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْكُلِيُّ الْآخَرُ كَالْإِنْسَانِ

وَالْفَرَسَ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَصْدُقُ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْفَرَسُ وَكَذَا

الْعَكْسُ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا مَبَايِنَةٌ كَلِيَّةٌ وَمَرْجَعُهُ^(٦) إِلَى سَالِبَتَيْنِ كَلِيَّتَيْنِ

أَيْ لَا يَصْدُقُ الْفَرَسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ .

(١) قوله فلا بد بينهما من ثلاث صور ليحصل التصادق في موضع واحد كالفرس الأبيض لا التفارق في موضعين كالفرس الأسود فإنه يصدق عليه الحيوان دون لأبيض والحجر الأبيض فإنه يصدق عليه الأبيض دون الحيوان. ج (٢) قوله من ثلاث صور بحسب الحقيقة وأما بحسب الظاهر فلا بد من أربع صور لأن الموجبة الجزئية من أحد الطرفين غير الموجبة الجزئية من الطرف الآخر وإن كان مستلزماً لها ولذا قال فيما بعد وموجبتين جزئيتين لا موجبة جزئية. ص (٣) قوله والمباينة الجزئية جواب لما يقال أنه نسبة خاصة فبطل حصر النسب في الأربع بأنه داخل في أحدهما لأن المفهومين إن لم يتصادقا في بعض الصور فإن لم يتصادقا في صورة أصلاً فهو التباين الكلي وإلا فالعموم من وجه. ص (٤) قوله مندرجة فيه أي في العموم والخصوص من وجه ومعناه أن المباينة الجزئية قد تكون بين الأعم والأخص من وجه فهي داخلية في العموم والخصوص من وجه وتكون في مادة الكلية فهي داخلية فيها ولا تحقق لها إلا في ضمن أحدهما فلا يضر إعتبارها في حصر النسب في الأربع. منه (٥) قوله إلى سالبة الخ كقولنا بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحيوان وبعض الأبيض حيوان وبعض الحيوان أبيض. منه (٦) قوله ومرجعه أي مرجع التباين الكلي إلى سالبتين كليتين كقولنا لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الفرس بإنسان. ج

وأعلم^[١] أن المعبر في مفهوم النسب التحقق والصدق في نفس

الأمر وإلا^(١) لم ينضبط^(٢) هذا في المفردات وأما في القضايا فالمعتبر
إشارة إلى إعتبار كل من التحقق والحمل .

في مفهوم النسب الوجود والتحقق لا الصدق وإذا أستعمل الصدق
في القضايا

يراد به التحقق والوجود فإذا قلنا كلما صدق كل ج ب

بالضرورة صدق كل ج ب دائما كان المراد كلما مضمون القضية

الأولى تحقق مفهوم الثانية ﴿فصل﴾ الجزئى مبتدأ وخبره^(٣)

الجملة^(٤) التى بعده^[٢] وهو قوله يصدق على كل أخص وقوله

كَمَا يَصْدُقُ متعلق بقوله يصدق على كل أخص والتقدير الجزئى

يصدق أى يطلق بالإشتراك^(٥) اللفظى على كل أخص تحت أعم

(١) وقوله إلا أى وإن لم يقيد الصدق بنفس الأمر لم ينضبط الأقسام بحسب الواقع وأما بحسب
غير الواقع فيصير النسبة ست عشر . ص (٢) قوله لا الصدق أى لا الصدق بمعنى الحمل إذ
لا يتصور حمل إحدى القضيتين على الأخرى إذا الحمل مختص بالمفردات . ج (٣) قوله وخبره الخ
هذا التوجيه هو الموافق لما هو المقصود من الكلام . ج (٤) قوله الجملة التى بعده هذه العبارة
زائدة لا تجدى نفعا كما لا يخفى (لأن بعدية تلك الجملة معلومة بالحس . ع) والصواب خبره
قوله يصدق الخ اللهم إلا أن يقال فيه تنبيه على تقدم^[٣] ما تأخر وتأخر ما تقدم . ن (٥) قوله
بالإشتراك اللفظى كإشتراك العين في معانيه لا المعنوى كإشتراك الكلى في أفرادها . ص

حاشية عبيد: [١] أقول من هذا البيان ظهر أن الجواب الذى نقلناه عن بعض المحققين في نقائص
الأمور الشاملة غير مقرون بالصواب والتفصيل في شرح السلم للمولوى حمد الله محمد عبيد الله
كندهارى [٢] قوله بعده آه أقول ههنا نكتة ولفظة تحت قوله بعده وهى قوله لا قبله وقد يتحير
الطلباء في حلها وهذه اللفظة في الحقيقة واقعة تحت قوله وهو قوله آه ومعناها أن الخبر هو يصدق
لا قبل المقول المذكور وهو قوله فكذا لأن لفظة فكذا كما سيأتى زائدة لتأكيد ما قبله فتدبر
ويحتمل أن يكون المراد بما قبله قوله كما يصدق آه كما سيأتى في التوجيه الآتى وعلى هذا ضمير
ما قبله أيضا راجع إلى قوله يصدق آه [٣] لأن الصدق على كل أخص آه الذى هو مدلول الجملة
التأخره مشبه والصدق على المعنى المذكور الذى هو مدلول الجملة المتقدمة مشبه به والمشبه يتقدم
على المشبه به بالطبع لأن التشبيه إنما يكون لتوضيح المشبه . عبيد الله كندهارى

كما يصدق أى يطلق عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ وهو كل مفهوم يمنع

نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه وَيُسَمَّى هذا جَزْئِيًّا حَقِيقِيًّا لِأَنَّ

جزئيته بالنظر إلى حقيقته^(١) المانعة من الشركة ويقابله الكلى الحقيقى

وهو ما يصلح لِأَنَّ يندرج فيه شئ آخر بحسب^(٢) فرض العقل

سواء^[٢] أمكن الإندراج أو فى نفس الأمر أو لا وكذا فى قوله فَكَذَا

يَصْدُقُ تَأْكِيدٌ^(٣) لقوله كما يصدق والفاء^(٤) زائدة وقوله عَلَى

كُلٍّ^[٤] أَخْصُ متعلق بقوله يصدق وقوله تَحْتَ ظرف مستقر واقع

صفة لقوله أَخْصُ أى كائن تحت أعم مطلقاً^(٥) أو مطلقاً على^(٦)

أى لا من وجه فإنه متبادر ص

إختلاف المذهبين وقيل الكاف^[٥] فى قوله كما يصدق زائدة ولفظة ما

موصوفة بمعنى شئ خبر مبتدأ لقوله الجزئى وقوله فكذا الكاف ههنا

(١) قوله إلى حقيقته أى لم يلاحظ فيه كونه أَخْصُ من شئ. ج (٢) قوله بحسب فرض العقل ليس الفرض بمعنى التقدير^[١] بل بمعنى تجويز صدقه على كثيرين. ص (٣) قوله تأكيد لاجابة إلى هذا التأكيد^[٢]. ج (٤) قوله والفاء زائدة إذ الفاء لا تدخل على الخبر. ج (٥) قوله مطلقاً أو مطلقاً المراد من الأول أعم المطلق الذى فى مقابلته الأخص المطلق ومن الثانى عدم كونه مقيداً بالأعم المطلق فيتناول الأعم من وجه منه (٦) قوله على إختلاف المذهبين فعلى المذهب الثانى كما أن الإنسان بالنسبة إلى الحيوان جزئى إضافى كذلك الحيوان بالنسبة إلى الأبيض ذهب إليه العلامة التفتازانى مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقدہ

حاشية عبيد: [١] كما هو المعتبر فى مقدم الشرطية لِأَنَّ الفرض بهذا المعنى يجرى فى الجزئى ايضا كما لا يخفى. [٢] قوله سواء أمكن آه كما فى الكليات التى لها أفراد فى نفس الأمر كالإنسان والحيوان أولاً كما فى الماهيات الفرضية ومفهوم الواجب. [٣] أقول الحاجة ماسة إلى هذا التأكيد لِأَنَّ بين المعنيين بون بعيد لِأَنَّ الثانى يصدق على الكلى ايضا فكان مظنة التردد فيحتاج إلى التأكيد فتدبر [٤] أقول لفظ كل لا يناسب التعريف لِأَنَّهُ للماهية إلا أن يكون بيان الحكم فيناسبه كما سيأتى تدبر [٥] أقول لا يخفى ما فى هذا التوجيه من الركافة لفظاً أو معنى فافهم عبيد كدهارى

منصوب^[١] المحل على أنه مفعول مطلق لفعل بعده وهو يصدق وذا إشارة إلى الصدق والفاء لعطف يصدق المتأخر على ما يصدق المتقدم تقديره الجزئي شيء يصدق على المعنى المذكور فيصدق مثل ذلك الصدق على كل أخص تحت أعم ولا يخفى^(١) ركافته على من له أدنى لبّ وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لأنه والكلّي الإضافي متضايقان^(٢) وأحد المتضايقين لا يجوز^(٣) أن يؤخذ في تعريف المتضايقي الآخر وههنا أخذ^(٤) الكلّي الإضافي أي الأعم في تعريف الجزئي الإضافي وأجيب^[١] عنه بأن الجيب العلامة التفاضلي ج.

هذا النظر إنما يرد لو كان مراده تعريف^(٥) الجزئي الإضافي وليس كذلك^(٦)

(١) قوله ولا يخفى ركافته إذ لا يخفى أنه ليس المقصود ههنا الجزئي يطلق على المعنى المذكور إذ قد علم مما تقدم بل المقصود ههنا أن الجزئي يطلق على كل أخص تحت العام كما يطلق على المعنى المذكور قبله منه (٢) قوله متضايقان وذلك لأن معنى الجزئي هو المدرج تحت الشيء الآخر العام والخاص مضايقي للعام فكذا ما هو بمعناهما والتضايقي كون كل من الأمرين معقولا بالقياس إلى الآخر كالأبوة والبنوة ولا شك أن العام لا يعقل إلا بالقياس إلى الخاص وبالعكس ج (٣) قوله لا يجوز لا لأن فيه دورا لأنه الدور المعنى الذي ليس فيه توقف الشيء على آخر بل تحقق الشئيين معا فالتعريف المشهور للدور المحال ودور المعية غير محال بل لأنه لو جاز كان تعقله قبل تعقله لامعا ضروري أن تعقل التعريف وأجزائه يكون مقدما على تعقل المعرف ص (٤) قول أخذ الكلّي الخ لا يقال المذكور فيه الأعم لا العام الذي هو بمعنى الكلّي الإضافي حتى يلزم ذكر أحدهما في تعريف الآخر لأننا نقول تعقل الأعم يتوقف على تعقل العام فذكره فيه يستلزم لذكره فيه معنى على أن المقصود من الأخص والأعم ههنا هو العام والخاص لا معنى التفصيل (٥) قوله تعريف الجزئي أي تعريف القصدى الأصلي لا الضمنى التبعي ج (٦) قوله وليس كك أي ليس المراد تعريفه القصدى الأصلي فلا يكون لفظة كل زائدة ج.

حاشية عبيد: [١] قوله منصوب آه يعنى أن الكاف إسمية بمعنى مثل وكونه مفعول مطلق بإعتبار الموصوف المقدر فافهم عبيد [٢] قوله وأجيب عنه آه أقول الأسهل الأقرب في الجواب أن المقصود بيان إطلاق لفظ الكلّي المشترك وبدل عليه قول الشارح أي يطلق بالإشتراك اللفظي ولا يكون التعريف مقصودا إصالة وتصريح صاحب القسطاس ليس بحجة على المصنف وأما التشبيه فلا يقتضى المشابهة من جميع الوجوه فافهم

بل المراد ذكر حكم من أحكامه بحيث يمكن أن يستنبط منه تعريفه
أقول قد صرح صاحب القسطاس بأن ذلك تعريف للجزئى الإضافى
وظاهر كلام المصنف أيضا مشعر^(١) بأنه تعريف لأنه شبه إطلاق الجزئى
على المعنى الإضافى بإطلاقه على المعنى الحقيقى والمذكور للمعنى
الحقيقى هو تعريفه^(٢) وكلام شارح الإشارات أيضا مشعر بأنه^(٣)
فكذا المذكور للمعنى الإضافى . ص
تعريف فتحريفه^[١] عن التعريف إلى غيره تعسف ويُسَمَّى جُزْئِيًّا إِضَافِيًّا
لأن جزئيته بالإضافة إلى شئ كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ويقابله
الكلى الإضافى وهو ما يندرج تحته شئ آخر فى نفس الأمر وهو أعم من
الحقيقى لأن كل^[٢] جزئى حقيقى فهو جزئى إضافى من غير عكس^[٣]

(١) قوله مشعر بأنه تعريف فيه بحث لأن ذكر كلمة كل يأتى عن أن يكون تعريفا والحق ما قال الإمام
الفتازانى أنه تبين لمعناه لاتعريف . (٢) قوله هو تعريفه أى الأصلى القصدى لا الضمنى التبعى فينبغى
أن يكون المذكور للمعنى الإضافى أيضا تعريفا والمراد أن الكلام المذكور لبيان المعنى الحقيقى تعريفه
ج . (٣) قوله بأنه تعريف ذكر فى بعض الشروح أن التفصى عند جعله تعريفا لفظيا إنما هو بجعله
تعريفا لفظيا لإسميا وحاصله بيان مفهوم اللفظ وهو من قبيل توضيح لفظ بلفظ أوضح منه وليس
بتحقيق للماهية حتى يجب مراعات هذا الأمور . ن (٤) قوله لأن كل جزئى حقيقى فهو جزئى إضافى
لأن كل جزئى حقيقى إما مندرج تحت كليات كثيرة كزيد المندرج تحت الإنسان المندرج تحت الحيوان
المندرج تحت الجسم النامى المندرج تحت الجسم المطلق المندرج تحت الجوهر إما مندرج تحت شئ
والممكن العام كواجب الوجود المندرج تحتها فيكون جزئيا إضافيا بالنسبة إلى ما فوقه وليس كل جزئى
إضافى جزئى حقيقيا لجواز أن يكون كليا مندرج تحت كلى آخر كالحيوان بالنسبة إلى الجسم . ص

حاشية عبيد: [١] قد أوصى السيد راع جزالة المعانى وإن أحوجتك إلى تكلفات كثيرة عبيد [٢]
لأن كل آه قال العلامة الفتازانى لا يقال هذا منقوض بالتشخص لأنه لو كان مندرجا تحت ماهية كلية لأحتاج فى
تعينه إلى تشخص آخر وتسلسل لأننا نقول هو أمر اعتبارى ينقطع التسلسل فيه بانقطاع الاعتبار وكون مفهوم
التشخص محمولا على هذا التشخص وغيره ضرورى فيكون التشخص جزئيا إضافيا قطعا [٣] المراد بالعكس
ههنا العكس اللغوى وهو عكس الموجبة إلى الموجبة الكلية لأن العكس المنطقى صادقا قطعا .

والنسبة^(١) بين^(٢) الكلين على^(٣) عكس هذا **﴿فصل﴾** النوع
كَمَا يَصْدُقُ أَى يَطْلُقُ^(٤) عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ كَلَى صَادِقٌ عَلَى كَثِيرِينَ
 متفقين بالحقائق في جواب ماهو وَيُقَالُ لَهُ نَوْعٌ^[١] حَقِيقِيٌّ لِأَن نَوْعِيته
 بالنظر إلى الحقيقة الواحدة في أفرادهِ فَكَذَا يَصْدُقُ أَى يَطْلُقُ
 بالإشتراك اللفظي عَلَى كُلِّ^[٢] مَاهِيَةٍ^[٣] يُقَالُ أَى يَحْمِلُ عَلَيْهَا وَعَلَى
 غَيْرِهَا أَى غَيْرِ تِلْكَ الماهية جنس مطلقاً^(٥) خرج به الكلى الغير
 المدرج تحت جنس كالماهية^(٦) البسيطة التى لا يحمل عليها جنس أصلاً

(١) قوله والنسبة الخ يعنى أن الكلى الحقيقى أعم من الكلى الإضافى بدرجتين الأولى أن الكلى الحقيقى قد لا يمكن إدراج الشئ تحته كما في الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الإضافى الثانية أن الكلى الحقيقى ربما يمكن إدراج الشئ تحته ولم يندرج بالفعل لآذهنا ولا خارجاً ولا بد في الإضافى من الإدراج بالفعل منه (٢) قوله بين الكلين الإضافى والحقيقى على عكس هذا أى على عكس النسبة التى من الجزئى الإضافى والجزئى الحقيقى ج (٣) قوله على عكس هذا وأما الجزئى الحقيقى فمباين للكلين لأنه مباين للكل الحقيقى ومباين الأعم مباين الأخص والجزئى الإضافى أعم من الكلين من وجه لصدقهما في الإنسان ولصدق الإضافى دونهما في زيد وبالعكس في الجنس العالى ص (٤) قوله بالنظر إلى الحقيقة أى مع قطع النظر عن إدراجه مع الغير تحت الجنس ج (٥) قوله مطلقاً أى سواء كان جنساً لتلك الماهية وغيرها كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان فإنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس في جواب ما هو الحيوان أو غيرها كالحیوان بالنسبة إلى الناطق والضحك والماشى فإنه يصدق إنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها جنس ص (٦) قوله كالماهية البسيطة التى لا تكون عبارة عن مختلفات الحقائق كما هية الواجب تعالى والنقطة منه

حاشية عبيد: [١] لفظ النوع في لغة اليونانين موضوع لمعنى الشئ وحقيقته [٢] قوله كل آه قال القطب الدين الرازى ولا بد من ترك لفظ الكل لأن الكل للإفراد والتعريف للإفراد لا يجوز [٣] قوله ماهية آه قال القطب الدين الرازى الكلى جنس الكليات فلا يتم حدودها بدون ذكره وما قيل في جوابه أن الماهية هى الصورة العقلية للشئ والصور العقلية كليات فذكرها يغنى عن ذكره فأجاب عنه الرازى بأن مفهومها ليس مفهوم الكلى غاية ما في الباب أنه من لوازمها فيكون دلالة الماهية على الكلى دلالة الملزوم على اللازم يعنى دلالة الإلتزام لكن دلالة الإلتزام مهجورة في التعريفات كما هو المشهور وسيأتى أيضاً أبو الفضل عبيد الله أيوب الكند هارى

في جواب ماهو خرج^(١) الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة^(٢) إلى جنس الماهية وبهذا^(٣) ينحل ما أورد أن كل واحد من هذه الثلاثة إن^(٤) كان له جنس كان جنسه مقولا عليه وعلى غيره في جواب ماهو فلا يصح الاحتراز عنه بقوله في جواب ماهو وإن^(٥) لم يكن له جنس خرج به القيد السابق قَوْلًا أَوَّلِيًّا أي بلا واسطة خرج^(٦) به الصنف وهو قوله جنس . وهو النوع المقيد بقيود مختصة كلية^(٧) كالرومي^(٨) والهندي مثلا لأن الجنس لا يحمل عليه بالذات بل^(٩) بواسطة حمل السافل عليه فلا يكون نوعا إضافيا وَ يُسَمَّى نَوْعًا إِضَافِيًّا لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه

(١) قوله خرج الفصل الخ : لأنه لا يقال لكل منها أنه نوع إضافي وإن يحمل عليها وعلى غيرها الجنس لأنه لا يحمل في جواب ماهو فإنه إذا سئل عن الناطق والضحك والماشى بما هم لا يقال في الجواب الحيوان . منه (٢) قوله بالنسبة إلى جنس الماهية فإن المقول على الماهية وغيرها في جواب ما هو لا يكون إلا ما هو ذاتي لهما وتعام المشترك بينهما وجنس الماهية بالنسبة إلى كل واحد منها خارج . ص (٣) قوله وبهذا إشارة إلى قيد الإطلاق والنسبة لأنه ح يدخل في الجنس ويخرج بما هو فلا يكون قيد ما هو ضايعا ووجهه أن جنس الماهية محمول عليها لكن لا في جواب ما هو فقوله وإن لم يكن له جنس خرج بالقيد السابق مم . ص (٤) قوله إن كان له جنس بأن كان مركبا كالحيوان الذي هو عرض عام بالنسبة إلى الناطق وخاصة أيضا بالنسبة إليه فإلهما نوعان إضافيان فإنه إذا قيل ما الحيوان والشجر يقال جسم نام . ص (٥) قوله وإن لم يكن له جنس بأن كان بسيطا كالناطق الذي هو فصل بالنسبة إلى الإنسان فإنه بسيط . صادق (٦) قوله خرج به الصنف دون النوع المقيس إلى الجنس البعيد فإنه حمل عليه بعض الأجناس أعني القريب بالذات منه (٧) قوله كلية احتراز عن الشخص فإنه عبارة عن النوع المقيد بصفات جزئية . منه (٨) قوله كالرومي فإنه يقال عليه وعلى الفرس الجنس الذي هو الحيوان في جواب ما هو لكن لا أوليا بل بواسطة حمل السافل عليه . ج (٩) قوله بل بواسطة فإن الحيوان ما لم يصير إنسانا لم يكن محمولا فإن الحيوان الذي ليس بإنسان لا يحمل عليه أصلا .

وبينهما عموم وخصوص من وجه^(١) لوجودهما في النوع السافل
 أى بين النوع الحقيقي والنوع الإضافي ج.
 كالإنسان^(٢) ووجود الإضافي بدون الحقيقي في الأجناس المتوسطة
 كالجسم^(٣) والجسم النامي ووجود الحقيقي بدون الإضافي في
 البسائط كالواجب^(٤) والنقطة والوحدة ولما فرغ عن بيان معنى
 النوع الإضافي شرع في مراتبه فقال وَمَرَاتِبُهُ^[٢] أى مراتب النوع
 الإضافي بالنسبة^[٣] إلى النوع الإضافي وأما النوع الحقيقي فلا يترتب

(١) قوله من وجه هذا مذهب المتأخرين وأما القدماء فقد ذهبوا إلى أن الحقيقي أخص^[١] مطلقا من
 الإضافي وهذا إنما يصح لو صح أن كل نوع فله جنس وليس فليس لجواز بساطة النوع الحقيقي أو
 تركبه من أمرين متساويين. (٢) قوله كالإنسان فإنه مقول على زيد و عمرو وبكر في جواب ما
 هو وهم متفقة الحقيقة فإنه تمام حقيقتها ولا تمايز بينهم إلا بالعوارض الشخصية فيكون نوعا حقيقيا
 ويقال عليه وعلى غيره كالفرس الحيوان في جواب ما هو فيكون نوعا إضافيا. ص (٣) قوله
 كالجسم والجسم النامي فإن الجسم النامي يقال عليه وعلى غيره كالجماد الجسم في جواب ما هو
 والجسم يقال عليه وعلى غيره كالعقول الجوهر في جواب ما هو فيكونان نوعين إضافيين ليسا
 نوعين حقيقيين لاختلاف أفرادهما في الحقائق مولنا عبد الحليم (٤) قوله كالواجب والنقطة
 والوحدة فإنها أنواع حقيقية وليس نوعا إضافيا لأنه بسيط خارجي فلو كانت أنواعا إضافية
 لكانت مركبة لوجوب إدراج النوع الإضافي تحت الجنس فيكون مركبا منه ومن الفصل. ص

حاشية عبيد: [١] وأيده بعض الفضلاء بمانقل عن أرسطو من أنه ليس بشئ ممكن موجود
 خارجا عن العقولات آه أقول ما قال أرسطو إنما هو في المركبات العقلية دون الإطلاق وإن
 سلمناه فمادة الافتراق موجودة وهو الواجب فتدبر [٢] قوله ومراتبه آه وإنما قالوا مراتب
 النوع الإضافي دون أقسامه لخصوها بوقوعه تحت نوع آخر أوفوقه لاجسب إنقسامه في نفسها
 كذا قال الفاضل اللاهوري [٣] قوله بالنسبة آه إنما قال ذلك لأن النوع إما حقيقي أو إضافي
 كما عرفت فقياسه إما إلى النوع الإضافي أو الحقيقي فيضرب الإثنين في الإثنين تصير الأقسام
 أربعة ١: النوع الإضافي بالقياس إلى النوع الإضافي ٢: النوع الإضافي بالقياس إلى النوع الحقيقي
 ٣: النوع الحقيقي بالقياس إلى النوع الإضافي ٤: النوع الحقيقي بالقياس إلى النوع الحقيقي أما
 الأول فمراتبه أربع كما سيأتى وأما الثانى فإثنتان العالى والمفرد فقط وأما الثالث فله أيضا مرتبتان
 المفرد والسافل فقط وأما الرابع فليس له إلا مرتبة الأفراد فتأمل حق التأمل ليتضح حقيقة المقال.

لأنه كان نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي أو تحته نوع حقيقي .
 وإلا^(١) يلزم أن يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل أربع لأنه
 أى لأن النوع الإضافي لا يخلو إما أن يكون داخلا في^(٢) سلسلة
 الأنواع الإضافية الحاصلة من ترتب بعض أفرادها على بعض
 بحسب الصدق و حينئذ إما أن يكون أعم الأنواع الواقعة في
 تلك السلسلة وهو يسمى النوع العالى كالجسم المطلق إذ
 فوقه الجوهر وهو ليس بنوع أو يكون أخصها أى أخص الأنواع
 الواقعة في تلك السلسلة وهو يسمى النوع السافل كالإنسان
 إذ تحته الأفراد ويسمى السافل نوع الأنواع باعتبار^(٣) كونه تحت
 جميع الأنواع أو يكون أعم من النوع السافل وأخص من النوع
 العالى كالحَيَوَان^(٤) وَغَيْرِهِ كالجسم^(٥) النامى ويسمى هذا
 النوع متوسطا أو لم يكن دخلا في تلك السلسلة وهو نوع مباين
 لكل اى لكل الأقسام الثلاثة المذكورة وهو يسمى المفرد
 لذلك^(٦) وإنما جعل المفرد من المراتب مع أنه غير واقع في المرتبة

(١) قوله وإلا يلزم لأنه إذا كان للنوع الحقيقي نوع حقيقي آخر كان هذا النوع أعم من ذلك النوع فيوجد في نوع آخر بدونه تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركا بينهما فيكون جنسا . ص (٢) قوله في سلسلة إشارة إلى أن كون النوع عاليا أو متوسطا أو سافلا ليس بالنسبة إلى جميع ماورائه من الأنواع بل بالنسبة إلى الأنواع الداخلة في السلسلة الخاصة من كون بعضها شاملا والآخر مشمولا وقس عليها الأجناس . صادق قوله باعتبار كونه تحت جميع الأنواع إشارة إلى نوعيته بالقياس إلى ما فوقه . جلال (٤) قوله كالحَيَوَان فإنه أخص من الجسم النامى وأعم من الإنسان . جلال (٥) قوله كالجسم النامى فإنه أخص من المطلق وأعم من الحيوان . صادق (٦) قوله لذلك اى لكونه غير داخل في تلك السلسلة . ج

باعتبار^[١] أن الترتيب ملحوظ فيه عدما كما أن الترتيب في غير
المفرد ملحوظ وجودا كالعقل^(١) إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْجَوْهَرَ جِنْسٌ لَهُ حَتَّى
يقال عليه وعلى غيره في جواب ماهو ويكون العقول^(٢) العشرة
أفرادا له لا أنواعا له حتى^(٣) لا يتحقق تحته نوع ومراتب^[٢]
الأجناس أيضا أربع لأنه إما أعم الأجناس الواقعة في السلسلة وهو
العالى أو أخصها وهو السافل أو أعم من السافل وأخص من العالى
وهو المتوسط أو مابين للكل وهو المفرد ولما^(٤) قال مراتب الأجناس
أيضا أربع كان مظنة أن يتوهم أن الجنس الأخير يسمى جنس
الأجناس كالنوع الأخير يُسمى نوع الأنواع فاستدركه فقال لَكِنْ
الْجِنْسَ الْعَالِيَّ كَالْجَوْهَرَ فِي مَرَاتِبِ الْأَجْنَاسِ يُسَمَّى جِنْسُ الْأَجْنَاسِ

(١) قوله كالعقل قال السيد هذا المثال إنما يتم بشيئين أحدهما أن العقول متفقة الحقيقة
وثانيها أن الجوهر جنس لها ولذلك ضم الشارح إليه بقوله إن قلنا إن الخ. ج. (٢) قوله
العقول العشرة وهى الجواهر الغائبة عن الحواس الإنسانية المؤثرة فى الأجسام هذا بلسان
الحكماء وأما عند الشرع فيقال لهم الملائكة وهم أشرف الملائكة. ص. (٣) قوله حتى
لا يتحقق تحته نوع ليكون العقل بالنسبة إلينا نوعا مفردا لأنواعا عاليا. صادق (٤) قوله
ولما قال الخ تصحيح لكلمة لكن فى قوله لكن الجنس الخ. جلال

حاشية عبيد: [١] قوله باعتبار آه فكأنه قال ومراتب النوع باعتبار وجود الترتيب
وعدمه أربع فيدخل فيه النوع المفرد أيضا كذا قيل [٢] قوله ومراتب آه قال شارح
المطالع الأجناس تتصاعد والأنواع تتنازل ولا تذهب إلى غير النهاية بل تنتهى الأجناس فى
طرف التصاعد إلى جنس ليس فوقه جنس وإلا لتركب الماهية من أجزاء لا تتناهى فيتوقف
تصورها بالكنه على إحاطة العقل بها وهو محال وتسلسلت العلل والمعلولات لكون كل
فصل علة لخصه من الجنس والأنواع فى طرف التنازل إلى نوع لا يكون تحته نوع وإلا لم
يتحقق الأشخاص إذ بها نهايتها فلا تحقق الأنواع أيضا إنتهى بحاصله. عبيد الله الكندهارى.

لا السافل كالحیوان لأن الجنسية بالنسبة^(١) إلى ما تحتها فهو إنما يكون جنس الأجناس إذا كان فوق جميع الأجناس ونوعية الشيء بالنسبة^(٢) إلى ما فوقه فهو إنما يكون نوع الأنواع إذا كان تحت جميع الأنواع ومثال المتوسط بينهما أى بين العالی والسافل الجسم النامى والجسم المطلق لأن فوقهما الجوهر وهو جنس وتحتهما الحيوان وهو أيض جنس فيكون كل واحد منهما جنسا متوسطا ومثال المفرد العقل إن^(٣) قلنا إن الجوهر ليس بجنس له بل^(٤) يكون عرضا عاما لثلاث^(٥) يتحقق جنس أعم منه ويكون العقول العشرة

(١) قوله بالنسبة إلى ماتحته وذلك لأن جنس الشيء كلى مقول عليه وعلى غيره في جواب ما هو فلا يكون جنس الأجناس إلا إذا كان ما ورائه من الأجناس تحتها. صادق (٢) قوله بالنسبة إلى ما فوقه وذلك لأن النوع الإضافى مشمول الجنس فلا يضاف إلا إلى ما هو فوقه فلا يكون نوع الأنواع إلا إذا كان ما ورائه من الأنواع فوقه. صادق (٣) قوله إن الجوهر الخ أعلم أن لفظ الجوهر يقال بالإشتراك اللفظى على معان أربعة الأول الموجود الغنى عن المحل والواجب بهذا المعنى جوهر^[١] والثانى الماهية التى إذا وجدت فى الخارج كانت لا فى موضوع وهذا المعنى يقتضى زيادة الوجود على الماهية والشيخ ذهب إلى أن وجوده تعالى عين ذاته فلا يطلق الجوهر عليه والإمام إلى أن وجوده زائد فيتناوله الثالث القابل للصفة والحكمة إتفقوا على أنه تعالى ليس بجوهر بهذا المعنى بناء على استحالة قيام الصفات بذاته تعالى الرابع الشيء الذى يتعاقب عليه الصفات والحكماء على إمتناع تعاقب الصفات على ذات الواجب وقد يطلق الجوهر على الذات والحقيقة ولاخفاء فى تناوله للواجب تعالى هذا ما أفاده السيد السند فى حاشية شرح حكمة العين مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقدته (٤) قوله بل يكون عرضا عاما هذا المثال أيضا إنما يتم بشئين أحدهما عدم كون الجوهر جنسا وثانيها كون العقول أنواعا مختلفة منحصرة فى شخص ولذا ضم إلى قول المصنف قوله ويكون العقول الخ (٥) قوله لثلاث يتحقق جنس أعم منه ليكون جنسا مفردا بالنسبة إليه لاجنسا سافلا. ص

حاشية عبيد: [١] ولكن لا ينبغي إطلاقه عليه تعالى لأنه منع شرعا عن إطلاق الألفاظ الموهمة للنقص عليه تعالى. عبيد كندهارى

أنواعاً^(١) مختلفة منحصرة^(٢) في شخصٍ فالعقل^(٣) يصلح منا لا

للجنس المفرد على تقدير كون العقول العشرة مختلفة بالنوع بمعنى^(٤)

أن العقل تمام الماهية المشتركة بالنسبة إلى كل واحد منها ويصلح

مثالاً للنوع المفرد على تقدير كون العقول العشرة متفقة بالنوع

بمعنى^(٥) أن العقل تمام^(٦) الماهية بالقياس إلى كل واحد منها وهذا^(٧)

القدر كاف في التمثيل لما فرغ عن بيان مُقدّمات القول الشارح
وهي الكليات الخمسة .

شرع فيه فقال ﴿فَصْلٌ﴾ فِي التَّعْرِيفَاتِ الْمُعَرَّفِ لِلشَّيْءِ هُوَ الَّذِي^[١]

يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرَهُ بِطَرِيقِ^(٨) النَّظَرِ^[٢] وَالْإِكْتِسَابِ تَصَوُّرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ

(١) قوله أنواعاً مختلفة لا أجناساً ليكون العقل بالنسبة إليه عالياً. ص (٢) قوله منحصرة في شخص أى منحصر كل واحد في فرد واحد. ن (٣) قوله فالعقل الخ جواب سؤال مقدر تقرير السؤال أن التمثيل الأول مبنى على اتفاق العقول في الحقيقة وكون الجنس جنساً لها والتمثيل الثانى مبنى على اختلافها في الحقيقة وعدم كون الجوهر جنساً لها فيستحيل صحتها معاً. ج (٤) قوله بمعنى أن العقل وإلا فليحتمل أن يكون العقل على هذا التقدير عرضاً عاماً لها لا جنساً مفرداً بالقطع. ص (٥) قوله بمعنى أن الخ وإلا فلا يقطع كونه نوعاً مفرداً لإحتمال كونه عرضاً عاماً لها. ج (٦) قوله تمام الماهية المختصة فيكون العقول العشرة أفراداً للعقل الذى هو نوع مفرد مباين لكل لا أنواعاً له حتى لا يتحقق تحته نوع فيكون مفرداً. منه (٧) قوله وهذا القدر كاف يعنى أن الفرض كاف في التمثيل لأن المقصود عنه تفهيم القواعد وتوضيحها سواء طابق الواقع أولاً. ص (٨) قوله بطريق النظر والإكتساب جواب لما يقال أن هذا التعريف يصدق على الملزومات والمحدودات بالنسبة إلى اللوازم البينة بالمعنى الأخص والحدود بأن المراد أن يكون تصور ذلك الشئ حاصلًا من تصوره مكتسباً بأن قصد أولاً إلى المعلوم بوجه ما ثم رتب أموراً معلومة ليحصل منه ما يؤدى إلى علم ذلك الشئ بوجه غير ذلك الوجه : صادق

حاشية عبيد: [١] قوله هو الذى آه فيه نظر لأن المراد ههنا مطلق المعرف وهذا التعريف لكونه تعريفاً للمعرف أخص من مطلق المعرف فيقوت المساوات والجواب أن التعريف المذكور بحسب المفهوم والذات مساو لمطلق المعرف ولا يضر كونه أخص منه باعتبار ما عرض له من الإضافة أعنى كونه معرفاً بالكسر [٢] قوله بطريق النظر آه فيه بحث لأنه على هذا لا يشمل هذا التعريف التعريف اللفظى.....

إما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه الإمتياز عن جميع
كما في الحد التام . ص

ماعداه أو عن بعض^(١) ما عداه ولا يجب الإمتياز عن جميع ماعداه وهو^(٢)
كما في تعريف الشئ بالمساوى الداخلى أو الخارج .

مختار المتقدمين وهو الصواب^(٣) وذهب جماعة إلى أنه لا يجوز بتعريف المعرفة

وإلا يلزم التسلسل والجواب أن التسلسل في الأمور الاعتبارية غير متحقق
لأنه أمر معنوى لا يتحقق له في الخارج . ص

لإنقطاع الاعتبار أو يقال إن معرف المعرفة عينه كوجود الوجود

وقيل عليه إن العينية ممنوعة ضرورة ثبوت التباين بين المضاف والمضاف إليه

(١) قوله عن بعض ما عداه كما في تعريف الشئ بالأعم منه والأخص منه فإنه المتبادر لا
الأول فقط^[٣] . ص (٢) قوله وهو مختار المتقدمين وذهب المتأخرون إلى أن أحد الأمرين لازم في
التعريف إما الإيصال إلى كنه المعرفة أو الإمتياز عن جميع ما عداه من غير الإيصال المذكور
ولذا حكموا بامتناع التعريف بالأعم والأخص لأن الإمتياز عن بعض ما عداه في غاية النقصان
عندهم . جلال (٣) قوله وهو الصواب لأنه كما يكون تصور الشئ بالكنه كسبياً محتاجاً إلى
التعريف كك تصور بوجه ما سوء كان مع إمتيازه عن جميع ما عداه أو بعضه يكون كسبياً
أيضاً فلا وجه لإيجاب الإمتياز عن جميع ما عداه فيكون التعريف بالأعم والأخص جائزاً عند
المصنف رح . صادق (٤) قوله وإلا يلزم التسلسل أى وإن جاز تعريف المعرفة للزم التسلسل
لأن معرف المعرفة أيضاً معرف فأحتاج إلى معرف آخر وهلم جرا والجواب أن المعرفة معلوم
غير محتاج إلى التعريف لأن حيث الذات ولا من حيث الوصف أما الأول فليدها أجزاء
أبتداء وإنهاء أو لكونها معلومة وأما الثانى فلأن هذا الوصف وهو كونه معرفة معلوم لأنه
يصدق عليه أنه معرف والمعرف معلوم بتعريفه ليكون ما يصدق عليه الأمر المعلوم معلوماً أيضاً
جلال . (٥) قوله لإنقطاعه بإنقطاع الاعتبار فإن معرف المعرفة من حيث أنه معرف من غير
نظر إلى خصوصيته الإضافية فهذا الاعتبار لا يحتاج إلى معرف أصلاً فيجوز أن يقطع . جلال

حاشية عبيد: ... بقيه .. لأنه ليس فيه تصور الشئ بطريق النظر والإكتساب بل الالتفات
إلى الصورة المخزونة والالتفات ليس بتصور والجواب أن المختار عند المصنف والشارح هو
مذهب السيد المحقق وهو أن التعريف اللفظى من المطالب التصديقية إذ مآله إلى التصديق بأن هذا
اللفظ موضوع لذلك المعنى كما يقال الغضنفر أسد وتسميته تعريفاً مسامحة وفيه اختلاف عظيم
تفصيله في الكتب المبسوطة كشرح القاضى على السلم وحاشية الزاهد على الأمور العامة [٣]
فيه أن الإمتياز عن بعض ماعداه مقابل للإمتياز عن جميع ما عداه في عبارة الشارح فكيف
يشمل التعريف بالأخص لأن فيه الإمتياز عن جميع ماعداه حاصل كما لا يخفى فتدبر عبيد

وأجيب عنه بأن كون التغاير ضروريا إنما في الأمور الخارجية وأما في الاعتبارية فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود من^(١) الأمور الاعتبارية فيكون وجود الوجود عين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا حد الحد ثم شرع في تقسيم المعرف إلى الحد والرسم وكل منهما إلى التام والناقص فقال وَيُسَمَّى [١] أي المعرف حَدًا لكونه^(٢) فالأقسام أربعة .

مانعا عن دخول الأغيار تَامًا لأشتماله^(٣) على جميع^(٤) الذاتيات إن كَانَ بِجَنْسٍ [٣] وَ فَصْلٌ قَرِيبَيْنِ مع^(٥) تَقْدِمُ الْجِنْسِ عَلَى الْفَصْلِ

(١) قوله من الأمور الاعتبارية لأنه أمر معنوي لا تحقق له في الخارج وإنما الوجود في الخارج هو الموجود . صادق (٢) قوله لكونه مانعا بيان للمناسبة بين المعنى الإصطلاحي والمعنى اللغوي فلا يرد أن الرسم أيضا مانع عن دخول الأغيار فيه فينبغي أن يسمى حدا . ج . (٣) قوله لأشتماله الخ قد أفاد السيد السند قدس سره أن الإطلاع على ذاتيات الماهيات الحقيقية الموجودة^[٢] في الخارج من غير اعتبار المعتبرين لحقيقة الإنسان وغيره في غاية الصعوبة والفرقة بين أجناسها وأعراضها العامة وكذا بين فصولها وخواصها تكاد تصل إلى حد التعذر لما بين الجنس والعرض العام والفصل والخاصة من الاشتباه في العموم والخصوص فبأي دليل يعرف دخول بعض في الحقيقة وخروج بعض آخر ولذلك يستصعب رئيس القوم تحديد الحقائق . ن . (٤) قوله على جميع الذاتيات الذاتى [٤] مالا يمكن تصوره بدونه والعرضى بخلافه . صادق . (٥) قوله مع تقدم الجنس على الفصل إشارة إلى أن لتقدم الجنس عليه دخلا في تمامية الحد فلا يكون قولنا الناطق الحيوان في تعريف الإنسان حدا تاما . جلال

حاشية عبيد: [١] قوله ويسمى حدا آه أقول هذا على مصطلح المنطقة وأما أهل العربية فيستعملون الحد بمعنى المعرف الجامع والمانع وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الإصطلاحين كذا قيل . [٢] قيد بذلك لأن المفهومات اللغوية والإصطلاحية أمرها سهل فإن اللفظ إذا وضع في اللغة أو الإصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه يكون عرضيا له فتحدد المفهومات المذكورة في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الاسم هذا ما قال السيد في حاشية القطبي [٣] قوله بجنس وفصل آه إما بنفسها أو بما هو في حكمها فيشمل تعريف الإنسان بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة الناطق ثم أعلم أنه لا بد أن يكون الجنس والفصل ملحوظين بالكنه فإنه إذا كان ملحوظين بالوجه لا يكون المركب مهتما حدا تاما لأنه لا يفيد كنه المعرف حينئذ فالمعرف بالكسر حينئذ ذلك الوجه إذ هو وجه للمعرف بالفتح فيكون رسم فتدبر [٤] فيه بحث لأن الملزوم لا يمكن تصوره بدون اللازم البين بالمعنى الأخص فيلزم أن يكون ذاتيا .

كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان أو بأمرين متساويين أو أمور
متساوية والمصنف لم يذكره لعدم تحققه إن قيل هذا يقتضى جزئية
كل منهما للمركب والجزء لا يحمل على الكل والجنس والفصل
محمولان على النوع قلنا^(١) إن الجنس والفصل بإعتبار الجزئية غير
محمول وبإعتبار محموليتهما ليسا بجزئين وَيُسَمَّى حَدًّا لما ذكرناه
نَاقِصًا لخلوه عن بعض الذاتيات إِنْ كَانَ بِفَصْلٍ قَرِيبٍ وَحَدًّا^[١]
كقولنا في تعريف الإنسان ناطق أَوْ بِهِ وبفصل قريب وَبِجَنَسٍ
بَعِيدٍ كقولنا في تعريف الإنسان جسم ناطق وكلما كان الجنس
أبعد كان التعريف في النقصان أدخل^(٢) أو به وبخارجي والمصنف
لم يذكره لأنه^(٣) علم دلالة وقيل إنما لم يذكره لكونه غير معتبر
لأن العرض العام مع الفصل القريب لا^(٤) يفيد الإمتياز

(١) قوله قلنا الخ محصله أن فيهما إعتبارين الجزئية وهو إعتبار تغاير وجود كل منهما مع وجود
الماهية وإعتبار المحمولية وهو إعتبار الاتحاد وعند إعتبار الجزئية لا يعتبر المحمولية وبالعكس فيصح
كل منهما بهذا الطريق. صادق (٢) قوله أدخل فبذكر الجنس البعيد بمرتبة كالجسم النامي يترك
جزء الجزء أعنى الحساس المتحرك بالإرادة ويذكر جزئه الآخر وبذكر البعيد بمرتبتين كالجسم
المطلق يذكر جزء جزء الجزء يترك أحد جزئي الجزء هكذا. ص (٣) قوله لأنه علم دلالة فإنه لما
صلح القريب وحده للحد الناقص فصلاحيته لذلك مع الخارج بالطريق الأولى فإنه أكمل وأقوى
من الأول في التعريف. ص (٤) قوله لا يفيد الإمتياز ولا الإطلاع على الذاتى المعتبران في صناعة
التعريف بل كلاهما يحصل بالفصل فلا حاجة إلى إنضمام العرض العام والخاصة إليه. جلال.

حاشية عبيد: [١] قوله وحده الخ أقول عرف بعض المناطقة النظر والفكر بترتيب أمور معلومة
ليتأدى إلى تمثيل تصويرى أو تصديقى فلا يشمل التعريف بالمفرد ومنهم من فسره بملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول فيشملة فتدبر والتحقيق في موضعه. عبيد

ولا الإطلاع على الذاتى وكذا الخاصة مع الفصل لأن الإمتياز حاصل بالفصل وفيه^(١) نظر أو به وبفصل بعيد ولم يذكره لأنه^(٢) بمترلة الجنس البعيد وَيُسَمَّى رَسْمًا لكونه تعريفا بالخاصة التى هى أثر الشئ تاما لمشابهته للحد التام فى وضع الجنس القريب ثم ورسم الدار أثرها تقيده بما يخصه الماهية إِنْ كَانَ بِجَنْسٍ قَرِيبٍ وَخَاصَّةً كقولنا فى تعريف الإنسان حيوان ضاحك وَيُسَمَّى رَسْمًا لما ذكرناه نَاقِصًا لنقصان أجزائه بالنسبة إلى الرسم التام إِنْ كَانَ التعريف بِهَا أى بالخاصة فَقَطْ نحو الإنسان ضاحك أو بها وبعرض عام ولم يذكره المصنف لما مر^(٣) نحو الإنسان ماشٍ ضاحك أو بِهَا وبالخاصة وَبِجَنْسٍ بَعِيدٍ نحو الإنسان جسم ضاحك والتعريف^(٣) بالمثال

(١) قوله وفيه نظر وجه النظر ما ذكره السيد من أن تميز الشئ قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه والعرض قد يفيد التميز الثانى أى التميز عن بعض ما عداه فإن الماشى الذى هو عرض عام يميز الإنسان وغيره من الأنواع عن الجسم النامى كالشجر مثلاً فينبغى أن يعتبر فى التعريفات ج (١) قوله وفيه نظر لأن كل قيد فى التعريف لا يلزم أن يكون مفيداً للتمييز أو الإطلاع على الذاتى لجواز أن يكون لزيادة الإيضاح فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أكمل وأقوى من الخاصة وحدها وإن المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أكمل وأقوى من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص لكنه أكمل من العرض العام والفصل منه (٢) قوله لأنه بمترلة الجنس البعيد فى كونه ذاتياً شاملاً للمحدود وغيره ص (٣) قوله لما مر أى لمثل ما مر من أنه علم دلالة لكونه أكمل من الخاصة وحدها لكونه مفيداً لما يفيد التعريف بالخاصة فقط مع أنه أمر زائد (٤) قوله والتعريف بالمثال الخ جواب لما يقال من أن ما يقال فى تعريف النباش مثلاً يأنه مثل الإنسان فرد من أفراد المعروف فما وجه تركه ص

تعريف^(١) بالمشابهة المختصة به فيكون^(٢) رسماً أيضاً أو بها
وبفصل بعيد ولم يذكره لما مر^(٣) ثم شرع في بيان ما يجب^(٤)
الإحتراز عنه في التعريفات فقال وَيَجِبُ الإِحْتِرَازُ عَنِ تَعْرِيفِ^(٥)
الشَّيْءِ بِمَا يُسَاوِيهِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْجَهَالَةِ كَتَعْرِيفِ أَحَدِ^(٦) المتضايفين
بِالْآخَرِ مِثْلَ أَنْ يَقَالَ الْإِبْنُ مِنْ لَهُ أَبٌ وَالْأَبُ مِنْ لَهُ ابْنٌ فَإِنَّ الْأَبَ
وَالْإِبْنَ مُتَسَاوِيَانِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْجَهَالَةِ وَيَجِبُ الإِحْتِرَازُ فِي التَّعْرِيفِ عَنِ
إِسْتِعْمَالِ أَلْفَافٍ غَرِيبَةٍ أَوْ وَحْشِيَّةٍ غَيْرِ ظَاهِرِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ

(١) قوله فيكون رسماً قال بعض الشارحين أنه راجع إلى الرسم الناقص . ج (٢) قوله لما مر من
أن الفصل البعيد بمنزلة الجنس البعيد فكان داخل تحت منه . (٣) قوله يجب الإحتراز لعدم الفائدة إن
كان معلوماً وبقاء الجهل إن كان مجهولاً . ص . (٤) قوله عن تعريف الشيء وعن تعريف الشيء بما
يتوقف معرفته عليه إما بمرتبة ويسمى دوراً مصرحاً أو بمراتب ويسمى دوراً مضمراً مثال الأول
الكيفية ما يقع بها المشابهة والمشاركة اتفاق في الكيفية ومثال الثاني الإثنان زوج أول والزوج هو
المنقسم إلى المتساويين هما الشينان اللذان لا يفصل أحدهما عن الآخر والشينان هما الإثنان . ح . (٥)
قوله أحد المتضايفين هما الشينان الوجوديان يتوقف تصور كل منهما على تصور الآخر . ص

حاشية عبيد: [١] قوله والتعريف آه أقوله هذا جواب السؤال مقدر تقديره من وجهين الأول
أن حصر التعريف في الأربعة غير منحصر لأن ههنا نحو آخر من التعريف وهو التعريف بالمثال
سواء كان جزئياً للمعرف كقولنا الأسم كزيد والفعل كضرب أو لا يكون جزئياً له كقولهم العلم
كالنور والجهل كالظلمة وحاصل ما أجاب الشارح عنه بهذا القول أن التعريف بالمثال في الحقيقة
تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال وليس التعريف بنفس المثال فإن تعريف الاسم
بزيد مثلاً تعريف بكونه مستقلاً بالمفهومية غير مقترون بأحد الأزمنة الثلاثة وكذا تعريف العلم بالنور
تعريف بكونه موجباً لاكتشاف وقس على ذلك فتلك المشابهة خاصة لذلك المعرف فيكون
التعريف رسماً ناقصاً والثاني أنه كثير ما يعرف الشيء بالمثال وهو قد يكون أخص كتعريف الاسم
بزيد والفعل بضرب وقد يكون مابيناً كما تقول العلم كالنور والجهل كالظلمة ففي الأول يلزم
التعريف بالأخص وفي الثاني بالمابين مع أن المعرف يجب حمله على المعرف وحاصل جواب الشارح
أن التعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة به . جع إلى التعريف بالخاصة وهي رسم ومحمول على
المعرف مساوية للمعرف فدبر . عبيد .

هذا^(١) تعميم بعد تخصيص لأن عدم الظهور قد يكون للغرابة وقد يكون للمجاز والإشتراك من^(٢) غير قرينة معينة ظاهرة بالقياس^٣ إلى السائل لا إلى غيره لأن المطلوب علمه لا علم غيره وإنما يجب الاحتراز عن مثل هذه الألفاظ لكونه مفوتا للغرض المقصود من التعريف والعام يجب تقديمه على الخاص للأعرافية^(٣) والحد التام لا يقبل^(٤) الزيادة والنقصان والأعراف يستحق التقديم منه.

من حيث المعنى ولكن يقبلهما من حيث^(٥) اللفظ وأما غير الحد التام فيقبل الزيادة والنقصان معنى والحد التام لا يكون إلا^(٧) بالقول

(١) قوله هذا تعميم بعد تخصيص لأن عدم الظهور قد يكون للغرابة وقد يكون للمجاز والإشتراك فيكون غير ظاهر الدلالة عاما من الغريبة فلو لم يقل ذلك لأحتاج إلى ذكر الاحتراز عن المجاز والإشتراك أيضا كما فعله بعضهم ج. (٢) قوله من غير قرينة معينة ظاهرة فلو أستعمل شئ منها في التعريف فلا بد من القرينة المعينة لأحد المعنيين ولا بد أيضا من ظهور تلك القرينة منه. (٣) قوله للأعرافية أي لأن العام أعرف من الخاص ولذلك إدراك الإنسان من حيث أنه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث أنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق. صادق. (٤) قوله لا يقبل الزيادة والنقصان إذ لا بد فيه من ذكر جميع الذاتيات فلو ترك بعضها لم يتحقق الجميع ليكون حدا تاما وكيف يجتمع النقصان مع التام وعند ذكر جميعها لا يمكن الزيادة عليها ليكون زائدا على التام وكان الأصوب إتصال هذه العبارة بما سبق من تعريفه. نور الله (٥) قوله من حيث اللفظ لجواز أن يذكر جميعها بألفاظ كتعريف الإنسان بالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة الناطق لأنه باللفظين غير لازم. صادق. (٦) قوله وأما غير الحد التام سواء كان ناقصا أو رسما ناقصا. منه. (٧) قوله إلا بالقول أي بالمركب الملفوظ أو المعقول. جلال.

حاشية عبيد: [١] أقول لما لم يجز التعريف بالمساوي فلا يجوز بالأخفى بالطريق الأولى فلا حاجة إلى نفي التعريف بالأخفى كما نفاه صاحب السلم [٢] أقول أعلم أن المعتبر الوحشة والغرابة بالقياس إلى السامع حتى إن تعريف النار بأنها أسطقس فوق الإستقسط صحيح بالقياس إلى السامع مع الحكيم وغير صحيح بالنسبة إلى أهل العرف العام فتدبر عبيد □ قوله بالقياس متعلق بما قبله على سبيل التنازع. ص [٣] قوله للأعرافية آه قالوا إن العام له أفراد كثيرة وشرائطه قليلة وموانعه أيضا قليلة بخلاف الخاص فإن أفراد قليلة وشرائطه وكذا موانعه كثيرة فيكون العام أقرب إلى الفهم. عبيد

بخلاف الحد الناقص فإنه^(۱) قد لا يكون بالقول ولما فرغ عن بيان وكذا الرسم الناقص.

ما يكسب منه التصور^{۱} المجهول شرع فيما يكتسب منه التصديق

المجهول ولما^(۲) كان إكتساب التصديق بالحجة المؤلفة من القضايا شرع

في بحث القضايا فقال **«فصل»** في تعريف القضايا وأقسامها^(۳) وما

يتعلق بها أي بالقضايا كالعكس وغيره وتعریف^(۴) القضية قول^[۱]

أي^(۵) مركب و هو جنس شامل لجميع الأقوال التامة و الناقصة

(۱) قوله فإنه قد لا يكون الخ هذا عند من جوز التعريف بالمفرد قال العلامة الأصفهاني في شرح الطوالع الحق عدم صحته لأن الشيء المطلوب تصوره يعلم أولا بوجه ما بناء على إمتناع توجه النفس نحو طلب المجهول المطلق فيجتمع التصوران ولا يبقى التعريف مفردا نور الله (۲) قوله ولما كان الخ إعتذار^{۲} لتقديم بحث القضايا وإلا فتقديم بحث الحجة أولى جلال. لأن الحجة هي المقصد الأعلى. ع (۳) قوله وأقسامها لو عمم القضايا كما يشعر به الجمع أو ما يتعلق^[۱] بها لما أحتاج إلى تقديره جلال (۴) قوله وتعريف القضية الخ لاحاجة إلى تقدير التعريف إلا أنه قصد كونه موافقا للعنوان ج. (۵) قوله أي مركب لأن التركيب عندهم بمعنى المركب فهو معقول إن كان تعريفا للقضية المعقولة وملفوظة إن كان تعريفا للقضية الملفوظة والقضية تطلق على المعقولة والملفوظة إما بالحقيقة والمجاز أو بالإشتراك ج. **حاشية عبيد: [۱]** أقول لما أضاف المصنف التعريف إلى القضايا وقد تقرر عندهم أن التعريف للماهية وبالماهية لا للأفراد وبالأفراد فينبغي أن يبطل الجمعية باللام وأما تعميم ما يتعلق بغير مناسب لأن أقسام الشيء لا يسمى بالمتعلقات عرفا فلذا زاد لفظ الأقسام تدبر [۲] قوله قول يقال آه أقول قد عرفوا القضية بتعريفات وهذا أجود التعريفات ولا يرد عليه السؤال بمثل السماء تحتنا والأرض فوقنا أو السماء فوقنا والأرض تحتنا وكذا بالقضايا الواقعة في القرآن والحديث وكذا بمثل قولنا الأربعة زوج والشمس طالعة وأمثال ذلك مما يشهد بالبدهة أو العقل بصدقها أو كذبها لأنه قال يقال لقائله صادق فيه أو كاذب ولا يخلو الأقوال المذكورة من أحد الأمرين بخلاف قولهم القضية قول يحتمل الصدق والكذب إذ يرد عليه الاعتراض بالقضايا المذكورة. إذ بعضها لا تحتمل الكذب وبعضها الصدق فيجاب بأن المراد الإحتمال لهما بمجرد المفهوم مع قطع النظر عما عداه. عبيد كندهاري {۱} توصيف التصور والتصديق بالمجهول توصيف الشيء بحال متعلقه لأن المعلوماتية والمجهولية من أوصاف متعلقاتها فلا يرد ما يرد {۲} ويعلم من هذا وجه إيراد البحث عن القضايا فلا يكون الإشتغال بالبحث عنها إشتغالا بما لا يعني. زاهد عزيز خيل.

وقوله يُقَالُ لِقَائِلِهِ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فصل يخرج الأقوال

الناقصة والإنشاءات كلها والمراد بالصادق ههنا قائل^(١) القول المطابق

من الأمر وغيره .

حكمه للواقع والمراد بالكاذب قائل القول الغير المطابق حكمه للواقع

ثم شرع في أقسام^(٢) القضية فقال وهي أي القضية شرطية

لانتسابها^(٣) إلى الشرط إِنْ إِنْحَلَّتْ القضية أي عادت^(٤) إلى قَضِيَّتَيْنِ

أي^(٥) غير منفردين بالفعل أو القوة بَعْدَ^(٥) حَذْفِ الرَّابِطِ وهو ما يدل

على الربط الحكمي بينهما كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالهار موجود

(١) قوله قائل القول المطابق حكمه للواقع لا القول^(١) المطابق حكمه للواقع بقريئة حمله على القائل وقس عليه قوله والمراد بالكاذب . ص (٢) قوله لانتسابها إلى الشرط إنتساب الكل إلى الجزء مطلقا كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد فإنه في قوة قولنا إن كان هذا العدد زوجا فليس بفرد وبالعكس . ص (٣) أي عادت إذ لو أريد معناه الحقيقي الذي هو بطلان صورتها وإنفكاك أجزائها المادية بعضها عن بعض بحذف الأدوات الدالة على إرتباط أحد طرفيها بالآخر لم يتعدى إلى ويكون قوله بعد حذف الرابط لغوا صادق (٤) قوله أي غير مفردين تفسير القضيتين بغير المفردين بالفعل أو بالقوة لأن أدوات الشرطية أخرجتهما عن كونهما قضيتين بالفعل فلما إِنْحَلَّتْ الشرطية بزوال الصورة لا يصيران قضيتين بل بقيت ما كانتا عليه حال التركيب ولذا أولهما بغير المفردين بالفعل أو بالقوة فإنهما وإن لم تصيرا^(٣) بعد الزوال قضيتين إلا أنهما ليس بمفردين أيضا لا بالفعل ولا بالقوة فإنهما قضيتان بالقوة القرية من الفعل فتأمل . جلال (٥) قوله بعد حذف الرابط وهي كلمة الشرط والفاء في المتصلة وأما واو في المنفصلة . ج

حاشية عبيد: [١] بعد حذف آه فيه بحث من وجهين الأول أنه ليس بجامع لأنه لا يصدق على انحلال القضية الثانية وإلا يلزم حذف المحذوف والثاني أنه ليس بمانع إذ يصدق على حذف الرابط من القضية الثانية مع أنه لا انحلال لها والجواب أن الحذف كما يستعمل في ترك التلفظ مع التقدير كك يستعمل في الترك مطلقا أي من اللفظ والتقدير وهذا هو المراد فاندفع الإيرادان فتدبر عبيد {١} فلا يلزم توصيف الأحد المتباينين بوصف المتبين الآخر {٢} لا يخفى عليك أن للقضية قسمان الحملية والشرطية لا أقسام إلا أن يقال المراد من الأقسام أعم من الأولية والثانوية {٣} وإنما تصيران بعد الانحلال قضيتين لأن الانحلال إنما يكون إلى ما منه التأليف . محمد زاهد عزيز خيل

والعدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً فإننا إذا حذفنا الرابط بقى الشمس طالعة والنهار موجود وهما قضيتان ليستا بمفردين لا بالفعل ولا بالقوة^(١) والعدد زوج والعدد فرد وهما أيضاً قضيتان وإلا أى وإن لم تنحل القضية إلى قضيتين بعد^[١] حذف الرابط بل^(٢) تنحل إلى مفردين بالفعل أو بالقوة أى يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعيّة الحكم فحمليةً لانتسابها إلى الحمل^[٢] كقولنا زيد قائم

(١) قوله ولا بالقوة أى لا يمكن أن يعبر عنهما بمفردين مع ملاحظة نوعيّة الحكم وأما بدوئهما فيمكن أن يعبر عنهما بمفردين جلال (٢) قوله بل تنحل إلى مفردين بالفعل أو بالقوة دفع لما ورد من أن قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجودة حملية مع أن طرفيها قضيتان بل ليسا بمفردين فانتقض التعريفان طرداً وعكساً فأشار إلى دفعه بقوله بل تنحل الخ حاصله أن المراد بالمفرد أعم من أن يكون مفرداً بالفعل أو بالقوة وأراد بالمفرد بالقوة ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد وطرفائهما وإن كانا قضيتين بل ليسا بمفردين إلا أنه يمكن أن يعبر عنهما بمفردين وأقلهما أن هذا ذاك أو هو هو أو الموضوع محمول بخلاف الشرطيات فإنه لا يمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل أن تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية وإما أن يتحقق هذه القضية أو يتحقق تلك القضية وهى ليست بألفاظ مفردة (٣) قوله مع ملاحظة نوعيّة الحكم جواب لما يقال أن الشرطية أيضاً تنحل إلى مفردين بعد الحذف بأن يقال هذا ملزوم لذلك أو معاند لذلك فتدخل في تعريف الحملية بما ينحل إلى مفردين مطلقاً فإن المفرد بالقوة هو ما يمكن أن يعبر عنه بمفرد بأنها لا تنحل إلى مفردين بالقوة أيضاً فإن المفرد هو ما يمكن أن يعبر عنه بمفرد مع ملاحظة نوعيّة الحكم من اللزوم والعناد إن كان الحكم في القضية بهما والحمل إن كان الحكم فيها به فلا يمكن التعبير عن طرفي الشرطية باللزوم واللازم أو المعاند أو المقدم والتالى عند ملاحظة الحكم باللزوم أو العناد . صادق .

حاشية عبيد: [١] أقول أعلم أن المراد بحذف الرابط في القضية الملقوفة عدم التلطف بما وفي القضية المعقولة إسقاطه عن النية والقصد فيبقى الأجزاء المادية في صورتين ١ يرد ههنا سؤال دقيق أورده الفاضل عصام هو هذا التعريف للإخلال لا يصدق على إخلال قضية محمولها الفعل نحو قام زيد فإنه ليس فيه رابط حتى يحذف بل المحمول فيها يربط بنفسه كما بين في المطولات والجواب أن القول المذكور في تأويل قولنا زيد هو قائم في الزمان الماضى ففيه رابط تقديراً فافهم [٢] أعلم أن الحمل هو الاتحاد بين المتغايرين في الدهن فتسميته للسالبة بالحملية مجاز . عبيد كندهارى

وقولنا زيد قائم يضاده زيد ليس بقائم فإننا حذفنا الرابط بقي
 زيد قائم وهما مفردان بالفعل وزيد قائم يضاده زيد ليس بقائم وهما
 أيضا مفردان لكن بالقوة لأنه يمكن أن يعبر عنهما بمفردين مع
 ملاحظة نوعيّة الحكم بأن يقال هذا ذاك وهو هو بخلاف الشرطية
 فإنه لا يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعيّة الحكم
 بل يلزم عند ذلك إبدال الحكم الشرطي بالحملّي كما لا يخفى . ع
 بقى^(١) وهنا إشكال وهو أن القضية الشرطية غير مركبة من
 القضيتين لأن أدوات الشرط والعناد أخرجت^(٢) طرفيها عن أن
 يكونا قضيتين وكل ما هو مركب من غير القضيتين إنما ينحل إلى غير
 القضيتين لا إلى قضيتين لأن انحلال القضية إلى ما منه^[١] تركيبهما

(١) قوله بقى وهنا إشكال العجب من الشارح فإنه مع إطلاقه على أن القضيتين ليسا
 على الظاهر بل المراد منها غير المفردين بالفعل أو بالقوة قال بقى وهنا إشكال الخ فإنه
 بعد تمام تأويله بغير المفردين لا يبقى هذا الإشكال أصلا كما لا يخفى . ج أقول أغمض
 الشارح عن تأويله السابق تمهيد أو توطئة لجواب آخر . ع (٢) قوله أخرجت لأنه لم يوجد
 حكم في شيء من طرفيها بل فرضه وهذا ظاهر في المتصلة وأما في المنفصلة فلا إلا بإرجاعها
 إلى المتصلة فإن قولنا هذا العدد إما زوج أو فرد في قوة قولنا إن كان هذا العدد زوجا لم
 يكن فردا وإن كان فردا لم يكن زوجا . ج

حاشية عبيد: [١] قوله إلى ما منه آه أورد عليه أنه لا بد في انحلال القضية من إبطال بعض
 أجزائها وهو الرابط فكيف يصح أن الانحلال إلى ما منه التركيب وأجيب عنه أنه فرق بين
 قولنا الانحلال إلى ما منه التركيب وقولنا الانحلال إلى جميع ما منه التركيب ولم ندع الثاني
 ولا حرج في إبطال بعض الأجزاء على الأولى ومن قوله إلى ما منه آه يفهم من شرح السيد
 أن المراد بما منه التركيب الأجزاء المادية فلا يرد السؤال السابق فافهم . عبيد الله كندهارى .

وزوال^(١) المانع لا يكفي^(٢) وجود الشيء حتى يقال إن الأدوات كانت مانعة من الحكم فإذا زالت عاد ويمكن أن يقال أن ما منه تركيب القضية يعتبر تارة حال كونه واقعا في التركيب وتارة بدون التركيب فيكون الشرطية مركبة من قضيتين بالإعتبار الثاني دون الأول فيصدق انحلال القضية الشرطية إلى القضيتين بناء على الإعتبار الثاني وإن لم يصدق بناء على الإعتبار الأول فالقضية الشرطية إمّا مُتَّصِلَةٌ وهى أى الشرطية المتصلة الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِصَدَقِ قَضِيَّةٍ

على تقدير صدق قضية أخرى سواء تحقق^[١] صدقهما أولا وسواء كان على طريق اللزوم أو لا وهى موجبة أَوَّلًا صَدَقُهَا أى سلب صدقها

(١) قوله وزوال المانع الخ رد لما قيل من أنه إذا حذفت الأدوات فقد وجد الحكم في الأطراف لأنها مانعة وإذا زال عاد الحكم ورده السيد رحمه الله بأن زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء بل لابد من وجود المقتضى وزوال المانع لا يستلزمه . ج (٢) قوله لا يكفي الخ بل لابد في القضية من وجود الباعث فإنه لابد في القضية من الحكم وقد يمنع ذلك في بعض الأطراف كما في قولنا إن كان الإنسان ناطقا كان حمارا . صادق

حاشية عبيد: [١] إنما قال هذا ليشمل اللزومية الكاذبة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود وإعلم^[١] أن تسمية الموجبات بالحملية والمتصلة والمنفصلة وغير ذلك ظاهر لوجود معنى الحمل والاتصال والانفصال فيها وأما السوالب ففيها إشكال لأن فيها سلب الحمل أو الإتصال أو الانفصال فلانسبة لها إليها والجواب أولا أن النسبة تعم الوجود والانتفاء فالحملية السالبة مثلا منسوبة إلى الحمل بمعنى سلب الحمل فيها وعلى هذا فقس وثانيا أن الحمل مثلا في الإصلاح يشمل الإيجاب والسلب وكذا الإتصال والانفصال وثالثا أن تسمية السوالب بتلك الأسماء مجاز مرسل بإعتبار ما كان ورابعا بأن تسمية السوالب بتلك الأسماء إستعارة بإعتبار التشبيه في الإطلاق وخامسا بأن التسمية يكفي فيها المناسب في بعض الافراد فافهم ع {١} أقول ليس هذا المقام دفع الإشكال بل مقامه فيما سيأتى من قول الشارح وتسمية السوالب الخ مع أن في ذكر الجواب الثالث والخامس إستدراك بالنظر إلى ما ذكره جلال وفي الرابع إستدراك بالنظر إلى ما ذكره الشارح هذه ثمرة التعجيل . عزيز خيل

عَلَى^(١) تَقْدِيرِ صَدَقَ قَضِيَّةٌ أُخْرَى وَهِيَ سَالِبَةٌ مِثَالُ الْمَوْجِبَةِ كَقَوْلِنَا
 إِنْ كَانَ هَذَا^٢ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ فَإِنَّهُ حُكْمٌ فِيهَا بِصَدَقِ الْحَيَوَانِيَّةِ
 عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقَ الْإِنْسَانِيَّةِ مِثَالُ السَّالِبَةِ كَقَوْلِنَا لَيْسَ إِنْ كَانَ
 إِنْسَانًا فَهُوَ جَمَادٌ فَإِنَّهُ حُكْمٌ فِيهَا بِسَلْبِ صَدَقِ الْجَمَادِيَّةِ عَلَى
 تَقْدِيرِ صَدَقِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ وَهِيَ أَى الشَّرْطِيَّةِ
 الْمُنْفَصِلَةِ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِالتَّنَافِي أَى الْعِنَادِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي
 الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ مَعَ أَى لَا يَجْتَمِعَانِ صَدَقًا وَلَا كَذِبًا وَتُسَمَّى مُنْفَصِلَةً
 حَقِيقِيَّةً^٣ مُوجِبَةً كَقَوْلِنَا^(٢) هَذَا الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ فَإِنَّهُ
 حُكْمٌ فِيهَا بِالْعِنَادِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْفَرْدِ صَدَقًا وَكَذِبًا مَعَ أَوْ حُكْمٌ بِنَفْيِهِ
 أَى بِنَفْيِ التَّنَافِي بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ صَدَقًا وَكَذِبًا مَعَ وَتُسَمَّى مُنْفَصِلَةً
 حَقِيقِيَّةً سَالِبَةً كَقَوْلِنَا لَيْسَ^(٣) هَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَيَوَانًا أَوْ أَسْوَدَ

(١) قوله على تقدير صدق الخ المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها باتصال تحقق قضية بتحقيق قضية أخرى فإن اكتفى بمطلق الإتصال ولم يتجاوز عنه سميت متصلة مطلقة وإن قيد بكونه لزومياً سميت لزومية أو إتفاقية سميت إتفاقية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب الإتصال مطلقاً أو لزومياً أو إتفاقياً والعدول إلى التحقق تنبيه على أن المراد بالصدق في القضايا التحقق لا الحمل جلال (٢) قوله كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد ولو قال في التمثيل إما أن يكون العدد زوجاً إما أن يكون فرداً وإما أن يكون فرداً لكان أصوب لأنه التمثيل للقضية المنفصلة التي من أقسام الشرطية وما ذكر من المثال قضية حملية محمولها مفهوم مردد بين الزوج والفرد^١ هذا جلال (٣) قوله ليس هذا أى الجسم النامي لا الإنسان وإلا لكانت سالبة مانعة الجمع لاسالبة حقيقية صادق

حاشية عبيد: [١] أقول إكتفى المصنف بالشهرة عن التفصيل لأن مبنى الكتاب على الاختصار. [٢] منسوبة إلى الحقيقة بمعنى الكمال لأن فيها انفصال كامل بين الجزئين وليس المراد ما هو مقابل المجاز كما لا يخفى عبيد الله كندهارى هـ هذا مثال المتصلة اللزومية وأما مثال الإتفاقية فكقولنا إن كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناطقاً. عبيد

فإنه حكم فيها بنفى المنافات بين الحيوان والأسود في الصدق والكذب معا أو حكم فيها بالتناقى بين القضيتين أو بنفيه في الصدق فقط أى دون الكذب وتسمى منفصلة مانعة الجمع دون الخلو كقولنا^(١) هذا إما إنسان أو فرس هذا مثال الموجبة وأما السالبة فكقولنا^(٢) ليس ألبتة إما أن لا يكون شجرا أو لا يكون حجرا أو حكم فيها بين القضيتين أو بنفيه في الكذب فقط دون الصدق بالتناقى وتسمى منفصلة مانعة الخلو دون الجمع كقولنا^(٣) زيد إما أن يكون في البحر أو لا يغرق هذا مثال الموجبة وأما السالبة فكقولنا^(٤) ليس زيد إما أن لا يكون في البحر وإما أن يغرق ذكر الشيخ في الإشارات أن لغير الحقيقي أصنافا آخر غير^(٥) مانعة الجمع والخلو كقولنا رأيت إما زيدا وإما عمرا والعالم إما يعبد الله وإما ينفع الناس

(١) قوله كقولنا هذا إما إنسان أو فرس فإنه لا يصدق لكنه قد يكذب بأن يكون حجرا ص
 (٢) قوله فكقولنا ليس ألبتة فإنه يصدق بأن يكون إنسانا ولا يكذب لاستحالة أن يكون هذا شجرا أو حجرا معا صادق (٣) قوله كقولنا زيد فإنه لا يكذب لاستحالة أن يكون زيد في البر ويغرق لكنه قد يجتمع وأمالير ففي حكم البحر وأما لأرض التي فسمى داخله خسفا صادق (٤) قوله فكقولنا ليس زيد فإنه قد يكذب بأن يكون ربد في البحر ولا يغرق ولكن لا يصدق لاستحالة أن لا يكون في البحر ويغرق صادق (٥) قوله غير مانعة الجمع الخ قال بعض الأفاضل إن منع الجمع والخلو في مثل هاتين القضيتين متعلق بالعمل لا باعتبار ذات الأمرين فإن المتكلم يمكن أن يقصد في نحو ما رأيت إما زيدا وإما عمرا إلهما لم تجتمع رؤيتهما في الواقع فيكون مانعة الجمع ونحو العالم إما أن يعبد الله أو ينفع الناس أنه لم يخل أحدهما عن الواقع فيكون مانعة الخلو فلا يكون قضية خارجة عن الأقسام الثلاثة ح

و بهذا^(١) ظهر بطلان ما قيل إن الشرطية المنفصلة منحصرة بحكم
 الإستقراء في الأقسام الثلاثة المذكورة وتسمية^(٢) السّوالب بأسامى
 مانعة الجمع والخلو والحقيقية .
 الموجبات بناءً على التشبيه في الأطراف ولما فرغ عن تقسيم
 القضية الحملية والشرطية شرع الآن في بيان أجزاء الحملية
 وأقسامها ولما كانت الحملية من الشرطية بمترلة^(٣) المفرد من المركب
 قدّم الحملية فقال والقضية الحَمَلِيَّةُ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ بِأَجْزَاءٍ^(٤) ثَلَاثَةٌ
 أَحَدُهَا مَوْضُوعٌ أَعْنَى^(٥) مَحْكُومًا^[٢] عَلَيْهِ كَزَيْدٍ فِي زَيْدٍ قَائِمٍ
 لأنه وضع ليحكم عليه الشئ . ص

(١) قوله وبهذا ظهر أى بما ذكره الشيخ . جلال (٢) وتسمية السوالب الخ جواب سوال مقدر
 تقرير السؤال أنه لابد من رعاية المناسبة بين المنقول والمنقول إليه ولاناسبة بين هذه الأسامى
 والسوالب التي يرفع فيها الحمل والاتصال والانفصال وتقرير الجواب المناسب لهذا السؤال أن
 وجود المناسبة في بعض أفراد هذه المفهومات وهى الموجبات كاف للنقل وأما تسميتها بهذه
 الأسامى فبالنظر إلى الأصل لأنها في الأصل موجبات ثم صارت سوالب لعارض حرف السلب
 وأن المناسبة بينهما غير لازمة وأن تسميتها بها من قبيل تسمية الشئ باسم ضده وما ذكره الشارح
 من الجواب وإن كان مناسباً لتقرير السؤال لكنه يتوهم منه أنهم نقلوا هذه الأسامى من المعاني
 اللغوية إلى الموجبات لتحقيقها فيها ثم نقلوا منها إلى السوالب لمشابتها الموجبات في الأطراف
 والظاهر أنهم نقلوا منها إلى جميع القضايا الموجبات والسوالب . ج (٣) قوله بمترلة المفرد وذلك
 لأن الحملية وإن كانت مركبة في نفسها إلا أنها تقع جزء منها فتكون بسيطة القياس إليها
 فتكون أقل جزء منها والمراد^[١] بوقوعها جزء منها أنها وقعت جزء من غير إعتبار الحكم معها
 إذ لاحكم في أطراف الشرطيات تأمل (٤) قوله بأجزاء ثلاثة هذا بحسب الظاهر وأما بحسب
 التحقيق فأربعة كما سيجئ . ج (٥) أعنى محكوماً عليه هذا يتناول المبتدأ والفاعل أيضاً فإن زيدا
 في قام زيد موضوع وقال محمول لأن محمول معناه زيد قائل أو ذوقول في الزمان الماضي منه .

حاشية عبيد: [١] أقول لاحاجة في تصحيح كلام الشارح إلى قول هذا المحشى إنها تقع جزء منها حتى
 يحتاج إلى هذا التكلف لأن الشارح قال بمترلة المفرد من المركب [٢] اعنى محكوماً عليه وكذا قوله أعنى
 محكوماً به آه أقول الغرض في هذا التفسير دفع لما يقال أن الموضوع والمحمول لايشمل الفعل والفاعل في
 قولنا زيد قائم لأن الموضوع والمحمول ما كان بينهما إتحاد والحمل وهو منتف فيها فبعد التفسير يشمل
 ذلك إذلاريب في أن قام محكوم به وزيد محكوماً عليه كذا قال الفاضل . عصام الدين في حواشى القطبى

وثنائهما مَحْمُولٌ ^{لحملة على الموضع} أعني محكوما به كقائم زيد في المثال المذكور
وثالثها نسبة بينهما أى بين الموضوع والمحمول وتسمى ^(١) نسبة
حكمية واللفظ الدال عليه يسمى ^(٢) رَابطة ^{تسمية الدال باسم المدلول} لِلْإِرْتِبَاطِ ^ص الْمَحْمُولِ
بالموضوع وهى قد تكون فى صيغة الكلمة ككان فى قوله تعالى وكان
الله عليما حكيمًا وقد تكون فى صيغة الاسم كهو فى زَيْدٌ هُوَ عَالَمٌ
والمراد ^(٣) بالنسبة الحكمية الإيجاب ^(٣) والسلب لا النسبة التى هى
موردهما ولا حاجة إلى اللفظ الدال على النسبة التى هى موردهما لأن
اللفظ الدال عليهما دال عليها فالجزء آن من القضية يُعبران بعبارة
أى الإيجاب والسلب وموردهما

(١) قوله يسمى رابطة قال بعضهم أنه أداة لدالاتها على معنى غير مستقل هى النسبة المتوقفة
على المتسبين وفيه تأمل فإنه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شئ موجبا لكون اللفظ أداة
لكان جميع الأسماء الدالة على نسب وإضافات أدوات ورد بأن الرابطة دالة على نسبة جزئية
هى نسبة محمول معين إلى موضوع معين وهذه النسبة الجزئية لا يمكن أن تتعقل إلا بذكر
متعلقاتها بخلاف الأسماء الدالة على النسب والإضافات فإنها دالة على مفهومات كنية مستقلة
بالتعقل. جلال. (٢) قوله والمراد الخ جواب عن سوال مقدر وهو أن المراد بالنسبة الحكمية
إما النسبة التى هى مورد الإيجاب والسلب وإما وقوع النسبة أو لا وقوعها الذى هو الإيجاب
والسلب فإن كان المراد هو الأول فيكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها
ولا بد أن يدل عليه بعبارة أخرى وإن كان المراد هو الثانى فكانت النسبة التى هى مورد
الإيجاب والسلب جزء أخرى فليدل أيضا بلفظ فأجاب بأن المراد الثانى منه (٣) قوله
الإيجاب والسلب إنما قال أن المراد بالإيجاب والسلب لا النسبة التى بين بين لأن الارتباط بعقل
بدون ملاحظة الحكم والإيجاب والسلب فى قول الشارح بمعنى الوقوع واللاوقوع. حلال

حاشية عبيد: [١] قوله تسمى آه قال شارح المطالع وليست القضية مجرد معنى الموضوع
والمحمول فإنهما لو اجتماعا فى الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد اشبهت نسبة
بالمركبات الخارجية لأن طرفيها ينسبان المادة من حيث أن القضية منهما بالقوة كما أن مادة
تسرب كك والحكم بينهما الصورة لأنها تحصل معها بالفعل كصورة السرب فأحكم حرم
مادة. ومعلوم أنه أقوى لأجراء وأدخل فى الاعتبار لأنه المرحب والسلب والصادق
والكاذب وبه مناط أحكامها ولم زمنها فآخرى أن يكون له لفظ دال عليه. عبيد

واحدة فصار كجزء واحد من القضية فانحصرت الأجزاء في الثلاثة

وإلا فأجزاء القضية أربعة^(١) لثلاثة وفيه بحث لأن لفظ هو وهى ^{أورده التفتازاني} أى في قوله وقد تكون في صيغة الاسم ج

ونحوهما ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة

أصلا وإنما تدل على ما تقدم إذ ليس مدلول هو في قولنا زيد هو

عالم إلا زيد فلا يكن رابطة وإن^(٢) قيل إن هو في المثال المذكور

ضمير^(٣) فصل قلنا على^(٤) تقدير التسليم إن ضمير الفصل لا يدل

على النسبة الحكمية بل على^(٥) الفرق ويمكن أن يجاب بأن هو ههنا

(١) قوله أربعة أى أجزاء القضية عند التفصيل والتحقيق أربعة الموضوع والحمول والنسبة بينهما التى هى مورد الإيجاب والسلب والحكم. جلال (٢) قوله وإن قيل الخ جواب عن البحث المذكور بأنه دال على حصر المسند بالمسند إليه وإذا دل على الحصر دل لا محالة على تعليق المسند بالمسند إليه دون غيره وإذا كان كذلك فقد دل على وجود تلك النسبة أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة الثانية. صادق (٣) قوله ضمير فصل فلا يكون موضوعا لما تقدم ذكره عليه فيكون رابطة. منه (٤) قلنا على تقدير التسليم يريد إنا لانم أنه ضمير فصل وإنما يكون لو كان الخبر معرفة أو كان افعل من كذا أفعلا مضارعا على رأى ولو سلمنا ذلك فلا ثم دلالة على النسبة الحكمية بل هو دال على الحصر والتأكيد اتى به للفرق بين الخبر والنعت ج. (٥) قوله على الفرق بين النعت والخبر لعدم جواز الفصل بين الموصوف والصفة. ص

حاشية عبيد: [١] قوله ويمكن أه أقول ههنا تحقيق للمحقق السنديلي حيث قال أعلم أنه شبهة في أن لفظة هو في زيد هو كاتب ولفظة كان في زيد كان كاتباً ليس مدلولهما أن زيدا هو شئ لم يذكر بعد ما دام يذكر لفظ هو أو كان ألا ترى أن زيدا هو وزيد كان بدون ذكر المحمول لا يفيدان معنى محصلا كما أن سرت من بدون ذكر المتعلق لا يفيد ولا شبهة أيضا في أن هو في جاء زيد وهو راكب يدل على المرجع لكونه موضوعا للجملة فأما أن يقال بإشتراك لفظ هو بين المرجع والربط كما أن لفظة كان مشترك بين معنيين كان التامة والناقصة وإليه ذهب أكثر المحققين وإما أن يقال أن الضمائر في لغة العرب حالها كحال الكلمات التامة إلا أن الكلمات تدل على مجموع المنسوب إليه والإرباط والمنطقيون لدلالاتها على الرابطة ولو دلالة تضمنية أطلقوا عليها فأن الرابطة عندهم لفظ دال على النسبة يابى دلالة كانت فافهم [٢] قوله للكناية أه أقول لو لم يكن للكناية لما اختلف باختلاف المرجع مثل الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون إلا أن يقال لما اختلف لفظا الموضوع والحمول اختلف لفظ الرابطة أيضا عبيد

ليس^(١) بمستعمل للكناية بل إستعمل مكان هست في الفارسية هكذا

صرح الحكيم الفيلسوف المدقق ولما فرغ عن بيان أجزاء الحملية
أبونصر الفارابي. ص

شرع في تقسيمها باعتبار الرابط فقال وَتُسَمَّى الْقَضِيَّةُ حِينَذِ أَي

حين إذا ذكرت فيها الرابط ثلاثية لإشتماها على ثلاثة الفاظ
لأربعة معان ج.

وَقَدْ يُحَذَفُ الرَّابِطَةُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ أَيْ (٢) لُغَةِ الْعَرَبِ

بشهادة^(٣) القرائن الدالة عليها إذ يقولون زيد كاتب إن قيل^(٤)

إن الرابطة ههنا هي الحركة الإعرابية لأننا إذا قلنا زيد كاتب على

سبيل التعداد لم يكن هناك ربط قلت لو كانت الحركة الإعرابية

رابطه لكان زيد هو في قولنا زيد هو كاتب زائدا على قدر الحاجة
هذا بناء على أن هو رابط كما في الكتاب فلا يرد ما في الحاشية .

(١) قوله ليس بمستعمل للكنية عما تقدم حتى يكون ضميرا دالا عليه بل أستعير عنه للربط مكان هست في الفارسية وأسن في اليونانية فتح يكون دالا على النسبة . جلال . (٢) قوله اى لغة العرب اعتمادا على شعور الذهن بمعناه بحسب تلك اللغة . منه (٣) قوله بشهادة القرائن الدالة عليها أى على الرابط وإيراد صيغة الجمع باعتبار المواد الكثيرة وإلا فالقرينة الواحدة كافية في الدلالة عليها . ج (٤) قوله إن قيل الخ إيراد على قولهم بأن زيد كاتب قضية ثنائية وإن الرابط فيها محذوفة في اللفظ وحاصل الإشكال أن الرابطة هي الأعراب لأننا إذا قلنا زيد قائم بالرفع يفهم فيه الربط وإذا قلنا على سبيل التعداد زيد قائم لم يفهم منه الربط فلا يكون زيد كاتب ثنائية بل ثلاثية وأما إذا كان كلا الجزئين مبنيين فتكون ثنائية ومن هذا تبين فساد ما ذكره الشارح رحمه الله في جواب هذا الإشكال من أن الحركة الإعرابية لو كانت رابطة لكان هو في قولنا زيدهو كاتب زائدا على قدر الحاجة فإننا لانسلم كونه زيدا على ذلك التقدير لأن هو في المثال المذكور راجع إلى زيد فيكون تأكيدا لفظيا مع أنه يمكن أن يكون لتأكيد الربط ولا يذهب عليك أن الحركة الإعرابية دالة على الربط سوء كانت لفظية أو تقديرية أو محلية فعلى هذا لا يرد ما قيل من أن الإعراب لو كان رابطا لما حصل الربط في المبنيات . جلال

حاشية عبيد: [١] أقول الأولى أن يقال أن الرابطة عندهم لفظ دال على النسبة والحركات الإعرابية ليست بالفاظ مستقلة كذا قال المولى حمد الله في شرح السلم. عبيد.

وقيل^(١) يجب^(٢) ذكر الرابطة في لغة العجم إذ لا يقولون زيد نويسنده بل نويسنده هست وإنما قال في بعض اللغات لعدم العلم بجواز حذفها في جميع اللغات وتُسَمَّى القضية حينئذ ثنائية لإشتماله على جزئين كزيد عالم قال^(٣) الإمام في الملخص القضية التي محمولها كلمة أو اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة مدلول عليها تضمنا^(٤) فذكرها يوجب التكرار لأنه يصير حينئذ هكذا زيد هو يكتب هو وزيد هو كاتب هو ولا شك أنه تكرر وأجاب عنه سراج الملة والدين محمد بن أبي بكر الإرموي بأن الكلمة^[١] أو الاسم المشتق دالة على نسبة إلى موضوع ثم شرع في تقسيم الحملية باعتبار النسبة الحكمة فقال وهي أي ما والرباط دال على النسبة إلى موضوع معين فأين^(٥) أحدهما عن الآخر

(١) قوله وقيل في بيان تخصيص الحذف بالعض فالأولى تأخيره عن قوله وإنما قال (٢) قوله يجب ذكر الرابطة في لغة العجم أي في القضية التامة لا في مطلق القضية فلا يرد ما قيل من أن قولهم زيد دبیر است ومنجم قضية خالية عن الرابطة جلال (٣) قوله قال الإمام إعتراض على ما يستفاد من المتن من أن ذكر الرابطة في لغة العرب جائز سواء كان المحمول إسما مشتقا أو كلمة أو غيرها وأن القضية ثنائية عند الحذف مطلقا بأن ذكرها ممتنع إذا كان المحمول أحدهما ويانه ثلاثية عند كونه كذلك . ص (٤) قوله تضمنا فإن المعنى الذي وضع له الكلمة المجموع المركب من الحدث والنسبة إلى موضوع ما وزمان تلك النسبة والمعنى الذي وضع له الاسم المشتق المجموع المركب من الحدث والنسبة إلى موضوع ما فالنسبة مدلول تضمني لكل منهما فيه ما فيه . ص إشارة إلى ماحققه الهروي في حاشية شرح المواقف أن معنى الفعل والمشتق بسيط إجمالي ينحل إلى الأجزاء في العقل فلا يكون النسبة جزءا لمعناها فتدبر عبيد (٥) فأين أحدهما عن الآخر والتكرار إنما يتحقق إذا كان الثاني عين الأول . صادق حاشية عبيد: [١] أقول وبهذا إن دفع ما أورد على تحقيق السنديلي رح المذكور سابقا أنه يلزم على هذا التحقيق أن يكون الحذف التامة أيضا روابط لدالتها على النسبة تضمنا .

القضية الحملية موجبة إن كانت مشتملة على نسبة بها صح أن يقال
 إن المَوْضُوعَ مَحْمُولٌ كَقَوْلِنَا الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ وَ سَالِبَةٌ إن كانت
 مشتملة على نسبة به بها صح أن يقال إنَّ الْمَوْضُوعَ لَيْسَ
بِمَحْمُولٍ كَقَوْلِنَا الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ والمراد^(١) بالصحة الجواز بمعنى
 الإمكان فيتناول القضايا الكاذبة أيضا لا الصحة في نفس الأمر كما
 يتبادر إليه الفهم ثم شرع في تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع
 فقال فَمَوْضُوعُهَا^[٢] أى موضوع الحملية إِنْ كَانَ شَخْصًا مُعَيَّنًا
 أى^(٢) جزئيا حقيقيا سُمِّيَتْ تلك القضية مَخْصُوصَةً وَشَخْصِيَّةً
 لكون^(٣) موضوعها شخصا مخصوصا غير محتمل للإشتراك كقولنا
 زيد عالم وإن كان الموضوع كلياً فَإِنْ بَيَّنَّ فِيهَا مَقْدَارُ أى كمية

(١) قوله والمراد الصحة الخ جواب سوال مقدر تقرير السؤال أن هذا التعريف لا يشمل الكواذب مثل الإنسان حجر ومثل الإنسان ليس بحيوان موجبة أو سالبة إذ ليس فيها نسبة يصح إثبات الحجر للإنسان وسلب الحيوان عنه فالأولى أن يقال الحكم في القضية إما بان الموضوع محمول أو ليس بمحمول و تقرير الجواب أن هذا الإشكال إنما يرد لو كان المراد بالصحة الجواز بمعنى الإمكان فلا يرد أن المتبادر من الصحة الصحة في نفس الأمر وحمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر واجب^[١] وإلى هذا أشار الشارح بقوله يتبادر إليه الفهم أى إلى كون المراد الصحى في نفس الأمر . جلال . (٢) أى جزئيا حقيقيا لاعلمنا فإنه أعم من العلم على مامر صادق . (٣) لكون موضوعها شخصا معينا سميت شخصية ولكون موضوعها مخصوصا سميت مخصوصة وإذا كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع: لوحظ في أسامي الأقسام حال الموضوع: . حلال

حاشية عبيد: [١] أقول الحمل المتبادر واجب إذا لم يمنع منه مانع وههنا عدم الشمول الكواذب مانع عن الحمل على المتبادر فافهم [٢] قوله الموضوع آه قدم التقسيم باعتبار النسبة على التقسيم باعتبار الموضوع مع تقد الموضوع لأن الموضوع: من حيث أنه موضوع متأخر عن النسبة وإن تقدم ذاته عليها كذا قال الفاضل عصام الدين .

أَفْرَادُ الْمَوْضُوعِ مِنَ الْكَلِيَّةِ وَالْبَعْضِيَّةِ أَيْ حَكْمٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَفْرَادِ أَوْ عَلَى بَعْضِهَا سُمِّيَتْ الْقَضِيَّةُ مَحْصُورَةً لِحَصْرِ مَوْضُوعِهَا وَمُسَوَّرَةً لِإِشْتِمَالِهَا عَلَى السُّورِ^[٢] وَاللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى مَقْدَارِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ يُسَمَّى سُورًا لِإِحَاطَةٍ^(١) الْأَفْرَادِ كِإِحَاطَةِ سُورِ الْبَلَدِ وَهِيَ الْقَضِيَّةُ الْمَسُورَةُ الْمَحْصُورَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ لِأَنَّهَا إِمَّا مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ إِنْ حَكِمَ فِيهَا بِالْإِجَابِ عَلَى كُلِّ الْأَفْرَادِ وَسُورُهَا أَيْ سُورُ الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ كُلُّ^(١) الْإِفْرَادِ لَا الْجَمْعُ كَقَوْلِنَا كُلُّ نَارٍ حَارَّةٌ أَيْ كُلُّ^(٢)

(١) قوله كل الإفرادى أى كل واحد واحد لا المجموعى وذلك لأن الثانى قد يستعمل فى الكلية كقولنا كل إنسان حيوان وقد يستعمل فى الجزئية كقولنا كل حيوان إنسان بخلاف الأول فإنه لا يستعمل إلا فى الكلية ولذا وقع فى كبرى للشكل الأول دون الثانى ومعنى قولنا كل حيوان إنسان أن فيما بين جميع افراد الحيوان يوجد الإنسانية سواء وجدت فى كل واحد منها أو فى بعضها . ج (٢) قوله أى كل واحد من أفراد النار حارة لا مجموعها وإلا لكان بعضها غير حارة . صادق

حاشية عبيد: أقول من الكلية والبعضية آه بين الكمية بهما نفيا لإرادة ما يتبادر منها لغة من بيان العدد وبيانا لما هو المصطلح عليه وكان وجه المناسبة أنه كما يزيل العدد إبهام المعداد يزيل الكلية والبعضية إبهام الموضوع كذا قال الفاضل اللاهورى سفرائى [٢] قوله على السور آه أقول حق السور أن يرد على الموضوع الكلى أما وروده على الموضوع فلأن الموضوع بالحقيقة هو الأفراد وقد يشك فى كون الحكم على كل الافراد أو بعضها فتمس الحاجة إلى بيان ذلك بخلاف المحمول فإنه مفهوم الشئ ولا يقبل الكلية والجزئية حتى يشك فيه وأما وروده على الكلى فلأن السور يقتضى التعدد فيما يرد عليه والجزئى لا تعدد فيه فإن إقترن^(١) السور بالمحمول نحو زيد بعض الإنسان أو بالموضوع الجزئى نحو كل زيد حيوان فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبعى فتسمى منحرفة وأقسامها أربعة لأن المحمول المسور إما جزئى أو كلى وأيا ما كان فموضوعها أيضا إما كلى أو جزئى فبضرب الإثنين فى الإثنين يحصل أربعة أقسام فتدبر [٣] قيل لا يوجد الإحاطة فى لفظ البعض قلنا المراد بالإحاطة أن يخرجها عن الشيوع الذى كان قبل دخول السور فيدخل لفظ بعض [٤] قوله كل آه وقد زاد صاحب السلم اللام الاستغراقه فى سور الموجبة الكلية كقوله تعالى إن الإنسان لفى خسر بدليل الاستثناء ويمكن أن يكون مراد المصنف بلفظ كل أعم من الحقيقية والحكمية فيتناول لام الاستغراق لأنه بمعنى واحد . {١} هذا ما ذكره الشارح فى ماسأتى فلا حاجة إلى بيانه ههنا فهذا من تعديله وعدم مطالعة ما بعده . عزيز خيل

واحد من أفراد النار حارة وأما السالبة كلية إن حكم فيها بالسلب
 عن كل الأفراد وَسُوْرُهَا أى سور سالبة الكلية لأشئ^[١]
وَلَا وَاحِدًا^[١] كَقَوْلِنَا لِأَشْيٍ وَ لَا وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ بِجَمَادٍ وَإِمَّا
مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً إن حكم فيها على بعض أفرا الموضوع بالإيجاب
وَسُوْرُهَا أى سور الموجة الكلية الجزئية بَعْضُ وَ وَاحِدُ كَقَوْلِنَا بَعْضُ
الْحَيَوَانَ أَوْ وَاحِدُ مِنْهُ إِنْسَانٌ أى بعض أفرادهِ أَوْ واحد من أفرادهِ
 إنسان وَإِمَّا سَالِبَةً جُزْئِيَّةً إن حكم فيها بالسلب عن بعض الأفراد
وَسُوْرُهَا أى سور السالبة الجزئية لَيْسَ كُلُّ وَ لَيْسَ بَعْضُ وَ بَعْضُ
لَيْسَ فالأول^(١) لسلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعن البعض^[٢]

(١) قوله فالأول أى ليس كل لسلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعن البعض بالإلتزام لأن كل
 حيوان إنسان إيجاب كلي وليس كل رفعه ويلزمه السلب الجزئي بمعنى النفي عن البعض سواء
 كان مع الثبوت أو بدونه لأن الحكم إذا لم يثبت لفرد فذلك إما بأن لا يثبت لفرد أصلاً أو يثبت
 لفرد وينتفى عن فرد وعلى التقديرين يتحقق السلب عن البعض وهو السلب الجزئي
حاشية عبيد: [١] أقول إنما يفيدان السلب الكلي لأن وقوع النكرة في سياق النفي يفيد العموم
 كما تقرر في مقرره فعلى هذا لا حاجة إلى ما زاد بعض الفضلاء في أسوار السلب الكلي من وقوع
 النكرة في سياق النفي إلا لتعميم بعد التخصيص دفعا لتوهم تخصيص هذين اللفظين فافهم **[٢]**
 أقول^(٢) ههنا بحث قوى وهو أن لو كفى دلالة الإلتزام لكون القضية مسورة يلزم أن يكون جميع
 المهملات مسورات لأن قولنا الإنسان هو حيوان يدل فيه كلمة هو على ثبوت الحيوان لإنسان
 محمد عبيد الله الكندهارى النقشبندى السليمانخيلي.

حاشية الزاهدية: [١] المراد من في لأشئ ولا واحد هو لا التى لنفى الجنس لأنها تفيد الإستغراق
 وليس المراد لا المشبه بليس لعدم كونها للإستغراق **[٢]** أقول الواجب في السور أن لا يكون من
 الأجزاء الأصلية ولا شك أن كلمة هو لدالاتها على الربط من الأجزاء الأصلية. محمد زاهد عزيز
 خيل

بالإلتزام والأخيران^(١) بالعكس والأول^(٢) منهما قد^(١) يذكر للسلب الكلى والثاني^(٣) بالعكس وليس محصورا بما ذكر بل^(٤) فى كل لغة سور مخصوص بها ومن حق السور أن يرد على الموضوع لأن الذى يحمل عليه الشئ قد يشك فى كون الحكم على كل أفرادها أو على البعض وقلما^(٢) يتفق ذلك فى المحمول لأن المراد منه المفهوم ولا تعدد^(٥) فيه حتى يشك اللهم إلا إذا جعل المحمول أفرادها فإذا أورد السور على المحمول فقد انحرف عن الموجب فسميت القضية حينئذٍ منحرفة^(٦) وأقسامها أربعة لأن المحمول المسور إما جزئى أو كلى وكيف ما كان فالموضوع أيضا كذلك

(١) قوله والأخيران بالعكس أى للسلب الجزئى بالمطابقة ولرفع الإيجاب الكلى بالإلتزام أما الأول فلانا إذا قلنا بعض الحيوان ليس بإنسان فهو السلب الجزئى وأما الثانى فلأنه إذا سلب الحكم عن البعض لا يكون ثابتا لكل فيكون الإيجاب مرتفعا . ج (٢) قوله والأول منهما قد يذكر للسلب الكلى لأن البعض غير معين فإن تعين بعض الأفراد خارج عن مفهوم الجزئية فأشبه النكرة فى سياق النفى فكما أن تلك النكرة تفيد العموم كك يحتمل أن يفهم منه السلب فى أى بعض كان وهو السلب الكلى بخلاف بعض ليس فإن البعض فيه وإن كان غير معين أيضا لكن ليس واقعا فى سياق النفى (٣) قوله والثانى بالعكس أى لا يذكر للسلب الكلى أصلا وبين الأخيرين فرق آخر وهو أن بعض ليس قد يذكر للإيجاب العدولى كما إذا قلنا بعض الحيوان ليس بإنسان وأردنا إثبات الإنسانية لبعض الحيوان لا سلب الحيوان لا سلب الإنسان عنه وليس بعض ليس كذلك إذ لا يتعقل الإيجاب مع دخول حرف السلب على الموضوع فتأمل مولنا عبد الحليم نور الله مرقده (٤) قوله بل فى كل لغة سور مخصوص بها كما أن هو فى الفارسية للموجة الكلية وكذا جو فى الهندية وبرخى فى الفارسية للجزئية وقس عليه مولنا عبد الحليم نور الله مرقده (٥) قوله ولا تعدد فيه أى فى مفهوم المحمول بخلاف الموضوع فإنه ذات والذات يتعدد ولذلك يشك فى أن الحكم على كل أفرادها أو بعضه ولا شك فى مفهوم المحمول . جلال (٦) قوله منحرفة كالحیوان مثلا وهو جسم نام حساس متحرك بالإرادة وإذا جعل المحمول أفرادها وأورد السور عليه قيل الإنسان كل الحيوان أو بعضه بمعنى أن الإنسان كل فرد من أفراد الحيوان أو بعضه فهذه القضية مشهورة فى الاستعمال ولذلك قال الشارح قلما يتفق إلخ . جلال .

{ ١ } وقد يفرق بينهما بأن بعض ليس قد يذكر للإيجاب العدولى بأن يكون حرف السلب جزءا كما يقال بعض الحيوان ليس بإنسان ويقصد ثبوت اللاإنسانية لبعض الحيوان وذلك حين جعل المحمول على الموضوع أفرادها لا مفهومه كما ذكره الشارح بقوله إلا إذا جعل إلخ . عزيز خيل

فتحصل أربعة^(١) أقسام بضرب الإثنين في الإثنين وبحث المنحرفات
 طويل الذيل لا يليق إستقصائه بهذا المختصر وإن لم يُبين مقدار أفراد
 الموضوع فإن لم يصلح^(٢) القضية لأن تقصد^(٣) بها كلية أو جزئية بأن
 يكون الحكم فيها على نفس طوعية الموضوع مطلقة^(٤) أو مقيدة بالعموم
 سُميت القضية التي حكم فيها على نفس طوعية الموضوع طوعية وإلا
 أى وإن صلحت القضية لأن تصدق كلية أو جزئية فمهملة أى سميت
 مهمة لإهمال بيان كمية الأفراد فيها مع الإحتمال^(٥) كقولنا الحيوان
 جنس مثال القضية الطوعية فإنه حكم فيها على طوعية من حيث^(٦) أنه عام

(١) قوله أربعة أقسام الأول ما موضوعه كلى ومحموله كلى والثانى ما موضوعه جزئى ومحموله أيضا
 جزئى والثالث ما موضوعه كلى ومحموله جزئى والرابع عكسه مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده
 (٢) فإن لم تصلح إلخ أى لاتصلح لأن تقصد فيها الحكم على كل أفراد الموضوع أو بعضها بل على
 نفس الطوعية لا على أفراد ج (٣) لأن تقصد إنما زاد لفظ القصد ليدخل قولنا الإنسان حيوان ناطق
 فإنه وإن صلح للكلية والجزئية لكنه لم يقصد حينئذ بفجاءته أحسن من عبارة الشمسية. صادق (٤)
 قوله مطلقة أو مقيدة بالعموم جواب لما يقال أن الطوعية المطلقة كما مر (أى القضية المشتملة عليها
 طوعية ع) وأما المقيدة كقولنا الحيوان من حيث أنه عام جنس فبطل الإنحصار (وحاصل الجواب) أنها
 داخلية في الطوعية لأن القيد المعبرة في كونه المحكوم محكوما عليه لا يجب ملاحظتها في آن الحكم ولو
 سلم فلا يجب إعتبارها في جعل القضية قسما برأسه وإلا لم ينحصر القضايا في الخمسة أيضا فإن
 المحكوم عليه بالضحك في قولنا زيد ضاحك هو الشخص المخصوص بإعتبار كونه متعجبا فلا بد أن
 يكون القضية وتعجبه والمحكوم عليه في قولنا زيد متعجب هو الذات المخصوصة بإعتبار كونه
 مدركا لأمر خفى سببه فلا بد أن يكون إدراكية صادق (٥) قوله مع الإحتمال جواب لما يقال أنه
 أهمل بيان الكمية في الطوعية أيضا وفيه بحث لأن وجه القسمة غير مطرد. ص (٦) قوله من حيث أنه
 عام فلا يرد ما قيل إن الموضوع إن قيد بالعموم سميت عامة وهذا التقسيم لا يتناوله وحاصل
 الجواب أن هذا التقسيم مندرج في الطوعية لأن القضية الطوعية قد تؤخذ مع قيد العموم. منه

حاشية عبيد: [١] أقول سلمنا أنه لم يشترط في وجه التسمية الإطراد لكن لا ريب في الوجه

المطرد أحسن من غيره فلذا قال الشارح مع الإحتمال فافهم. عبيد

وكقولنا الإنسان مقول والحيوان مقوم فإنه حكم فيها على طبعية الإنسان والحيوان مطلقا وكقولنا الإنسان في خُسْرٍ مثال القضية المهمة والقضية المهمة في قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ يعني أنهما متلازمان إذ متى صدق الإنسان في خُسْرٍ صدق بعض الإنسان في خُسْرٍ صدق الإنسان في خُسْرٍ وبالعكس يعني متى صدق بعض الإنسان في خُسْرٍ صدق الإنسان في خُسْرٍ وذلك ظاهر فإن قيل يبقى قسم آخر وهو أن يكون الحكم على أفراد^(١) الموضوع والطبعية معا قلنا إن بحثنا في القضايا المستعملة في العلوم والقضية التي يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع والطبعية معا ليست منها كذا أجيب وفيه^(٢) بحث لأن القضية الطبعية أيضا غير مستعملة^(٣) في العلوم فلم ذكره

(١) قوله على أفراد والطبعية معا كقولنا الحيوان جنس ماش فإن الحكم بالجنسية على طبعية الحيوان وبالمشي على أفراد. صادق (٢) قوله وفيه بحث يمكن أن يجاب عنه بأن الطبعية وإن لم تكن مستعملة ذلك الإستعمال يحتاج إليها في غرض من الأغراض كاحتياجنا إلى الحكم على الشئ بكونه جنسا أو نوعا وأمثالهما التي يتوقف عليها كثير من قواعد العلوم الحكمية بخلاف القضية التي حكم فيها على الطبعية والأفراد معا منه (٣) قوله غير مستعملة في العلوم ولذا تركها الشيخ لما ذكر من أن المقصود منها معرفة أحوال الموجودات وهي الأفراد وأما الطبعية فليس لها وجود لها متأصل بل هي موجودة في ضمن الأفراد. جلال

حاشية عبيد: [١] قوله الإنسان في خسره أقول ليس المقصود التمثيل بالآية القرآنية بقرينة عدم ذكر الإستثناء فلا يرد أن اللام في الإنسان للإستغراق قائمة بمقام كلمة كل فالقضية موجبة كلية كما مر [٢] قوله والقضية آه عقب التقسيم بهذا الحكم إيماء إلى دفع ما يرد على القوم بناء على ما تقرر عندهم من أن القضايا المعبرة في العلوم والأقيسة منحصرة في المحصورات الأربع بأن هذا الحصر مم بسند أن المهمة تقع كبرى بعض الأقيسة فصارت معتبرة أيضا ووجه الدفع أن الجزئية والمهمة متلازمان متصادقان متساويان فتكون المهمة مندرجة في الجزئية وتميزا بينها وبين الطبعية بكونها في قوة الجزئية بخلاف الطبعية التي لا تكون كك وبذلك ظهر فساد ما قيل إن الطبعية مندرجة تحت المهمة وأيضا ينحصر الضروب المنتجة في كل شكل فيما حصروا ولا ينتقض بالمهمة.

﴿فصل﴾ فِي الْعُدُولِ وَالتَّحْصِيلِ حَرْفُ^(١) السَّلْبِ كَلِيسُ^(٢) وَلَا

إِنْ كَانَ جُزْءٌ مِنَ الْمَوْضُوعِ فَقَطُّ كَقَوْلِنَا اللَّاحِي جَمَادٍ أَوْ جُزْءٌ

مِنَ الْمُحْمُولِ فَقَطُّ كَقَوْلِنَا لَاحِيٍّ أَوْ جُزْءٌ مِنْهُمَا أَى مِنَ الْمُحْمُولِ

وَالْمَوْضُوعِ مَعَا كَقَوْلِنَا اللَّاحِي لَأَعَالَمٍ سُمِّيَتْ الْقَضِيَّةُ مَعْدُولَةً

الْأُولَى مَعْدُولَةُ الْمَوْضُوعِ وَالثَّانِيَّةُ مَعْدُولَةُ الْمُحْمُولِ وَالثَّلَاثَةُ

مَعْدُولَةُ الطَّرْفَيْنِ مُوجِبَةٌ كَأَنَّ تِلْكَ الْقَضِيَّةَ وَأَمْثَلَهَا قَدْ مَرَّتْ

(١) قوله حرف السلب إن كان جزء من الموضوع هكذا في كثير من كتب المنطق وفيه نظر^[١] فإنه يلزم منه أن لا يكون قولنا زيد أعمى أو جاهل مثلاً قضية معدولة قال بعض المحققين زعم بعضهم أن المعدولة لا بد أن يكون محمولها عدم ملكة سواء عبر عنه بلفظ محصل كقولك زيد أعمى أو جاهل أو ساكن أو بلفظ معدول بأن يتركب كلمة السلب مع لفظ محصل فعلى هذا يعتبر في القضية المعدولة أن يكون موضوعها مستعداً للملكة إما بحسب^[٢] شخصه أو نوعه أو جنسه قريباً كان أو بعيداً والحق^[٣] أن المعدولة ما كان محموله عدمياً أى عدم شئ في نفسه سواء عبر عنه بلفظ وجودى أو عدمى وسواء كان الموضوع مستعداً لذلك الشئ الذى أضيف إليه العدم بوجه من الوجوه المذكورة أو لا هذا كلامه^[٤] وهو صريح في أنه لا بد في القضية المعدولة من كون العدم معتبراً في محمولها سواء كان بحرف السلب أو لا وإنه لا حاجة في استعداد الموضوع لذلك . ج

حاشية عبيد: [١] قوله من الموضوع آه قال بحر العلوم هذا ماعليه التأخرون والقدماء قالوا إن كان حرف السلب جزء من المحمول فمعدولة وإلا فمحصلة وما درى هذا العبد فائدة في تغير الاصطلاح انتهى وأجاب بعضهم بأن الفائدة دفع توهم الترجيح بلا مرجح فافهم [٢] وفيه آه أقول هذا تقسيم للقضية الملفوطة ويفهم منه تقسيم القضية المعقولة ولذا قال صاحب السلم زيد أعمى معدولة معقولة محصلة ملفوطة آه فزيد أعمى أو جاهل معدولة معقولة فإن معنى العمى عدم البصر ومعنى الجهل عدم العلم ومحصلة ملفوطة لعدم حرف السلب في اللفظ واللاحى عالم إذا سمى بلاحى شخص إنسانى معدولة ملفوطة لوجود حرف السلب في اللفظ محصلة معقولة لعدم السلب في المعنى فتدبر [٣] قوله بشخصه كالأعمى لفاقد البصر العارضى أو نوعه كالأعمى للأعمى أى من يولد أعمى أو جنسه قريباً كعدم البصر للعقرب أو بعيداً كعدم الحركة الإرادية للجبل هكذا مثلوا آه [٤] أقول هذا في المعدولة المعقولة مسلم وأما في الملفوطة فلاريب في أن المعتبر فيها اللفظ دون المفهوم والمعنى [٥] أقول لا يخفى أن كلام هذا الفاضل في القضية المعقولة إذ المعتبر فيها مفهوم المحمول لا لفظه . ع {١} ولا يتوهم عدم المطابقة بين المثال والممثل بأن ليس من الأفعال ولا من الحروف لأن ذلك عند أهل العربية وأما عند أهل الميزان فالأفعال الناقصة أدوات محمد زاهد عزيز خيل

أَوْ سَالِبَةً كَقَوْلِنَا لَيْسَ اللَّاحِي بِعَالَمٍ بِالْحَى وَكَقَوْلِنَا لَيْسَ الْعَالَمُ بِالْحَى
وَكَقَوْلِنَا لَيْسَ اللَّاحِي بِلَا جَمَادٍ وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مَعْدُولَةً لِأَنَّ حَرْفَ السَّلْبِ
وَضَعَتْ فِي الْأَصْلِ لِلْسَّلْبِ وَالرَّفْعِ فَإِذَا جَعَلَ مَعَ غَيْرِهِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ
يُثْبِتُ لَهُ شَيْءٌ كَمَا فِي الْمَوْجِبَةِ الْمَعْدُولَةِ الْمَوْضُوعِ أَوْ يَثْبِتُ هُوَ لَشَيْءٍ كَمَا
فِي الْمَوْجِبَةِ الْمَعْدُولَةِ الْمَحْمُولِ أَوْ يَسْلُبُ عَنْهُ شَيْءٌ كَمَا فِي السَّالِبَةِ الْمَعْدُولَةِ
الْمَوْضُوعِ أَوْ يَسْلُبُ عَنْ شَيْءٍ كَمَا فِي السَّالِبَةِ الْمَعْدُولَةِ الْمَحْمُولِ فَقَدْ عُدِلَ
عَنْ مَوْضُوعِهِ الْأَصْلِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءًا لَشَيْءٍ مِنْهُمَا
أَيُّ مِنَ الْمَحْمُولِ وَالْمَوْضُوعِ سُمِّيَتْ ^(١) الْقَضِيَّةُ مُحَصَّلَةً إِنْ كَانَتْ
مُوجِبَةً كَقَوْلِنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ وَسُمِّيَتْ بَسِيطَةً إِنْ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ سَالِبَةً
لَأَنَّهَا بَسِيطَةٌ بِالنِّسْبَةِ ^(٢) إِلَى السَّالِبَةِ الْمَعْدُولَةِ كَقَوْلِنَا الْحَى لَيْسَ بِجَمَادٍ
وَبَعْضُهُمْ ^(٣) يَسْمُونَهَا ^(٤) مُحَصَّلَةً مُوجِبَةً كَانَتْ أَوْ سَالِبَةً لَتَحْصَلَ طَرَفِيهَا

(١) قوله سميت محصلة لعدم إعتبار العدم فيها ولم يتعرض له الشارح لظهوره جلال (٢) قوله بالنسبة
إلى السالبة المعدولة المشتعلة على حرف سلب أكثر من واحد لأن البسيطة ما لا جزء له وحرف
السلب وإن كان موجودا فيها لكنه ليس جزء من أطرافها فكأنها البسيطة. ج (٣) قوله وبعضهم إلخ
يعنى أن حرف السلب إذا لم يكن جزء من طرفيها كان كل واحد من طرفيها وجوديا محصلا ويفهم
من هذا الكلام ومما ذكر العلامة التفتازاني أن هذه التسمية قليلة بالقياس إلى التسمية الأولى وما ذكره
في شرح الشمسية من أن القضية التي لم يكن حرف السلب جزء منها سميت محصلة موجبة كانت
أوسالبة وربما يخصص إسم المحصلة بالموجبة والبسيطة بالسالبة فيفهم منه ^[١] عكس هذا والمعقول هو
الأول. ج (٤) قوله يسمونها أى القضية التي لم يكن حرف السلب جزء من أحد طرفيها. منه.

حاشية عبيد: [١] قوله للسلب آه الأولى أن يقول أن حرف السلب موضوع في الأصل لرفع
النسبة الإيجابية فإذا جعل جزء من أحد الطرفين أو كليهما لم يبق على معناه فصار معدولا فسميت
القضية التي هو فيها وجزء معدولة تسمية لكل بإسم الجزء [٢] أقول لا بأس بذلك لأن
الإصطلاحات تتغير بمرور الأزمان فتدبر.

والإعتبار^(١) بالإيجاب أى بإيجاب القضية وَالسَّلْبُ أى بسلب القضية بالنسبة لَا بِطَرَفَيْهَا يعنى إن كانت النسبة ثبوتية فالقضية موجبة وإن كانت سلبية فسالبة سواء كانت الأطراف وجودية أو عدمية فإن قولنا كُلُّ مَالَيْسَ بَحَى فَهُوَ لَاعَالَمٌ مُوجِبَةٌ لأنه حكم فيها بثبوت اللاعالمية على ما صدق عليه انه ليس بحى مَعَ أَنَّ طَرَفَيْهَا عَدَمِيَّانِ لوجود حرف السلب فيهما وقولنا لَا شَيْءٌ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ بَسَاكِنِ سَالِبَةٌ لأنه حكم فيها بسلب السكون عن كل ما صدق عليه المتحرك مَعَ أَنَّ طَرَفَيْهَا وَجُودِيَّانِ لعدم حرف السلب فيهما وفى^(٢) هذا المثال إشارة إلى أن المراد بعدمية الأطراف كون حرف السلب جزء من لفظها لا^(٣) أن يكون العدم معتبرا فى مفهومها

(١) قوله والإعتبار إلخ دفع لما يتوهم من أن كل قضية مشتملة على حرف السلب سالبة وأن كل قضية لا تشتمل عليه فهي موجبة فكيف تكون المعدولة أيضا موجبة وذلك لأن مدار الإيجاب والسلب ليس على الاحتمال المذكور وعدمه بل على النسبة فإن كانت ثبوتية فموجبة وإن كان طرفها عدميين وإن كانت سلبية فكانت سالبة وإن كان طرفها وجوديين . جلال رحمه الله (٢) قوله وفى هذا المثال إشارة إلى قولنا لاشئ من المتحرك بساكن حيث جعل طرفيها وجوديين مع أن العدم معتبر فى مفهوم أحدهما . ج (٢) قوله لا ان يكون العدم معتبرا فى مفهومها فإذا كان حرف السلب جزء من طرفيها او كليهما أو أحدهما كانت الأطراف وجودية وإن اعتبر العدم فى مفهومها فلا يرد أن قولنا لاشئ من المتحرك بساكن كيف يكون طرفها وجوديين مع أن العدم معتبر . منه (٢) قوله لا أن يكون العدم معتبرا فى مفهومها سواء كان حرف السلب جزء أو بدونه وإلا لزم أن يكون الساكن ايضا فى قولنا لاشئ من المتحرك بساكن طرفا عدما فإن السكون عدم الحركة . صادق

حاشية عبيد: [١] أقول من هذا البيان وضح صحة ما قلنا سابقا ان مدار الملفوظة والمعقولة على وجود حرف السلب وعدمها فى اللفظ لافى المفهوم وإن الكلام ههنا فى القضية المعقولة دون الملفوظة وإنه محل ما أورده المحشى جلال فتدبر .

فهذه^(١) أربعة قضايا موجبة محصلة وسالبة محصلة وموجبة ومعدولة
وسالبة معدولة ولا إلتباس في القضايا الأربع معنى ولفظا إلا بين
البسيطة والموجبة المعدولة المحمول فإنهما يلتبسان لفظا لوجود
يفهم منه أنه لا إلتباس في معدولة الموضوع والسالبة البسيطة.
حرف السلب فيهما مع جواز أن يكون جزء من المحمول فتكون
القضية موجبة معدولة المحمول وجواز أن لا يكون جزء منه فتكون
القضية بسيطة كقولنا زيد ليس بكاتب فلذا^(٢) قال وَالْفَرْقُ بَيْنَ
الْبَسِيطَةِ وَالْمَوْجِبَةِ الْمَعْدُولَةِ الْمَحْمُولِ إما في المفهوم فما تقدم
و هو أن الحكم في الموجبة بالإيقاع و السالبة بالإنتراع

(١) قوله فهذه أربعة قضايا إحداهما موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب والثانية سالبة بسيطة
كقولنا زيد ليس بكاتب والثالثة موجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب والرابعة سالبة معدولة
كقولنا زيد ليس بلا كاتب والفرق بين الموجبة المحصلة وبين الثالث ظاهر لوجود حرف السلب
فيها دون الموجبة المعدولة وكذا بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة وبين السالبة المعدولة لأنه
يتعدد حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف السلب واحد فيهما وأما الفرق بين السالبة
البسيطة والموجبة المعدولة فحصى لوجود حرف السلب الواحد فيهما ولذا تصدى المصنف لبيان
(٢) قوله فلذا قال أى لأجل عدم اللبس بينهما سواهما خص الفرق بهما ولم يعممه صادق
حاشية عبيد: [١] قوله فهذه آه أقول إعتبر المتأخرون قضية أخرى سموها سالبة المحمول وهى
موجبة بأن يتصور الطرفان فيها ويحكم بالسلب ثم يرجع ويحمل ذلك السلب على الموضوع كقولنا
زيد هو ليس بقائم وترجم بالفارسية زيد هست نيست قائم است وسالبة وهى يحكم بسلب ذلك
السلب كقولنا زيد ليس هو ليس هو بقائم فعلى هذا الإشتباه فى ثلاثة قضايا الموجبة المعدولة المحمول
والموجبة سالبة المحمول والسالبة البسيطة والمصنف بين الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول والبسيطة
وأما الفرق بينهما وبين السالبة المحمول الموجبة بأن الموجبة السالبة المحمول فيها رابطتان والسلب
متوسط بينهما بخلاف المعدولة المحمول والبسيطة فإن فيها رابط واحد فافهم ولعل المختار عند
المصنف مذهب القدماء من عدم الإعتبار لتلك القضية المذكورة فلهذا لم يشتغل بالفرق المذكور
واحق ما قال القدماء والتفصيل فى الكتب المبسوطة فارجع إليها .ع.

وإما في المادة فبأن السالبة البسيطة أعم^(١) من الموجبة المعدولة وأما في
أى الأمثلة الجزئية ع

اللفظ ففي غير لغة العرب ظاهر لأن^(٢) رابطة الإيجاب هست

والسلب نيست وفي لغة العرب أما في الثلاثية أى التى ذكرت فيها

الرابطة فبأنها أى القضية موجبة معدولة إن قدمت الرابطة على

حرف السلب كقولنا زيد هو ليس بكاتب لأن الرابطة تربط ما بعدها

بالموضوع فيربط حرف السلب وما معها به فيكون إيجابا وسالبة

بسيطة إن أخرت الرابطة عنها أى عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو

بكاتب لأن من شان حرف السلب سلب الربط الذى بعده فيكون سلبا

(١) قوله أعم لأن صدق المقيد يستلزم صدق المطلق من غير عكس كلى فكلما تحقق مفهوم
الموجبة المعدولة المقيدة بوجود الموضوع لأن ثبوت الشئ للشئ فرع ثبوت المثبت له تحقق مفهوم
السالبة البسيطة المطلقة عند وجود الموضوع وبالعكس وأما عند عدمه فمفهوم السالبة متحقق فقط
ص (٢) لأن الرابطة إلخ يريد به أن الرابطة للإيجاب فى الفارسية مثلا هست والرابطة للسلب
فيها نيست وأن المراد بغير لغة العرب الغير المعتد به المرتب من العربية فى رعاية الفصاحة والبلاغة
فلا يرد ما قيل إن الدعوى عامة والدليل خاص لأن غير لغة العرب غير منحصرة فى الفارسية . جلال
حاشية عبيد: [١] وذلك لأن زيد ليس بقائم صادق سواء زيد موجودا ويسلب القيام عنه أو لم
يكن موجودا بخلاف زيد لا قائم فإنه لا يصدق إلا إذا كان زيد موجودا وهذا هو الفرق المعنوى
بينهما . [٢] قوله أعم أى بحسب التحقق والوجود لا بحسب الحمل كما سيجى فى بيان
النسبة بين الموجهات فانتظره . [٣] المراد بغير لغة الفارسية كما يدل عليه الدليل لأن جميع
اللغات التى هى غير اللغة العربية ليست كذلك كما يظهر بتتبع اللغات المذكورة . [٤] قوله
الثلاثية أى أعلم أن أول مدارج القضية فى اللغة العربية الثنائية باعتبار لفظى الموضوع والحمول ثم
تكون ثلاثية بإزدياد لفظ الرابطة ثم رباعية بإزدياد لفظ الجهة و لا تكون خماسية باعتبار لفظ
السور لأنه عين الموضوع لكن ينبغى أن يعلم أن هذا عند من لم يعد الحركات الإعرابية من
السور لأن القضايا المذكورة فى مثال الثنائية ثلاثية عنده أيضا كما لا يخفى فتدبر . عبيد

وأما الفرق بينهما فِي القضية الثَّانِيَّةِ وهى التى لم يذكر فيها الرابطة فَبَالْنِيَّةِ يعنى إن نوى ربط السلب يكون موجبة وإن نوى سلب الربط يكون موجبة وإن نوى سلب الربط يكون سالبة ويفهم^(١) من ظاهر العبارة أن هذا فرق لفظى وليس^(٢) كذلك أو بالإِصْطِلَاحِ عَلَى تَخْصِيصِ لَفْظٍ غَيْرِ أَوْلاً بِالْإِيجَابِ الْمَعْدُولِ كقولنا الحى غير جهاد أو لا جهاد وتخصيص لَفْظٍ لَيْسَ بِالسَّلْبِ الْبَسِيطِ كقولنا الحى ليس بجهاد أو بالعكس وهو تخصيص لفظ غير ولا بالسلب البسيط ولفظ ليس بالإيجاب المعدول وقيل الفرق بينهما^[١] بأن الموجبة هى التى محمولها عدم الشئ عما من شأنه أن يكون له ذلك الشئ وقت الحكم والسالبة المحصلة عدم شئ عما من شأنه أن يكون له ذلك الشئ فى ذلك ليس الوقت لعدم اللحية عن إنسان فى سن اللحية إيجاب معدول كالكوسج .

(١) قوله ويفهم من ظاهر إلخ لأن المصنف قال فى اللفظ ثم بين فى الثلاثى بتقديم لفظ الرابطة وتأخيرها ثم ذكر الفرق فى الثانى وقابله بالثلاثى فيفهم من ظاهره أن هذا الفرق فى الثانى كالفرق المتقدم فى الثلاثى ويمكن أن يكون هذا الفرق أيضاً من قبيل الفرق اللفظى إذ فيه نية تقديم لفظ الرابطة وتأخيرها فكان عدول القضية وتحصلها باعتبار إرادة تقدم الرابطة وتأخيرها فكان لفظياً بهذا الاعتبار . منه (٢) قوله وليس كذلك لأن الفرق اللفظى لا يكون بالنية . صادق (٣) قوله أو بالعكس مبنى على المذهبين أو تجديد الاصطلاح . صادق (٣) قوله وقيل الفرق إلخ القول الاول أخص مطلقاً من القول الثانى والثالث من الثالث وفرق المصنف بينهما فى المفهوم يحتمل الأقوال الثلاثة . ص

حاشية عبيد: [١] أقوله لا يخفى على المتتبع ان ليس ههنا مذهبان فالأولى الإكتفاء على تجديد الاصطلاح فافهم [٢] أى بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة . {١} أقول المتتبع مقول بالتشكيك فلعل تتبعه يكون كاملاً حصل له العلم على وجود المذهبين فى بعض أسفار القوم محمد زاهد .

وعن الطفل^[١] والمرأة سلب محصل وقيل الموجبة المعدولة هي التي محمولها عدم شيء عما من شأنه أن يكون له ذلك الشيء في وقت الحكم أو قبله أو بعده والسالبة عدم شيء عما من شأنه أن لا يكون له ذلك في وقت من الأوقات فعلى هذا يكون عدم اللحية من الطفل إيجاب عدولى ومن المرأة سلب محصل وقيل الموجبة المعدولة هي التي محمولها عدم شيء عما من شأنه أو من شأن نوعه أو جنسه القريب أن يكون له ذلك الشيء والسالبة المحصلة عدم شيء عما ليس من شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن جنسه القريب أن يكون له ذلك الشيء فعدم اللحية من المرأة^[٢] والحمار إيجاب^(١) عدولى وعدم اللحية عن الشجر سلب محصل ثم شرع فى تقسيم القضية ثم شرع فى تقسيم القضية بإعتبار^[٣]

(١) قوله إيجاب عدولى فقولنا الطفل هو ليس بملتجى إيجاب عدولى إذ من شأن الطفل الإلتحاء بعد وقت الحكم فى سن البلوغ وقولنا للرجل البالغ الكوسج هذا ليس بملتجى أيضا معدولة إذ من شأن البالغ الإلتصاف باللحية وقت الحكم وقولنا المرأة ليست بملتجى سالبة محصلة إذ ليس من شأن المرأة الإلتصاف باللحية لا حين الحكم ولا قبله ولا بعده وقس على هذا مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده **حاشية عبيد: [١]** أما الطفل فليس من شأنه اللحية فى ذلك الوقت أى أوان الطفولية وأما المرأة فليس من شأنها أصلا **[٢]** يعنى أن عدم اللحية عن البالغ الكوسج وعن الصبي وكذا عن المرأة بإعتبار نوعها وهو الإنسان وكذا عن الحمار بإعتبار جنسه القريب وهو الحيوان كلها إيجاب عدولى وعن الشجر إيجاب محصل ومن إعتبر الصلوح بإعتبار الجنس البعيد فعدم اللحية عن الشجر أيضا إيجاب معدول بإعتبار الجسم المطلق فافهم **[٣]** قوله بإعتبار الجهة أعلم ^(١) أن مبحث الموجهات من أعطل مباحث القضايا وذلك بسبب الإجمال الواقع من القوم فى بيان مفاهيمها وفى بيان النسب بينها فينبغى للطالب غاية التفكير والتعمق فيها والمتكفل لتفاصيلها شرح القطب الرازى {١} إيراد مثل هذا الكلام بعيد من مذهب المحشى فلا ينبغى تسويد أوراق الكتاب. عزيز حيل

الجهة^{١٢} ﴿فصل﴾ فقال في القضايا الموجهة ^{المصنف} وإعلم أن كل^[١]

نسبة بين الموضوع والمحمول إيجابية كانت أو سلبية لها كيفية في نفس

الأمر من الضرورة والدوام ومقابلتيهما ونحوهما وسميت تلك الكيفية
لا التي باعتبار العقل

في نفس الأمر مادة القضية وعنصرها واللفظ الدال أو حكم العقل
إن كانت معقولة. ج

بها يسمى جهة ونوعا والقضية التي ذكرت فيها الجهة تسمى موجهة
لفظية أو عقلية
لاشتمالها على الجهة

ومنوعة لاشتمالها على الجهة والنوع ورباعية لكونها ذات أربعة

أحرف والتي لم تذكر فيها الجهة تسمى مطلقة والقضايا الموجهة كثيرة
أي أربعة ألفاظ

لكن التي جرى الإصطلاح أي: إصطلاح المنطقين بالبحث عنها

(١) قوله كثيرة باعتبار كون الضرورة ذاتية ووصفية ووقعية بحسب وقت معين أو غير معين وأزلية
وكون الدوام ذاتيا ووصفيا وأزليا وكون الثبوت بالفعل مطلقا أو مقيدا بوقت وباعتبار تركيب
هذه الأمور الأربعة مع بعض آخر حيث أمكن وباعتبار الامكان في مقابلته كل ضرورة. ص

[٢] باعتبار آه إعلم أن القضية كما تتصف بالصدق والكذب باعتبار النسبة بأنها إن طابقت
نسبتها الذهنية الواقعية فصادقة وإلا فكاذبة ولا يخفى على اللبيب أن أحد الصدقين فيها وكذلك
الكذابين لا يستلزم الصدق والآخر ولا الكذب الآخر لأن كل إنسان ضاحك صادقة وكل إنسان
ضاحك بالضرورة كاذبة وكذا كل حيوان جسم بالإمتناع كاذب وعلى هذا القياس. [٣] أقول لما
فرغ المصنف عن تحقيق القضية بانحاء شتى من الإيجاب والسلب والعدول والتحصيل وغير ذلك
شرع في تحقيقها باعتبار الجهة. [٤] قوله كل نسبة آه إعلم أن الشارح خالف الشيخ الرئيس
وغيره من المحققين كالمحقق البهاري صاحب السلم وغيرهما عموما مادة النقض وعنصرها كل
كيفية ثابتة في نفس الأمر سواء كانت للموجبة أو السالبة والمحققين خصصوا مادة القضية
وعنصرها بالكيفيات الثلاث أي الوجوب والإمكان والإمتناع لا الدوام والفعالية وغيرها
وخصصوا أيضا تلك الثلاثة في كونها مادة القضية بالنسبة الإيجابية فقط فمادة القضية الإيجاب
والإمكان والإمتناع في النسبة الإيجابية خاصة فعند هم الجهة أعم من المادة وعند الشارح هما
متساويان والتحقيق في ذلك يقتضى بسط الكلام ليس هذا موضعه .

أى عن القضايا الموجهة وعن أحكامها من ^(١) العكس والتناقض ^(٢)
 بأن بين مفهوماتها والنسبة بينهما .

والإنتاج ^(٣) ثلث عشرة قضية بعضها بسيطة بالنسبة ^[١] إلى المركبات

وبعضها مركبة أما البسائط وهى ^(٤) التى حقيقتها أى معناها إيجاب

فقط كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة أو سلب فقط كقولنا لا شئ

من الإنسان بجبر بالضرورة أى ^(٥) لا يكون فيها إلا حكم واحد إيجاب

أو سلب فسته الاولى الضرورية المطلقة وهى التى يحكم فيها
 لعدم تقيدها بالوقت أو الوصف أو غير ذلك .

بضرورة ثبوت المحمول للموضوع هذا فى الموجهة أو بضرورة سلبيه

أى سلب المحمول عنه أى الموضوع هذا فى السالبة مادام ^(٦) ذات

الموضوع أى ما يصدق عليه الموضوع موجوداً فى الخارج أو فى الذهن

(١) قوله من العكس كالدائمة فإنها تنعكس إلى حنية مطلقة وبالعكس النقيض إلى دائمة . ص

(٢) قوله والتناقض كالضرورية المطلقة فإنها نقيض الممكنة العامة . ص (٣) قوله والإنتاج

كالشرطة العامة الصغرى مع الضرورية فإنها تنتج ضرورية مطلقة . ص (٤) قوله وهى التى

حقيقتها إنما قال ذلك لأنه ربما يكون قضية مركبة فى الحقيقة دون اللفظ كالممكنة ^[١] الخاصة

كما سيجئ فبقيد الحقيقة خرجت عن البسائط . جلال (٥) قوله أى لا يكون فيها إلا حكم

واحد إيجاب أو سلب الظاهر أن يقول لأنه لا يكون فيها إلا حكم واحد إلخ لأنه بيان لتطبيق ^[٣]

المثال على الممثل له (٦) قوله مادام أى فى جميع أوقات الموضوع . منه (٧) قوله أو فى الذهن

كلمة أو لمنع الخلو والتنويع دون الشك والتشكيك حتى يكون مناقضا بالتعريف ^[٤] صادق

حاشية عبيد: [١] إشارة الى أن المراد بالبسيط ههنا البسيط الإضافى أى الأقل أجزاء بالنسبة إلى شئ آخر

لا البسيط الحقيقى بمعنى ما لا جزء له فإنه غير صادق ههنا كما لا يخفى عبيد كندهارى [٢] كقولنا كل إنسان

كاتب بالإمكان الخاص فإنه ليس فى لفظها سلب أصلاً أما فى حقيقتها فالسلب موجود لأن الإمكان الخاص

سلب الضرورة عن الطرفين . [٣] أقول ليس هو بيان لتطبيق الممثل بل هو تفسير لقول المصنف إيجاب فقط أو

سلب فقط فح الأنسب كلمة أى . [٤] لأن التعريف للتين والتوضيح للشك أو التشكيك وهو ظاهر .

فلا ينتقض^(١) بقولنا لاشئ من الممتنع بوجود ولا يرد^(٢) النقض بالقضية^(٣) الممكنة الخاصة التي محمولها الموجود لأن الضرورة ههنا إنما يتحقق بشرط وجود الموضوع لا في جميع أوقات وجود الموضوع وبينهما^(٤) بون بعيد كقولنا بالضرورة كل إنسان حيوان هذا مثال الموجبة وكقولنا بالضرورة^[٣] لاشئ من الإنسان بحجر

(١) قوله فلا ينتقض إلخ تفريع على تعميم الوجود في الخارج أو في الذهن وذلك لأن ما يصدق عليه الممتنع وإن لم يكن موجودا في الخارج إلا أنه موجودا في الذهن^[١]. جلال (٢) قوله ولا يرد النقض من حيث أنه يدخل في تعريف الضرورية الممكنة الخاصة التي محمولها الموجود كقولنا كل إنسان موجود بالإمكان الخاص فإن الموجود ضروري الثبوت للإنسان مادام ذاته موجودة وإن كان وجوده وعدمه مع قطع النظر عن وجوده مستويين فإن الضرورة في تلك الممكنة الخاصة إنما هي بشرط وجود الموضوع وملاحظته ومدخليته له كما أن الضرورة ثبوت تحرك الأصابع للكاتب إنما هو بملاحظة وصف الكتابة حتى لو لم يلاحظ وجود الإنسان لما حكم العقل عليه بأنه موجود بالضرورة كيف وأنه ممكن والممكن ما استوى طرفاه والضرورة المعبرة في تعريف الضرورية إنما هي في جميع أوقات وجود الموضوع مع قطع النظر عن ملاحظته ومدخليته لها فيها كضرورة ثبوت الحيوان للكاتب في جميع أوقات وصف الكتابة في قولنا كل كاتب حيوان من غير ملاحظته وبلا مدخليته له فيها وإنما خص رفع النقض بالممكنة الخاصة لأنها تقيض الضرورية فيشكل دخول مادة من موادها في تعريف الضرورية بخلاف باقي القضايا فإنها لاتنافي الضرورية فلا إشكال في دخول مادة من موادها في تعريف الضرورية. ص (٢) قوله بالقضية كقولنا كل إنسان موجود بالإمكان الخاص منه (٤) قوله وبينهما بون بعيد أى بين الضرورة بشرط وجود الموضوع والضرورة في جميع أوقات وجود الموضوع فرق كثير فإن في الأول لوصف الوجود دخلا في الضرورة دون الثاني فإذا قلنا الإنسان موجود بالضرورة وأردنا الضرورة بشرط وجود الإنسان كان صادقا فإن الوجود ضروري للإنسان بشرط وجوده وإن أردنا الضرورة في جميع أوقات وجود الإنسان كان كاذبا لأن الوجود غير ضروري في وقت ما بالنظر إلى ذاته لإستواء الوجود والعدم فيه بالنظر إلى ذاته. منه

حاشية عبيد: [١] أى باعتبار مفهوم الممتنع وإلا فقد تقرر عندهم أن المحال ليس له صورة في الذهن [٢] قوله لأن آه أعلم أن لفظ مادام يستعمل على ثلاثة أوجه ١: بمعنى في زمان الوصف وهو أن يكون ظرف محض أى لا يدخل له في الحكم أصلا ٢: بمعنى بشرط الوصف بأن يكون الوصف له دخل في الحكم ولا يكون علة تامة ٣: بمعنى لأجل الوصف بأن يكون علة تامة للحكم كقولنا كل أبيض مفرق البصر مادام أبيض [٣] قوله بالضرورة آه قال المحقق البهاري من التأخري في منهيات كتابه سلم العلوم سواء كانت الضرورية ناشية عن ذات الموضوع كما في هذا المثال أو عن أمر منفصل عن ذات الموضوع فإن بعض المفارقات لو اقتصى الملازمة بين الأمرين بكون أحدهما ضروريا للآخر وإن كان امتناع الانفكاك عنه من خارج انتهى بلفظه محمد عبيد الله كند هارزى

هذا مثال السالبة وإنما سميت ضرورية لإشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقيد الضرورة فيها بشئ^[١] الثانية الدائمة المطلقة وهى التى حُكِمَ فِيهَا بِدَوَامِ ثُبُوتِ الْمُحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ هذا فى الموجبة أو حكم فيها بدوام سَلْبِهِ أى سلب المحمول عَنْهُ أى عن الموضوع فى السالبة مَا دَامَ^[٢] ذَاتُهُ أى ذات الموضوع مَوْجُودَةً خارجا أو ذهنا وَقَدْ مَرَّ مَثَلُهَا إِيجَابًا وَسَلْبًا فى الضرورية المطلقة وهو قولنا كل إنسان حيوان ولا شئ من الإنسان بحجر وهى أعم من الضرورية المطلقة مطلقا لأن الضرورة بحسب الذات يستلزم الدوام بحسبها من غير عكس كلى لأن معنى الضرورة إمتناع انفكاك النسبة ومعنى الدوام شمول الأزمنة والأوقات فمتى تحقق الأول تحقق الثانى من غير عكس^(١) كلى لجواز أن يكون دائما و^[٣] لا يمتنع^(٢) انفكاكها والمراد بكون الدائمة أعم من الضرورية

(١) قوله من غير عكس لأن الدوام بحسب الذات قد لا يستلزم الضرورة بحسبها. ج (٢) قوله لا يمتنع كقولنا الزنجى أسود فإنه دائم مع تجويز العقل انفكاكه بالبرص أيضا صادق. **حاشية عبيد:** [١] قوله بشئ آه قيل عليه كيف يصح أن الضرورى فيها غير مقيد بشئ وقد قيدها بما دام ذات الموضوع موجودة والجواب أن ما دام كما عرفت للطرفية والظرف لا يكون قيدها وفيه شئ والأولى أن يقال المراد بالشئ ههنا وإن كان نكرة هو الوصف أو الوقت بقرينة ماسياتى فتدبر [٢] قوله مادام آه أقول ههنا شك مشهور وهو أنه يلزم على هذا أن لا يفارق الدوام الذاتى الإطلاق العام فى قضية محمولها الوجود كقولنا كل إنسان موجود دائما مادام موجودا فهذا صادق مع صدق قولنا لا شئ من الإنسان بموجود بالإطلاق العام مع أنهم قالوا إن الموجبة الدائمة نقيض السالبة المطلقة العامة والجواب أن المتبادر من التعريف أن يكون المحمول مغايرا للوجود فليس هناك دوام ذاتى تدبر. [٣] فإن الحكماء قالوا بدوام حركات السموات ومع ذلك فلا يمتنع انفكاكها عنها فيصدق كل فلك متحرلا دائما ولا يصدق الضرورة.

إن علته الدوام غير ملحوظة^(١) بها للحاكم فلا يحكم بالضرورة فلايرد^[١] ما قيل إن الدائمة يجب أن تكون مساوية^(٢) للضرورة لأن دوام ثبوت المحمول للموضوع أمر ممكن يحتاج إلى علة فيكون ثبوت المحمول للموضوع ضروريا لدوام علته فافهم وإنما سميت دائمة لإشتمالها على الدوام ومطلقة لما مر الثالثة المَشْرُوطَةُ الْعَامَّةُ وإنما سميت مشروطة لإشتمالها على شرط الوصف وعامة لأنها أعم من المشروطة الخاصة كما ستجئ في المركبات وهي أى المشروطة العامة الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِضُرُورَةٍ ثُبُوتَ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ هذا في الموجبة أو بضرورة سَلْبُهُ أى سلب المحمول عنه أى عن الموضوع هذا في السالبة

(١) قوله غير ملحوظة بها بخلاف علة الضرورة فإنها ملحوظة بها. ص (٢) قوله مساوية بحسب التحقيق في المادة والصدق في المفهوم وبهذا ينحل ما قيل أنه يجوز أن يكون بحسب الصدق في المفهوم كما لإنسان^[٢] والناطق. صادق (٣) قوله ضروريا فالضرورة إمتناع إنفكاك النسبة سواء كان بالنظر إلى ذات الموضوع أو غيره^[٣] وفيه بحث لأن مجرد دوام العلة لا يقتضى ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مالم يكن تلك العلة ضرورية وكأنه لهد أمر بالفهم. ص (٤) قوله لما مر من عدم التقيد فيها بشئ من الوصف والوقت. ج (٥) قوله المشروطة الخاصة هى المشروطة العامة مع قيد اللادوام. جلال

حاشية عبيد: [١] قوله فلايرد آه ولك أن تقول أن بناء النسبة بين القضايا والمنظور فيها ما يحكم به مفهوماً في بادی الرأي من غير ملاحظة المقدمات الفلسفية وأما بناء الكلام على الأصول الدقيقة التى برهنت عليها في الفلسفة فذلك مرتبة بعد تحصيل هذا الفن وح لا شك أن مساواة الدائمة مع الضرورية بناء على الأصول الدقيقة الفلسفية وهى ما ذكرها الشارح بقوله لأن دوام ثبوت آه ولا يخفى على النصف أن هذا الجواب أظهر وبفهم المبتدى أليق من جواب الشارح العلام. عبيد [٢]

لأن الناطق أعم من الإنسان بحسب المفهوم لأنه ذات من له النطق دون الصدق. [٣] أقول العلة إذا كانت دائمة فهى إما واجبة بالذات فضرورة ثبوت المحمول ح تكون ظاهرة أو منتهية إلى الواجب بالذات ضرورة بطلان التسلسل فح أيضا يكون ثبوت المحمول للموضوع ضروريا ولو بالغير فتدبر.

بشَرْطٍ وَصَفِهِ أَى وَصْفٍ^(١) الموضوع أَى يكون للوصف مدخل في
 الضرورة كَقَوْلِنَا بِالضَّرُورَةِ^[١] كُلُّ كَاتِبٍ مُتَحَرِّكُ الْأَصَابِعِ مَا
 دَامَ^(٢) كَاتِبًا هذا مثال الموجبة فإن تحرك الأصابع ضرورى لذات
 الكاتب بشرط إتصافه بوصف الكتابة وَبِالضَّرُورَةِ لَأَشَى مِنْ
 الْكَاتِبِ بِسَاكِنِ الْأَصَابِعِ مَا دَامَ كَاتِبًا هذا مثال السالبة فإن سلب
 سكون الأصابع عن ذات الكاتب ضرورى بشرط إتصافه بالكتابة
 وقد تطلق المشروطة العامة على القضية التى يحكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام وصف الموضوع موجودا
 أَى يحكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب فى جميع أوقات إتصاف الذات
 بالوصف العنوانى^(٣) والنسبة بين المعنيين عموم وخصوص من وجه

(١) قوله وصف الموضوع هو ما يفهم من لفظه إعتبارا للوضع . جلال (٢) قوله مادام كاتباً الصواب تبديله بشرط الكتابة على ما أشار إليه الشارح وإلا لتساويا والجواب أن المراد بالكتابة بالقوة فالمصنف أشار إلى معنى آخر للمشروطة بالمثال فهو مادة إختراعية فتعليل الشارح لمادة الإفتراق . ص (٣) قوله بالوصف العنوانى وهو وصف ذات الموضوع أو لازم لها أو وصف مفارق فى مادة الضرورة الذاتية لاوصف مفارق هو شرط لكون المحمول ضروريا للذات (٣) قوله عموم وخصوص من وجه أى بإعتبار التحقق لا بإعتبار الحمل فإن العموم والخصوص بإعتبار الحمل لا يكون إلا بين المفردات أو ما فى حكمها كالمركبات التقيدية جلال كقولنا الإنسان حيوان ناطق . عبيد الله

حاشية عبيد: [١] قوله كقولنا ه أوقول فى هذا المثال بحث وهو أن المثال المذكور يكون الشرط بعينه عنوان الموضوع فيلزم إشتراط الشئ بنفسه وذا لا يجوز وجوابه أن المراد فى الموضوع الكاتب بالقوة وفى الشرط الكاتب بالفعل فمعنى المثال كل كاتب بالقوة محرك الأصابع ما دام كاتباً بالفعل فهذا مثال إختراعه المصنف على خلاف المشهور وهو كل كاتب متحرك الأصابع بشرط الكتابة فقول الشارح فإن آه تعليل للمادة التى تفترق فيها عنوان الموضوع والشرط لا لمثال المصنف إذا عرفت هذا ينحل لك الحاشية المعلمة [٢] وكان المصنف إشار بالمثال المذكور إلى معنى آخر للشرطية وهو أن يكون الشرط عين عنوان الموضوع والفرق بالقوة والفعل . عبد كندهارى

لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية إذا كان العنوان نفس الذات أو وصفا

لازما لها كقولنا كل إنسان أو كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الأولى

بشرط الإنسانية والنطقية أو مادام كذلك . ص

بدون الثانية في مادة يكون المحمول ضروريا للذات بشرط وصف مفارق

كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة فإن تحرك الأصابع ضروري

للذات الكاتب بشرط إتصافه بالكتابة لا^(١) في جميع أوقات الكتابة

وصدق الثانية بدون الأولى في مادة الضرورة الذاتية^[٢] إذا كان العنوان

وصفا مفارقا كقولنا كل كاتب^(٢) حيوان بالضرورة والمشروطة العامة

بالمعنى الأول أعم من الضرورية والدائمة من وجه لتصادقها في مثل^(٣)

أى ما يكون بشرط الوصف .

قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة أو دائما أو ما دام إنسانا وصدقهما^(٤)

الصواب تبديله بشرط الإنسانية . ص

(١) قوله لا في جميع أوقات الكتابة لأن حركة الأصابع ليست بضروري لثبوت لذات الكاتب في شئ

من الأوقات فإن الكتابة بالفعل التي هي^[١] شرط تحقق الضرورة غير ضروري لذات الكاتب في زمان

أصلا فما ظنك بالمشروطة بها . ص (٢) قوله كل كاتب حيوان بالضرورة أو مادام كاتباً بالمعنى الثاني لأن

ثبوت الحيوانية لذات الكاتب ضروري في جميع أوقات الكتابة لا بشرط إتصافه بوصف الكتابة إذ لا

دخل لوصف الكتابة في ثبوتها لها . ج (٣) قوله في مثل وهو ما إذا كان الذات والوصف متحدين

وكانت المادة مادة الضرورة . جلال (٤) قوله وصدقهما بدوئهما أى تحقق الضرورية والدائمة دون

المشروطة العامة بالمعنى الأول في مثل كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائما وهو ما إذا كان الذات

والوصف متغايرين وكانت المادة مادة الضرورة ولم يكن للوصف مدخل في تحقق الضرورة . جلال

حاشية عبيد: [١] قوله أو وصفا آه أقول أراد بالوصف ههنا ما لا يكون عين الذات وإن

كان داخلا فيها لا ما هو الخارج عن الذات فلا يرد أن الناطق ذاتي للإنسان لا وصف ويمكن

أن يقال أن الذاتى هو الناطق والوصف اللازم هو النطقية لكن يشكل على هذا كل إنسان

حيوان فتدبر [١] أقول الأولى أن يقول التى هى ظرف تحقق آه وكذلك الأولى أن يقول

فيما بعد فما ظنك بالمظروف بها وذلك لأن الكلام فيما يكون الكتابة ظرفا محضا لا شرطا

فتدبر [٢] أى إذا كان المحمول ضروريا لذات الموضوع بدون مداخلة الوصف . ع

دوئهما فيمثل قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائما وصدقهما دوئهما في المثال^(١) المذكور في المتن وأما بالمعنى الثاني فهي أعم من الضرورية مطلقا لأنه كلما ثبتت الضرورية في جميع^(٢) أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف من غير^(٣) عكس ومن الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الضرورية المطلقة وصدق الدائمة بدوئها في مادة الدائمة المطلقة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة أو دائما أو مادام إنسانا ج

الحالية^(٤) عن الضرورية وصدقهما بدون الدائمة حيث تكون الضرورية في جميع أوقات الوصف ولا يكون الدوام في جميع أوقات الذات الرابعة العرفية العامة سميت عرفية^(٥) لأن العرف العام يفهم هذا المعنى من السالبة

(١) قوله في المثال المذكور ف المتن وهو قولنا كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً وهو ما كان الذات والوصف متغايرين ولم يكن المادة مادة الضرورية. جلال (٢) قوله في جميع أوقات الوصف فإنه بعض أوقات^{١١} الذات والجميع يستلزم البعض من غير عكس كلي. صادق (٣) قوله من غير عكس أى ليس كلما ثبتت الضرورية في جميع أوقات الوصف ثبتت في جميع أوقات الذات مثل كل منحسف مظلم مادام منحسفاً. منه (٤) قوله الحالية عن الضرورية كقولنا كل فلك يتحرك بالدوام فإن الحرك دائم الثبوت للفلك وليس بضرورى في وقت من الأوقات فضلاً عن جميع أوقات الفلكية. ص (٥) قوله من السالبة إنما قال ذلك لأن هذا المعنى أظهر في السالبة منه في الموجبة. ج

حاشية عبيد: [١] أقول فيه بحث لأن الوصف قد يكون لازماً للذات فلا يكون وقت الوصف بعض وقت الذات عموماً ولعله قال ذلك بالنظر إلى الغالب فافهم [٢] قوله حيث تكون آه أقول هذا إنما يتصور فيما إذا كان أوقات الوصف بعض أوقات الذات لا جميع أوقات الذات فح لا يصدق الدائمة المطلقة لعدم الدوام في جميع أوقات وجود الذات كما في المثال المشهور كل دهن حار سيال في جميع أوقات الحرارة فتدبر عبيد [٣] لعل هذا الأنساب من قبيل بعلى وتابطى في بعلبك وتابط شرا لأن المركب الغير الإضافى ينسب إلى صدره كما تقرر في موضعه [٤] قوله من السالبة آه أى من بعض السوالب الغير المقيد بقيد ما دام وهى التى يكون بين موضوعها ومحمولها تناف نحو لاشئ من القائم بقاعد وهذا القدر كاف للنسبة إلى العرف ولا يجب هذا الفهم في جميع السوالب فما قيل أنه لا يفهم العرف التقيد بالوصف في قولنا ليس رجل في الدار ولا في ليس الإنسان حجر. عبيد الله

لاشئ من النائم بمُستيقظ فإنه يفهم منه العرف أن المستيقظ مسلوب عن
 النائم مادام نائما وعامة لكونها أعم^[١] من^(١) الخاصة وهي أى العرفية
 العامة التى يحكم فيها بدوام سلبه أى سلب المحمول عنه أى عن
 الموضوع بشرط وصفه أى العنوانى للموضوع أى^(٢) بشرط إتصاف
 ذات الموضوع بالوصف العنوانى وَقَدْ مَرَّ مَثَالُهَا إِنْجَاباً أَوْ سَلْباً فِي
 المشروطة العامة فلا حاجة إلى الإعادة وهى أعم مطلقا من المشروطة
 العامة لأنه متى ثبتت الضرورة بحسب الوصف ثبت الدوام بحسبه من غير
 عكس ومن الدائميتين لأنه متى ثبتت الضرورة أو الدوام فى جميع أوقات
 فيه تغليب لا يخفى .
 الذات تثبت الدوام فى جميع أوقات الوصف من غير عكس الخامسة
 المطلق العامة وهي القضية التى يُحْكَمُ فِيهَا بِثَبُوتِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ

(١) قوله من الخاصة أى العرفية الخاصة لأنها هى العرفية العامة مع قيد الدوام . ج (٢) قوله أى
 بشرط إتصاف لم يقل أن يكون للوصف مدخل فى الدوام إشارة إلى أنه ليس للعرفية معنيين فإن
 الدوام بشرط الوصف مساو للدوام بما دام الوصف فإن تحرك الأصابع دائم لذات الكاتب بشرط
 إتصافه بوصف الكتابة وهو ظاهر وفى جميع أوقات الكتابة فإن الدوام لا يقتضى إمتناع إنفكاك
 النسبة بخلاف الضرورة بل بمعنى واحد وهو الحكم على مجموع الذات والوصف سواء كان له
 مدخل فى الدوام أو لا فالدوام بشرط الوصف والدوام بما دام الوصف متحققان فى قولنا كل
 كاتب حيوان بالضرورة ولذا قال ثبتت فى جميع أوقات الوصف . ص (٣) قوله بحسب الوصف سواء
 كان بشرط الوصف أو مادام الوصف . صادق (٢) قوله ومن الدائميتين أى الضرورية والدائمة . ج
 (٤) قوله من غير عكس كلى لما مر من أن جميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات . جلال

حاشية عبيد: [١] قوله أعم آه وقيل إنها إنما سميت عامة لنسبتها إلى العرف العام وهذا ليس
 بشئ وإلا لسميت عاية فتدبر {١} قوله بشرط الوصف أخ إشارة إلى المشروطة بالمعنى الأخص
 وقوله أو مادام الوصف إخط إشارة إلى المشروطة العامة بالمعنى الأعم . محمد زاهد عزيز خيل

أو سلبه عنه أى سلب المحمول عنه أى عن الموضوع بالفعل^[١] كَقَوْلِنَا
بِالإِطْلَاقِ^(١) الْعَامِ كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٌ وكقولنا به أى بالإطلاق العام
لَأَشَى مِنَ الْإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ وإنما وقع الإصطلاح على تسمية هذه
القضية بالمطلقة مع^(٢) أنها فى الأصل عبارة عن القضية التى يتعرض فيها
بحكم الإيجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل والجهة باعتبار^(٣)
غلبة الإستعمال وتسارع الفهم إلى النسبة الفعلية عند الإطلاق لغة^(٤)
وعرفا ولا إمتناع فى تسمية المقيد بإسم المطلق عند غلبة الإستعمال

(١) قوله بالإطلاق كل إنسان متنفس أى فى وقت^[٢] من الأوقات وكذا السالبة فلا تناقض
بينهما. صادق (٢) قوله مع أنها أى مع أن المطلقة فى الأصل هى القضية الغير المقيدة بالفعل
والجهة التى لم يتعرض فيها بزيادة على الحكم بالإيجاب والسلب فهى شاملة للفعليات
والممكنات وقد قيد الحكم فى هذه القضية بالفعل فهى مقيدة مخصوصة بالفعليات غير شاملة
للممكنات. ص (٣) قوله باعتبار غلبة الإستعمال يعنى إنما وقع الإصطلاح على تسميتها
مطلقة مع أنها مقيدة باعتبار أن سرعة الفهم عند الإطلاق وعدم التقيد بقيد إنما هو إلى
النسبة الفعلية فظهر أنه متعلق بقوله إنما وقع وأما قوله لغة وعرفا فمتعلق بكل من الغلبة
وتسارع الفهم. ص (٤) قوله لغة وعرفا لأن القضية عند الإطلاق يفهم منها النسبة الفعلية
عرفا ولغة حتى إذا قلنا كل ج ب يكون المفهوم عند العرب هو ثبوت الباء للجيم بالفعل. ج
حاشية عبيد: [١] قوله بالفعل آه أقول المراد بالفعلية ههنا مقابل القوة أى الوقوع فى نفس
الأمر سواء كانت فى أحد الأزمنة الثلاثة كما فى أحوال الجسمانيات أو فى المتعالية منها كما
فى أحوال المجردات كذا فى معراج الفهوم. [٢] قوله بالفعل عه أقول تفسير الفعلية ههنا
بالتحقى فى أحد الأزمنة الثلاثة كما وقع من كثير من العلماء لا يشمل المطلق العامة التى
موضوعها متعال عن الزمان كالواجب عز اسمه والعقول المفارقة على مذهب الحكماء نحو
قولنا الله تعالى عالم بالإطلاق العام وغير ذلك فافهم [٣] أقول هذا التفسير صحيح فى هذه
القضية وليس بمطرد كما مر فتدبر.

وإنما^(١) عد المطلقة في الموجهات مجازاً^(٢) كما عد السالبة من الحملات والشرطيات لأن الفعل^[١] ليس كيفية للنسبة لإنتفاء التغاير بينه وبين الحكم وإنما سميت عامة لكونها أعم من الوجودية اللاضورية واللا دائمة وهي أعم مطلقاً من الدائمتين والعامتين لأنه متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات أو الوصف تحقق فعليتها من غير عكس كما في العامتين منه السادسة الْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ وهي القضية الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا أَى فِي تِلْكَ القضية بِارْتِفَاعِ أَى بِسَلْبِ الضَّرُورَةِ الْمُطْلَقَةِ أَى الذَّاتِيَةِ عَنِ الْجَانِبِ

(١) قوله وإنما إلخ جواب لما يقال أن المطلقة بالمعنى المنقول إليه أيضاً غير داخلية في الموجهات كما أنها غير داخلية في المعنى المنقول عنه فإن الفعل ليس إلا وقوع النسبة الذي هو مفهوم الحكم فلا يكون كيفية الحكم لأن كيفية الشيء يجب أن تكون غيره بأن عد المطلقة في الموجهات تجوزاً والعلاقة هي المساهمة في الأطراف. ص (٢) قوله محارفاً وفيه نظر فإنه لا معنى للقضية إلا أن يحكم بأن وصف الموضوع سواء كان بالفعل أو بالإمكان وكل مهما كيفية زائدة على نفس النسبة. جلال

حاشية عبيد: [١] أقول أعترض السيد الزاهد على هذا وقال إن مفاد القضية الحملية سواء كانت عارية عن القيد كقولنا النهار موجود أو مقيدة بظرف كقولنا النهار موجود وقت طلوع الشمس أو بحال كقولنا النهار موجود حال طلوع الشمس هو ثبوت الشيء للشيء في نفس الأمر لا مطلق الثبوت وإلا لم تكن كاذبة على تقدير سلب الثبوت فيها ضرورة أن سلب الثبوت المقيد لا يستلزم سلب الثبوت المطلق والتالي باطل لأننا نحكم جزماً بكذب القضية إذا لم تكن نسبتها مطابقة لنفس الأمر إنتهى بحاصله فتدبر [٢] لأن الفعل آه أقول ذهب السيد الشريف إلى أن مدلول القضية المطلقة يعنى العارية عن جميع القيود والجهات حتى قيد الإطلاق هو الثبوت النفس الأمري وهذا هو معنى الفعل ولهذا قال الشارح أن الفعل ليس كيفية آه وذهب الخقق الدواني أن مدلول القضية المطلقة بالمعنى الذي مر هو مطلق الثبوت سواء كان في نفس الأمر أو في عالم التقدير فعلى هذا التقدير الفعل الذي معناه نفس الأمر زائد على مدلول القضية فتكون القضية المطلقة العامة من الموجهات حقيقة لوجود قيد زائد فيها هو الفعلية وقد شيد أركانها الخقق البهاري في كتابه سلوم العلوم وإن شئت التحقيق في هذا المقام بلا مزيد عليه فارجع إلى سلم العلوم وشرح الفاضل السنديلي عليه وضيق المقام منعنى عن التفصيل في هذا المرام والله ولى الفضل والإنعام. عبيد

عَنِ الْجَانِبِ أَى الطَّرْفِ الْمُخَالَفِ لِلْمُحَكَّمِ يَعْنَى إِنْ كَانَ الْحُكْمُ
 الْإِيجَابَ كَانَ مَعْنَاهُ سَلْبُ ضَرُورَةِ السَّلْبِ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ
 بِالسَّلْبِ كَانَ مَعْنَاهُ سَلْبُ ضَرُورَةِ الْإِيجَابِ مِثَالُ الْمَوْجِبَةِ كَقَوْلِنَا
 بِالْإِمْكَانِ [١] الْعَامِ كُلُّ نَارٍ حَارَّةٌ فَإِنْ مَعْنَاهُ أَنْ سَلْبُ (١) الْحَرَارَةِ
 عَنِ النَّارِ لَيْسَ بِضَرُورَى وَمِثَالُ السَّالِبَةِ كَقَوْلِنَا بِهِ أَى بِالْإِمْكَانِ
 الْعَامِ لَأَشَى مِنَ الْحَارِ بِبَارِدٍ فَإِنْ مَعْنَاهُ إِيْجَابُ (٢) الْبُرُودَةِ لِلْحَارِ
 لَيْسَ بِضَرُورَى وَهِيَ (٣) أَعْمُ مِنْ جَمِيعِ الْقَضَايَا وَذَلِكَ ظَاهِرٌ
 لِاسْتِرَةِ لَهُ وَأَمَّا الْقَضِيَّةُ الْمُرَكَّبَةُ وَهِيَ أَى الْقَضِيَّةُ الْمُرَكَّبَةُ

(١) قوله سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى بل إيجاب الحرارة له ضرورى . ص (٢) قوله إيجاب
 البرودة للحار ليس بضرورى بل إمتناع البرودة عنه ضرورى فإنه ممكن عام مقيد بجانب العدم . ص
 (٣) قوله وهى أعم من جميع القضايا لأنها أعم من المطلقة العامة وهى أعم من القضايا مطلقا والأعم من
 الأعم أعم وإنما سميت ممكنة لإشتمالها على معنى الإمكان وعامة لعمومها من الممكنة الخاصة جلال
حاشية عبيد: [١] أقول لما كان الجهة يحدد فى القضية معنى قدموها على سائر أجزائها وإن
 كان حقها التأخير فتدبر . [٢] قوله بالإمكان العام آه أعلم أن الإمكان مقول بالإشتراك
 اللفظى على أربعة معان الأول الإمكان العام وهو سلب الضرورة المطلقة أى الذاتية عن أحد
 طرفى الوجود والعدم وهو الطرف المخالف للحكم والثانى الإمكان الخاص وهو سلب الضرورة
 الذاتية عن الطرفين أى الطرف المخالف للحكم والموافق جميعا والثالث الإمكان الأخص وهو
 سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقعية عن الطرفين ورابعها الإمكان الإستقبالى وهو سلب
 الضرورة عن الطرفين فى زمان الإستقبال هذا إجمال ما فصله العلامة الرازى فى شرح المطالع
 أقول قد ذكر الحكماء إمكانا خامسا وهو الإمكان الإستعدادى الذى هو صلوح الشئ للشئ
 مع عدم وجوده كصلوح الأبيض للسواد وكصلوح الأمل للعلم والفرق بين هذا الإمكان
 والأربعة السابقة أن هذا الإمكان لا تجامع الفعلية بخلاف الأربعة الأول فإنها تجامع الفعل تدبر .
 [٣] أقول الإمكان العام قد يكون مطلقا وهو يصدق على الواجب والممتنع والممكن
 الخاص وقد يكون مقيدا بجانب الوجود وه يصدق على الواجب والممكن الخاص دون
 الممتنع وقد يكون مقيدا بجانب العدم وهو يصدق على الممتنع والممكن دون الواجب . ع

الَّتِي حَقِيقَتُهَا^(١) أَى مَعْنَاهَا تُرْكِبَتْ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ إِحْدَيْهِمَا^[١] مَذْكُورَةٌ

صَرِيحًا وَالْأُخْرَى غَيْرَ صَرِيحًا إِمَّا بِلَفْظٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ إِصْطِلَاحًا
متعلق بقوله غير صريح . ص

كَالِلَادَوَامِ وَاللَّاضْرُورَةِ أَوْ بِمَجْرَدِ الْإِعْتِبَارِ كَمَا فِي الْإِمْكَانِ الْخَاصِّ فَلَا يَرُدُّ
الدَّالُّ عَلَى الْمَطْلَقَةِ الْعَامَةِ . ج

مَا أُوْرِدَ عَلَى الْمُصْنَفِ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْكَبَةُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ
الدَّالَّةُ عَلَى الْمُمْكِنَةِ الْعَامَةِ . ج

قَضِيَّةَ مَرْكَبَةٍ بَلْ^(٢) إِذَا جُمِعْنَا سُؤَالَبَ وَمَوْجِبَاتٍ مُتَّحِدَةِ الْمَوْضُوعِ تَكُونُ

ذَلِكَ الْقَضِيَّةَ مَرْكَبَةً وَلَيْسَ^(٣) كَذَلِكَ مُخَالَفَتَى الْكَيْفِيَّةِ أَى الْإِجَابِ

وَالسَّلْبِ مُوَافَقَتَى لِكَمِّيَّةِ أَى الْكَلِيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ مُعْتَبَرًا^[١] إِيْجَابُهَا أَى
ترجيح للصريح .

الْقَضِيَّةَ الْمَرْكَبَةَ وَسَلْبُهَا بِالْقَضِيَّةِ الْأُولَى الْمَذْكُورَةِ صَرِيحًا لِالْثَانِيَةِ

الْمَذْكُورَةِ إِجْمَالًا حَتَّى أَنْ الْقَضِيَّةَ الْأُولَى إِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً فَالْقَضِيَّةُ الْمَرْكَبَةُ

مُوجِبَةٌ وَ إِنْ كَانَتْ سَالِبَةً فَسَالِبَةٌ فَسَبْعُ الْأُولَى الْمَشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ

(١) قوله التي حقيقتها وإنما قال ذلك لأنه قد يكون من المركبات قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الإيجاب والسلب كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه وإن لم يكن في اللفظ تركيب إلا أن معناه أن إيجاب الكتابة ليس بضروري ولا سلبها فهو في الحقيقة مركب وإن لم يكن في اللفظ بخلاف ما إذا قيدت بالادوام مثلا فإنه كان التركيب في اللفظ أيضا . ج (٢) قوله بل إذا جمعنا الظاهر أنه للترقي فإن الإنتقاض بالمركب من القضيتين الصريحتين موجبتين أو سالبتين أو سالبة أو موجبة بالعكس عند اختلاف الموضوع إنتقاض بما هو بحسب نفس الأمر والإنتقاض بما جمعناه من الموجبة والسالبة كقولنا كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام ولا شيء من الإنسان بضاحك به عند اتحاد إنتقاض بما هو خلافه . ص (٣) قوله وليس كذلك أى والحال أن المركبة من قضيتين ليست قضية مركبة فإن المركبة هو المركب من الصريح وغيره لا المركب من الصريحين فقط أو الأعم . ملخص حاشية عبيد: [١] دفع توهم هو أن المركبة إذا كانت ملتزمة من الإيجاب والسلب كليهما فتسميتا بإسم أحد الجزئين ترجيح بلامرجح . [٢] كما إذا قيدت بالادوام الوصفى للزوم التناقض كما قال الشارح . عبيد .

وهي أى المشروطة الخاصة المشروطة العامة مع زيادة قيد اللاَدَوَام بحسب الذات دون الوصف وإلا يلزم التناقض و^(١) إنما لم يقيد بقيد اللادوام الأزلى واللاضرورة الأزلية لأن البحث فى القضايا المشهورة الكثيرة الإستعمال والقضايا المقيدة بالقيدين المذكورين ليست منها واللاَدَوَام ^[١] عندهم عبارة أى معتبرة ^(٢) عن مُطلَقة عامة موافق للأولى فى الموضوع والمحمول وفى الكم ومخالف لها فى الكيف

(١) قوله وإنما لم يقيد هذا مع ما قبله إشارة إلى أن التركيب المشروطة العامة مع غيره قد يكون ممتنعاً (كما إذا قيدت باللاَدوام الوصفى للزوم التناقض كما قال الشارح) وقد يكون غير ممتنع وغير الممتنع قد يكون على وجه معتبر عندهم وقد لا يكون على وجه معتبر (كما إذا قيدت بقيد اللادوام الأزلى فإنه جائز لكنه غير معتبر) ويقاس عليه سائر المركبات. صادق (٢) قوله معتبرة عن مطلقة عامة لأن معناه عند كونه قيد الموجبة هذا الإيجاب ليس بدائم بحسب الذات فيتحقق السلب فى الجملة الذى هو مفهوم المطلقة العامة على عكس السالبة. صادق

حاشية عبيد: [١] قوله واللاَدوام آه أعلم أن المصنف وسائر المنطقين بينوا تقيد أربعة قضايا باللاَدوام الذاتى المشروطة العامة فتكون مشروطة خاصة والعرفية العامة فتصير عرفية خاصة والوقية المطلقة فتسمى وقية كما سيجى والمنتشرة المطلقة فتسمى منتشرة كما سيأتى والإحتمالات العقلية ستة عشر لأن القيود أربعة اللادوام الذاتى واللاَدوام الوصفى واللاضرورة الذاتية واللاضرورة الوصفية فبضرب هذه القيود لأربعة فى القضايا الأربع المذكورة تحصل ستة عشر إحتمالاً منها غير صحيحة وهى ثلاثة تقيد المشروطة العامة باللاَدوام الوصفى لأن الضرورة الوصفية التى هى فيها يستلزم الدوام الوصفى فيناقض اللادوام الوصفى ٢: تقيد العرفية العامة باللاَدوام الوصفى ضرورة إجتماع الدوام واللاَدوام الوصفين ٣ تقيد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية للزوم إجتماع النقيضين لأن المشروطة فيها ضرورة وصفية وهى تناقض اللاضرورة الوصفية ومنها صحيحة معتبرة وهى أربعة مذكورة فى الكتاب وهى بقيد القضايا الأبع بقيد اللادوام الذاتى كما مر وسيجى ومنها صحيحة لكن غير معتبرة عندهم لعدم شهرتها وعدم كثرة إستعمال القضايا المقيدة بها كما إشار إليه الشارح فيما قبل وهى تسعة ١ تقيد المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية ٢ تقيد العرفية العامة باللاضرورة الذاتية ٣ تقيد الوقية المطلقة باللاضرورة الذاتية ٤: تقيد المنتشرة المطلقة باللاضرورة الذاتية ٥: تقيد الوقية المطلقة باللاضرورة الوصفية ٦: تقيد المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوصفية ٧: تقيد الوقية المطلقة باللاَدوام الوصفى ٨: تقيد المنتشرة المطلقة باللاَدوام الوصفى ٩: تقيد العرفية العامة بقيد اللاضرورة الوصفية والكلام وإن أفضى إلى التطويل لكنه لا بد من هذا التفصيل لأن الشارح أجمل الأمر فى ذلك. عبيد الله الكندهارى.

فالقضية المشروطة الخاصة إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل
كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لأدائماً أى لاشئ من الكاتب
بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام فتركيبتها أى المشروطة الخاصة من
موجبة مشروطة عامة وهى الجزء الأول من القضية المركبة ومن
سالبة مطلقة عامة وهى مفهوم اللادوام بحسب الذات وإن كانت
أى المشروطة الخاصة سالبة كقولنا لاشئ من الكاتب ساكن
الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً أى كل كاتب ساكن الاصابع
بالإطلاق العام فمن سالبة أى فهى مركبة من سالبة مشروطة عامة
وهى الجزء الأول من القضية المركبة وموجبة مطلقة عامة وهى
مفهوم اللادوام بحسب الذات وهى ^(١) مباينة للدائمتين وأخص ^(٢) من
المشروطة العامة ومن ^(٣) البواقى الثانية العرفية الخاصة وهى أى
العرفية الخاصة هى العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ^(١)

(١) قوله وهى مباينة للدائمتين مباينة كلية لأن المشروطة الخاصة مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو
مباين للادوام بحسب الذات وهو ظاهر وللضرورة بحسب الذات لأن الضرورة بحسب الذات أخص
عن الدوام ونقيض الأعم مباين لعين الأخص مباينة كلية . جلال (٢) قوله وأخص من المشروطة
العامة لأن المشروطة الخاصة هى المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات والمقيد أخص من
المطلق . ج (٣) قوله ومن البواقى وهى العرفية والمطلقة والممكنة العامات لأنها أعم من المشروطة
العامة التى هى أعم من المشروطة الخاصة والأعم من أعم الشئ أعم من ذلك الشئ . صادق

حاشية عبيد: [١] قيد بذلك لأن اللادوام الوصفى يناقى الدوام الوصفى المعتر فى العرفية

وهي أى العرفية الخاصة إِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً كقولنا دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً فَتَرْكِيْبُهَا أى تركيب العرفية الخاصة من مُوجِبَةٍ عُرْفِيَّةٍ عَامَّةٍ وهي الجزء الأول وسَالِبَةٍ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وهي ^[١] مفهوم ^(١) اللادوام كقولنا لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالإطلاق العام وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً كقولنا لاشئ من الكاتب ساكن الأصابع ما دام كاتباً لادائماً فَتَرْكِيْبُهَا أى العرفية الخاصة من سَالِبَةٍ عُرْفِيَّةٍ عَامَّةٍ وهي الجزء الأول وَمُوجِبَةٍ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وهي مفهوم ^[٢] اللادوام كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام ^{الذاتى} وَمَثَلُهَا أى مثال العرفية الخاصة إيجاباً وسلباً وَقَدْ مَرَّ ^[٣] فى المشروطة الخاصة بعينه إلا أن الضرورة تبدل بقولنا دائماً وهي أعم من المشروطة الخاصة لأنه متى ثبتت ^[٤] الضرورة بحسب الوصف ^{أى بشرطه أو فى زمانه}

(١) قوله وهي مفهوم اللادوام يريد أن السالبة المطلقة العامة تفهم من اللادوام بطريق الإلزام لأن معناه المطابقى الصريح رافع دوام الإيجاب وليست السالبة المطلقة العامة عين الرفع المذكور بل لازمة له فهي معناه الإلزامى. جلال **حاشية عبيد** [١] قوله وهي إلخ فإن قيل كيف يمكن أن يكون القضية التى هي مركبة مشتملة على النسبة التامة مفهوم اللادوام الذى هو معنى عدم الدوام مركب إضافي قلنا قد قالوا إن المطلقة العامة معنى اللادوام بالإلزام دون المطابقة ولا بعد فى أن يكون المركب لازماً للمفرد والقضية للمركب الإضافي لكن يشكل هذا فى اللا ضرورة لأنهم قالوا إن الممكنة العامة بعينه معنى اللا ضرورة المطابقى إلا أن يقال أرادوا المبالغة فى الفرق بين اللادوام واللا ضرورة فتدبر وقل من يتبهم هذه الدقيقة. عبيد [٢] فيه مامر فى كون المطلقة العامة مفهومة اللادوام فى المشروطة الخاصة [٣] قوله قد مر آد وذلك لأن المشروطة الخاصة كما سيأتى أحص من العرفية الخاصة ومثال الخاص مثال للعام [٤] ثبت آد وذلك لأن اللادوام مشترك بينهما وقد مر أن الدوام الذى هو فى العرفية الخاصة أعم من الضرورة التى فى المشروطة الخاصة. عبيد

لادائما ثبت الدوام بحسبه لادائما من^(١) غير عكس ومباينة
أى فى زمانه .

للدائمتين ضرورة^(٢) تقييدها بالادوام المنافى للدوام وأعم من وجه

من المشروطة العامة لصدق^(٣) المشروطة العامة بدون المشروطة
بالمعنيين المذكورين .

الخاصة فى مادة^(٤) الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل إنسان

ناطق مادام إنسانا وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة فى

مادة^(٥) الدوام^(٦) الصرف بحسب الوصف وصدقهما معا فى مادة^(٧)
أى فى زمان الوصف . أى بشرطه أو فى زمانه .

المشروطة الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة

مادام كاتب لادائما وأخص من العرفية لأن المقيد أخص من المطلق

وكذا من الباقيتين^(٨) لكونهما أعم من العرفية العامة

(١) قوله من غير عكس أى ليس كلما ثبت الدوام بحسب الوصف لادائما ثبت الضرورة بحسب

الوصف لادائما . جلال (٢) قوله ضرورة تقييدها إلخ يعنى أن المشروطة (ن العرفية) الخاصة مقيدة

بالادوام بحسب الذات ومنافاته للدوام ظاهر واما منافاته للضرورة فلأن الضرورة تستلزم الدوام ومنافى

الضرورة يناهى الملزوم . مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٣) قوله لصدق المشروطة إلخ لأن الضرورة

بحسب الذات تستلزم الدوام بحسبها واما العرفية الخاصة (فهى لاتصدق فى تلك المادة) فمقيدة بالادوام

بحسب الذات . جلال (٤) قوله فى مادة الضرورة الذاتية فإن الضرورة منافية للعرفية الخاصة وأخص من

المشروطة العامة . صادق (٥) فى مادة الدوام الصرف أى الخالى عن الضرورة ولا يخفى أن وصف

الموضوع فى المشروطة والعرفية الخاصتين وجب مفارقتها لذاته فإنه لو كان دائما للزم دوام وصف

الحمول لذاته وقد كان لادائما بحسب الذات . جلال (٦) قوله فى مادة الدوام الصرف أى المقيد بقيد

الادوام بحسب الذات كقولنا كل شاب أسود الشعر مادام شابا لادائما (٧) قوله فى مادة المشروطة

الخاصة لأن أخص من كل منهما . ص (٨) قوله كذا من الباقيين أى من المطلقة والممكنة العامتين . منه

حاشية عبيد: [١] قوله الصرف آه كقولنا كل شاب أسود الشعر دائما مادام شابا لادائما

كذا قال الصادق وينبغى أن يقيد الشاب بأن يكون باقيا على طبعه فلا يرد أن الشاب قد يكون

أبيض الشعر من جهة البرص وذلك لأنه ليس بباق على طبعه فتأمل .

الثالثة الوجودية^(١) اللاضرورية وهى أى الوجودية اللاضرورية
هى المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية بحسب^(١١) الذات وإنما قيد
اللاضرورية بحسب الذات وإن أمكن تقييد المطلقة العامة
باللاضرورية بحسب الوصف لأفهم^(٢) لم يعتبروا الوجودية
اللاضرورية بحسب الوصف من القضايا المشهورة الكثيرة الإستعمال
ولم يعدوها منها واللاضرورية عندهم عبارة^(٣) أى معبرة عن
ممكنة^(٢) عامة مخالفة^(٤) للجزء الأول فى الكيف موافقة له فى الكم

(١) قوله الوجودية اللاضرورية اما الوجودية فلكونها مشتملة على المطلقة العامة التى حكم
فيها بفعلية النسبة واما اللاضرورية فلكون الممكنة العامة التى حكم فيها بسلب الضرورة
جزء ثانيا منها. صادق (٢) قوله لأفهم لم يعتبروا اعتبارهم لبعض القضايا دون بعض منى على
وجدان القضية مستعملة فى العلوم الحكمية وعدم وجدانها فالقضية التى وجدوها مستعملة
فيها جعلوها من القضايا المعتبرة واستخرجوا احكامها وبحشوا عنها وما لا فلا. صادق (٣)
قوله عبارة إلخ لأن معناه عند كونه قيما للسالبة هذا السلب ليس بضرورى الذى هو
مفهوم الممكنة العامة الموجبة على عكس الموجبة. صادق قوله مخالفة للجزء الأول فى
الكيف أى الإيجاب والسلب وموافقة له فى الكم أى الكلية والجزئية أما الأول فلأن سلب
الضرورة عبارة عن الإمكان فإن كان سلب ضرورة الإيجاب فهو ممكن عام سالب وإن كان
سلب ضرورة السلب فهو ممكن عام موجب وأما الثانى فمبنى على^(١١) الإصطلاح. جلال

حاشية عبيد: [١] قوله بحسب آد ومعناها أن هذه النسبة فى القضية المذكورة ليست ضرورية
مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بإمكان نقيضها لأن الإمكان هو سلب الضرورة عن
الطرف المقابل فذا يكون مفاد اللاضرورية الذاتية ممكنة عامة آد [٢] قوله ممكنة آد قال الفاضل ميين
فإن سلب ضرورة النسبة الإيجابية عين إمكان النسبة السلبية وكذا سلب ضرورة النسبة السلبية عين
إمكان النسبة الإيجابية انتهى أقول لعل فى قول الفاضل ميين هذا دفع لما قيل وقد مر قيل هذا أنه
كيف يكون اللاضرورية وهو مفرد أو مركب إضافى عين الممكنة العامة التى هى مركبة وقضية وحد
الدفع أن المقصود أن اللاضرورية عين الإمكان العام إلا أفهم تسامحوا فى العبارة فقالوا أن اللاضرورية
عبارة عن الممكنة العامة فالعبارة على حذف المضاف أو هى مجعولة على المبالغة فافهم. عبيد الله كند
هارى [٣] يعنى ليس مانع عقلى من إحتلاف الكمية فإنفاق الكمية مجرد الإصطلاح.

فَالْوُجُودِيَّةُ اللَّاضْرُورِيَّةُ إِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ

بِالْفِعْلِ لَا بِالضَّرُورَةِ أَيْ لَشَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِضَاحِكٍ بِالْإِمْكَانِ الْعَامِ

فَمَنْ مُوجِبَةً أَيْ فَتَرْكِيبُهَا مِنْ مُوجِبَةٍ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وَهِيَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

وَسَالِبَةٍ مُمَكِّنَةٍ عَامَّةٍ وَهِيَ مَفْهُومُ اللَّاضْرُورَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَيْ

الْوُجُودِيَّةُ اللَّاضْرُورَةُ سَالِبَةً كَقَوْلِنَا لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِضَاحِكٍ

بِالْفِعْلِ لَا بِالضَّرُورَةِ أَيْ كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ بِالْإِمْكَانِ الْعَامِ فَمَنْ سَالِبَةٍ

فَتَرْكِيبُهَا مِنْ سَالِبَةٍ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وَهِيَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ وَمُوجِبَةٍ مُمَكِّنَةٍ

عَامَّةٍ وَهِيَ مَفْهُومُ اللَّاضْرُورَةِ وَهِيَ أَعْمُ مُطْلَقًا مِنَ الْخَاصَّتَيْنِ لِأَنَّ

أَيْ الْوُجُودِيَّةُ اللَّاضْرُورِيَّةُ .

صَدَقَ ^(١) الضَّرُورَةُ أَوْ الدَّوَامُ بِحَسَبِ الْوَصْفِ لَا دَائِمًا يَسْتَلْزِمُ ^(٢)

صَدَقَ فَعْلِيَّةً ^(٣) النِّسْبَةُ لَا بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ ^(٤) عَكْسٌ وَمُبَايَنَةٌ

لِلضَّرُورِيَّةِ ضَرُورَةُ تَقْيِيدِهَا بِاللَّا ضَرُورَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلضَّرُورَةِ وَأَعْمُ مِنَ الدَّائِمَةِ

الْوُجُودِيَّةُ اللَّاضْرُورِيَّةُ . أَيْ الْمُطْلَقَةُ .

(١) قَوْلُهُ لِأَنَّ صَدَقَ الضَّرُورَةُ أَوْ الدَّوَامُ بِحَسَبِ الْوَصْفِ الضَّرُورَةُ فِي الْمَشْرُوطَةِ الْخَاصَّةِ وَالْدَّوَامُ فِي

الْعَرْفِيَّةِ الْخَاصَّةِ . مِنْهُ (٢) قَوْلُهُ يَسْتَلْزِمُ لِأَنَّ الدَّوَامَ أَخْصَ مُطْلَقًا مِنَ اللَّاضْرُورَةِ عَلَى عَكْسِ الضَّرُورَةِ

وَالدَّوَامُ . ص (٣) قَوْلُهُ فَعْلِيَّةُ النِّسْبَةِ أَيْ فِي الْوُجُودِيَّةِ اللَّاضْرُورِيَّةِ . مِنْهُ (٤) قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٌ أَيْ لَيْسَ

فَعْلِيَّةُ النِّسْبَةِ لَا بِالضَّرُورَةِ تَسْتَلْزِمُ الضَّرُورَةَ أَوْ الدَّوَامَ بِحَسَبِ ^{١١} الْوَصْفِ لَا دَائِمًا . مَوْلَانَا مُحَمَّدُ عَبْدِ الْحَلِيمِ

نُورِ اللَّهِ مَرْقَدَه **حَاشِيَةُ عَبِيد:** [١] قَوْلُهُ وَهِيَ مَفْهُومٌ آدَ أَقُولُ قَالَ مَلَا جَلَالٌ فِي ص ١٨٢ ح ^(١) فِي قَوْلِ

الْمُشَارِحِ وَهِيَ مَفْهُومُ الدَّوَامِ آدَ يَفْهَمُ وَيُرِيدُ أَنَّ السَّالِبَةَ الْمُطْلَقَةَ الْعَامَّةَ تَفْهَمُ مِنَ الدَّوَامِ بِطَرِيقِ الْإِتِّزَامِ آدَ

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْنَى لَفْظِ الْمَفْهُومِ أَنَّهُ مَعْنَى إِتِّزَامِي لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُمَكِّنَةُ الْعَامَّةُ أَيْضًا مَعْنَى

إِتِّزَامِي لِلضَّرُورَةِ مَعَ أَنَّهُ قَالَ الْمُنْصِفُ وَاللَّا ضَرُورَةُ عِبَارَةٌ عَنْ مُمَكِّنَةٍ عَامَّةٍ فَتَدْبِيرُ لَعَلَّ اللَّهَ يَحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ

أَمْرًا . عَبِيد كُنْدَهَارِي [٢] نَحْوُ كُلِّ ضَاحِكٍ كَاتِبٌ بِالْفِعْلِ لَا بِالضَّرُورَةِ وَلَا يَصْدُقُ بِالضَّرُورَةِ أَوْ بِالْإِمْكَانِ كُلُّ

ضَاحِكٍ كَاتِبٌ مَا دَامَ كَاتِبًا كَمَا لَا يَحْفَى [٣] ! بَعْنَى الْمَقْيَدِ بِأَحَدِ الْمُتَنَافِيَيْنِ يَتَنَافَى الْمَقْيَدُ بِالْمُنَافَى الْآخَرِ

من وجه لصدقهما^(١) معا في مادة الدوام^{١١} الصِّرف أى الخالى^(٢) عن
الضرورة وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة^(٣) وبالعكس^(٤) في
مادة اللادوام وكذا من المشروطة والعرفية العامتين لصدقهما^(٥) في
مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة الذاتية
فإنها منافية للضرورة .
وبالعكس في مادة اللادوام^(٦) بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة
لأن المقيد أخص من من المطلقة ومن الممكنة العامة لأنها أعم من المطلقة
والأعم من الأعم أعم كما لا يخفى
العامة الرابعة من المركبات الوجودية^(٧) اللدائمة وهى أى الوجودية
اللدائمة هى المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات

(١) قوله لصدقهما أى لصدق الدائمة المطلقة والوجودية اللاضرورية . مولنا عبد الحليم (٢) قوله
أى الخالى عن الضرورة نحو كل فلك متحرك بالدوام أو بالفعل لا بالضرورة . ص (٣) قوله فى مادة
الضرورة كقولنا كل إنسان حيوان بالدوام ولا يصدق بالفعل لا بالضرورة . صادق (٤) قوله
وبالعكس أى صدق الوجودية اللاضرورية بدون الدائمة فى مادة اللادوام كقولنا كل كاتب
متحرك الأصابع بالفعل لا بالضرورة ولا يصدق ههنا الدوام الذاتى . مولنا عبد الحليم رحمه الله (٥)
قوله لصدقهما أى الوجودية . للضرورة والمشرطة العامة والعرفية العامة . (٦) قوله فى مادة
اللدوام بحسب الوصف كقولنا كل كاتب ساكن^{١٢} الأصابع فإنه يصدق بالفعل لا بالضرورة
ولا يصدق بالضرورة مادام كاتباً أو بالدوام مادام كاتباً . ص (٧) قوله الوجودية اللدائمة أما كونها
وجودية فلما مر وأما كونها لدائمة فلكون اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة وهى جزء ثان منها . ص

حاشية عبيد: [١] كقولنا كل فلك متحرك لادانما ما دام فلكاً وكذا يصدق كل فلك متحرك
بالفعل لا بالضرورة [٢] أى ذات الكاتب الملحوظ بهذا العنوان لا الذات المتصف بوصف الكتابة
فإنه ليس بساكن الأصابع . [٣] قوله الوجودية اللدائمة آه وقد تسمى المطلقة الإسكندرية لأن
أكثر أمثلة المعلم الأول للحكمة اليونانية أعنى أرسطو للمطلقة فى مادة اللادوام تحزرا عن فهم
الدوام ففهم الإسكندر إلا فردوسى منها اللادوام كذا فى معراج الفهوم . [٤] قوله بحسب الذات
آه أقول كما يمكن تقيد المطلقة العامة بقيد اللادوام الذاتى كك يمكن تقيدها باللادوام الوصفى
فهذا أيضا من الإحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة لعدم كثرة الإستعمال . وشهرة مثل هذه القضية
كما قال الشارح فى الوجودية اللاضرورية . محمد عبيد الله كندهارى

وهي الوجودية اللادائمة سواء كانت موجبة أو سالبة فمن^(١) مطلقتين أى الوجودية اللادائمة

فتركيها من مطلقتين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة ومثالها ما مر في

الوجودية اللاضرورية غير أنك تبدل قولك بالضرورة بقولك لادائما

كقولك كل إنسان ضاحك بالفعل لادائما ولاشئ من الإنسان بضاحك

بالفعل لادائما وهي أخص من الوجودية اللاضرورية لأن صدق المطلقتين^[١] في لوجودية اللادائمة

يستلزم صدق المطلقة والممكنة من^(٢) غير عكس وأعم من الخاصتين لأن^(٣) في الوجودية اللاضرورية

الدوام مشترك والإطلاق الفعلى أعم^(٤) من الضرورة والدوام الوصفين

ومباينة للدائمتين وهو^(٥) ظاهر وأعم من وجه من العامتين لصدق

الجميع في مادة^(٦) المشروطة الخاصة والإفتراق^(٧) في مادة الدوام

الذاتى ومادة^(٨) اللادوام الوصفى وأخص من المطلقة والممكنة العامتين

(١) قوله فمن مطلقتين الأولى ترك الفاء^[١] جلال (٢) قوله من غير عكس أى ليس صدق المطلقة والممكنة مستلزما لصدق المطلقتين لأن الممكنة أعم من المطلقة. مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٣) لأن الدوام مشترك أى بين الخاصيتين وبين الوجودية واللادامة. ج (٤) قوله أعم إلخ فيكون الوجودية اللادائمة أعم من الخاصتين. جلال (٥) قوله وهو ظاهر لأنها مقيدة باللاادوام. جلال (٦) قوله في مادة المشروطة الخاصة فإنما أخص من الجميع. ص (٧) قوله والإفتراق لتحقق العامتين بدوئها في مادة الدوام الذاتى كقولنا بالضرورة أو بالدوام كل إنسان حيوان مادام إنسانا ولا يصدق بالفعل لادائما. صادق (٨) قوله ومادة اللادوام الوصفى فيصدق فيها الوجودية اللادائمة بدون العامتين. منه

حاشية عبيد: [١] يعنى أن الجزء الواحد منهما مشترك هو المطلقة العامة والجزء الثانى من الوجودية اللادائمة وهي المطلقة أخص من الجزء الثانى للوجودية اللاضرورية وهي الممكنة العامة كما مر [٢] لعدو الشرط فى الكلام وإنما قال فالأولى لأنه يمكن توجيه الفاء بأن تكون جزاء الشرط المحذوف أى إذا كانت هي المطلقة العامة مع أنه لكنه تكلف. عبيد الله كندهارى قوله اللادوام آه كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل لادائما ولا يصدق بالضرورة أو بالدوام كل كاتب ساكن الأصابع مادام كاتباً.

وهو ظاهر^(١) الخامسة الوقتيّة^[١] وهى أى الوقتيّة التى يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه أى عن الموضوع فى
وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً بقيد اللادوام بحسب
الذات وهى أى الوقتيّة إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر
منخسف وقت حيلولة^[٢] الأرض بينه وبين الشمس لادانماً فمن
موجبة أى فتركيبها من موجبة وقتيّة مطلقة وهى الجزء الأول البسيطة
الغير المعدودة فى البسائط وسالبة مطلقة عامة وهى مفهوم اللادوام
أعنى قولنا لاشئ من القمر بمنخسف بالإطلاق العام وإن كانت
سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربع^{الوقتيّة}

(١) قوله وهو ظاهر لأن الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة وهى أعم من الوجودية اللادائمة والأعم من
الأعم أعم منه (٢) قوله وقتيّة مطلقة وهى ما حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين من أوقات وجود
الموضوع كقولنا كل قمر منخسف وقت الحيلولة فالضرورة مقيدة فيها بالوقت المعين ومن ههنا ظهر بطلان
إنحصار المصنف القضايا البسائط المبحوث عنها فى الست ص (٣) قوله وقت التربع هو ما إذا كان بين
الشمس والقمر مثلاً ربع الفلك وهو ثلاثة بروج كما أن التلث هو أن يكون بينهما ثلاثة وهو أربعة بروج
والتسديس هو أن يكون بينهما سدس وهو برجان **حاشية عبيد:** [١] قوله والوقتيّة آه بخذف قيد
الإطلاق من البسيطة وكذا المنتشرة من المركبات بخذف قيد الإطلاق من البسيطة وهذا أمر إصطلاحي ولا
مشاحة فى الإصطلاح [٢] قوله حيلولة آه أقول قد بين فى الهيئة أن القمر واقع فى الفلك الأول والشمس
فى الفلك الرابع وأن نور القمر مستفاد من نور الشمس كما يدل عليه تبدل نوره بالقرب والبعد من
الشمس وتقرر أيضاً أن منطقة خارج الشمس تقاطع منطقة حامل القمر على نقطتين تسميان العقدتين فإذا
كانت الشمس فى إحدى العقدتين والقمر فى أخرى حالت الأرض بينهما ووقع القمر كله أو بعضه فى
مخروط ظل الأرض فحير القمر على لونه الأصلي لمنع نور الشمس من الوقوع عليه وهو الخسوف الكلى
أو الجزئى وإذا كانتا فى عقدة واحدة حال القمر بيننا وبين الشمس وستر منا ضوءها كلا أو بعضاً

لَادَائِمًا فَمَنْ سَالَبَةٌ وَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ وَمُوجِبَةٌ مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ وَهِيَ مفهوم

اللا دوام وهي قولنا كل قمر منخسف بالإطلاق العام وهي أخص من ^{الوقية}

الوجوديتين^(١) لأنه متى صدقت الضرورة بحسب وقت معين مع

اللا دوام بحسب الذات صدق^[١] الإطلاق مع اللا دوام واللا ضرورة

من^(٢) غير عكس ومن^(٣) الخاصتين من وجه لصدق الجميع في مادة

الضرورة الوصفية مع اللا دوام الذاتى إذا^(٤) كان الوصف ضروريا ^{العنوان}

للذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا

(١) المراد بالوجوديتين الوجودية اللا ضرورية والوجودية اللادائمة . منه (٢) قوله من غير عكس أى ليس متى صدق الإطلاق مع اللا دوام واللا ضرورة صدق الضرورة بحسب وقت معين مع اللا دوام بحسب^[١] الذات . مولانا عبد الحليم نور الله مرقده (٣) قوله ومن الخاصتين أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة . (٤) قوله إذا كان الوصف فإنه إذا كان الوصف العنوانى ضروريا لذات الموضوع فى وقت معين ووصف لمحمول ضرورى لذات الموضوع بحسب ضرورة الوصف العنوانى له كان وصف المحمول ضروريا لذات الموضوع فى ذلك الوقت لأن ضرورى ضرورى الشئ ضرورى لذلك الشئ فيتحقق الوقية أيضا . صادق

حاشية عبيد: بقيه: وهذا هو الكسوف الكلى أو الجزئى وفى غير هاتين وقتين لا يمكن حيولة لأرض بينهما ولا حيولة القمر بين أبصارنا وبين الشمس وهذا إجمال والتفصيل فى كتب الحكمة الرياضية. [٣] قوله وقت التربيع آه لأن الأرض وقت التربيع أو التلث أو التسديس لا تكون حائلة بين الشمس والقمر فيقع نورها فى الجملة على القمر فيكون نورانيا وأما إختلاف نور القمر بالزيادة والنقصان والمحاق فليس هذا موضع بيانه بل بيانه موكول إلى علم الهيئة فانتظر. [١] لأن الضرورة أخص من الإطلاق واللا دوام مشترك بينهما [٢] كما فى قولنا كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام لا بالضرورة أو لادائما ولا يصدق كل إنسان ضاحك بالضرورة فى وقت معين [٣] قوله كل منخسف آه فإن أردت المشروطة الخاصة قلت بالضرورة كل منخسف مظلم ما دام منخسفا لادائما وإن شئت العرفية الخاصة قلت اللادائمة قلت كل منخسف مظلم بالإطلاق وقت حيولة الأرض لادائما فتدبر . عبيد كل منخسف مظلم دائما مادام منخسفا لادائما أى بالنظر إلى الذات وإن أردت الوجودية . اللادائمة قلت كل منخسف مظلم بالإطلاق وقت حيولة الأرض لادائما .

رصدقهما بدون الوقتية إذا^(١) لم يكن الوصف ضروريا لذات الموضوع في وقت ما كقولنا^(٢) كل كاتب متحرك الأصابع وبالعكس^(٣) حيث لا يصدق الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا^(٤) كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لادائما إذ^(٥) يمتنع أن يصدق أن الإنخساف دائم مادام القمر قمرا وذهب بعضهم إلى أن المشروطة الخاصة أخص مطلقا من الوقتية لإمتناع صدق المشروطة الخاصة بدونها لأنه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف أو مادام الوصف لادائما صدقت الضرورة بحسب الوقت المعين وهو وقت وجود الوصف لادائما فيصدق في قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة في وقت الكتابة ولا يخفى^(٦) وهذا هو معنى الوقتية .
أي لادائما .

فساده ومنشأه^(٧) عدم الفرق بين الضرورة بشرط الوصف ومادام الوصف

(١) قوله إذا لم يكن إلخ فح لا يكون المحمول أيضا ضروريا لذات الموضوع لأن المفروض أن المادة مادة الضرورة الوصفية فلا يتحقق مفهوم الوقتية ويتحقق مفهومهما . ص (٢) قوله كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع فإنه يصدق فيه الخاصتان إذ تحرك الأصابع ضروري لذات الكاتب بشرط إتصافه بوصف الكتابة وإذا ثبت ضرورة ثبوت المحمول للموضوع بشرط الوصف ثبت الدوام بشرط الوصف ضرورة ولا يصدق الوقتية إذ تحرك الأصابع ليس بضروري لذات الكاتب بل ضروري باعتبار وصف الكتابة . منه (٣) قوله وبالعكس أي يصدق الوقتية بدون المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة بمولنا عبد الحليم (٤) قوله كقولنا كل قمر منخسف إلخ لأن الإنخساف ضروري لذات القمر لا لأجل الوصف . منه (٥) قوله إذ يمتنع إلخ فإذا إمتنع الدوام إمتنعت الضرورة ضرورة . منه (٦) قوله ولا يخفى فساده للفرق بين الضرورة بشرط الوصف ومادام الوصف لادائما وذلك لأن الكتابة التي هي شرط للتحرك لما لم تكن ضرورية في شئ من الأوقات كان التحرك أيضا ليس بضروري لأن جواز الخلو عن الشرط يوجب جواز الخلو عن المشروط . ج (٧) قوله ومنشأه عدم الفرق بدليل قوله بشرط الوصف وما دام الوصف وفيه بحث لجواز أن يكون مبني على الفرق الإجتماع بينهما . صادق

وقد حققناه فلا تغفل^(١) عنه نعم إذا فسر^[١] المشروطة الخاصة
في تعريف المشروطة العامة .

بالضرورة مادام الوصف فيكون المشروطة الخاصة اخص من
أى لادانما .

الوقتيه مطلقا لأنه متى تحققت الضرورة في جميع^(٢) أوقات

الوصف وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات تحققت
المعينة هي أوقات الذات .

الضرورة في بعض أوقات الذات من غير^(٣) عكس كلى ومن^(٤)

العامتين أيضا من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة
أى الثلاثة .

وصدقهما بدونها في مادة^(٥) الضرورة لكذب
الوقتيه .

اللادوام حينئذ وبالعكس^(٦) حيث لا دوام بحسب الوصف

بمقتضى ما تقدم من تعريف الضرورة

(١) قوله عنه أى عن تحقيق معنى الضرورة بشرط الوصف والضرورة مادام الوصف والنسبة بين
المعنيين للمشروطة العامة . جلال (٢) قوله في جميع أوقات الوصف فيصدق المشروطة الخاصة
منه (٣) قوله في بعض أوقات الذات فيصدق قالوقتيه . منه (٤) قوله من غير عكس كلى أى
لاتحقق الضرورة في جميع أوقات الوصف متى تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات . منه (٥)
قوله ومن العامتين أى الوقتيه اخص من المشروطة العامة والعرفية العامة منه (٥) قوله في مادة
المشروطة الخاصة التى لا يكون الوصف فيها ضروريا للذات مثل قولنا كل منخسف مظلم . منه

حاشية عبيد: [١] قوله إذا فسر آه ويؤيد هذا ما قال صاحب السلم والمشروطة الخاصة
أخص المركبات على وجه آه وفسر السنديلى أى على تقدير أخذ المشروطة العامة المعتبرة في
ضمن المشروطة الخاصة بمعنى مادام الوصف وإن أخذت بشرط الوصف فيكون بينهما وبين
الوقتيه عموم وخصوص من وجه فإنه يتحقق الضرورة بشرط الوصف في المثال المشهور
ولايتحقق الضرورة في وقت معين فإن الوصف نفسه ليس بضرورى في وقت من الأوقات
فالمشروطة بها بالطريق الاولى ثم قال فتدبر وتذكر ماسلف إنتهى وبين محشيه بأن المراد أن
الوصف لكونه من الأمور الممكنة لا بد له من علة فيكون ضروريا في زمانه ويكون المشروط به
أيضا ضرورى فإن العبرة في المنطق للضرورة بالمعنى الأعم فيتحقق الضرورة مادام الوصف أيضا
[٢] قوله الوصف آه أقول لما كان الكلام ههنا في مشروطة الخاصة فيجب أن يكون الوصف
مفارقا ليصدق اللادوام الذاتى فصدق قوله وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات ولايرد ما
يتوهم أنه يمكن أن يكون الوصف لازما للذات فلا يكون جميع أوقاته بعض أوقات الذات فتدبر

كالإنخساف^[١] للقمر ومباينة للدائمتين^[٢] وأخص^(١) من المطلقة
والممكنة العامتين وذلك^(٢) ظاهر السادسة القضية المنتشرة وهي
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة
سلبه عنه أى عن الموضوع في وقت غير معين من أوقات وجود
الموضوع بمعنى أنه لا يعتبر التعيين^(٣) لاجمعى أنه يعتبر عدم^(٤) التعيين
أى مرتبة لا بشرط شئ . أى مرتبة بشرط لا شئ
لإستحالة مقيداً بالأدوام بحسب الذات وهي إن كانت موجبة
كقولنا بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لأدائماً فمن
موجبة منتشرة^(٥) مطلقة وهي^[٣] بسيطة غير معدودة في البسائط
وسالبة مطلقة عامة وهي قولنا لا شئ من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام

(١) قوله وأخص إلخ لأنه إذا ثبت ضرورة المحمول للموضوع في وقت معين ثبت النسبة في الجملة كما في المطلقة وسلب ضرورة خلافها كما في الممكنة . منه (٢) قوله وذلك ظاهر لأن العرفية أخص من المطلقة والممكنة العامتين والأخص من الأخص أخص . ص (٣) قوله التعيين في الحكم بضرورة الثبوت أو السلب أو نفيها . (٤) قوله عدم التعيين في نفسها إذ لا يثبت المحمول للموضوع ولا ينتفى عنه إلا في وقت معين ولئلا يكون المنتشرة مباينة للوقعية (لأن مرتبة بشرط لا شئ منافية لمرتبة بشرط شئ) (٥) قوله منتشرة مطلقة ما حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ولم يعين ذلك الوقتي القضية كقولنا كل ذى رية متنفس وقتاً ما بالضرورة أما المنتشرة فلعدم التعيين وأما المطلقة فلعدم التقيد كما مر ومنه ظهر أيضاً ما ذكرنا . ص

حاشية عبيد: [١] قوله كالإنخساف آه فيصدق قولنا كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض لأدائماً وهي وقتية ولا يصدق بالضرورة أو بالدوام كل قمر منخسف ما دام قمراً كما لا يخفى [٢] قوله للدائمتين آه أى للضرورة والدائمة المطلقين لأن الوقعية مقيدة بالأدوام الذاتى وهو مناف للضرورة الذاتى والدوام الذاتى ولا يخفى ما في لفظ الدائمتين من التغليب تدبر [٣] قوله هي بسيطة آه أقول قد عد هذه القضية في البسائط كصاحب السلم والشمسية فلا وجه للمصنف في ترك البسيطة وعدم مركباتها في المركبات ولا يمكن التوجيه هنا بعدم الشهرة فتدبر . عبيد

وَأِنْ كَانَتْ سَالِبَةً كَقَوْلِنَا بِالضَّرُورَةِ لَأَشَى مِنَ الْإِنْسَانِ بِمُتَنَفِّسٍ فِي وَقْتٍ

لَدَائِمًا فَمَنْ سَالِبَةٌ مُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةً وَمُوجِبَةٌ مُطْلَقَةً عَامَّةٌ الَّتِي هِيَ مَفْهُومُ

الِلَادَوَامِ وَهِيَ قَوْلُنَا كُلِّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِّسٍ بِالْإِطْلَاقِ الْعَامِ وَهِيَ أَعَمُّ [١] مِنْ

الْوَقْتِيَّةِ حَيْثُ لَمْ يَعتَبَرْ فِيهَا تَعْيِينُ الْوَقْتِ وَهِيَ كَالْوَقْتِيَّةِ فِي النِّسْبَةِ إِلَى

الْبَوَاقِي وَالسَّابِعَةُ الْمُمَكِّنَةُ الْخَاصَّةُ [٢] وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِإِرْتِفَاعِ

الضَّرُورَةِ الْمُطْلَقَةِ أَى الدَّائِيَّةِ عَنْ جَانِبِي الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ جَمِيعًا أَى ثُبُوتِ

الْحُكْمِ وَلَا ثُبُوتِهِ وَهِيَ سَوَاءٌ كَانَتْ مُوجِبَةً كَقَوْلِنَا بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ كُلُّ

إِنْسَانٍ كَاتِبٌ بِمَعْنَى أَنْ ثُبُوتُ الْكِتَابَةِ لِلْإِنْسَانِ وَسَلْبُ الْكِتَابَةِ عَنْهُ لَيْسَ

بِضَّرُورِيٍّ أَوْ سَالِبَةٍ كَقَوْلِنَا بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ لَأَشَى مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ

فَمَنْ مُمَكِّنَتَيْنِ عَامَّتَيْنِ مُوجِبَةٍ وَسَالِبَةٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْجِبَةِ وَالسَّالِبَةِ فِي الْمَعْنَى

لَأَنَّ كِلَيْهِمَا عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الضَّرُورَةِ عَنِ الطَّرْفَيْنِ بَلْ هُوَ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ

لَأَنَّ فِي الْمَوْجِبَةِ الْإِيجَابَ صَرِيحِيَّ وَالسَّلْبَ ضَمْنِيَّ وَفِي السَّالِبَةِ بِالْعَكْسِ

[١] لِأَنَّهَا فِي مَرْتَبَةِ الْإِطْلَاقِ فِي بَسِيطَتِهَا وَالْوَقْتِيَّةِ فِي مَرْتَبَةِ التَّعْيِينِ فِي الْبَسِيطَةِ وَالْمُطْلَقِ أَعَمُّ مِنَ الْمُقَيَّدِ

وَالِلَادَوَامِ مُشْتَرَكٌ فِيهِمَا وَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ أَنَّ الْقِيلَ وَالْقَالَ فِي الْوَقْتِيَّةِ جَارِهُمَا فِي الْمُنْتَشِرَةِ أَيْضًا

[٢] قَوْلُهُ الْمُمَكِّنَةُ الْخَاصَّةُ أَيْ أَقُولُ أَنَّ الْمُمَكِّنَةَ الْخَاصَّةَ مِنَ الْبَسَائِطِ بِحَسَبِ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا لَفْظٌ

بِحَسَبِ الظَّاهِرِ يَكُونُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى قَضِيَّةٍ أُخْرَى وَأَمَّا بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَمِنْ الْمُرَكَّبَاتِ كَمَا لَا يَخْفَى فَمِنْ

نَظَرِ إِلَى جَانِبِ اللَّفْظِ ذَكَرَهَا فِي الْبَسَائِطِ كَمَا فَعَلَهُ صَاحِبُ السَّلَمِ وَمِنْ رَأْيِ جَانِبِ الْمَعْنَى ذَكَرَهَا

فِي الْمُرَكَّبَاتِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَصَاحِبُ الشَّمْسِيَّةِ وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّئُهَا إِلَّا أَنْ مَرَاعَاتِ جَانِبِ

الْمَعْنَى أَوَّلَى فِي نَظَرِ هَذَا الْفَنِّ كَمَا لَا يَخْفَى. عَبْدُ اللَّهِ أَبُو الْفَضْلِ كُنْدَهَارِي

وهي أعم^(١) مطلقا من سائر المركبات وأخص من الممكنة العامة وهو ظاهر وأعم من وجه من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة لصدق^(٢) الجميع في مادة الوجودية اللاضورية إن كان ثبوت المحمول للموضوع دائما وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع^(٣) الممكنة بالفعل وبالعكس^(٤) في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورة وهو ظاهر وإعلم^(٥) أن المعتر في نسب القضايا

(١) قوله أعم مطلقا لأن الممكنة الخاصة ليست عبارة إلا عن جزئين أحدهما ممكنة عامة سالبة وهي أعم من سائر السوالب وثانيهما ممكنة عامة موجبة وهي أعم من سائر الموجبات فيكون المجموع الذي هو مفهوم الممكنة الخاصة أعم من كل مجموع مركب من موجبة وسالبة ولا يلزم من إمكان الإيجاب والسلب أن يكون أحدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام. ملخص (٢) قوله لصدق الجميع إلخ هذا ليس بصادق في جميع مواد الوجودية اللاضورية بل في مادة خاصة وهي ما إذا تحقق فيها الضرورة بحسب الوصف والدوام بحسب الذات الخالي عن الضرورة بحسب الذات نحو كل زنجي أسود بالفعل لا بالضرورة. (٣) قوله لا يقع الممكنة بالفعل نحو كل عنقاء طائر بالإمكان الخاص. منه (٤) قوله وبالعكس أي صدق الدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة في مادة الضرورة الذاتية فإن ضرورة المطلقة أخص منها ولا يصدق هناك الممكنة الخاصة للمنافات البينة مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده. (٥) قوله وإعلم أن المعتر إلخ إعلم أن النسبة كما تعتبر بحسب التصادق تعتبر بحسب الوجود الظاهر والمراد منه أنه كلما ثبت هذه القضية ثبت تلك القضية ومعنى ثبوت القضية صدقها في نفس الأمر فالمعتر إلخ جلال

حاشية عبيد: [١] بقيه: أي الممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة لاتفيد إلا معنى واحد. [٢] قوله أعم مطلقا آه قال بعض فيه بحث لأنه يحتمل أن يكون السلب ضروري في وقت معين أو وقت ما من أوقات العدم لادانما ويكون الإيجاب ضروريا في جميع أوقات وجود الذات فح يصدق الوقتية والمنتشرة المركبتين ولا تصدق الممكنة الخاصة لعدم صدق الممكنة العامة السالبة انتهى أقول لعل هذا الفاضل لم يفهم معنى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لأن المراد بالوقت المعين في الأولى وغير المعين في الثانية ماهو من أوقات وجود الذات فح كما لا يصدق السالبة الممكنة الخاصة كما قال ذلك الفاضل لا يصدق السالبة الوقتية والسالبة المنتشرة الحاكتين بضرورة السلب في وقت معين أو وقت ما من أوقات وجود الذات لأنه قد فرض الإيجاب ضروريا في جميع أوقات وجود الذات.

وقيل لتقدمه ولو كان^(١) حكما كما في صورة تأخر الشرط لفظا

كقولنا النهار موجود إن كانت الشمس طالعة والجزء الثاني منها

يُسَمَّى تَالِيًا لَأَنَّهُ يَتَلَوُ أَي يَتَّبِعُ الْمَقْدَمَ غَالِبًا وَهِيَ أَي الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ

أَوْ يَتَّبِعُ وَلَوْ كَانَ حَكْمًا

مُتَّصِلَةٌ لَزُومِيَّةٌ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ^[٢] بِصَدَق^(٢) التَّالِي أَي إِنْ كَانَ

الْحُكْمُ بِصَدَقِ التَّالِي فِيهَا عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ الْمُقَدِّمِ لَزُومًا^[٣] أَي

بِعِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا تَوْجِبُ ذَلِكَ كَالْعِلَّةِ^(٣) وَالتَّضَايِفِ^(١) وَاتِّفَاقِيَّةٌ إِنْ كَانَ

ذَلِكَ أَي صَدَقِ التَّالِي عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ الْمَقْدَمِ بِمَجْرَدِ الْإِتِّفَاقِ

أَيِ الْحُكْمِ بِصَدَقِ التَّالِي عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقِ الْمَقْدَمِ

(١) قوله ولو كان حكما فإن حكم التالى مرتب على حكم المقدم والمرتب عليه مقدم. صادق
(٢) قوله بصدق أعم من أن يكون صدق التالى إلخ فى الواقع أو فى الاعتبار فيشمل اللزومية
الكاذبة. صادق (٣) قوله كالعلة إلخ أما العلة فبأن يكون المقدم علة للتالى نحو إن كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود أو معلولا له نحو إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو يكونا
معلول^[٢] علة واحدة نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضى فإن إضاءة العالم ووجود النهار
معلولان لطلوع الشمس وأما التضاييف فبأن يكونا مضانفين يتوقف تعقل كل منهما على
الآخر نحو إن كان زيد أباعمر و كان عمر ابنه. ج (٣) قوله أى صدق إلخ الأولى أن يقول أى
الحكم يصدق التالى إلخ نظرا إلى تفسيره السابق مع أن الإحتياج فى كلا التعريفين ثابت^[٤] ج

حاشية عبيد: [١] أقول تسمية المتصلة بالشرطية ظاهر لوجود حرف الشرط فيها وأما تسمية
المتصلة فلوجود معنى الشرط فيها مآلا لأن معنى قولنا العدد إما زوج أو فرد إن كان زوجا فليس
بفرد وعلى هذا فقس س. [٢] قدر لفظ الحكم لأن مناط القضية على الحكم لا الصدق الواقعى
[٣] قوله لزوما آه أقول لابد فى اللزومية من ذكر لفظ اللزوم فى الملفوظة ومن تعقله فى المعقولة
وكذا فى الإتفاقية فينبهما واسطة وهى المطلقة ولذا قال المحقق البهارى فى سلوم العلوم لزوما أو مطلقا
والمصنف لعله إكتفى باللزوم الواقعى أو الإتفاق كك ولا واسطة بينهما ولا مشاحة فى الإصطلاح [٤]
قلنا إكتفى ههنا بما سبق منه عن قريب عبيد. [٥] قوله بمجرد آه إنما قال بمجرد لأن نفس توافق الطرفين
على الصدق موجود فى اللزومية أيضا فافهم {١} أعلم أن جعل التضائيف مقابلا للعلة مبنى على
مذهب الجمهور وإى فالتحقيق أنه داخل فيها لأن المتضائفين يكونان معلولين لعلة ثالثة فإن الأبوة
والنوة معلولتان للعلة الثامة وهو التوالد. عزيز خيل {٢} أعلم أنه لابد فى ثبوت التلازم فى هذه
الصورة من أن توقع تلك العلة الثالثة علاقة بينهما بسببها يمنع انفكاك أحدهما من الآخر عزيز خيل

وقيل لتقدمه ولو كان^(١) حكما كما في صورة تأخر الشرط لفظا

كقولنا النهار موجود إن كانت الشمس طالعة والجزء الثاني منها

يُسَمَّى تَالِيًا لَأَنَّهُ يَتَلَوُ أَي يَتَّبِعُ الْمَقْدَمَ غَالِبًا وَهِيَ أَي الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ
أَوْ يَتَّبِعُ وَلَوْ كَانَ حَكْمًا

مُتَّصِلَةٌ لَزُومِيَّةٌ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ^[١] بِصَدَقَ^(٢) التَّالِي أَي إِنْ كَانَ

الحكم بصدق التالي فيها عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقَ الْمُقَدَّمُ لَزُومًا^[٣] أَي

بعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية^(٣) والتضاييف^{١} وإِتِّفَاقِيَّةٌ إِنْ كَانَ

ذَلِكَ أَي صَدَقَ التَّالِي عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقَ الْمَقْدَمُ بِمَجْرَدِ الْإِتِّفَاقِ

أَي الْحُكْمُ بِصَدَقَ التَّالِي عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقَ الْمَقْدَمُ

(١) قِيلَ وَلَوْ كَانَ حَكْمًا فَإِنْ حَكَمَ التَّالِي مَرَّتَبَ عَلَى حَكْمِ الْمَقْدَمِ وَالْمَرَّتَبَ عَلَيْهِ مَقْدَمٌ. صَادَقَ

(٢) قَوْلُهُ بِصَدَقَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَدَقَ التَّالِي إِخْ فِي الْوَاقِعِ أَوْ فِي الْإِعْتِبَارِ فَيَشْمَلُ اللَّزُومِيَّةَ

الْكَاذِبَةَ. صَادَقَ (٣) قَوْلُهُ كَالْعَلِيَّةِ إِخْ أَمَّا الْعَلِيَّةُ فَبِأَنَّ يَكُونَ الْمَقْدَمَ عِلَّةً لِلتَّالِي نَحْوُ إِنْ كَانَتْ

الْشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْلُولًا لَهُ نَحْوُ إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا فَالْشَّمْسُ طَالَعَةٌ أَوْ يَكُونَا

مَعْلُولًا^[٢] عِلَّةً وَاحِدَةً نَحْوُ إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا فَالْعَالَمُ مُضَيٌّ فَإِنْ إِضَاءَةُ الْعَالَمِ وَوُجُودُ النَّهَارِ

مَعْلُولَانِ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَأَمَّا التَّضَايِيفُ فَبِأَنَّ يَكُونَا مَصَانِفَيْنِ يَتَوَقَّفُ تَعْقُلُ كُلِّ مَنِهْمَا عَلَى

الْآخَرِ نَحْوُ إِنْ كَانَ زَيْدٌ أَبَا عَمْرٍو كَانَ عَمْرٍو ابْنَهُ ج (٣) قَوْلُهُ أَي صَدَقَ إِخْ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ أَي

الْحُكْمُ يَصْدُقُ التَّالِي إِخْ نَظَرًا إِلَى تَفْسِيرِهِ السَّابِقِ مَعَ أَنَّ الْإِحْتِيَاجَ فِي كَلَا التَّعْرِيفَيْنِ ثَابِتٌ^[٤] ج

حَاشِيَةُ عَيْدٍ: [١] أَقُولُ تَسْمِيَةَ الْمُتَّصِلَةِ بِالشَّرْطِيَّةِ ظَاهِرٌ لَوْجُودِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهَا وَأَمَّا تَسْمِيَةُ

الْمُفَصَّلَةِ فَلَوْجُودُ مَعْنَى الشَّرْطِ فِيهَا مَا لَا لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا الْعِدَّةُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ إِنْ كَانَ زَوْجًا فَلَيْسَ

بِفَرْدٍ وَعَلَى هَذَا فَقَسَّ س. [٢] قَدَّرَ لَفْظَ الْحُكْمِ لِأَنَّ مَنَاطَ الْقَضِيَّةِ عَلَى الْحُكْمِ لَا الصَّدَقَ الْوَاقِعِي

[٣] قَوْلُهُ لَزُومًا أَدَّ أَقُولُ لَا يَدُ فِي اللَّزُومِيَّةِ مِنْ ذِكْرِ لَفْظِ اللَّزُومِ فِي الْمَلْفُوظَةِ وَمِنْ تَعَقُّلِهِ فِي الْمَعْقُولَةِ

وَكَذَا فِي الْإِتِّفَاقِيَّةِ فَيَنْهَمَا وَاسِطَةٌ وَهِيَ الْمَطْلُوقَةُ وَلِذَا قَالَ الْحَقِّقُ الْبَهَارِيُّ فِي سُلُومِ الْعُلُومِ لَزُومًا أَوْ مُطْلَقًا

وَالْمَصْنَفُ لَعَلَّهُ اكْتَفَى بِاللَّزُومِ الْوَاقِعِي أَوْ الْإِتِّفَاقِ كَلَّمَ وَلَا وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا وَلَا مَشَاحِدَةً فِي الْإِصْطِلَاحِ [٤]

قُلْنَا اكْتَفَى هَهُنَا بِمَا سَبَقَ مِنْهُ عَنْ قَرِيبِ عَيْدٍ. [٥] قَوْلُهُ تَمَجَّدَ أَدَّ إِنَّمَا قَالَ بِمَجْرَدِ أَنَّ نَفْسَ تَوَافُقِ الطَّرَفَيْنِ

عَلَى الصَّدَقِ مَوْجُودٍ فِي اللَّزُومِيَّةِ أَبْصَافًا فَيَنْهَمُ {١} إِنْ عَنِمَ أَنْ جَعَلَ التَّضَايِيفَ مُقَابِلًا لِلْعَلِيَّةِ مَبْنًى عَلَى

مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ وَإِي فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِيهَا لِأَنَّ التَّضَايِيفَيْنِ يَكُونَانِ مَعْلُولَيْنِ لَعَلَّةٌ ثَالِثَةٌ فَإِنَّ الْأُبُودَةَ

وَالْبُنُوَّةَ مَعْلُولَتَانِ لِلْعَلَّةِ الثَّامَةِ وَهُوَ التَّوَالِدُ. عَزَبَ خَيْلُ [٢] إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَدُ فِي نُبُوتِ التَّلَازُمِ فِي هَذِهِ

الصُّورَةِ مِنْ أَنْ تَوَقَّعَ تِلْكَ الْعَلَّةُ الثَّالِثَةُ عِلَاقَةً بَيْنَهُمَا نَسْبِيًّا مَعَ إِنْكَكَارِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ عَزَبَ حُلُّ

أى بمجرد توافق الطرفين على الصدق من غير ملاحظة علاقة تقتضى ذلك وبهذا^(١) ينحل ما أورد ههنا تأمل كَقَوْلُنَا إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ

نَاطِقًا فَالْحَمَارُ نَاهِقٌ فَإِنَّ الْعَلَاةَ ههنا غير ملحوظة ومنظورة إليها في سواء رجدت في نفس الأمر أو لم توجد .

نظر الحكم وَمُنْفَصَلَةٌ إِمَّا حَقِيقَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ جُزْئَيْهَا

فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ مَعًا أَى بِامْتِنَاعِ إِجْتِمَاعِهِمَا فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ

مَعًا أَى لَا يَصْدَقَانِ^[١] وَلَا يَكْذِبَانِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةُ الْإِنْفِصَالِ^[٢]

كَقَوْلُنَا هَذَا الْعَدْدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ بِمَعْنَى أَنَّ الْعَدَدَ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ

أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا مَعًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِي كَوْنُهُ زَوْجًا وَفَرْدًا مَعًا

(١) قوله وبهذا أى بقولنا أى إن كان الحكم بصدق التالى ينحل أن هذا التعريف لا يتناول اللزومية الكاذبة إذ ليس فيها صدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود لأن المراد بصدق التالى للعلاقة بالحكم بصدقه لإجلها والحكم بالصدق أعم من أن يكون مطابقا للواقع فيكون القضية صادقة أولا فتكون كاذبة بطريق التبادر وأما الصدق بتقدير المضاف أعنى الحكم فالتبادر منه الصدق المقابل للكذب لا الأعم وبقولنا أى صدق التالى على تقدير صدق المقدم أنه لا يتناول الإتفاقية الكاذبة كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالجدار ناهق لمثل مامر . صادق

حاشية عبيد: [١] أى كمال الانفصال وزاد هذا إيماء إلى وجه التسمية بالحقيقية وليس المراد بالحقيقة ههنا ماهو مقابل المجاز فتدبر عبيد الله [٢] أقول أعلم أن المصنف قسم المتصلة إلى اللزومية والإتفاقية ولم يقسم أقسام المنفصلة إلى العنادية وهى التى يكون التناقى فى الصدق والكذب معا أو فى الصدق فقط أو فى الكذب فقط بإعتبار ذاتى الجزئين كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد وإلى الإتفاقية وهى التى يكون التناقى فى الصدق والكذب أو فى الصدق فقط أو فى الكذب فقط بمجرد توفق جزئى المنفصلة على ذلك كما إذا فرضنا زيدا كاتب لاشاعر فنقول زيد إما كاتب أو شاعر وهكذا الأمثلة الأخر وكان ينبغى له ذلك التقسيم والحقيقة أن أقسام الشرطية إثنا عشرة ١: لزومية متصلة ٢: متصلة إتفاقية ٣: منفصلة حقيقية عنادية ٤: منفصلة حقيقية ٥: مانعة الجمع ٦: مانعة الجمع إتفاقية ٧: مانعة الخلو العنادية ٨: مانعة الخلو إتفاقية ٩: منفصلة حقيقية مطلقة من ملاحظة العناد والإتفاق ١٠: مانعة الجمع المطلقة عن علاقة ذلك ١١: مانعة الخلو المطلقة عن ذلك ١٢: المتصلة المطلقة عن ملاحظة اللزوم أو الإتفاق فعليك بإستخراج الأمثلة عبيد الله الكندهارى .

وَأَمَّا مَانَعَةُ الْجَمْعِ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِالتَّنَافِي بَيْنَ جُزْئَيْهَا فِي الصَّدَقِ فَقَطُّ أَى غَيْرِ أَنْ يَتَنَافِيَا^(١) فِي الْكَذِبِ بَلْ يُمْكِنُ إِجْتِمَاعُهُمَا فِي الْكَذِبِ كَقَوْلِنَا هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ فَإِنَّ الشَّجَرَ وَالْحَجَرَ لَا يَجْتَمِعَانِ فَلَا يَجُوزُ^(٢) أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدَ شَجَرًا وَحَجَرًا مَعًا وَأَمَّا مَانَعَةُ الْخُلُوِّ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِهِ أَى بِالتَّنَافِي بَيْنَهُمَا أَى بَيْنَ جُزْئَيْهَا فِي الْكَذِبِ فَقَطُّ أَى مِنْ غَيْرِ التَّنَافِي^[١] فِي الصَّدَقِ فَيَجُوزُ إِجْتِمَاعُهُمَا فِي الْوُجُودِ كَقَوْلِنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْبَحْرِ أَوْ لَا يَغْرُقُ فَإِنَّ الْكَوْنَ فِي الْبَحْرِ وَعَدَمُ الْغُرُقِ قَدْ يَجْتَمِعَانِ وَجُودًا

(١) قوله أن يتنافيا إلخ أن لا يكون الجزاءان متنافيين في الكذب بل يمكن أن يكذبا ويرتفعوا مع (٢) قوله فلا يجوز إلخ ويجوز أن يكون هذا الشيء غير الشجر والحجر بأن يكون إنسان فيرتفعان .
حاشية عبيد: [١] قوله من غير أقول هذا هو مانعة الجمع بالمعنى الأخص المباشرة الحقيقية فقيده فقط إشارة إلى مرتبة بشرط لاشئ أى بشرط عدم التنافي في الكذب . [٢] قوله من غير آه أقول هذه أيضا إشارة إلى مانعة الخلو بالمعنى الأخص المباشرة الحقيقية المعتمدة بمرتبة بشرط لاشئ وإنما حمل الشارح قيد فقط على ذلك ليكون بين الأقسام الثلاثة في المفهوم والصدق كما هو اللائق بالتقاسيم وقد يفسر قيد فقط في مانعة الجمع بمعنى عدم اعتبار الحكم في جانب الكذب بالتنافي وعدمه وهذا المعنى أعم من الأول ويصدق في مادة المنفصلة أيضا وهو مرتبة لا بشرط شئ في جانب الكذب وكذا يفسر قيد فقط في مانعة الخلو بمعنى عدم اعتبار الحكم في جانب الصدق بالتنافي وعدمه وهذا أيضا أعم من الأول لمانعة الخلو وهذا المعنى أيضا يصدق في مادة المنفصلة الحقيقية فيكون التباين بين الأقسام حـ بحسب المفهوم فقط ومزيد التفصيل لذلك في شرح المطالع وشرح الشمسية للقطب الرازى وشرح السلم لحمد الله . عبيد { ١ } أعلم أنه لا بد في الحقيقة من أن يؤخذ مع الشئ نقيضه ليمتنع الاجتماع والارتفاع وفي مانعة الجمع من أن يؤخذ مع الشئ اخص من نقيضه ليمتنع الاجتماع دون الارتفاع وذلك لأن العام يتحقق بتحقيق الخاص ولا يرتفع بارتفاعه فعلى تقدير الصدق يلزم اجتماع النقيضين ولا يلزم ارتفاع النقيضين على تقدير الكذب وفي مانعة الخلو يؤخذ مع الشئ ما هو أعم من نقيضه ليمتنع الخلو ولا يمتنع الجمع محمد زاهد عزيز خيل

لكنهما لا يجتمعان عدما لإستحالة^(١) إنتفاء الكون في البحر وإنتفاء
عدم الغرق وسالبة كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْقَضَايَا أَى المتصلة للزومية
والإتفاقية والمنفصلة الحقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو تَثْبُتُ برفع
ما حُكِمَ بِهِ فِي مُوجِبَاتِهَا فَإِن السالبة للزومية ما حكم فيها برفع
اللزوم والإتفاقية ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وعلى
لابلزوم الرفع.
هذا فقس^(٢) ثم أشار^(٣) إلى تقسيم الشرطية إلى المحصورة والمهملة
والمخصوصة بحسب إنقسام القضية الحملية إليها لأن الأوضاع في
الشرطية كالإفراد في الحملية فقال إِعْلَمَ أَنَّ كُلَّيَّةَ^(١) الشَّرْطِيَّةِ

(١) قوله لإستحالة إنتفاء إلخ أى يستحيل أن لا يكون زيد في البحر ويفرق وفيه بحث فإنه يجوز أن يكون
في البير ويفرق فليس في البحر وتحقق الغرق فما قلتم ليس بمحال ويحاج عنه بأن المراد بالبحر الماء الكثير
العميق وقد يقال أن قارون ليس في الماء الكثير العميق وغرق في الأرض وفيه أنه لا يقال له الغرق (بل
الحسف) فتدبر مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٢) قوله فقس فالسالبة المنفصلة الحقيقة ما حكم
فيها بسلب الانفصال صدقا وكذبا وهكذا. (٣) قوله ثم أشار إلخ يريد بذلك أن الحملية كما تنقسم إلى
هذه الأقسام الثلاث كذلك تنقسم إليها وكما أن كلية الحملية ليست بحسب كلية طرفيها بل باعتبار كلية
الحكم كذلك الشرطية. جلال (٤) قوله لأن الأوضاع إلخ أراد بالأوضاع الاحوال الحاصلة لها بسبب
اجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الإجتماع معها ككون إنسانية زيد مقارنة لقيامه او وقوعه أو طلوع
الشمس إلى غير ذلك من أحوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الإجتماع معها
فإن كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس إلى الآخر وهو كونه مجامعا له مقارنا إياه . منه

حاشية عبيد: [١] قال بحر العلوم أعلم أن المقدم ربما يستلزم التالي بالنظر إلى نفس ذاته بأن يكون
لازما له من غير مداخلة التقدير فهذا المقدم على أى تقدير يؤخذ يكون مصاحبا للتالي فإن رهم
الحكاية عن هذا اللزوم لابد أن يحكم بإستصحاب التالي للمقدم على جميع التقادير إذ الحكم
الشرطى من غير أخذ غير معقول وربما يكون للتقديرات دخل في الإستصحاب فإما أن يكون
لبعض التقديرات آه .

أى كون^(١) الشرطية كلية أَنْ يَكُونَ التَّالِيُ لَازِمًا فى المتصلة اللزومية
أَوْ مُعَانِدًا فى المنفصلة^(٢) العنادية لِلْمُقَدَّم متعلق بقوله معاندا أو لازما
على تقدير التنازع وكذا الحال فى قوله عَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ أى
الأوضاع التى لاتنافى مقدمة المقدم أى يمكن^(٣) حصول المقدم
عليها سواء^(٤) كانت محالة فى أنفسها كقولنا كلما كان الفرس
إنسانا كان حيوانا فإن معناه أن لزوم حيوانية الفرس ثابت لإنسانية
الفرس مع جميع الأوضاع التى يمكن إجتماعها مع إنسانية الفرس
من كونه ضاحكا أو ناطقا أو غير ذلك وهى محالة فى أنفسها أولا

(١) قوله أى كون الشرطية إلخ إشارة إلى أن ياء الكلية مصدرية محتمل^(١) أن يكون^(١) عليه
باعتبار الصورة وإلا يلزم حمل المصدر على المصدر. صادق (٢) قوله المنفصلة العنادية كل
واحد من المنفصلات عنادية إن كان التنافى لذاتى الجزئين كما مر وإتفاقية إن لم يكن كذلك
فتدبر لتطلع على وجه تخصيص هذه القسمة^(٢) باللزومية والعنادية. صادق (٣) قوله يمكن إلخ
إشارة إلى أنه لو أطلق الأوضاع ولم يخرج الأوضاع الغير الممكنة الإجتماع مع المقدم كوضع
عدم التالى أو عدم لزوم فى اللزومية وعدم صدق الطرفين فى العنادية لم يصدق كلية أصلا فإنه لو
فرض المقدم على شئ من هذه الأوضاع لم يكن التالى لازما ولا معاندا. صادق قوله سواء كانت
إلخ يعنى لا يتوهم من إمكان حصول المقدم أن تكون ممكنة فى أنفسها بل اللازم أن تكون على
تقدير المقدم وهو فرضه ممكنة الإجتماع معه وهذا أعم من أن تكون محالة فى أنفسها أولا. صادق

حاشية عبيد: [١] لان صورة أن يكون صورة الجملة والجملة تقع محمولة على الذات
والمصدر وقوله وإلا لم يكن النظر إلى الصورة بل مع ملاحظة المعنى فيلزم حمل المصدر
على المصدر لأن لفظة أن فى أن يكون مصدرية مع أن حمل المصدر على المصدر لا يجوز
إلا إذا كانا مرادفين كما يقال القعود جلوس أو فيما يكون الموضوع حصة للمحمول
كما يقال ضرب زيد ضرب وههنا ليس كك فتدبر [٢] وجه ذلك أن المعلوم والمتيقن
فى الإتفاقية من المتصلة والمنفصلة إنما هو الكلية دون الجزئية والإهمال فلا يجرى
التقسيم المذكور فيهما فتدبر ع {١} لحمل إنما يوجد فى المفردات فقط فالقول بحمل
الجملة خرق الإجماع إلا أن يقال المراد من الحمل صحة الحكم. عزيز خيل

كقولنا كلما كان زيد إنسانا فهو حيوان فمعناه أن لزوم حيوانية زيد
 لإنسانيته ثابت مع كل وضع يمكن أن يجمع إنسانية زيد من كونه قائما
 أوقاعدا أو كاتباً إلى غير ذلك وهي ممكنة في أنفسها وَجُزئِيَّتُهَا أى جزئية
 الشرطية أى كون الشرطية ^{إشارة إلى أن ياء الجزئية مصدوية} جزئية أن يَكُونُ التالى كَذَلِكَ أى مثل ذلك
 التالى أى لازماً أو معاندا لمقدمها على بَعْضِ هذه التَقَادِيرُ أى الأوضاع
 التى لاتتأفى مقدمة المقدم وَخُصُوصِيَّتُهَا أى خصوصية الشرطية أن يَكُونُ
كَذَلِكَ أى مثل ذلك التالى أى لازماً أو معاندا على وَضْعِ ^{الشرطية} مُعَيَّنٍ وإهمالها
بِإِهْمَالِ الأَوْضَاعِ والأمثلة غير خافية ^(١) فَسُورُ المُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ فى
 الشرطية الْمُتَّصِلَةِ كُلَّمَا وَمَهْمَا وَمَتَّى نحو كلما ومهما ومتى كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وسور الموجبة الكلية فى الشرطية
الْمُنْفَصِلَةِ دَائِمًا نحو دائماً إما أن يكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار
 موجودا وَسُورُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ فِيهِمَا أى فى المتصلة و المنفصلة لَيْسَ الْبَتَّةَ

(١) قوله غير خافية أما مثال الجزئيتين فسيذكروا ما الشخصيتين فكقولنا إن ظهر اليوم الشمس
 فتصير لأرض مضيئة وكقولنا إما أن تظهر اليوم الشمس وإما أن لا تكون مضيئة . صادق
 حاشية عبيد: إهمالها آه أقول لم يتعرض المصنف للطبيعة فى الشرطية لا كما قال بعض شارحي التهذيب
 ان الطبيعة فى الشرطية متحققة لكنها غير معتبرة ولعل منشأ زعم هذا الشارح أنه لما كان الأوضاع فى
 الشرطية كالأفراد فى العملية فكما يتصور فيها الحكم على نفس الطبيعة من حيث هى أو من حيث
 العموم فكذلك فى الشرطية وهذا زعم فاسد لأن هذا إنما يصح لو تحققت فى الشرطيات ماهية كلية
 مشتركة بين التقادير والأوضاع والأحوال وذلك فى حيز المنع كما لا يخفى بل عدم اعتبار الطبيعة
 فى الشرطية لأنها لاتتصور فيها قال صاحب السلم والطبيعة ههنا غير معقولة آه فتدبر

نحو ليس ألبتة^[١] إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس ألبتة إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا وَسُورُ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ فِيهِمَا أَى فِي الْمُتَصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ قَدْ يَكُونُ نحو قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وَسُورُ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ فِيهِمَا أَى فِي الْمُتَصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ قَدْ لَا يَكُونُ نحو قولنا قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا وَبِإِذْخَالِ^[٢] حَرْفِ السَّلْبِ عَلَى سُورِ الْإِيجَابِ الْكُلِّيِّ كَلَيْسَ كَلِمَا وَلَيْسَ مَهْمَا وَلَيْسَ مَتَى فِي الْمُتَصِلَةِ وَلَيْسَ دَائِمًا فِي الْمُنْفَصِلَةِ وَإِهْمَالِهَا^[٣] أَى إِهْمَالِ الْقَضِيَةِ الشَّرْطِيَّةِ بِلَفْظِ لَوْ أَى بِإِذْخَالِ لَفْظِ لَوْ وَ إِنْ^[٤] وَإِذَا فِي الْمُتَصِّلَةِ وَإِمَّا وَ أَوْ فِي الْمُنْفَصِلَةِ

حاشية عبيد: [١] قوله ألبتة مأخوذ من البت بمعنى القطع ومنه طلاق البت فهو قيد للسلب أى لفظ ليس وحاصل معناه قطعاً فهو رفع مقيد لرفع المقيد فافهم عبيد كند هارى [٢] لأن رفع الإيجاب الكلى يستلزم السلب الجزئى بخلاف السلب الكلى فإنه غير لازم لرفع الإيجاب الكلى وإن وقع فى بعض المواد إتفاقاً كقولنا ليس كلما كان هذا الشئ إنساناً كان فرساً فافهم [٣] قوله وإهمالها آه أقول قال المحقق السندىلى فى شرح السلم أعلم أن الكلمات المستعملة فى الشرطية بعضها موضوع وبعضها متضمن لمعناه والشرط تعليق على أمر آخر أعم من أن يكون بطريق اللزوم أو الإتفاق فلا دلالة لها على اللزوم أصلاً وكذا أما و أو مجرد الانفصال سواء كان على وجه العناد أو الاتفاق فإذا أريد فى المتصلة والمنفصلة جهة من جهاتهما من اللزوم والعناد وغيرهما فلا بد من الذكر صريحاً وإذا ذكر تسمى موجهة كقولنا كلما كان أ ب فح د لزوماً أو اتفاقاً وإذا لم يذكر الجهة من تلك الجهات تسمى مطلقة إنتهى فاحفظ فإنه سانح عزيز وفائدة جليلة [٤] أقول قال الشيخ أبوعلى بن سينا ذلك البحر الزاخر أن كلمة إن شديدة الدلالة على اللزوم وكلمة متى ضعيفة وإذا كالم توسط إنتهى ويرد ما قال الفاضل السندىلى وقد مر آنفاً أنه لا دلالة لشيء من كلمات الشرط على اللزوم راعياً معنى الشرط التعليق . ع

فإن قيل لفظة مهما لا يصح أن تكون سور الكلية المتصلة لأنها موضوعة لعموم الأفراد قلنا إن مهما وإن كانت بحسب اللغة موضوعة لعموم الأفراد لكنهم نقلوها إلى عموم الأوضاع فجعلوها سور الكلية المتصلة ولما توقف بعض^(١) براهين العكوس على التناقض فقال **«فصل»** في التناقض ثم^(٢) أورد^[١] تعريف ماهية تناقض القضايا لأنه المقصود بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين احتراز به عن اختلاف غير القضيتين كالمفردين وكالمفرد والقضية والأولى^(٣) أن يقال إن قوله قضيتين وقوله بالسلب والإيجاب تحقيق لمفهوم التناقض وإلا فالحيثية المذكورة بعده تغني عنه لأن اختلاف غير القضيتين والاختلاف بغير^(٥) الإيجاب والسلب لا يكون بهذه الحيثية

(١) قوله بعض براهين العكوس كاخلف الذي هو ضم نقيض العكس إلى الأصل لينتج محالا وبيافها بطريق العكس ليلزم ما يناقئ الأصل. ص (٢) قوله ثم أورد إلخ إشارة إلى جواب إشكال تقريره أن التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات أيضا فإختصاص القضيتين في الحد يخرج عن الجمع وتقرير الجواب أن المراد تعريف لنوع التناقض وهو التناقض بين القضايا لأن الكلام في أحكامها لا المطلقة حتى يخرجها الإختصاص عن الجمع. ج (٣) قوله والأولى إلخ يريد أن كلا منهما تحقيق لمفهومه لا الثاني فقط كما زعم العلامة التفتازاني لأنه يصح أن يقال هو الإختلاف إلخ وإنما قال والأولى لأنه يمكن أن يقال بأن مراد العلامة أنه يمكن الإحتراز لأنه للإحتراز بخلاف الثاني لما تقرر أن القيد إنما يخرج ما ينافيه ولا يجتمع معه لا ما يغيره مما يمكن اجتماعه ومن البين أنه غير مباين للعدول والتحصيل. صادق (٤) كالإختلاف بالعدول والتحصيل. جلال (٥) قوله الإختلاف الغير المقتضى كالإختلاف بالإيجاب والسلب مع عدم اتحاد النسبة كقولنا زيد نائم وزيد ليس بمستيقظ. ص

حاشية عبيد: [١] دفع لما يرد ههنا وهو أن العنوان يخالف المعنون بالعموم والخصوص فافهم. عبيد

وقوله بَحِيْثٌ يَقْتَضِي يخرج الاختلاف الغير المقتضى وقوله لِذَاتِهِ

يخرج الاختلاف المقتضى لَأَنَّ يَكُوْنُ أَحَدِيْهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً

لا لذاته بل ^(١) بواسطة أو بخصوص المادة وما قيل إنه حصل ^(٢) الاحتراز

عن الأول بقوله بالسلب والإيجاب ممنوع ^(٣) وإختلفوا في أن التناقض

متى يتحقق فقال ^[٢] القدماء ^[٣] إنه إنما يتحقق بعد اشتراك القضيتين

(١) قوله الاختلاف بواسطة إلخ أما الوساطة فكما في إيجاب قضية وسلب لازمها المساوى ^[١] لقولنا زيد إنسان وزيد ليس بناطق فإن الاختلاف بينهما إنما يقتضى صدق أحدهما وكذب الأخرى أما لأن قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بإنسان وأما لأن قولنا زيد إنسان في قوة قولنا زيد ناطق وأما خصوص المادة فكما في قولنا كل إنسان حيوان ولاشئ من الإنسان بحيوان وبعض الإنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان فإن إختلافهما بالإيجاب والسلب يقتضى صدق أحدهما وكذب الأخرى لا بصورتهم وكونهما كليتين أو جزئيتين بل بخصوص المادة وإلا لزم ذلك في كل من كليتين أو جزئيتين مختلفين بالإيجاب والسلب وليس كذلك فإن قولنا كل حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان بإنسان كليتان مختلفتان مع إلهما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان جزئيتان مختلفتان مع إلهما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان إنسان ولاشئ من الحيوان بإنسان فإن إختلافهما يقتضى لذاته وصورته صدق أحدهما وكذب الأخرى حتى أن الاختلاف بالإيجاب والسلب في كل قضية كلية وجزئية يقتضى ذلك منه (٢) قوله حصل الاحتراز لأن الاختلاف بواسطة الإيجاب وسلب لازمها المساوى ليس بالإيجاب والسلب بالمحمول أيضا (٣) قوله ممنوع كيف وإن الاختلاف بالإيجاب والسلب إنما يخرج ما لا يكون إختلاف بهما لا ما يكون فيه مع الإختلاف بهما إختلاف بشئ آخر لما مر. صادق

حاشية عبيد: [١] المراد باللازم ههنا ما يمتنع انفكاكه عن الملزوم لا المعنى الاصطلاحي كما لا يخفى

عبيد [٢] قوله القدماء آه يرد عليهم إلهم إن أرادوا حصر ما به إختلاف القضيتين وعدم التناقض بينهما فالحصر في الثمانية ممنوع بل يجب أن يشترطوا اتحاد الآلة أيضا لصدق قولنا زيد كاتب بالقلم الفارسي واتحاد الهيئة إذ يصدق زيد يجلس على هيئة التشهد وزيد ليس يجلس على هيئة التربع وغير ذلك وإن أرادوا الإندراج فليكتفوا بوحدة النسبة الحكمية كما إكتفى المصنف إلا أن يقال إلهم أرادوا التفصيل في الجملة وذكر ما هو الشائع والكثير الوقوع عـ وللناس فيما يعشقون مذاهب [٣] لا يخفى أن التفصيل أقرب إلى الفهم والإجمال أقرب إلى الضبط .

في ثمان^[١] وحدات وإكتفى بعضهم بثلاث وحدات: وحدة الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة الزمان زعما منه إن وحدة الشرط والجزء والكل داخلية^(١) تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة^(٢) تحت وحدة المحمول وإكتفى المتأخرون بوحدين وحدة الموضوع ووحدة المحمول زعما منهم أن وحدة الموضوع يندرج^(٣) فيها وحدة الشرط والكل والجزء ووحدة المحمول يندرج فيها الوحدات الباقية والمصنف إكتفى بوحدة النسبة الحكمية فقال وَلَا يَتَحَقَّقُ أى التناقض بين القضيتين إِلَّا بِاتِّحَادِ النَّسَبَةِ الْحَكَمِيَّةِ بَيْنَهُمَا حتى يكون السلب واردا على ما أورد عليه الإيجاب هذا فإن^(٥) القول ما قاله

(١) قوله داخلية إلخ أما الأول فلأن الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض وفي قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه أسود فإختلاف الشرط أوجب إختلاف الموضوع فلو إتحد الموضوع إتحد الشرط وأما الثانى فلأن الموضوع في قولنا الزنجى أسود بعض الزنجى وفي قولنا الزنجى ليس بأسود كل الزنجى وهما مخالفان. جلال (٢) قوله مندرجة إلخ فإن المحمول في قولنا زيد جالس وقولنا زيد أب وقولنا الخمر مسكر في الدن هو المقيد بالدار وبالعمرو بالقوة صادق (٣) قوله يندرج فيها إلخ أما وحدة الزمان فلأن المحمول في قولنا زيد نائم النائم ليلا وفي قولنا زيد ليس بنائم النائم فمارا فإختلاف الزمان يوجب إختلاف المحمول وقس عليه وحدة المكان والإضافة والقوة والفعل. ج (٤) قوله فإن القول ماقاله أى المصنف لأن إختلاف شئ من الموضوع والمحمول وما يتعلق بهما يستلزم إختلاف النسبة إلى ضرورة أن النسبة إلى هذا غير النسبة إلى ذلك والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان والنسبة في هذا المكان غير النسبة في ذلك المكان وعلى هذا فقس فمتى لم يختلف النسبة لم يختلف شئ من تلك الأمور. ج

حاشية عبيد: [١] قوله ثمانى آه وقد نظمها بعض الشعراء وقال در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان وحدت شرط وإضافة جزو كل *قوة وفعل است ديگر دان زمان.

(فَصْلٌ) فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ يَسْمَى مُسْتَوِيًا لِحَصُولِ الْمَسَاوَاةِ بَيْنَ الْقَضِيَّةِ وَعَكْسِهَا فِي الصَّدَقِ وَالْكِيفِيَّةِ وَهُوَ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ التَّبْدِيلِ كَذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَى نَفْسِ التَّبْدِيلِ وَإِلَى هَذَا أَشارَ الْمَصْنِفُ بِقَوْلِهِ وَهُوَ أَيُّ الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ عِبَارَةً أَيُّ مُعْبَرَةً عَنْ جَعْلِ

إِنَّمَا فسر ليصح الحمل ج

أَحَدَ طَرَفَيِ الْقَضِيَّةِ فِي الذِّكْرِ ^(١) مَكَانَ الطَّرَفِ الْآخَرَ جَعَلَا ^(٢) لَهُ تَأْثِيرٌ

فِي الْمَعْنَى فَلَا يَكُونُ قَوْلُنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَدَدُ فَرْدًا أَوْ زَوْجًا عَكْسًا

لِقَوْلِنَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا وَالْقَوْلُ بِالتَّغَايِيرِ

رد علي صاحب القطب منه

مُتَنوعٌ ^(٤) وَمَنْ يَقُولُ بِجُرْيَانِ الْعَكْسِ بَيْنَهُمَا يَحْمِلُ الْجَعْلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ

بمعنى كونهما متغيرين

(١) قوله في الذكر لافي الحقيقة لأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولاً ولا وصف المحمول موضوعاً بل موضوع العكس هو ذات المحمول ومحمله وصف الموضوع. صادق (٢) قوله جعلاً له تأثير في المعنى وذلك لأن مباحثهم بالنظر إلى المعقولات دون الملفوظات. جلال (٣) قوله بالتغاير بناء على أن المفهوم من الأصل الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية وفي العكس الحكم على العكس (٤) قوله ممنوع لانعدام التأثير بل لأنه ليس المفهوم من كل منهما إلا الحكم بالمعاندة بين زوجية العدد والفردية. ص

حاشية عبيد: [١] قيل يسمى مستوياً لأنه طريق مستو لا إغوجاج فيه ولا خوف بخلاف العكس النقيض فتدبر. [٢] قوله في الذكر آه هذا مع قوله له تأثير آه جواب سؤال مشهور في هذا المقام وهو أنه إن أريد بالطرفين طرفا القضية في الحقيقة لم يكن تعريف العكس جامعاً لخروج عكس الحملات لأن طرفيها حقيقة ذات الموضوع ووصف المحمول ومعلوم أنه لا يجعل في العكس ذات الموضوع محمولاً ولا وصف المحمول موضوعاً بل عكسها أن يصير ذات المحمول موضوعاً ووصف الموضوع محمولاً وإن أريد طرفاً لها في الذكر لم يكن التعريف مانعاً لإقتضائه أن يكون للمنفصلات أيضاً عكس فإن تبديل الطرفين في الذكر يتحقق فيها أيضاً وهذا مناف لما صرحوا به من أنه لا عكس للمنفصلات وحاصل الدفع أن المراد هو الشق الثاني وقولكم يلزم أن يكون للمنفصلات عكس فجوابه إن عنيتم به إنه يلزم أن يكون لها عكس وإن لم يكن معتبراً عند القوم فمسلم وهذا لا يضرنا لأن مراد القوم من نفى العكس للمنفصلات هو نفى العكس المعتبر المعتمد به لا مطلقاً وإن عنيتم أنه يلزم أن يكون لها عكس معتبر فممنوع لأن المراد من التبديل المعنوي الذي يغير المعنى ولا يغير المعنى في المنفصلات بسبب العكس فلا يكون عكسها معتبراً تدبر. عبيد كندهاري

مَعَ بَقَاءِ الصَّدْقِ أَى لَزُومِهِ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِ وَلَا يَشْتَرِطُ الصَّدْقُ فِي
جواب سوال مقدر .

الْوَاقِعِ أَى لَوْ كَانَ الْأَصْلُ صَادِقًا كَانَ الْعَكْسُ أَيْضًا صَادِقًا فَكُلُّ إِنْسَانٍ

حَجَرٍ يَلْزَمُهُ بَعْضُ الْحَجَرِ إِنْسَانٌ مَعَ كَذِبِهِمَا إِذْ مَلَاذِمَةُ عَكْسِ الْقَضِيَّةِ

لَا يَفْتَقِرُ تَحْقِيقُهَا إِلَى الطَّرْفَيْنِ فِي الْوَاقِعِ وَإِنَّمَا أُعْتَبِرَ بَقَاءُ الصَّدْقِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ

صَدَقَ الْمَلْزُومُ مَعَ كَذِبِ^(١) الْإِلَازِمِ وَلَمْ يُعْتَبَرِ^[١] بَقَاءُ الْكَذِبِ لِجَوَازِ لَزُومِ^(٢)

الصَّادِقِ الْكَاذِبِ وَالْكَيفِيَّةِ أَى الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ أَى إِنْ كَانَ الْأَصْلُ مُوجِبًا

كَانَ الْعَكْسُ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ سَالِبًا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ^(٣) الْعَكْسَ لَازِمًا مِنْ

لَوَازِمِ الْأَصْلِ لَا يَجْرَى التَّخَلُّفُ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ الْمَوْجِبِ وَالسَّالِبِ فَإِنَّهُ

يَجْرَى^(٤) التَّخَلُّفُ بَيْنَهُمَا فَظَاهِرُ التَّعْرِيفِ لَا يَخْلُو^(٥) عَنْ إِخْتِلَالٍ وَقَدْ

أَشْرْنَا^(٦) إِلَى دَفْعِهِ تَأْمَلْ فَأَمَّا الْكَمِيَّةُ أَى الْكَلِيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ فَلَا تَبْقَى فِي الْمَوْجِبَاتِ

(١) قوله مع كذب اللازم وإلا لم يكن اللازم لازما . صادق (٢) قوله لزوم الصادق الكاذب نحو كل حيوان إنسان مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الإنسان حيوان منه (٣) قوله لان العكس وقيل إنما الإصطلاح عليه لأنهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادة لازمة ما لا موافقة لها في كيف . ج (٤) فإنه يجرى التخلف بينهما لصدق كل منهما بدون الآخر فإن من قولنا كل إنسان ناطق لا يصدق العكس سالباً أعني قولنا بعض الناطق ليس بإنسان وفي قولنا لاشئ من الإنسان بفرس لا يصدق العكس موجبا أعني قولنا بعض الفرس إنسان . ج (٥) قوله لا يخلو عن إختلال لدخول الصادق مع الأصل بطريق الإتفاق كقولنا كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان مع أنه ليس إصطلاحاً وخروج عكس الكواذب . صادق (٦) وقد أشرنا إلى دفعه حيث قلنا أَى لزومه على تقديره لكن في دفع دخول الأول بحث لوجود التأثير^[١] نعم ينبغي أن يقيد بلا واسطة ليخرج ما يلزم الأصل^[٢] بواسطة كالأعم من العكس اللازم وكأنه لهذا أمر بالتأمل . ص

حاشية عبيد: [١] قوله ولم يعتبر آه أقول ومن ههنا ظهر أن ما وقع في كتاب إيساغوجي من قوله مع بقاء الصدق والكذب سهو من الناسخ وإن تكلف التفتازاني في تصحيحه وإقتفينا أثره في حاشيتي على الكتاب المذكور على رغم أنف بعض المتكلفين في العلم . محمد عبيد الله الكندهاري

لأنَّهَا أَى الموجبات ^(١) لَا تَنْعَكُسُ ^(٢) كَلِمَةً لِاحْتِمَالِ كَوْنِ

الْمَحْمُولِ أَعْمَ مِنَ الْمَوْضُوعِ وَإِمْتِنَاعِ حَمْلِ الْخَاصِ عَلَى كُلِّ أَفْرَادِ

الْعَامِ بَلْ تَنْعَكُسُ جُزْئِيَّةً وَكَوْنِ كُلِّ نَاطِقٍ إِنْسَانًا وَعَكْسًا لِقَوْلِنَا كُلِّ

إِنْسَانٍ نَاطِقٍ مَمْنُوعٍ ^(٣) كَقَوْلِنَا كُلُّ حَيَّوَانٍ فَلَا تَنْعَكُسُ كَلِمَةً كُلُّ

حَيَّوَانٍ إِنْسَانٌ بِخِلَافِ ^[١] السُّوَالِبِ لِأَنَّهَا تَنْعَكُسُ سَالِبَةً كَلِمَةً

(١) قوله في الموجبات إنم قدم عكس الموجبات على السوالب وإن انعكست كلية لكونها أشرف جلال (٢) قوله لاتنعكس كلية سواء كانت كلية أو جزئية وإنما قال ذلك ولم يقل لاتنعكس إلا جزئية لأن انعكاس الموجبة إلى الجزئية إنما يكون إذا كان المحمول مما يحتمل ل لا يحتمل الكلية والجزئية كما في قولنا كل إنسان أو بعضه حيوان بخلاف ^[١] قولنا بعض الإنسان زيد فإن عكسه زيد بعض الإنسان ولا يصح بعض زيد إنسان. جلال (٣) قوله مم لأن العكس إنما يكون لازما بالنظر إلى نفس التبديل ومصادق قيام الدليل مع قطع النظر عن خصوصية المادة. منه **حاشية عبيد:** بقية: [١] لأن معنى كل ناطق إنسان مغاير ألبة لمعنى كل إنسان ناطق لأن في إثبات وصف الإنسان لذات الناطق وكان في الأصل إثبات وصف الناطق لذات الإنسان أقول ليس غرض الشارح دفع دخول الأول بقوله تأثير في المعنى بل بقوله أى لزومه ولا شك حينئذ في دفعه لن عكس الموجبة الكلية كلية ليس بلازم وإلا انعكس قولنا كل إنسان حيوان أيضا كلية والصديق في المادة المذكورة بالإتفاق لكونها مادة المساواة فتدبر حق التدبر [٢] كالسالبة الجزئية التى هى أعم من السالبة الكلية التى هى عكس السالبة الكلية فلا يكون السالبة الجزئية عكسا للسالبة الكلية لأن لزومها لها بالواسطة. عبيد [٣] قوله بل إغ أقول يرد على عكس الموجبة الكلية أن قولنا كل شيخ كان شابا صادق مع عكسه أى بعض الشاب كان شيخا كاذب الجواب أن المحمول في الأصل هو النسبة فعكسه بعض من كان شابا شيخ وهو صادق ويرد على عكس الموجبة الجزئية أن بعض النوع إنسان صادق مع أن عكسه وهو بعض الإنسان نوع كاذب لأن بعض الإنسان شخص لانوع وجوابه أن بعض النوع إنسان كاذب لصديق قولنا لاشئ من الإنسان بنوع وهو ينعكس إلى لاشئ من النوع بإنسان والسر في كذب القضية المذكورة أن المعتبر في الحمل المتعارف وهو أن يكون فرد الموضوع فرد المحمول وفي القضية المذكورة ليس كك فتدبر عبيد [١] قوله بخلاف السوالب آه غرضه أن الكمية في السوالب باق فالسالبة الكلية تنعكس كلية والسالبة الجزئية لاتنعكس لصديق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس فالمقصود ليس بقاء الكمية في السوالب عموما بل خصوصا فاللام في السوالب للعهد والضمير في قوله لأنها راجع إلى المعهود فلايتوهم أن قوله لأنها تنعكس سالبة كلية لا يصح عموما عبيد {١} وبخلاف قولنا كل واجب بالذات هو الله تعالى وقولنا كل مورد القسمة إلى التصور والتصديق علم فإن الأولى تنعكس إلى الشخصية والثانية إلى الطبيعية إلا أن يقال أن الكلام في عكس المتعارف المستعملة في العلوم. محمد زاهد عزيز خيل

كَقَوْلِنَا لِأَشْيَيْ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ فَإِنَّهُ يَنْعَكُسُ كُلِّيَّةً لِأَنَّهُ^(١) يَصْدُقُ

لِأَشْيَيْ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ ﴿فَصْلٌ﴾ فِي عَكْسِ النَّقِیْضِ وَجْهَ

التسمية عند المتقدمين ظاهر^(٢) وأما عند المتأخرين فبالنظر^(٣) إلى

الجزء الثاني عن الأصل وهو أى عكس النقيض عند المتقدمين عبارة

عَنْ تَبْدِيلِ كُلِّ مِنْ طَرَفَيْ الْقَضِيَّةِ بِنَقِیْضِ الْآخَرِ أَيْ جَعَلَ نَقِیْضَ الثَّانِي

أَوَّلًا وَنَقِیْضَ الْأَوَّلِ ثَانِيًا مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَیْفِ بِحَالِهِ كَمَا يُقَالُ

فِي عَكْسِ نَقِیْضِ قَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ كُلُّ لَاحِيَوَانٍ لَا إِنْسَانٌ

وَعَكْسِ النَقِیْضِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ عِبَارَةً عَنْ جَعْلِ نَقِیْضِ الْجُزْءِ الثَّانِي

مِنْ أَصْلِ الْقَضِيَّةِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَجَعَلَ عَيْنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ أَصْلِ الْقَضِيَّةِ

الْجُزْءِ الثَّانِي مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَصْلِ فِي الْكَیْفِ أَيْ الْإِیْجَابِ وَالسَّلْبِ

وَمُؤَافَقَتِهِ أَيْ الْأَصْلِ فِي الصِّدْقِ كَمَا يُقَالُ فِي عَكْسِ نَقِیْضِ قَوْلِنَا كُلُّ

إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ لَا شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ وَالْفَرْقُ^(٤) بَيْنَهُمَا

(١) لأنه يصدق إلخ وذلك لأنه إذا صدق لأشئ من الإنسان بحجر صدق لأشئ من الحجر بإنسان وإلا لزم صدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان وينعكس إلى بعض الإنسان حجر والأصل لأشئ من الإنسان بحجر هـ. جلال (٢) قوله ظاهر لأننا أخذنا نقيضي الطرفين وعكسنا ههنا وجعلنا نقيض الثاني أولاً وبالعكس صادق (٣) قوله فبالنظر إلى الجزء الثاني لأننا عكسنا نقيضه بأن جعلناه أولاً صادق (٤) قوله والفرق بينهما أى باعتبار الصواب وعدمه لا باعتبار المفهوم فإنه ظاهر. صادق قوله مؤلف إشارة إلى أن القول هو المؤلف عند المنطقيين وإن كان أعم^[٣] عند غيرهم وإلا فهو محتاج إليه لكن الأحسن تبديل المؤلف بالمركب^[٤] صادق بقيه.

أى بين قولى المتقدمين والمتأخرين يُعرَفُ فى الْمُطَوَّلَاتِ [١] وإن

أردت تعريفه فعليك التشمير من ساق الجد فى تحصيل هذا الفن

(فَصْلٌ) فى تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ {١} وَتَقْسِيمِهِ ولما كان التعريف [٢]

مقدما على التقسيم إبتدأ بالتعريف فقال وَهُوَ أى القياس عند

هم ثم القياس فى الحقيقة هو القول المعقول لأنه هو المقصود
ولأن موضوع المنطق هو المعقول .

والمطلوب وتسمية القول المسموع قياسا مجاز فيجب أن يكون
تسمية الدال باسم المدلول .

المراد بقوله قَوْلٌ [٦] مُؤَلَّفٌ (٢) القول المعقول إن أريد تعريف ما

هو قياس حقيقة وهو القياس (١) المعقول أو أعم [٧] من أن يكون

(١) قوله وهو القياس الملفوظ لزوم القول الآخر عن المعقول ظاهر وأما عن الملفوظ فلأنه دال على المعقول فإن القياس الملفوظ ليس بقياس إلا من حيث أنه دال على معنى معقول فالتلفظ بالقياس يستلزم تعقل المعاني [٥]. جلال **حاشية عبيد:** بقيه: [٣] لأن القول مصدر بمعنى المعقول وهو يشمل المفرد والمركب . ع [٤] أقول إنما لم يقل ذلك لأن التأليف بإعتبار معناه الأصلي يشعر بالألفة والمناسبة بين أجزاء القياس بخلاف المركب . [١] كشرح الشمسية وشرح المطالع للقطب الرازى [٢] لأن المجهول لا يقسم ولا يبحث عنه ، بيد كندهارى [٥] قيل وتعقلها يستلزم تعقل النتيجة ولازم اللازم لازم والمراد بالقول الآخر هو القول المعقول لأن التلفظ النتيجة غير لازم . [٦] قيل فى زيادة المؤلف بعد القول دفع توهم كون كلمة من تبعية فافهم [٧] قيل إستعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى والمجازى معا غير جائز والجواب إستعمال القول وهو مشترك معنوى لأنه بمعنى نفس المركب وأما إذا كان القول مشتركا لفظيا كما قيل فالتعميم فيه على سبيل عموم المجاز أى ما يطلق عليه القول لأن عموم المشترك باطل عندنا . عبيد {١} أعلم أولا المقصد الأعلى هو الموصل إلى العلم التصديق دون الموصل إلى العلم التصورى فإنه وإن كان مقصودا لكنه أدنى منه وذلك لان المنطق آلة العلوم وحقيقة العلوم المسائل التصديقية لأن تصور الموضوعات والمحمولات مباد والموصل إلى المسائل التصديقية هو الحجة والموصل إلى التصورات القول الشارح يكون الحجة هو المقصود الأعلى والأهم فى هذا الفن ثم هى على ثلاثة أقسام القياس والإستقراء والتمثيل والأولى أعلى من الآخرين لإفادة الأول اليقين الذى هو أعلى مرتبة من التصديق وإفادة الآخرين الظن الذى هو مرتبة أدنى من التصديق محمد زاهد عزيز خيل

ملفوظا أو معقولا إن أريد دخول ماهو قياس مجازا أو الملفوظ إن أريد
تعريف ما هو قياس مجازا فقط وهو القياس الملفوظ والمراد من قضايا
ما فوق الواحدة فيخرج^(١) القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس
نقيضها ولا ينتقض التعريف بقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وقولنا لما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإن كلا منهما قضية واحدة مستلزمة
لـ بيان الإنتقاض ج لقضية أخرى ومع هذا قياس لأننا لانم أن قولنا فلان يطوف بالليل وحده
يستلزم لقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق
ولانم أيضا أن قولنا لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قضية
واحدة مستلزمة لقضية أخرى لأن كلمة لما^[٣] دالة على الإتصال^(٢)
والوضع فتكون بالحقيقة مركبة من قضيتين وقوله متى سلمت إشارة
إلى أن مقدمات القياس لا يجب أن تكون مقبولة صادقة في نفس الأمر

(١) قوله فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها إما خروج البسيطة^[١] فظاهر وأما
خروج المركبة فلأنه إنما يقال لها في العرف أنها قضية^[٢] واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال إنها قضيتان
وبهذا يندفع الاعتراض على تعريف القياس بأنه يشمل القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها
جلال (٢) قوله على الإتصال والوضع أى وضع المقدم فإن المفهوم من قولنا المذكور أنه إن كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود على ما يشهد به الرجوع إلى الوجدان
ص (٣) قوله لا يجب إلخ بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر جلال

حاشية عبيد: [١] المراد بالبسيطة الموجبة البسيطة وكذا المركبة وقد عرفتهما. [٢] لأن
الجزء الثاني منها ضمنى مدلول باللفظ المفرد كاللادوام. [٣] قوله كلمة لما آه بخلاف كلمة إن
الشرطية لأنها دالة على الإتصال فقط دون الوضع ولهذا لا تسمى قولنا إن كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود قياسا وهذا الفرق إنما هو بحسب العرف فتدبر . ع

فی شمل القیاس الصادق المقدمات و غیره^[١] و قوله لزم عنه أى عن ذلك القول المؤلف یخرج^(١) ما یستلزم قولاً آخر بخصوص المادة كما فی قولنا لا شئ من الإنسان بحجر و كل حجر جماد فإنه یلزم منه لا شئ من الإنسان بجماد لكن بخصوص المادة لا^(٢) من نفس القضايا و أيضاً یخرج الإستقراء الغير التام و التمثیل فإن مقدماتهما إذا سلمت لا یلزم عنهما شئ لكونهما ظنین یمكن تخلف مدلولیهما عنهما و لم^(٣) یؤنث الضمیر ليعود إلى القضايا لینبه بذلك على أن الهيئة التالیف دخلا فی الإنتاج و أن المطلوب لا یحصل من تلك القضايا إلا مع الهيئة المخصوصة و قوله لذاته احتراز عما یلزمه قول آخر بواسطة^(٤) مقدمة أجنبية^(٥)

(١) قوله یخرج ما یستلزم إلخ فیہ نشر غیر مرتب فإن قوله عنه یخرج ما یستلزم إلخ و أما قوله لزم فیخرج الإستقراء الغير التام و التمثیل. صادق (٢) قوله لا من نفس القضايا و إلا فیلزم أن یکون کل مرکب من سالبه صغری و موجبة کلیة کبری على هيئة الشکل الأول منتجاً للسالبة کلیة و لیس کک لأن إيجاب الصغری شرط فیہ. صادق (٣) قوله و لم یؤنث الضمیر أى ضمیر عنه ليعود إلى القضايا بل ذکر ليعود إلى القول المؤلف للتنبيه المذكور فی الشرح. ج (٤) قوله بواسطة مقدمة أجنبية كما فی قیاس^[٢] المساوات وهو ما یرکب من قضیتین متعلق محمول أولئهما یکون موضوعاً للأخرى کقولنا آ مساو لب و ب مساو لـ ج یستلزمان آ مساو لـ ج لكن لا لئانهما بل بواسطة أن مساوی المساوی مساو و لو لم یتحقق تلك المقدمة لم ینتج شئنا نحو الإنسان مبائن للفرس و الفرس مبائن للناطق لا ینتج أن الإنسان مبائن للناطق لأن مبائن المبائن لا یلزم أن یکون مبائناً. منه (٥) أى غیر لازمة من مقدمات المؤلف. صادق **حاشیة عبید:** [١] كما یقال کل فرس حمار و کل حمار جماد فإنهما لو سلمتا یستلزمان کل فرس جماد مع أن المقدمتین کاذبتان. عبید [٢] اقول تسمیة هذا القیاس بالمساوات من قبیل تسمیة الکلی باعتبار بعض أفرادہ و إلا فقولنا آملزوم لب و ب ملزوم لـ ج أيضاً قیاس مساوات و لیس فیہ لفظ المساوات فافهم. [٣] و کذا إذا قیل الإثنان نصف الأربعة و الاربعة نصف للثمانیة لا ینتج الإثنان نصف الثمانیة لعدم صدق المقدمة الأجنبية ههنا و هكذا إذا قیل الثمانیة ضعف الأربعة و الأربعة ضعف للإثنین لا ینتج لعدم صدق المقدمة الأجنبية فیہ أيضاً. ع

أو^(١) بواسطة مقدمة في قوة المذكورة وقوله قَوْلٌ آخَرُ أى مغاير لكل واحدة من المقدمتين إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين وإلا^(٢) لزم أن يكون^(١) كل قضيتين فرضتا قياسا وليس بقياس والمقدمة^(٣) في قولنا إن كان ا ب فـ ج لكن ا ب فـ ج د ليست ج د بل لزومه لا ب وفي قولنا كل ج ب وكل ب ب فـ ج ب ليست ج ب بل هو^(٤) موصوف بوصف خصوصية التاليف فلا يرد النقض مع أن الحق أن الأخير ليس بقياس^(٥)

(١) قوله او بواسطة مقدمة في قوة المذكور أى اللازمة من مقدمات المؤلف كما في قولنا كل إنسان حيوان وكل ما ليس بحساس ليس بحيوان فإنه يلزم منه قولنا كل إنسان حساس لكن لالذات هذا المؤلف بل بواسطة المقدمة اللازمة من المقدمة الثانية وهى عكس نقيضها عند المتقدمين أعنى قولنا كل حيوان حساس. ص (٢) قوله وإلا لزم إلخ أى وإن لم يعتبر المغايرة لزم أن يكون كل قضيتين فرضناهما قياسا كقولنا كل إنسان حيوان وكل حجر جماد فأفهما يستلزمان أحديهما ضرورة استلزام الكل للجزء. جلال (٣) قوله والمقدمة إلخ جواب سوال مقدر تقريره أن النتيجة في قولنا إن كان آ ب فـ ج د لكنه آ ب فـ ج د وفي قولنا كل ج ب وكل ب ب فـ ج ب عين إحدى المقدمتين فلا تكون مغايرة لهما وتقرير الجواب أن المقدمة في الأولى ليست ج د بل لزومه لا ب والنتيجة ليست لزوم ج ولا ب بل ج د فحصل المغايرة بينهما وفيه تأمل^(١) وأن المقدمة في الثانى ليست ج ب بل إياه بوصف خصوصية التاليف فإن هذه المقدمة في القياس مشروطة بان تكون مؤلفة مع الأخرى تاليفا مخصوصا بأن تتقدم عليها والنتيجة ليست كك ب بل إياه مجردا عنه فلا يرد النقض بهما ولا شك أن هذا الجواب جار في الأول أيضا. جلال (٤) قوله بل هو موصوف إلخ الظاهر أن يقول بل إياه لأنه معطوف على خبر ليس إلا أن يقدر مبتدأ قبله ولعطف الجملة على الجملة. جلال (٥) لعدم استلزام النتيجة بل الصغرى صادق {١} ويمكن أن يقال أن المراد من اللزوم عنه هو أن يكون لكل وحدة من النقيضين دخل في حصول ذالقول الآخر وههنا وإن استلزام الكل للجزء ولكن لا دخل لأحد الجزئين في حصول الجزء الآخر أويقال فرق بين لزوم الشئ للشئ وبين ولزوم الشئ عن الشئ فإن الثانى الثانى يشعر بالعلية دون الأول والمعتبر في القياس الثانى والموجود فى مادة النقض الأول فعلى هذين التوجيهين يكون قيد الآخريه مستدركا إلا أنه لزيادة التوضيح محمد زاهد عزيز خيل

حاشية عبيد: [١] لأن المقدمة ماهو المذكور فى اللفظ واللزوم ليس كك والجواب أن ما هو المعتبر فى المعنى كالمذكور فى البناء فتدير. ع

ولقائل^(١) أن يقول المراد من القضايا القضايا بالفعل أو الأعم فإن
أريد الأول لزم^[١] أن لا يكون نحو قولنا كل متغير حادث قياسا^(٢)
وقد على أجمعوا أنه قياس محذوف الصغرى وإن^[٢] أريد الثاني لزم
أن يكون القضية المركبة بالقياس إلى العكس قياسا لأنها وإن كانت
قضية واحدة بالفعل لأنها إتحدت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها بعد
التركيب الأقضية لكنها قضايا بالقوة وإعلم أنه إنما سمي القياس
قياسا لأنه جعل فيه النتيجة المجهولة مساوية للمقدمتين في المعلوماتية
ولما فرغ عن تعريف القياس شرع في تقسيمه فقال وهو أى القياس
والقياس في اللغة المساواة. ص
على قسمين إِسْتِثْنَائِيٌّ يُسَمَّى إِسْتِثْنَائِيًّا لِإِشْتِمَالِهِ عَلَى الِإِسْتِثْنَاءِ إِنْ
كَانَ عَيْنُ النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضُهَا مَذْكُورَةً فِيهِ أَي فِي الْقِيَاسِ بِالْفِعْلِ

(١) ولقائل أن يقول إلخ يمكن الجواب عنه بأن المراد بالقضايا أن تكون قضايا مستقلة صريحة أعم من أن تكون بالفعل أو بالقوة فلا يرد المركبة بالقياس إلى عكسها لأنها ليست قضايا مستقلة صريحة. جمال (٢) قوله قياسا فإنه يصدق على قولنا لاشئ من الإنسان بكتاب بالإمكان الخاص أنه يقول قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قولنا لاشئ من الكاتب بإنسان بالإمكان الخاص. صادق (٣) قوله على الإستثناء أى إستثناء عين إحدى المقدمتين أو نقيضها ولم يقل على حرف الإستثناء ليتناول لكن وهو في اللغة المنع. ملخص
حاشية عبيد: [١] قوله لزم آه لا يبعد أن يقال المراد الشق الأول إلا أن المحذوف لما كان في حكم المذكور فكأنه مذكور بخلاف المركبة لأن الجزء الثاني منها ليس في حكم المذكور فافهم [٢] قوله وإن أريد آه قد يجاب بإختيار هذا الشق يعنى أن المراد باقضايا أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة لكن بالقوة القريبة إلى الفعل ولاريب أن قوة المحذوفة قريبة إلى الفعل لكون لفظها المفصل مرادا بخلاف المركبة لأن الجزء الثاني منها المدلول باللفظ المفرد بعيد من الفعل جدا حتى لا يفهم أكثر الناس معنى اللادوام وكذا معنى اللاضرورة وامثالهما حتى احتاج المنطقيون إلى بيان معنى تلك الألفاظ كما مر في بحث الموجهات بالتفصيل فتدبر. عبيد

وإنما قيد بالفعل لأن ذكر النتيجة في القياس الإقتراني حاصل بالقوة

أيضا لكونه مشتملا على أجزاء النتيجة ومعنى كون النتيجة مذكورة

بالفعل في القياس أنها بأجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورة في
أي الموضوع والمحمول ج

القياس وإن عرض عليها ما يخرجها عن كونها قضية وعن احتمال
متصلة كالأدوات

لازمها وبهذا {١} ينحل (١) ما أوردوا أن الإشتمال (٢) يناهض وجوب
لكونها محتملة للصدق والكذب

المغايرة وأن النتيجة لو كانت بعينها مذكورة في القياس لكان العلم

بالنتيجة مقدما (٣) على القياس وإن نقيضها لو كان بعينه مذكورا في

القياس لكان التصديق بنقيض النتيجة مقدما على القياس فلا يتصور

التصديق بها كقولنا ^{أي بالنتيجة} كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ

لَكِنَّهَا طَالَعَةٌ فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ فَالنتيجة وَهِيَ قَوْلُنَا فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ

مَذْكُورَةٌ بِعَيْنِهَا فِيهِ أَى فِي الْقِيَاسِ هَذَا إِنْ أُسْتَدْرَكَتْ عَيْنُ الْمَقْدَمِ

(١) قوله ينحل إلخ أما الإخلال الأول فلأن الإشتمال بمعنى أنه يشمل على أجزائها المادية وهيئتها التأليفية والمغايرة بمعنى أنها قضية وفي القياس عرض عليها ما يخرجها عن كونها قضية وأما الثاني فلأن العلم بها من حيث أنها قضية وهو بعد القياس والذكر في القياس لامن حيث أنها قضية وأما الثالث فلأن ذكر نقيض النتيجة في القياس ليس بالتصديق به حتى لا يتصور التصديق بها. ص (٢) قوله وإن الإشتمال أى إشتمال القياس على النتيجة بالفعل يناهض وجوب مغايرة النتيجة لكل من مقدمات القياس. جلال (٣) قوله مقدما على القياس لأن علم الأجزاء مقدم على علم الكل واللازم باطل إذ لا بد من علمها من القياس. ص

حاشية عبيد: [١] قوله مذكورة آه أى بالذكر اللساني كما في القياس المذكور أى الملفوظ أو بالذكر القلبي كما في القياس المعقول كذا قيل. [٢] أقول قدم المصنف الإستثنائي في التقسيم لأن مفهومه وجودي ومفهوم الإقتراني عدمي والوجود أشرف من العدم وقدم الإقتراني عليه في بيان الأحكام لأن من أفراد الإقتراني الإقتراني الحملي وهو أقل أجزاء من الإستثنائي ولأن أحكام الإقتراني أوفر. {١} أو يقال النتيجة إنما تكون جزء من مقدمة القياس ولا شك أن الجزء يغير الكل بمعنى أن لا يكون المفهوم من أحدهما هو المفهوم من الآخر محمد زاهد عزيز خيل

ولو أستدركت نقيض التالى وقلت لكنه ليس بموجود ينتج أنها ليست
بطالعة فنقيضها وهو أنها طالعة مذكورة فيه بالفعل وإقتراني وسُميَ
به لإقتران^(١) الحدود فيه بعضها ببعض أعني الأصغر والأكبر
والأوسط إن لم يكن كذلك أى إن لم يكن النتيجة ولا نقيضها
مذكورة فيه بالفعل كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس
فكل إنسان حساس فليست النتيجة ولا نقيضها مذكورة فيه
بالفعل وإن كانت مذكورة فيه بالقوة والظابطة في الاستثنائي أن
لأن مادتها مذكورة فيه .
إستثناء عين المقدم ينتج عين^(٢) التالى وإستثناء نقيض التالى ينتج^(٣)
نقيض المقدم هذا في المتصلة اللزومية وأما في المنفصلة فإن كانت حقيقية
فإستثناء عين كل ينتج^(٤) نقيض الآخر وإستثناء نقيض^(٥) كل ينتج

(١) قوله لإقتران الحدود إلخ وجه التسمية^[١] غير مطرد فلا يرد أن هذا بالنسبة إلى الشكل
الأول مسلم وأما بالنسبة إلى بواقي الأشكال فلا . ص (٢) قوله ينتج عين التالى لأن وجود
الأخص أعني المقدم الذى هو الملزوم مستلزم لوجود الاعم ولا ينتج نقيض المقدم نقيض
التالى عندهم لأن نفى^[١] الخاص غير مستلزم لنفى العام . صادق (٣) قوله ينتج نقيض المقدم
لأن نفى العام مستلزم لنفى الخاص وعين التالى غير منتج لعين المقدم عندهم لأن وجود^[٢]
الاعم غير مستلزم لوجود الخاص وأما عند أهل العربية فينتج بدليل . صادق (٤) قوله ينتج نقيض
الآخر كقولنا العدد إما زوج أو فرد لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد ولكنه فرد فينتج أنه ليس
بزوج وإلا يلزم الجمع بينهما . ص (٥) نقيض كل ينتج عين الآخر وإلا يلزم الخلو عنهما . صادق

حاشية عبيد: [١] أقول يمكن يراد إقتران الحدود ولو مالا ولا شك في صدقه على سائر الاشكال لردّها
إلى الشكل الأول كما سيأتى ويمكن أن يقال المراد بالإقتران عدم توسط أداة الإستثناء فيها وهذا صادق
على جميع الأشكال . ع {١} أو يقال لأن إنتفاء الملزوم لا يستلزم إنتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم من
الملزوم {٢} أو يقال لأن وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم زاهد .

عين الآخر وإن كانت مانعة الجمع فإستثناء عين^(١) كل ينتج
نقيض الآخر وإن كانت مانعة الخلو فإستثناء نقيض^(٢) كل ينتج
عين الآخر والأمثلة غير خافية والإستثنائي على نوعين متصل إن
كانت الشرطية المذكورة فيه متصلة و منفصل إن كانت منفصلة
والإقترااني أيضا على نوعين حملي إن كان تاليفه من الحملات الصرفة
وشرطي إن^(٣) إشتمل على شرطية وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا أَى ما ذكر من
تعريف القياس وتقسيمه فَأَعْلَمْ أَنَّ مَوْضُوعَ النَّتِيجَةِ فِي الْقِيَاسِ^(٤)

الإِقْتِرَائِي يُسَمَّى أَصْغَرَ لِأَنَّهُ^(٥) فِي الْغَالِبِ أَخْصَ فَيَكُونُ أَقْلَ أَفْرَادًا

(١) قوله عين كل ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا الشئ إما شجر أو حجر لكنه شجر ينتج أنه ليس
بجحر ولكنه حجر ينتج أنه ليس بشجر وإلا يلزم الجمع بينهما وإستثناء النقيض لا ينتج شيئا لجواز
الخلو عن الطرفين. ص (٢) قوله نقيض كل ينتج عين الآخر كقولنا زيد إما أن يكون في البحر أو
لا يغرق لكنه ليس في البحر ينتج أنه لا يغرق ولكنه يغرق ينتج أنه في البحر وإستثناء العين لا ينتج
شيئا لجواز الجمع بينهما. صادق (٣) قوله إن إشتمل على شرطية كقولنا كلما كان هذا إنسانا فهو
حيوان وكل حيوان جسم فالإنسان جسم، صادق (٤) قوله في القياس الإقترااني المطلق لا المقابل
للإستثنائي ولكن وقع في التهذيب الحملي بدل الإقترااني. صادق (٥) قوله في الغالب الخ إنما قيد به
لأنه قد يكون مساويا كقولنا الأفضل منك الأفضل مني. صادق **حاشية عبيد:** [١] قوله وشرطي
آه وأقسام الشرطي خمسة ١ المركب من شرطين متصلين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة ينتج كلما كان الشمس طالعة فالأرض
مضيئة ٢ المركب من منفصلتين كقولنا إما أن يكون العدد زوجا أو فردا والزوج إما أن يكون زوج
الزوج أو زوج الفرد ينتج العدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد ٣ المركب من متصلة
ومنفصلة نحو كلما كان هذا الشئ ثلاثة فهو عدد ودائما العدد إما زوج أو فرد ينتج كلما كان هذا
الشئ عددا فهو إما أن يكون زوجا أو فردا ٤ المركب من متصلة وحملية كقولنا كلما كان هذا
الشئ إنسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا الشئ إنسانا كان جسما ٥
من حملية ومنفصلة نحو هذا عدد والعدد إما زوج أو فرد فهذا إما زوج أو فرد. ع

وَيُسَمَّى مَحْمُولُهَا أَكْبَرَ لَأَنَّهُ أَعْمُ فَيَكُونُ أَكْثَرُ أَفْرَادًا أَوْ يُقَالُ إِنَّ الْمَحْمُولَ
 مَحْطُ الْفَائِدَةِ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يُسَمَّى أَكْبَرَ وَالْمَوْضُوعُ لَيْسَ بِمَحْطِ الْفَائِدَةِ
 فَيُسَمَّى اصْغَرَ وَقَدْ نَوَقِشَ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْأَخْصَ أَكْثَرُ أَجْزَاءً^(١) وَإِنْ كَانَ
 أَقْلُ أَفْرَادًا وَالْأَعْمُ أَقْلُ أَجْزَاءً وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ أَفْرَادًا وَهَذَا يُوجِبُ التَّسْمِيَةَ
 بِالْعَكْسِ وَأَجِيبُ^[١] بِأَنَّ^[٢] الْإِعْتِبَارَاتِ لَا تَصَحُّ الْمُنَاقَشَةُ فِيهَا وَالْقَضِيَّةُ الَّتِي
 فِيهَا الْأَصْغَرُ تُسَمَّى صُغْرَى لِإِشْتِمَالِهَا^[٣] عَلَى الْأَصْغَرِ وَالْقَضِيَّةُ الَّتِي فِيهَا
 الْأَكْبَرُ تُسَمَّى كُبْرَى لِإِشْتِمَالِهَا عَلَى الْأَكْبَرِ وَالْمُكْرَّرُ بَيْنَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ
 حَدًّا أَوْسَطَ لَتَوْسُطِهِ وَصِرُورَتِهِ وَاسْطَةَ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَمَعْنَى^(٣) قَوْلِنَا

(١) قوله أكثر أجزاء أى قيودا كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان فإنه عبارة منه ومن الناطق. صادق
 (٢) قوله وصيرورته إلخ جواب^[١] لما يقال أنه بالقياس إلى الشكل الأول جائز وأما بالقياس إلى
 باقى الأشكال فلا بأن المراد أنه متوسط بينهما بمعنى أن العقل يحمل أحد الطرفين على الآخر
 بسبب ملاحظة الواسطة وبالجملة أن المراد بالتوسط التوسط في الجمع لافى الوقوع. صادق (٣)
 قوله ومعنى قولنا إلخ حاصل السؤال أن الأوسط لا يتكرر في الشكل الأول والرابع لأن المراد
 من الوقوع الذات ومن المحمول المفهوم وأما في غيرهما فمكرر وحاصل^[٢] الجواب أن معنى
 كون المحمول هو المفهوم أنه يصدق عليه مفهوم المحمول ليتحقق الإندراج والإنتاج وليس معناه
 أن ذات الموضوع (مفهوم) المحمول فإن بطلانه ظاهر للزوم صيرورة الجزئى^[٤] كلياً. صادق.

حاشية عبيد: [١] وأنا أقول الوجه الأول أولى بالإعتبار لإطراده في كل أخص وأعم بخلاف
 الوجه الثانى لأنه مخصوص بالأخص والأعم الذاتى. [٢] حاصله إنا إعتبرنا في تسميتها قلة
 الأفراد وكثرتها ولا مشاحة في الإعتبار والإصطلاح قالوا لكل أحد أن يصطلح على ما يشاء
 ويعتبر ما يشاء. [٣] فيه إشارة إلى أن الصغرى وكذا الكبرى صيغتا النسبة فافهم [٤] لأن
 مصداق الموضوع جزئى ومفهوم المحمول كلى عبيد كندهارى {١} أعلم أن مبنى السؤال على
 زعم السائل بأن المراد من المحمول مفهومه من حيث الإطلاق عن الصدق على ذات الموضوع
 ومبنى الجواب على أن المراد من المحمول هو مفهومه من حيث الإطلاق على الذات. {٢} يمكن
 أن يكون المراد المعنى لأن البواقي من الإشكال لردها عند الإنتاج إلى الشكل الأول فكان الحد
 الأوسط فيها أيضا واقع بين الطرفين. عزيز خيل.

كل مثلث شكل وكل شكل كذا أن كل فرد من أفراد المثلث يصدق عليه مفهوم الشكل الأول فهو كذا وكل ما يصدق عليه مفهوم الشكل فهو كذا وليس معناه أن كل فرد من أفراد المثلث هو عين هو مفهوم الشكل الأول فإن بطلانه ظاهر فلا يتوجه^(١) النقص بأن الحد الأوسط إذا وقع محمولا فالمراد به المفهوم وإذا وقع موضوعا فالمراد به الذات فلا يكون الحد الأوسط في الأول والرابع مكررا^(٢) ويُسمى {١} الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين وهما الأصغر والأكبر شكلا وهي أي الأشكال أربعة لأنَّ الحدَّ الأوسطَ إنَّ كَانَ محمولا في الصُّغرى موضوعًا في الكبرى كقولنا كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ فَهُوَ الشَّكْلُ الأوَّلُ وإنما جعل أولا لوروده على النظم الطبيعي

قوله فلا يتوجه إلخ لأنَّ المعبر في المحمول أيضا هو الذات لكن من حيث يصدق عليه المفهوم ومعنى قولهم المعبر في جانب الموضوع الذات وفي جانب المحمول المفهوم أن المنظر قصدا الذات وضمتا المفهوم وفي المحمول بالعكس. ص (٢) قوله مكررا لأن التكرار هو الإتحاد معنى ولفظا ولا إتحاد في المعنى في الأول والرابع بخلاف الباقيين. صادق {١} وأما إقتران الصغرى بالكبرى في إيجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئتهما يسمى ضربا وقرينة أما الأول فلائنه يحصل به نوع من الشكل الأول وأما الثاني فللدلالته على المطلوب. {٢} هذه الهيئة معقولة أو ملفوظة والشكل الأول هيئة محسوسة فالتسمية مجازية. محمد زاهد

حاشية عبيد: [١] قوله الطبيعي آه والسر فيه أن الذهن ينتقل فيه من الأصغر إلى الأوسط ثم منه إلى الأكبر ولا شبهة أنه إنتقال طبيعي يتلقى بالقبول. [٢] أقول الشكل الأول مع كونه على النظم الطبيعي يفرق الأشكال الباقية بأنه ينتج المطالب الأربعة أعنى الموجبة الكلية كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم وسالبة كلية كقولنا كل إنسان ناطق ولا شيء من الناطق بفرس فلا شيء بفرس وموجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وسالبة جزئية نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الإنسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وليس لباقي الأشكال ذلك الإنتاج. ع

أعنی الانتقال من الأصغر إلى الأوسط من الأصغر إلى الأوسط ثم من الأوسط إلى الأكبر ولكونه^(١) ضروري^[١] الإنتاج وإن كان الحد الأوسط على العكس أى موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى كقولنا كل إنسان ناطق وكل ضاحك إنسان فهو الشكل الرابع وإنما جعل رابعا لأنه يخالف الأول فى المقدمتين جميعا ولذا^(٢) كان بعيدا عن الطبع وأسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار وإن كان الحد الأوسط محمولا فيهما أى فى الصغرى والكبرى كقولنا كل ناطق إنسان ولا شئ من الحجر بإنسان فهو الشكل الثانى وإنما جعل ثانيا لموافقته^[٣] الأول فى الصغرى التى هى أشرف المقدمتين لإشتماله على الأصغر أعنى الموضوع الذى لإجله يطلب المحمول وإن كان الحد الأوسط موضوعا فيهما كقولنا كل إنسان ناطق وكل إنسان ضاحك فهو الشكل الثالث

(١) قوله ولكونه ضرورى الإنتاج لتوقف إنتاج الباقي على إنتاجه . صادق (٢) قوله ولذا أى لأجل أنه مخالف للشكل الأول فى المقدمتين جميعا . جلال . **حاشية عبيد:** [١] أقول الشكل الأول كما قال الفاضل المفضل الأبهري هو معيار العلوم لأن العلوم أربعة أقسام وهو منتج لتلك الأربعة جميعا كما مر منا مفصلا . [٢] قوله ضرورى آه لان الكبرى لما دلت على أن الأكبر ثابت لجميع أفراد الأوسط كما هو معنى كلية الكبرى ومن أفراد الأوسط الأصغر كما هو مقتضى إيجاب الصغرى فلا جرم أن يثبت الأكبر للأصغر ثبوتا بينا لا يحتاج إلى نظر وفكر فافهم . [٣] أقول ولذلك الموافقة والقرب من الأول أدعى بعضهم أن إنتاج الشكل الثانى بين أيضا وإن كان يكذب ذلك ردهم الشكل الثانى إلى الأول وقت الاستنتاج كما سيأتى . [٤] قوله الموضوع آه لك أن تقول فى شرف موضوع المطلوب أن الموضوع ذات ومتبوع والمحمول حال وتابع والذات أشرف من الصفة والمتبوع من التابع . ع

وإنما جعل ثالثا لموافقته الاول في الكبرى التي هي أحسن المقدمتين وذهب^(١) بعض الأفاضل إلى أن في جعل موضوع المطلوب الذي هو الاصغر والصغرى التي تشتمل على الاصغر أشرف وجعل المحمول الذي هو الاكبر والكبرى التي تشتمل على الأكبر أحسن بعدا لا يخفى والظاهر^(٢) أن وجه البعد عنده أن الاصغر لما كان اقل أفرادا ينبغي أن يكون أحسن وكذا ما هو مشتمل عليه والاكبر لما كان أكثر أفرادا ينبغي أن يكون أشرف وكذا ما هو مشتمل عليه ولهذا صرحوا بأن الكلى أشرف من الجزئى أقول أن الاكبر وإن كان أكثر أفرادا لكنه ليس بمطلوب بل هو إنما يطلب لإجل الموضوع وهو وإن كان أقل أفرادا لكنه ليس بمطلوب لإجل المحمول بل^(٣) لذاته فيكون جعل الأكبر وما يشمل عليه أحسن ظاهرا وجعل الأصغر وما يشتمل عليه أشرف أقرب بهذا الاعتبار إذ لا خفاء على من له ادنى لب [٣]

(١) الأولى^[١] ان يقول قال بعض الأفاضل . جلال (٢) قوله والظاهر أن وجه البعد إلخ ويحتمل ان يكون وجهه أن المحمول محط الفائدة دون الموضوع فبالحرى أن يجعل الثالث ثانيا وبالعكس . صادق (٣) قوله بل لذاته وفيه أن ذات الموضوع غير مقصود في باب الاخبار والأعلام بل المقصود بالذات هو الحكم بأن المحمول ثابت للموضوع فالقريب في المقصود بالذات هو المحمول . جلال حاشية عبيد: [١] وجه الأولوية ان الذى قاله القائل ليس مذهبا لأحد بل هو إعتراض على ترتيب الإشكال بالنهج المذكور فتدبر . [٢] فائدة سنية أعلم أنهم قالوا أن النتيجة في كل الإشكال تابعة للاخس الارذل ففي الموجبة والسالبة النتيجة موجبة لأن الإيجاب أشرف من السلب وفي الكلية والجزئية النتيجة جزئية لشرافة الكلية من الجزئية وبينوا لذلك وجوها غير سديدة ودلائل خطابية ولنعم ما قال المحقق البهاري رحمه الله ان ذلك الإتياع بالاستقراء . عبيد [٣] اى عقل قالوا العقل بمنزلة اللب والبدن كالقشر والشباب قشر القشرا .

أن القلیل المقصود لذاته أشرف من الكثير الغير المقصود لذاته المطلوب
 لإجل ذلك القلیل ثم شرع فی شرائط إنتاج الأشكال بحسب الكمية^[١]
 والكيفية^[٢] فقال أَمَّا الشَّكْلُ الْأَوَّلُ فَشَرْطُهُ أى شرط إنتاجه بحسب
 الكيفية إِيجَابُ الصُّغْرَى وإلا^(١) لم یثبت إندراج الأصغر تحت الأوسط
 فلم یتمد حکم الکبرى إلیه کقولنا لاشئ من الإنسان بفرس وكل فرس
 صهال وبحسب الكمية كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى إذ^(٢) لو كانت جزئية إحتمل أن
 يكون البعض المحكوم علیه بالأکبر غیر البعض المحكوم به على الأصغر
 فلا یحصل الإنتاج کقولنا کل إنسان حیوان وبعض الحیوان فرس وأما
 الشكل الثَّانِیَ فَشَرْطُهُ أى شرط إنتاجه امران أحدهما بحسب الكيفية
 وَهُوَ إِخْتِلَافُ مُقَدِّمَتَيْهِ فی الْكِفِيَّةِ أى الإیجاب والسلب بأن یكون
 أحدهما موجبة والأخرى سالبة وثانيهما بحسب الكمية وَهُوَ كُلِّيَّةُ الْكُبْرَى
 أیتها كانت

(١) قوله وإلا لم یثبت إلخ لان الكبرى تدل علی أن الثابت له الأوسط فهو محكوم علیه بالأکبر
 والصغرى على تقدير كونها سالبة حاکمة بأن الاوسط مسلوب عن الأصغر فلا یكون الأصغر
 داخلا فیما ثبت له الاوسط فلا یتعدى إلی الأصغر فلا یلزم النتيجة. جلال (٢) قوله إذ لو كانت
 إلخ یرید أن الكبرى لو كانت جزئية کان معناه أن بعض أفراد الأوسط محكوم علیه بالأکبر
 وجاز أن یكون الأصغر غیر ذلك البعض فالحكم على البعض لا یتعدى إلی الأصغر. جلال
حاشية عبید [١] أى المقدار والمراد بالکمية ههنا الكلية والجزئية. [٢] والمراد بالكيفية
 الإیجاب والسلب. عبید الله کندهارى

إذ لو إتفقتا في الإيجاب والسلب أو كانت الكبرى جزئية يلزم^(١)

الإختلاف الموجب^(٢) للعقم وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّالِثُ فَشَرْطُهُ مُوجِبِيَّةُ

الصُّغْرَى أى كون الصغرى موجبة وإلا يحصل^(٣) الإختلاف

الموجب للعقم هذا بحسب الكيفية وأما بحسب الكمية فشرط

إنتاجه كُليَّةٌ إحدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ لحصول^(٤) الإختلاف على تقدير

جزئيتهما وَأَمَّا الشَّكْلُ الرَّابِعُ فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِعَدَمِ وَقُوعِهِ فِي

الِاسْتِعْمَالِ لِأَنَّهُ غَيْرُ بَيِّنِ الْإِنْتِاجِ فلم يتعرض لشروط إنتاجه
وتفصيلها في المطولات .

وفي تعليل عدم وقوعه في الإستعمال بكونه غير بين بعد

- (١) قوله يلزم الإختلاف أما في الإتفاق فلأننا إذا قلنا كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب أعنى كل إنسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب أعنى لاشئ من الإنسان بفرس وكذا إذا قلنا لاشئ من الإنسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر كان الحق السلب وهو لاشئ من الناطق بحجر فالحق الإيجاب أعنى كل إنسان ناطق وأما على تقدير كون الكبرى جزئية فلأننا إذا قلنا لاشئ من الإنسان بفرس وبعض الحيوان فرس فالحق الإيجاب أعنى كل إنسان حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب أعنى لاشئ من الإنسان بصاهل وكذا إذا قلنا كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان فالصادق الإيجاب أعنى كل إنسان جسم ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان اللازم السلب أعنى قولنا لاشئ من الإنسان بحجر . صادق (٢) قوله الموجب للعقم لان الإنتاج المعتبر عندهم هو الإنتاج لذات القياس على ما يقتضى التعريف ولما اختلف النتيجة علم أن لزومها ليس لذاته ضرورة أن مقتضى الذات لا يختلف . صادق (٣) قوله وإلا يحصل الإختلاف كقولنا لاشئ من الإنسان بفرس وكل إنسان حيوان أو ناطق فالصادق في الأول الإيجاب وفي الثانى السلب وكذا إذا بدلنا مادة الكبرى بقولنا لاشئ من الإنسان بصاهل أو حمار كان الحق في الأول الإيجاب وفي الثانى السلب . منه (٤) قوله لحصول الإختلاف كقولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق أو صاهل فالحق في الأول الإيجاب وفي الثانى السلب وكذا إذا قلنا بعض الحيوان ليس بناطق أو بصاهل كان الصادق في الأول الإيجاب وفي الثانى السلب . منه

لا يخفى^(١) وأن يعلل بكونه بعيدا^(٢) عن الطبع جدا ثم شرع في لواحق القياس فقال **«فصل»** في الإستقراء وهو عبارة عن^(٣) تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على ما إشتمل^[٣] تلك الجزئيات وهو أى الإستقراء على نوعين تامة إن إستدل بجميع الجزئيات ويحكم على الكل كما يقال كل جسم إما حيوان أو نبات أو جهاد إلى آخره وكل واحد منهما متحيز ينتج أن كل جسم متحيز وهو يفيد اليقين وهو قليل الإستعمال وناقص إن إستدل بأكثر الجزئيات وحكم على الكل كقولنا كل حيوان يحرك فكأن الأسفل عند المضع لأن الإنسان والبهايم كذلك وهو لا يفيد اليقين لإحتمال أن لا يكون الكل بهذه الصفة لجواز وجود جزئى آخر يكون حكمه مخالفا لما إستقرى

(١) قوله بعد لا يخفى وذلك لأن كونه غير بين لا يستلزم عدم وقوعه فيه كما لا يخفى كيف والثاني والثالث غير بين ولا ينتجان بدون ردهما إلى الأول . جلال (٢) قوله بعيدا عن الطبع لكونه مخالف بالكلية (أى فى الصغرى والكبرى) للشكل الأول الذى هو وارد على النظم الطبعى . جلال (٣) قوله عبارة عن تصفح آه فى هذا التفسير تسامح^[٢] كما أن تفسيره بالحكم على الأمر الكلى أيضا كك إلا أن المفهوم من شرح الرسالة أن فى الثانى تسامحا دون الأول صادق **حاشية عبيد:** [١] أقول والصواب آه ويؤيده أن الشيخ أبو النصر فارابى والشيخ ابو على بن سينا عللا سقوطه عن الاعتبار بكونه أبعد جدا . ع [٢] والتفسير الخالى عن التسامح ما قالوا الإستقراء حجة يستدل فيها من حكم أكثر الجزئيات أو كلها على الكل . [٣] بل يفيد الظن لأن الغالب أن جزئيات ذلك الكلى هى التى وقع تصفحها قالوا إن المظنون الحاق المشكوك بالأعم وذلك لان وجود الفرد الخارج عن حكم تلك الجزئيات مشكوك فتدبر . — عبيد كند هـ — ارى

كالتمساح^(١) فإنه قيل إنه لا يحرك فكه الأسفل عند المضغ **﴿فصل﴾**

في التَّمثِيل وهو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن بذلك المعنى وهو المعنى بقوله وَهُوَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِجُزْئٍ عَلَى جُزْئٍ آخَرَ لِمُشَارَكَتِهِمَا بَيْنَهُمَا فِي

كُلِّ مُؤَثَّرٍ فِي الْحُكْمِ وَيُسَمَّى التَّمثِيلُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ قِيَاسًا^(١)

لما فيه من ضم جزئي بجزئي وإلحاقه به والصورة التي هي محل^(٢)

الوفاق أصلاً والصورة^{كحدوث البيت ص} التي هي محل الخلاف فرعاً والمعنى المشترك^{لكونه محتاجاً إليه} كالتأليف^{لكونه محتاجاً}

بينهما علة جامعة كقولنا الْعَالَمُ مُؤَلَّفٌ^(٤) فَيَكُونُ حَادِثًا كَالْبَيْتِ^(٥)

(١) قوله وهو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما المعنى المشترك يسمى جامعاً^[٢] وتأثيره تارة يعرف بالدوران وهو ترتب الشيء على ما له صلوح العلية إما وجوداً أو عدماً أو معاً وتارة بالسبب^[٣] والتقسيم وهو إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها لتعين الباقي كما يقال الحدوث لا بدله من علة وهو إما الوجود أو الجسمية والأول ليس بعلة وإلا لكان الواجب تعالى حادثاً فتعين الثاني فقط. منه (٢) قوله قياساً فينبغي أن يشترط الشروط المعبرة في القياس. ص المذكورة في كتب أصول الفقه بالتفصيل. (٣) هي محل الخلاف كحدوث العالم عند الحكماء قيل قد ذهب الفلاسفة إلى قدم السموات بموادها وصورها وأشكالها وقدم العناصر بموادها وصورها لكن بالنوع بمعنى أنها لم تخل قط عن صورة نعم أطلق القول بحدوث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الاحتياج إلى الغير لا بمعنى سبق العدم عليه. صادق وهو الذي يسمونه بالحدوث الذاتي. (٤) قوله العالم مؤلف إنما سمي العالم عالماً لأنه علم على وجود الصانع. ص (٥) قوله كالبيت يعني أن البيت حادث، لأنه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثاً. جلال

حاشية عبيد: [١] فإنه حيوان بحري فكه الأسفل متصل بالبدن فلا يحركه وما قيل إنه الحوت الكبير فليد أن الحوت يحركه فكه الأسفل. [٢] لجمعه الأصل والفرع في الحكم. [٣] السبب بكسر السين المهملة وسكون الباء الموحدة هو إمتحان غور الجرح وغيره كما في القاموس والمراد ههنا إمتحان أوصاف الأصل بأن أيها يصلح لعلية الحكم فتحقق المناسبة. [٤] قوله قياساً آه نظراً إلى معناه اللغوي وهو التقدير والتسوية كما يقال قس النعل بالنعل أى قدره به وهو يستلزم التسوية وفي التمثيل تقدير حكم الفرع بالأصل وتسويته به فهذا وجه التسمية.

﴿فصل﴾

في البرهان وهو قياس مركبة من مقدمات يقينية^[١] لإنتاج يقيني وهو أى البرهان إمّا لمّى وهو الذى^[٢] يَكُونُ حَدُّ الأَوْسَطِ فِيهِ عِلَّةُ النسبة أى علة نسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج وإمّا يسمى لمّا لإفادة اللمية أى العلية كَقَوْلِنَا هَذَا مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاطِ^[٣] وَكُلُّ مُتَعَفِّنُ الأَخْلَاطِ مَحْمُومٌ فَهَذَا مَحْمُومٌ فالحد الأوسط وهو متعفن^[٤] الاخلاط علة لنسبة الحمى إلى هذا في الذهن والخارج وإني وإمّا يسمى إنّي لإفادته الإنية اعنى الثبوت في العقل وهو الذى يَكُونُ الْحَدُّ الأَوْسَطُ فِيهِ عِلَّةُ النسبة في الذهن فقط وفي الخارج معلول لها

قوله من مقدمات يقينية سواء كانت ابتداء كالضروريات أو بواسطة كالنظريات^[١] جلال (٢) قوله أى العلية فاللمية ما يجب به عن السؤال بلم كما أن (الماهية) الكيفية والكمية ما يجب به عن السؤال بما هو وكيف وكم وقيل الاستدلال من العلة على المعلول برهان ومن العكس إني صادق **حاشية عبيد:** [١] أقوله يقينية آه منسوبة إلى اليقين بمعنى تعلقه بها واليقين هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فبالأول خرج الشك والوهم وبالتالي الظن وبالتالي التقليد وبالرابع الجهل المركب [٢] وهو الذى آه أقول هذا بحسب الإصطلاح وإلا فمعنى اللمى المنسوب إلى لفظ لم وقد تقرر عندهم أن لفظ لم سؤال عن علة الشئ سواء كان ذهنا أو خارجا راجع السلم ص ٢٦ [٣] الأربعة الدم والصفراء والسوداء والبلغم. [٤] التعفن عند الأطباء هو الخروج عن الاعتدال الخاص. [٥] أى نسبة الأكبر إلى الأصغر. [٦] والمراد بالواسطة في النظريات النظر والفكر. عبيد {١} أعلم أن القضايا القينية قد تكون ضرورية وقد تكون نظرية منتبهة إلى الضرورية والضروريات عند الجمهور ستة أقسام الأوليات مثل الكل أعظم من الجزء والمشاهدات مثل الشمس مشرقة والنار محرقة والمجربات ميل السقمونيا مسهل للصفراء والحدسيات مثل نور القمر مستفاد من نور الشمس والمتواترات مثل محمد صلى الله عليه وسلم إدعى النبوة وأظهر المعجزة والقضايا قياسا معها مثل الأربعة زوج وعند صاحب المواقف سبعة أقسام القسم الرابع الوهميات في المحسوسات دون العقليات مثل كل جسم في جهة. ممد زاهد عزيز خليل

كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط
 فالحمى ^(١) معلول في الخارج وفي الذهن علة لأن تصور ^[١] المعلول علة
 لتصور العلة في الذهن وليكن هذا آخر الكلام في شرح هذه الرسالة
 والحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله وأصحابه
 أجمعين فقه ط

(١) فالحمى معلول يعنى أن الحمى موقوف على تعفن الأخلاط وعلم تعفن الأخلاط موقوف على
 الحمى لكنه مناقض لما مر من أن الحمى وعلمه موقوف على تعفن الأخلاط وعلمه فتأمل. صادق
 [١] قوله لأن آه فيه إن الكلام إنما كان في التصديق لا في التصور بدليل أن البرهان هو الموصل إلى
 التصديق وبدليل قوله علة النسبة في الذهن آه لا في التصور فافهم [٢] قوله فتأمل آه لعله إيماء إلى
 الجواب بأن الأول بالنسبة إلى من جهل نسبة الحمى إلى زيد وعلتها الخارجية وهذا بالنسبة إلى من
 علم نسبة الحمى إلى زيد وجعل نسبة تعفن الأخلاط إليه فلا منافات عبيد كند هارى وقد وقع
 الفراغ من كتابته الثامن عشر من شهر شوال سنة ١٤٢٤ هـ وصلى الله عليه وسلم على
 محمد وآله وصحبه أجمعين. {١} يمكن أن يكون المراد من التصور العلم الذى يعم التصديق .

